حروب العشيرة

مرسي في شهور الريبة

حروب العشيرة

مرسي في شهور الريبة

د. ياسر ثابت

تدقيق لغوي : إيمان الدواخلي

تصميم الغلاف : محمد كامل

رقم الإيداع : ٢٠١٣/١١٨٣٧

I.S.B.N:978- 977- 488- 224- 1

دار اكتب للنشر والتوزيع

OKTOB.NET

الإدارة : ١٠ ش عبد الهادي الطحان من ش الشيخ منصور، المرج الغربية، القاهرة .

المدير العام : يحيى هاشم

هاتف : ٠١١١٠٦٢٢١٠٣ - ٠١١٤٧٦٣٣٢٦٨

مكتبة اكتب : ٤٠ ش أحمد قاسم جودة من ش عباس العقاد ، خلف سيراميكا كليوباترا ، القاهرة .

هاتف : ٠١١١٤٣٢٨٥٢٥

E – mail :daroktob1@yahoo.com

دار اكتب للنشر والتوزيع : Facebook

الطبعة الأولى ، ٢٠١٣م

حروب العشيرة

مرسي في شهور الريبة

د. ياسر ثابت

دراسة



دار اكتب للنشر والتوزيع

المقدمة

هذه صفحات عن شهور الريبة.

تلك الشهور القصيرة التي خاض خلالها المصريون، على اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم، رحلة طويلة في مجاهل القلق والتخبط والإحباط، وعاشوا باحثين عن الحقيقة وساعين إليها، وسط حالة من الاستقطاب والصدام والشقاق لم يسبق لها مثيل.

في تلك الشهور التي استهل بها الرئيس محمد مرسي عهده وعامه الأول في الحُكم، وقعت أزمات لا لزوم لغالبيتها، وسالت دماء لم يكن من المقبول بأي حال أن تُراق في الشوارع والميادين وأمام قصر الرئاسة، واشتعلت النار في ثوب مصر، من دون أن يهب أحدٌ لإخمادها قبل أن تلتهم جسد الوطن.

وإذا كان قسمٌ كبير من الشعب المصري قد تطلع بتفاؤل وآمال عريضة إلى عهد أول رئيس مدني منتخب في مصر، فإننا شهدنا فجوة بين الآمال والتوقعات من جهة والواقع والممارسة من جهة أخرى، وسارت الأمور في طريق أورث مزيدًا من الخلاف وراكم مزيدًا من الاستقطاب والتنازع، وحرَّض على ظهور حمقى يريدون خرق سفينة الوطن.

يمثل هذا الكتاب وقفة متأنية مع الأداء والسياسات في عهد مرسي، إذ خرجنا من إدارة المرحلة الانتقالية من الإدارة بالكوارث الى إدارة الفرص الضائعة وهدر الإمكانية، فلم تعد الدولة تحقق المصلحة، وعجزت عن توفير الأمن، وضمان العدل، ودعم التحول الديمقراطي، وتحقيق المساواة

بين المواطنين وتطبيق مفهوم المواطنة على النحو الصحيح، وقصرت الدولة عن حماية الموارد، فلم نجد استثمارًا ناجحـًا في التنمية البشرية، ولا استحداثـًا لفرص عمل كافية، ولا إقامة مشروعات تحقق النهضة المأمولة والتقدم المنشود.

في عهد الرئيس مرسي، سقطت كل التيارات في فخ التراشق وتبادل الاتهامات بالتخوين،وتفرغت للطعن على القانون والمؤسسات انطلاقـًا من احتكار الحق وإنكار الحقيقة. وشهدنا مرحلة زرع الألغام وتفخيخ الأرض، لتصنيع حالة من الخراب والانفلات والفوضى، بهدف إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. ذاع صيت خبراء الصيد في الماء العكر، ومثيري الفتنة واللاعبين البارعين بكرة النار، وبدا أن الكل ينسى أن نهج شركاء سفينة الوطن غير نهج الشركاء المتشاكسين .

الكلّ يتحدّث باسم الشعب. حتى مَن أعوزته الحجّة والبرهان أو رام امتلاك مفاصل الدولة والتغلغل في كلّ أجهزتها، يزعم أنّ الشعب يريد.

أما الشعب نفسه فهو منسيّ، ويعاني الإقصاء والتهميش، ويرقب في قلق ما يجري، على أمل أن تنجح مبادرات جادة مثل وثيقة الأزهر في لم الشمل الوطني والالتزام بقداسة وصيانة حرمات الدماء والأموال والأعراض وتحريم وتجريم لكلِّ ألوان العُنف والإكراه لتحقيق الأفكار والمطالب والسِّياسات، وجعل الحوار الوطني - دون أي إقصاءٍ لأي طرف- هو الوسيلة الوحيدة لحلِّ أي خِلافات.

لقد عانت مصر لعقود طويلة مضت انقساماتٍ وتشققات على أساس العرق والدين والمذهب والمنطقة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية. وبات لزامـًا علينا أن نوقف هذا النزيف في الولاء والانتماء، حتى يكون

انتماء الجميع إلى الوطن، حتى لا تتحوّل مصر إلى محض كتل وفرق ومجموعات دينية وطائفية واجتماعية تفتقر إلى ما يوحدها ويصهرها في بوتقة الوطن الواحد.

وهذه هي إحدى الفرائض الغائبة التي أهملتها الرئاسة المصرية حتى الآن.

إن افتقاد الكفاءة مرضٌ أصاب النخب السياسية في الحكم والمعارضة على حدٍ سواء، حتى صارت تلك النخبة من أسباب النكبة، بسبب انشغالها بالصراع على السلطة، ودفاعها عن مصالح آنية وضيقة، ولجوئها إلى ممارسات ومواقف تميل إلى الهدم لا البناء، وتعمق معاني الصدع والشق في الجماعة الوطنية. وانتهى بنا الأمر إلى التداول البائس لأطروحات – تتسم بالانغلاق والركون إلى الماضي– عن إمكانية النهوض في غياب مقومات الحضارة العصرية علميـــاً وثقافيـــاً.

"إن صلاح الحاكم الخاضع للقانون أفضل من تلك الإرادة التحكمية التي تصدر عن حاكم فرد، أو حكومة بلوتوقراطية، أو حتى عن حكم الجماهير".. هذا ما قاله أفلاطون في كتابه "السياسي".. ليتنا نعي تلك الكلمات الدالة؛ لأن مصر في أزمتها الراهنة لا تملك ترف المماطلة والرمادية.

إن شعبية الحاكم في بلادنا تتآكل يومـــاً بعد آخر، بسبب تناقض وعوده مع إنجازاته على أرض الواقع، وانحيازه لفرقةٍ أو طائفةٍ أو جماعةٍ بعينها، متجاهلاً حقيقة أنه انتُخِبَ رئيســـاً للشعب وقائدًا للأمة. وكلما مضت بنا الأيام، وجدنا الرئيس – بسبب النزعة الإخوانية نحو التمركز

حول الذات- وكأنه يتورط بشكل متواصل في الانحياز لأهله وعشيرته من الإخوان المسلمين، وهي سقطة كبيرة لأي شخص شاءت له الأقدار أن يحكم بلدًا مثل مصر.

وفي تجربة حُكم الإخوان المسلمين، بات الفرق واضحـًا بين تسيير الجماعة، وتسيير المجتمع وإدارة شؤونه، وسط رسوب وظيفي تام لأجهزة الدولة، ومساع حثيثة لفك ارتباط الشعب بثورته بعد تشويهها والتمثيل بها.

وعلى مدار عام كامل من حكم الرئيس محمد مرسي، شهدنا إهمال شراكة وطنية واجبة، واتخاذ قرارات مترددة ومرتبكة أسهمت في إذكاء الانقسام والاستقطاب، مع هجوم حاد على كل من يخالف جماعة الحكم في الرأي، كما لو أن هناك من يعتقد أنه يحتكر الحقيقة المطلقة.

اندفع الجميع نحو أهداف جزئية ضيقة، بعيدًا عن الصالح العام كما تقتضي أهداف الثورات، فيما ضاعت الأولويات وغرق المجتمع فى طوفان لزج من تفاصيل يومية لأحداث تتكرر يصنعها فارغو الرؤوس، عديمو الرؤية، كثيرو الكلام، قليلو الفعل.

الأكيد أنه لا يمكن أن يكون صخب السلطة هو الحل، أمام الأزمات الاقتصادية أو السياسية، أو حتى القانونية التي تمر بها البلاد، وليس مقبولاً الاستهتار بمصالح الناس وعدم احترام أفكار قوى المعارضة ورؤاها؛ لأن ذلك يخرج أهداف الثورة تمامـًا من معادلة التغيير والتفكير في المستقبل.

المصيبة أننا ننسى حقيقة ساطعة مفادها أن لكل سلطة جماعتها المحظورة، وعدوها الذي تخترعه؛ فإذا سقطنا في مستنقع الخصومة، انهارت المبادئ

وضاعت فرص التقدم، وأطلت برأسها الكوارث والأزمات.

أزمات جعلت الثورة في خطر محقق والوطن في مأزق محدق، حتى صرنا نتحدث عن حماية الوطن بعد أن كنا نتحدث عن حماية الثورة.

هكذا عانت تلك الثورة الفتية مبكرًا أعراض الشيخوخة، لأسباب تتعلق بالصراع بين شرعيات متناحرة: صراع المستقبل ضد الماضي على أرض الحاضر، وصراع قوى التغيير مع قوى الجمود في ساحة الديمقراطية، وصراع تيار الإصلاح مع شبكات الفساد في مواقع العمل ومراكز صنع القرار.

وكانت النتيجة أن القطار السريع سار على قضبان صدئة، فتعثر القائد وتأثر الركاب.

ونحن ننسى عادة أن الإصرار على الاستئثار بكل شيء ستكون نتيجته الحتمية - كما يحدثنا التاريخ- هي خسارة كل شيء، ونغفل حقيقة أن الشارع يسبق الجميع، من أهل السلطة والمعارضة على حد سواء.

وإذا كنا نحسن التشخيص ونقف عند حدوده، فإنه يجب علينا أن نحسن الإدارة بالتوافق الوطني، وأن نحرص على تقديم الحلول والبدائل، وأن نكف عن تولية المحاسيب من الأحباء والمُنتسبين والمُريدين، وأن نختار أهل الكفاءة بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو الدينية.

وليتنا نشرع بجدية وصدق في إنقاذ مصر من عبث الاستقطاب، واحتضان الثورة لأعدائها؛ لأن لدينا ما يكفينا من الالتباسات والتشوهات، التي تصب كلها في مجرى تعميق الشروخ.

وإذا كان من طبيعة المرحلة الانتقالية حدوث سيولة وتداخل والتباس في المفاهيم والاتجاهات إلى حد الصراع أحيانـًا بين وجهات النظر والرؤى المختلفة، فإن إدارة المرحلة الانتقالية تتطلب حكمة وقدرة على تسيير الأمور بحنكة، وفض الاشتباك ووقف التجاذبات ولعبة الاستقطاب، وجمع الأطراف المتناحرة تحت مظلة الوفاق الوطني، دون تحيز لطرف أو جماعة أو قوى سياسية أو دينية بعينها .

نحن الآن في أشد الحاجة إلى صوت العقل، وإلى كتابة عقد اجتماعي جديد، ينظم حياتنا السياسية، على نحو يضمن الشفافية والديمقراطية والحُكم الرشيد، حتى لا يتحوّل الخلاف السياسي إلى مشروع فتنة كبرى يمكن أن تطيح بكل الوطن .

ولا غنى عن حوار وطني يضم مختلف الأطياف والتخصصات والمشارب، لتحديد أولويات العمل الوطني، وترشيد عمليات استكمال وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع، وتعزيز ملف العدالة الاجتماعية، واستخلاص خرائط الألغام السياسية والمجتمعية، والعمل الجدي من أجل تأسيس وتمكين نخبة سياسية ومجتمعية جديدة، بعيدًا عن النخب القديمة الباهتة والنظم البالية الشائخة.

لا شك في أن مصر قادرة – إن صح العزم واتفق الرأي وصدقت المشورة– على إعادة ترتيب البيت من الداخل، وخلق نموذجها السياسي عن طريق إيجاد دولة القانون والمواطنة، والحرية المسؤولة، ومعالجة الأخطاء الراهنة.

في تقديرنا أن للاختزال خطورته في تقييم المواقف أو تقويمها، غير أنه من المؤسف القول إن كثيرًا ممن تصدوا للعمل السياسي غابت عنهم الحكمة والحنكة. ولأنهم كانوا مشغولين بحيازة مصر ولا يرون أبعد من الطريق إلى دست الحكم، فقد وقع الجميع في سلسلة أزمات – بعضها

ناجم عن قرارات رعناء أو إجراءات تدعو إلى الريبة- منذ ثورة ٢٥ يناير.

ومع ذلك فإن بوسعنا القول إن ما جرى على ضفاف النيل لم يكن إيذانـا بثورة جديدة، بقدر ما كان مؤشرًا على مرحلة من مراحل ثورة ٢٥ يناير، أو قل إنه مخاض المرحلة الانتقالية التي رفعت مطالب رئيسية تتعلق بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. مرحلة يخرج فيها المجتمع من تحت أنقاض النظام القديم، ويسعى جاهدًا للخلاص من أصدائه وتشوهاته، وسط صعوبات تتعلق بطرق الإصلاح وممارسات أهل السلطة، والتجاذبات بين القوى المختلفة.

بقي أن نشير إلى أنه نظرًا لأن الكتاب يتناول أحداثـًا جارية ومتغيرة، وتاريخـًا في طور التشكل، فقد اعتمدنا في كثير من المواضع على المعلومات والمصادر الإخبارية والصحفية التي تم التدقيق فيها والتحقق من صحتها قدر الإمكان، في انتظار صدور مزيد من الوثائق والمستندات عن عهد "الجمهورية الثانية" في مصر.

وبعد؛

القارئ صانع قرار. ها نحن نضع أمامه الصورة كاملة، وعليه المسؤولية، ومن ثم فعنده القرار في وطنٍ نريد له جميعـًا أن يخرج من تلك الدوائر المفرغة من الصراعات والأزمات، حتى يستعيد مكانه ومكانته المنشودين.

ياسر ثابت

القاهرة

١٠ مايو ٢٠١٣

email: yasser.thabet@gmail.com

النائب العام.. وأنياب الرئيس

"الدولة كالدراجة إذا توقفت سقطت.. والدولة توقفت منذ اشتباكات الاتحادية"[1]

على حبل مشدود فوق ارتفاع شاهق، تسير العلاقة بين النائب العام ورئيس الجمهورية في مصر.

سبب توتر العلاقة الدائم بين منصب الرئيس ومنصب النائب العام يأتي لأن المنصب الأول ينعم بصلاحيات شبه مطلقة، في حين يحظى المنصب الثاني بحصانة تضعه في منزلة خاصة، الأمر الذي يرشح شاغلي المنصبين لمواجهات من العيار الثقيل، إلا إن آثر التائب العام السلامة ورضي بأن يكون من أهل المعية في مجلس السلطان.

ولكي نفهم الحكاية، دعونا نعود إلى نقطة البداية.

يعود تاريخ منصب النائب العام في مصر إلى عام ١٨٨١ وبالتحديد في التاسع والعشرين في نوفمبر، حيث تم تعيين أول نائب عام وهو إسماعيل يسري باشا، وكان ذلك قبل إنشاء المحاكم وعند إنشائها تم تعيينه رئيساً لمحكمة استئناف مصر. وبعد الاحتلال الإنجليزي لمصر تعاقب على هذا المنصب عدد من النواب العموميين الأجانب، حيث كان ثاني نائب عام

---

[1] أحمد سمير، اغتصاب جثة عجوز فوق هضبة المقطم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ مارس ٢٠١٣.

لمصر هو سير بنسون ماكسويل في مارس ١٨٨٣ وجاء بعده ايموند وست ليقضي عامــاً آخر ويحل محله نائب عام فرنسي هو المسيو لوجول الذي قضى في هذا المنصب ست سنوات كاملة انتهت في إبريل ١٨٩٥، ليحل محله نائب مصري هو إسماعيل صبري باشا الذي لم يستمر سوى أقل من عامين. بعدها عاد ثاني إنجليزي هو كوربت بك الذي استمر في موقعه ١١ سنة متواصلة، ليأتي بعد ذلك عبدالخالق ثروت باشا في نوفمبر ١٩٠٨، ومن وقتها لم يتول أي أجنبي آخر هذا المنصب.

ارتبط منصب النائب العام بالكثير من القضايا التي استحوذت على اهتمام الرأي العام، مثل قضايا توظيف الأموال، حيث ظل الآلاف ينتظرون كل قرار يصدر من قبل النائب العام يتعلق برد أموال المودعين، حتى أن أول تصريح للمستشار ماهر عبدالواحد النائب العام سابقــاً كان حول هذه القضية التي ارتبط بها مصير الكثير، وكذلك قرار النائب العام السابق المستشار عبدالمجيد محمود بالتحفظ على أموال النصاب نبيل البوشي.

ومن أشهر القضايا التي ارتبطت بهذا المنصب قضية مقتل أمين عثمان باشا والتي اتهم فيها الرئيس أنور السادات قبل الثورة، حيث بادر النائب العام في ذلك الوقت المستشار عبدالرحمن الضوير إلى الحضور بنفسه لعمل طابور عرض المتهمين، وتبرئة السادات من هذه التهمة. في زمن لاحق، قرر السادات تكريم هذا النائب بعد توليه الحكم وكان قد أحيل إلى التقاعد وقتها.

ظل موقع النائب العام – بوصفه رأس الهرم في جهاز النيابة العامة– جزءاً من النضال الشعبي والقضائي لتحريره من سيطرة السلطة ممثلة في رئيس الجمهورية. جزء من ثمار هذا النضال كان تحصين النائب العام ضد

العزل منذ عام ١٩٨٤، وبقي شكل آخر من اشكال الاستقلال والحصانة، حول من يعين النائب العام[٢].

وطبقـاً للقانون المصري، فإن النائب العام هو صاحب الدعوى الجنائية، وهو النائب العمومي المختص بالدفاع عن مصالح المجتمع، وأي جريمة تقع على أرض مصر أو خارجها، ويكون أحد أطرافها مصريـاً، يحق للنائب العام تحريك الدّعوى الجنائية فيها. وباعتماد تعديل قانون السلطة القضائية عام ٢٠٠٦، أصبح النائب العام غير خاضع لسلطة وتَبعية وزير العدل، وإنما لرئيس الجمهورية مباشرة[٣].

هذه التحولات سبقتها عقود طويلة تستحق الإشارة إلى أهم محطاتها. ففي إبريل ١٨٩٥ صدر قرار من مجلس الوزراء يحمل عنوان "أعمال للنيابة العامة وعلاقتها بجهات الإدارة" جاء في بدايته: إن النائب العام وأعضاء النيابة تابعون لوزير العدل وملزومون باتباع التعليمات التي تصدر لهم من الوزارة.

وفي شهر يناير ١٩٢٧ أصدر مجلس الوزراء قرارًا بإلغاء القرار السابق لتصبح علاقة النائب العام حرة طليقة بعيدة عن قيود تربطها بوزارة العدل، وبعد عامين فقط من هذا الإجراء صدر قرار في فبراير ١٩٢٩ استردت بموجبه السلطة التنفيذية بعض سلطاتها على النائب العام بأن حظرت على النيابة أن تقوم بأي تحقيق إلا بموافقة وزارة العدل، لكن لم يلبث هذا القرار طويلاً إذ تمت العودة إلى قرار يناير ١٩٢٧ لتصبح علاقة النائب العام بوزارة العدل لا يحكمها إلا نصوص القوانين والعرف.

---

2 أحمد الصاوي، نائب عام للشعب، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٤ ديسمبر ٢٠١٢.

3 النائب العام في مصر، موقع موسوعة ويكيبيديا الحرة.

وبالعودة إلى قانون السلطة القضائية الصادر في سنة ١٩٧٢ نجد أنه حدد اختصاصات النائب العام بأنه المختص بالدعوى العامة والقائم على شؤونها في ذلك أعضاء النيابة العامة بالإضافة إلى سلطات استثنائية ميزه بها القانون مثل حقه بالاشتراك مع المحامي العام أو رئيس النيابة في رفع الدعوى الجنائية ضد أي موظف عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وذلك بنفسه أو بأن يكلف أحد أعوانه[4].

ومن حق النائب العام إلغاء الأمر الصادر من أعضاء النيابة والخاص بأنه لا يحق أن تقام إحدى الدعاوى القضائية ويكون ذلك خلال ثلاثة شهور من صدور قرار النيابة وحتى إذا لم توجد أدلة جديدة ويكون هذا لمجرد وجود خلاف في وجهة النظر بين النائب العام وعضو النيابة الذي أصدر الأمر، وهذا في حال لم يكن قد صدر قرار في المحكمة برفض الطعن المرفوع عن هذا الأمر.

إن منصب النائب العام أحد أهم المناصب في النظام القضائي والدليل على ذلك أن الدستور حدد وجود نائب عام واحد فقط، وهو ينوب عن المجتمع لحمايته من الجرائم. ولا يجوز مراجعة أي قرار للنائب العام أو التشكيك فيه حتى داخل مجلس الشعب، ولا يجوز لأي عضو بالمجلس التعليق على قرارات النائب العام؛ لأنها تحمل قدسية الأحكام القضائية. من هنا قد يقع صراع بين الرئيس الذي يقف على قمة السلطة التنفيذية والنائب العام الذي يمتلك صلاحيات واسعة تجعله الحَكم أو الفيصل في كثير من القضايا الشائكة.

---

[4] النائب العام.. ولعبة السياسة في مصر، موقع "الموجز" الإلكتروني، بدون تاريخ.

نورد هنا واقعة مهمة حصلت في ظل دستور ١٩٢٣؛ فقد اختلف الملك أحمد فؤاد مع سعد زغلول، رئيس الوزراء، حول مدى دستورية تعيين خُمس أعضاء مجلس الشيوخ، بغير موافقة مجلس الوزراء على التعيين، وأصر سعد زغلول على تطبيق الدستور واحترامه بضرورة عرض الأمر على مجلس الوزراء. احتكم الطرفان إلى النائب العمومي فان دن بوش– الذي كان بلجيكيـًا وأمام المحاكم المختلطة– للفصل في الخلاف الدستوري الذي وقع بينهما، ولم يكن لدى مصر قضاء دستوري. انتصر النائب العام فان دن بوش لرأي سعد زغلول، بضرورة موافقة مجلس الوزراء على تعيين خُمس أعضاء مجلس الشيوخ قبل تعيينهم من الملك. وبادر الملك أحمد فؤاد إلى تنفيذ قرار النائب العام، انتصارًا للشرعية، واحترامـًا لمنصب النائب العام وسلطة القضاء[٥].

وإذا كان بين الرئيس والنائب العام صراع، فإن الإصلاح القضائي وربما السياسي يصبح مهددًا بالدهس تحت سنابك خيل تكر وتفر في معارك التمكين.

بدأ هذا التوتر منذ عهد مصطفى النحاس باشا، رئيس الوزراء الأسبق، الذي شهد أول إقالة للنائب العام، حيث كان يشغل المنصب المستشار محمود عزمي، بسبب التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة وقتها، إذ زادت حدة التوتر بينهما، وعلل عزمي فشله في القضية بأنها "مهمة صعبة" فأجبره النحاس باشا على الاستقالة.

في عهد الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر، كانت العلاقة أيضـًا متوترة للغاية، وكان وقتها محمد عبدالسلام الذي يعتبر أقوى نائب عام، ويوصف

---

[5] د. شوقي السيد، حضرة النائب العمومي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ إبريل ٢٠١٣.

بالنائب الجسور، لكن نتيجة للاختلاف السياسي أطاح به عبدالناصر ولم يستطع أحد فتح الموضوع أو الاعتراض.

قضى محمد عبدالسلام نحو ست سنوات في منصبه، إذ أسند إليه منصب النائب العام في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ثم اختير لشغل منصب ثانٍ في سنة ١٩٦٩.

يقول محمد عبدالسلام في مذكراته: "في النصف الثاني من شهر مارس ١٩٦٨ نكب القضاء بوزير منحرف، لا يفهم سياسة الحكم إلا على أنها الدس والنميمة وإشاعة الفرقة، وهي وسائل إن قيل تجاوزًا أنها كانت فيما مضى تصلح للوزارات الأخرى فإنها أبعد ما تكون من الصلاحية لتسيير الأمور في وزارة العدل، ذلك أن المهمة الأولى لوزير العدل هي تثبيت دعائم استقلال القضاء، وإشاعة روح الطمأنينة بين القضاة، والبعد بهم عن مزالق السياسة ووسائلها التي قد تتنافى مع قواعد الأخلاق، لكن وزير العدل الجديد الأستاذ محمد أبو نصير جاء بسلوك يتنافى تمامًا مع هذه الاعتبارات، ولقد كنت أظن أول الأمر أن ما بدر منه من تصرفات إنما كان أمرًا عارضًا، لكني أيقنت بعد قليل إنه إنما جاء بسياسة مرسومة، الهدف منها هدم القضاء واحتواؤه سياسيًا"[6].

ويسرد النائب العام حينذاك أمثلة لتصرفات معيبة ومواقف غريبة كان بطلها محمد أبو نصير، حتى يقول: "ونجح الوزير في خلق معركة بين الكثرة الصالحة من رجال القضاء وبين القلة المنحرفة، وبدا القضاة يسمعون كلامًا من هذه القلة عن وجوب التعاون مع الحكومة والاندماج في

---

[6] محمد عبدالسلام، سنوات عصيبة.. ذكريات نائب عام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٥.

منظمات الاتحاد الاشتراكي، وعن فصل النيابة العامة عن القضاء باعتبارها جهة إدارية".

ازدادت الأزمة حدة بين وزير العدل والنائب العام، وكان موعد انتخابات نادي القضاة قد اقترب، وبلغ من أمر الوزير أن احتضن بعضاً من رجال القضاء أسماهم مرشحي الحكومة، وكانت النتيجة هزيمة كاملة لهم، وانتصارًا على طول الخط للعناصر الصالحة.

يحكي المستشار عبدالسلام عن وقائع إبعاده عن منصبه، فيقول إنه "وفي غمرة هذه الأحداث، وعلى الرغم من أنني رأيت كدأبي من قديم البعد عن المعركة الانتخابية، فقد رأى حكامنا أن الأوان قد آن للتخلص مني، ويبدو أنهم لم يجدوا ثغرة ينفذون منها إلى حجة تبرر احالتي إلى المعاش، فقرروا نقلي إلى منصب آخر، وأسعفتهم الظروف بإحالة رئيس محكمة استئناف القاهرة الأستاذ فؤاد سري إلى التقاعد بحكم السن ولم أجد محلاً للاعتراض على اسناد هذا المنصب الكريم إلي، ولا أدري ما الذي جعل الوزير يخشى مفاتحتي في الموضوع ويوسط في عرض المنصب عليّ المستشار عادل يونس رئيس محكمة النقض، فاتصلت بالوزير وقابلته وعاتبته على أنه لجأ إلى الوساطة، وصارحته بأنني لا أمانع في قبول هذا المنصب.

"وبقدر ما سعدت لنقلي إلى منصب قضائي كريم بعيد عن العواصف، بقدر ما أسفت لقطع السبيل في اتمام رسالتي كنائب عام"[7].

أما في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات، فقد كانت الحركة سريعة وتتيح تبادل المنصب، وكانت المناصب تتغير وتمت الإطاحة بأكثر من نائب

---

[7] المرجع نفسه.

عام، ولكن لم يشعر أحد بذلك التوتر نتيجة لانتقالهم لمناصب أخرى وقبولهم بذلك، وكان النائب على نور الدين، أول نائب عام، تتم الإطاحة به في عهد السادات، وحدث ذلك بسلاسة ومن دون توتر أو ضجة.

في عهد مبارك، اختلفت الأمور، حيث أصبحت العلاقة مستأنسة بين منصب النائب العام والرئيس؛ لأنه كان يأتي على "هوى الرئيس"، وكانوا مجرد "ترزية" وانتماؤهم للرئيس، ومن ثم كان يضمن له الحصانة بعد خروجه بتعيينه في منصب مهم لتحصينه قضائيـــاً ضد أي مساءلة.

على أن هناك واقعة تستحق التوقف عندها.

ففي عام ١٩٨٨ أراد الرئيس المخلوع أن يستصدر قرارًا بتعيين المستشار رجاء العربي نائبـــاً عامـــاً فسارع أحد مستشاريه بإسداء النصح له بضرورة تعيين المستشار بدر المنياوي نائبـــاً عامـــاً تقديرًا له، وعلل ذلك بأن المنياوي سيحال إلى التقاعد بعد عام واحد فقط لبلوغه السن القانونية لذلك، وبعدها يمكن تعيين العربي لأن سنه صغيرة وبوسعه الانتظار، وبذلك يتم ضرب عصفورين بحجر واحد، ترضية المنياوي وإفساح الطريق أمام العربي أعوامـــاً طويلة.

هذا هو سند النصيحة؛ وبالفعل أصدر مبارك قرارًا جمهوريـــاً بتعيين بدر المنياوي نائبـــاً عامـــاً ولما انقضى العام تهيأ مبارك لتعيين رجاء العربي، لكن المستشار "إياه" همس في أذن الرئيس بأنه – للأسف– تبين أن المنياوي خريج شريعة وقانون، وبالتالي سيبقى حتى سن ٦٥ سنة!

احترم مبارك هذه الشرعية وامتنع عن تعيين رجاء العربي حتى تمت إحالة المنياوي إلى التقاعد، فأصدر قراره بتعيين رجاء العربي خلفـــاً له،

لكن مبارك عزل هذا المستشار الذي ضلله[8]. والشاهد أن تساؤلاتٍ أثيرت عقب ثورة ٢٥ يناير حول النائب العام عبدالمجيد محمود، الذي رأى كثيرون أنه جزء من النظام السابق أو مشاركـًا في صنع السبيكة الصلبة التي حكم بها في السنوات الأخيرة، حتى أن كاتبـًا صحفيـًا كتب ذات مرة قائلاً: "أعتقد أن المجلس العسكري لن يجد أفضل من المستشار عبدالمجيد محمود ليلعب الدور المطلوب منه في المرحلة الانتقالية. المجلس يريد من يحافظ له على توازناته. المجلس يحتاج إلى ذكاء عبدالمجيد محمود.. في عبور المرحلة الانتقالية، كما كان يخطط لها"[9].

ثم جاء عهد الرئيس محمد مرسي ليشهد صدامـًا مباشرًا بين الرئيس والنائب العام عبدالمجيد محمود.

فقد غضب كثيرون من صدور أحكام بالبراءة ضد متهمين بالفساد والتربح وقتل متظاهرين عقب ثورة يناير ٢٠١٢، وحمّلوا النائب العام مسؤولية عدم تقديم مستندات وأدلة كافية تدين هؤلاء المتهمين، ورأوا أنه ينتمي إلى نظام مبارك أكثر مما يعبر عن ثورة يناير.

من هنا انطلقت المواجهة بين النائب العام عبدالمجيد محمود وخصومه.

أسفرت المعركة بين رئاسة الجمهورية والنائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، التي نشبت لمدة ثلاثة أيام، عن هزيمة جديدة للمؤسسة الحاكمة أمام القضاء، تجسدت في استمرار النائب العام في منصبه. كانت الرئاسة في عهد مرسي قد تجرعت الهزيمة الأولى حينما تراجعت من قبل أمام القضاء

[8] منتصر الزيات، الشرعية يا ريس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٦ أكتوبر ٢٠١٢.

[9] وائل عبدالفتاح، أين محامي الشعب؟، جريدة "التحرير، القاهرة، ٢٠ يوليو ٢٠١١.

في أزمة إعادة مجلس الشعب المنحل بقرار من المحكمة الدستورية العليا للعمل.

المكالمات الهاتفية كانت حلقة الوصل في الأزمة التي دارت بين النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، ومؤسسة الرئاسة بشأن قرار تعيين النائب العام سفيرًا لمصر لدى الفاتيكان.

بدأت أولى المكالمات الهاتفية، ظهر يوم الخميس الموافق ١١ أكتوبر ٢٠١٢، عندما اتصل المستشار أحمد مكي، وزير العدل، بالنائب العام. وتحدث مكي حول المظاهرات التي كان يرتب لها للخروج يوم الجمعة. وألمح مكي إلى أن المتظاهرين يطالبون بإقالة النائب العام بسبب غضبهم من حكم براءة المتهمين في "موقعة الجمل"، فتساءل محمود في المكالمة حول دوره في تلك القضية، مؤكدًا أن من حقق في تلك القضية قاضي تحقيق وليس النيابة. وانتقل الحديث بين الطرفين بشكل مباشر إلى طلب الرئاسة تعيين النائب العام في منصب آخر. ونقل مكي للنائب العام عرضـاً بعودة الأخير إلى منصة القضاء ليباشر القضايا، إلا أن النائب العام رفض، فكان العرض الثاني بتعيينه سفيرًا لدولة الفاتيكان، لكنه رفض أيضـاً وانتهت المكالمة.

وجاءت المكالمة الثانية بعد مرور ساعة من الأولى، حيث اتصل المستشار حسام الغرياني، رئيس الجمعية التأسيسية للدستور، بالنائب العام ليكمل ما بدأه مكي، لكن المكالمة كانت أكثر حدة وحسمـاً من جانب الغرياني، حسبما قال النائب العام، حيث تحدث الغرياني أيضـاً بشأن المظاهرات الغاضبة من حكم براءة المتهمين في "موقعة الجمل"، وأبلغ النائب العام بعرض الرئيس تعيينه سفيرًا لمصر في الفاتيكان، ورفض النائب

العام للمرة الثانية، إلا أنه فوجئ بالغرياني يقول له: "من الأفضل لك أن تقبل بالمنصب الجديد"، وهو ما اعتبره النائب العام تهديدًا غير مباشر من قبل الغرياني، وانتهت المكالمة ـــــ حسبما صرح النائب العام ـــــ برفضه العرض في الوقت الذي قال فيه الغرياني إن المكالمة انتهت بموافقة النائب العام على العرض.

ونقل عن الغرياني قوله إن النائب العام أبدى موافقته على تعيينه سفيرًا لمصر، إلا أنه طلب أن يكون سفيرًا في إحدى الدول العربية بدلاً من الفاتيكان، معللاً ذلك بأنه لا يجيد اللغة الإيطالية التي تتحدث بها الفاتيكان.

مرت قرابة أربع ساعات على هاتين المكالمتين، وصدر بيان من رئاسة الجمهورية في السادسة مساء، يتضمن موافقة رئيس الجمهورية على تعيين النائب العام سفيرًا لمصر لدى الفاتيكان. انهالت المكالمات على النائب العام: البعض يستفسر عن نص القرار، وما إذا كان قرارًا بإقالته، أم أن النائب العام تقدم باستقالته وطلب إعفاءه من منصبه، ورد النائب العام بشكلٍ قاطع من خلال بيان صحفي بأنه لم يستقل من منصبه، وأنه باق طبقـــا لقانون السلطة القضائية.

تسلح عبدالمجيد محمود بالقانون ضد قرار رئيس الجمهورية إبعاده عن منصبه وتعيينه سفيرًا، حيث نص قانون السلطة القضائية في مادتيه رقمي ١١٩ و١٦٧ على أن يختار مجلس القضاء الأعلى أحد رؤساء محاكم الاستئناف لتعيينه بقرار من رئيس الجمهورية نائبـــًا عامـــًا، وألا يجوز لأى سلطة أن تعزل النائب العام من منصبه، ويسمح للنائب العام بأن يتقدم بطلب لرئيس الجمهورية لإعفائه من منصبه، ويكلف النائب العام أحد مساعديه لمباشرة عمله إذا ما اضطرت الظروف إلى سفره.

وكشف النائب العام عن أنه تعرض لضغوط كبيرة وتهديدات غير مباشرة من قبل المستشارين مكي والغرياني، وتلك التصريحات أثارت غضب جموع القضاة.

وعقد المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، مؤتمرًا صحفيـــاً، حضره مئات القضاة، وأعلنوا رفضهم قرار الإطاحة بالنائب العام، وأكدوا أن هذا القرار يعد اعتداء على السلطة القضائية. وأكد رئيس نادي القضاة، ضرورة إعلاء رئيس الجمهورية سيادة القانون، مشيرًا إلى أن "عهد الحكام الجبابرة قد مضى ولا مكان لهم مع قضاة مصر"، واصفـــاً من يظن أن بين القضاة طنطاوي وعنان بـــ"الواهم"[١٠].

ومنذ تلك اللحظة بدأت المعركة بين النائب العام ومن خلفه القضاة من جهة ومؤسسة الرئاسة ومن خلفها جماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى. وفي ظل الاستقطاب الحاد، وفي غياب مؤسسات أو أوعية للحوار، وفي غياب ثقافة ديمقراطية تجعل الحوار بديلاً عن الشجار، فإن التجاذب والتراشق صارا من أبرز سمات تلك المرحلة.

بدا الفعل ورد الفعل خلال هذا الصراع وكأنه تنافسٌ في العبث. وفي حالة السيولة السياسية فإن الانفراج والانفجار سيناريوهان قائمان. واصطف الإسلاميون في جانب، واحتشد الآخرون باختلاف هوياتهم الفكرية السياسية والدينية في الجانب المقابل. وبلغ الاستقطاب حدًا ألغى

---

[10] أحمد شلبي ومحمد السنهوري ومحمود شعبان بيومي وشريف الدواخلي، عبدالمجيد محمود يرفض "قهوة قنديل".. ويعتذر عـــن وساطة "الغرياني"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ أكتوبر ٢٠١٢.

كتلة الوسط، الأمر الذي قسم البلد إلى بلدين على الصعيدين الفكري والسياسي.

في صباح اليوم التالي، الجمعة، أصدر النائب العام بيانـــًا سرد فيه نص المكالمات التي تلقاها من المستشارين مكي والغرياني، وأعلن تمسكه بمنصبه حفاظـــًا على السلطة القضائية، وليس طمعـــًا في المنصب. وسرد محمود التفاصيل الكاملة لمحاولات عزله من منصبه، مؤكدًا أنه لم يتقدم باستقالته مطلقـــًا، مشددًا على أنه باق في عمله طبقـــًا لقانون السلطة القضائية الذي ينص على عدم جواز عزل النائب العام أو نقله من وظيفته إلا بناء على طلبه، وأن خدمته لا تنتهي إلا ببلوغ سن التقاعد، لافتـــًا إلى أنه لم تصدر عنه أي موافقات من أي نوع للعمل سفيرًا لمصر في الفاتيكان.

وكشف النائب العام النقاب عن تفاصيل الأزمة، موضحـــًا أنه تلقى اتصالات هاتفية حملت تهديدات له بصورة مباشرة وغير مباشرة، مشيرًا إلى أنه تلقى اتصالين هاتفيين ظهر الخميس من المستشارين أحمد مكي، وزير العدل، وحسام الغرياني، رئيس محكمة النقض السابق، أبلغاه فيهما أنهما يتصلان به من مقر رئاسة الجمهورية.

وقال محمود إن وزير العدل أبلغه صراحة بأن المظاهرات التي ستخرج في جميع محافظات مصر يوم الجمعة سوف تطالب بإقالته من منصبه كنائب عام، وإنه أبلغه أيضـــًا بأنه يجب عليه أن يترك منصبه على الفور.

وأضاف النائب العام: وزير العدل اقترح، خلال الاتصال الهاتفي أن أعود للعمل في المحاكم لحين تدبير منصب كريم لي، خاصة أنه لم يكن هناك سوى منصب رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وأنه ـــــ أي وزير العدل ـــــ يرفض هذا المنصب للنائب العام لأنه غير لائق به. وتابع قائلاً

إنه أبلغ وزير العدل رفضه القاطع والصريح عزله من منصبه، فما كان من وزير العدل إلا أن أبلغه بأن المستشار حسام الغرياني سوف يقوم بالاتصال للحديث معه في هذا الشأن.

تلقى النائب العام بالفعل اتصالاً من جانب المستشار الغرياني، وحول هذه المكالمة الهاتفية يقول النائب العام إن الغرياني "أبلغني صراحة بأنه يعرض عليّ ضرورة الرحيل من منصبي كنائب عام تحت ذريعة "خطورة الموقف"، فطالبته بإيضاح الأسباب على وجه الدقة، فأجابني الغرياني بالنص: "أنا في حل من إبلاغك بالأسباب، وأقترح عليك أن تنتقل للعمل سفيرًا لمصر في دولة الفاتيكان".

كرر محمود على مسامع المستشار الغرياني رفضه التام لترك منصبه، وقال إن الغرياني أبلغه بصورة حملت تهديدًا مباشرًا له بخطورة المظاهرات المرتقبة، قائلاً له: "المتظاهرون من الممكن أن يتوافدوا على مكتبك ويقوموا بالاعتداء عليك على نحو ما جرى مع المرحوم المستشار عبدالرازق السنهوري، رئيس مجلس الدولة الأسبق".

وأشار النائب العام إلى أنه أبلغ الغرياني بأن في ذلك الحديث تهديدًا مباشرًا له لا يقبله على وجه الإطلاق، وقال: "ليكن ما يكون، وبإمكانكم تعديل قانون السلطة القضائية بمرسوم بقانون من رئيس الدولة في شأن منصب النائب العام"، إلا أن الغرياني رفض هذا الاقتراح متعللاً بأن في ذلك "مساســاً بالسلطة القضائية"[١١].

---

[11] أحمد شلبي، تفاصيل حرب "الأيام الثلاثة" بين النائب العام ومؤسسة الرئاسة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ أكتوبر ٢٠١٢.

غير أن المستشار حسام الغرياني، رئيس الجمعية التأسيسية، نفى صحة هذه الرواية، وقرر تشكيل لجنة ثلاثية تضم د. محمد محيي الدين، وأنور السادات ود. محمد كامل لزيارة النائب العام، والتحقق مما أثير حول تهديده للنائب العام الذي قال إن الغرياني هدده بمصير السنهوري إذا لم يستقل.

وقال الغرياني إن "ما أثير عني في وسائل الإعلام أمر بالغ السوء". ورفض الحديث عما دار في هذا الاتصال الهاتفي الذي دار بينه وبين المستشار عبدالمجيد محمود، قائلاً: "لن أرد عليه القول بالقول، ولو عادت هذه اللجنة وأدانتني بنسبة ٣٠% سأترك منصبي في الجمعية وفي مجلس حقوق الإنسان وأعود لأستمتع بحياتي في بيتي".

وأضاف الغرياني: "لقد مكثت ٤٠ عامـاً أدافع عن استقلال النائب العام، ولو فعلت ما قاله عبدالمجيد محمود لا أصلح للبقاء هنا".

صباح السبت الموافق ١٣ أكتوبر ٢٠١٢، قرر النائب العام الذهاب إلى مكتبه ليباشر عمله وليثبت للجميع أنه باق في منصبه، وأن قرار تعيينه سفيرًا في الفاتيكان مرفوض، غير أنه تلقى اتصالاً من الدكتور هشام قنديل، رئيس مجلس الوزراء، طالبه فيه بلقاء عاجل لاحتساء فنجان قهوة، إلا أن النائب العام رفض. فيما بعد قال د. قنديل، إنه تحدث مع المستشار عبدالمجيد محمود، وطلب منه تناول فنجان قهوة معه داخل مجلس الوزراء، "لكن يبدو أن النائب العام لديه بن في بيته"، ونفى تكليفه رسميـاً بحل الأزمة بين النائب العام ومؤسسة الرئاسة، وقال: "تحدثت معه بحكم منصبي، وحاولت إنهاء الأزمة من دون جدوى"[١٢].

---

[12] منصور كامل، "قنديل": عزمت النائب العام على قهوة لكن يظهر عنده "بن" في بيته، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ أكتوبر ٢٠١٢.

تكررت المساعي، بمبادرة من الدكتور محمد محسوب، وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية، في محاولة لحل الأزمة، وأجرى مكالمة تليفونية مع النائب العام وعرض عليه التقابل معـًا لدى صديق مشترك لحل الأزمة، إلا أنه لم يتلق ردًا.

كانت الساعة تشير إلى العاشرة والنصف من مساء الجمعة، عندما اتصل المستشار محمود مكي، نائب رئيس الجمهورية، بالنائب العام، وتحدث معه حول الأزمة، واشتكى له النائب العام من التطاول عليه من قبل رجال من أهل القضاء. وطلب نائب الرئيس من النائب العام أن يحضر لمقابلته في قصر الاتحادية، واتفقا على التقابل في العاشرة من صباح السبت الموافق ١٤ أكتوبر في حضور أعضاء المجلس الأعلى للقضاء. وبعد دقائق من انتهاء المكالمة تلقى النائب العام مكالمة من مؤسسة الرئاسة تؤكد أن الرئيس مرسي سيكون في انتظاره صباح السبت.

قبل الاجتماع المذكور، حضر النائب العام إلى مقر مكتبه في الثامنة من صباح يوم السبت، ليباشر أعمال ومهام منصبه، ويحصل على القوة من وجود القضاة إلى جواره. وبمجرد دخوله مكتبه توافد عليه القضاة لمصافحته، وأعلن محمود رفضه القرار الرئاسي، وتضامنت معه الهيئة القضائية ونادي القضاة بمختلف التيارات، وعقد النائب العام مؤتمرًا مع ممثلي الهيئات القضائية ووسائل الإعلام في قاعة عبدالعزيز باشا فهمي بدار القضاء العالي للتشديد على تمسكه بمنصبه.

بوادر انفراج الأزمة جاءت في ذلك الاجتماع الذي عقده الرئيس محمد مرسي في مقر رئاسة الجمهورية، ضم أعضاء مجلس القضاء الأعلى ومن بينهم النائب العام، بحضور المستشارين محمود مكي، نائب الرئيس،

وأحمد مكي، وزير العدل، قدّم خلاله أعضاء المجلس التماســاً للرئيس ببقاء النائب العام في منصبه، وفق تصريحات ياسر علي، المتحدث باسم رئاسة الجمهورية حينذاك.

وعقب الاجتماع، الذي استمر نحو ثلاث ساعات، أكد المستشار محمود مكي أن الرئيس وافق على الالتماس المقدم بشأن بقاء النائب العام في منصبه، مشيرًا إلى أن محمود لم يُقل أو يستقل. وقال مكي، في مؤتمر صحفي: "الرئاسة لم تقل النائب العام، والأخير لم يستقل، وهناك سوء فهم وراء الأزمة، لكن ما حدث كان رغبة كريمة من الرئيس في خروج النائب العام بشكل كريم من منصبه". وأضاف: "بعض وسائل الإعلام شوهت الأمر وكأنها إقالة أو استقالة، ولو كان الرئيس يضمر أي سوء للنائب العام كان بوسعه تغيير التشريع من أجل نقله لأي منصب قضائي آخر مع الاحتفاظ بكامل حقوقه".

عاد النائب العام إلى مكتبه بدار القضاء العالي وسط حشد هائل من القضاة وأعضاء النيابة الذين استقبلوه بالهتافات والتصفيق، بعد علمهم ببقائه في منصبه، وألقى النائب العام كلمة أمام جموع القضاة أكد فيها أن جميع الأطراف افترضت حسن النية لحل الأزمة، مشددًا على أن مؤسسة الرئاسة أبلغته احترامها للقضاء والسلطة القضائية.

وقال النائب العام: "إن نائب الرئيس أكد لي أن المستشار حسام الغرياني فهم كلامي خطأ، أثناء حديثه التليفوني معي، ونقل للرئيس أنني وافقت على منصب السفير". وأكد أن نائب الرئيس أرجع الأزمة إلى "سوء فهم" وقع بين الطرفين، وقال: "تلقيتُ ترضية من قبل نائب الرئيس"، من دون أن يكشف تفاصيل تلك الترضية.

بدوره، أعلن مجلس القضاء الأعلى، برئاسة المستشار محمد ممتاز متولي، رئيس محكمة النقض، في بيان رسمي "أنه وبناء على دعوة من الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، توجه مجلس القضاء الأعلى بكامل هيئته، حيث تقابل أعضاء المجلس من شيوخ القضاء، وكان من بينهم النائب العام مع الرئيس ونائبه المستشار محمود مكي في جلسة مطولة، تم فيها استعراض ما تناقلته وسائل الإعلام حول تعيين المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام سفيرًا لمصر بالخارج، وما أحاط هذا الموضوع من ملابسات.

وقال المستشار محمد ممتاز متولي: "إن الرئيس وعد بتلبية رغبة النائب العام بالاستمرار في منصبه، وإذ يعرب المجلس عن خالص شكره وتقديره للرئيس لاستجابته لهذه الرغبة صونـًا للقضاء وللحفاظ على استقلاله، فإنه يدعو لسيادته بدوام التوفيق والسداد في خدمة مصرنا الغالية"، مشيرًا إلى أن النائب العام لم يقدم استقالته، ولم يوافق على تعيينه سفيرًا بالخارجية، وهو ما يعني بقاءه في منصبه"[١٣].

وفي شهادته التي ذيَّلها بعبارة "هذه شهادتي أمام الله وقضاة مصر وشعبها"، قال وزير العدل أحمد مكي إن "عبدالمجيد محمود لم يكف عن ترديد رغبته في الاستقالة، وأخبرني ضيقه مما يجري على ألسنة الناس بشأنه". وجاء في نص الشهادة: أنه "في أواخر شهر فبراير وأوائل شهر مارس ٢٠١١ وعقب قيام ثورة ٢٥ يناير ورفعها شعارات مست النائب العام، وفي اجتماع لمجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار سري صيام، عبر

---

[13] محمد السنهوري، "القضاء الأعلى": الرئيس استجاب لرغبة النائب العام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ أكتوبر ٢٠١٢.

المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام عن رغبته في الاستقالة من منصبه لشعوره بالحرج، فكنت أول من تصدى له، مطالبًا بالاستمرار في موقعه، فاستجاب سيادته وإن ظل يردد بين الحين والحين رغبته في الاستقالة وضيقه بما يجري على ألسنة بعض الناس حتى توليت أمر وزارة العدل، وتعهدت له أني سأقوم بشرح طبيعة عمله للسلطات السياسية، وكان التعاون بيننا كاملاً، وكان سيادته حريصًا على اطلاعي على كل ما ينبغي أن أطلع عليه.

"وفي يوم الأربعاء ١٠ أكتوبر ٢٠١٢ صدر الحكم ببراءة المتهمين فيما سمي بـ"موقعة الجمل" فتحركت جماهير تطالب بإقالة النائب العام متصورة مسؤوليته عن هذا الحكم رغم أن القضية قام بتحقيقها ثلاثة من قضاة التحقيق وهم من أحالوها للمحاكمة. وفي صباح الخميس دعيت إلى لقاء السيد رئيس الجمهورية لبحث الموقف، وقبل الالتقاء به أخطرت ببعض التقارير الأمنية التي تشير إلى تحرك بعض المظاهرات في عموم البلاد تطالب بمساءلة النائب العام وأنها تحتشد لإحداث شغب في يوم الجمعة التالي.

"واتصلت بالنائب العام وعرضت عليه الأمر وأخبرته بتفاصيل ما دار، وأني أفضل له بدلاً من الاستقالة التي صرح مرارًا برغبته فيها أن يعود إلى منصة القضاء فهي الأكرم والأرفع حتى يعين بمنصب يليق بمقامه – رافضًا أن يعين رئيسًا للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بدرجة وزير– فقال لي إنه يفضل أن يعتزل العمل مشككًا فيمن يحركون هذه المظاهرات، فراودتني الشكوك في مدى رغبته في الاستقالة، ولجأت إلى المستشار حسام الغرياني للوقوف على رغبة عبدالمجيد محمود الحقيقية، فاتصل به، ثم قال إنه عرض عليه – بدلاً من اعتزاله العمل كما صرح– منصب سفير مصر في الفاتيكان، فطلب منه بأن يكون سفيرًا في بلد عربي،

فأجابه المستشار حسام الغرياني أن هذا قد يتحقق في حركة تالية، وإثر ذلك اتصلت أنا بالمستشار عبدالمجيد محمود فكرر لي تفضيله أن يكون البلد عربيـــاً لعدم إجادته اللغات الأجنبية، وقبوله المنصب على ألا تتم مهاجمته أو تحميله المسؤولية في الخطبة القادمة، وفهمت أنه يعني الرئيس.

"وبناء على ذلك أبلغت السيد الرئيس بموافقة النائب العام على شغل منصب سفير مصر في الفاتيكان مؤقتـــاً، وعرضت إلى أحكام القضاء في شأن قضايا الثوار وأحطته أنه لا صلة للنائب العام بتحقيق هذه الواقعة، وحسب ما توافر لي من معلومات عن قضايا شهداء الثورة ومصابيها، وما صاحبها من هرج وما وقع من تقصير في جمع الأدلة بسبب انهيار جهاز الشرطة فإنه يصعب أن تصدر أحكام تدين قتلة الثوار، وأي قاض لا يحكم بغير دليل تحمله الأوراق، فطلب الرئيس من الحكومة ومني أن نبحث عن سبيل- يتفق والقانون- لحفظ دماء الثوار من أن تهدر ومحاسبة من قتلوا أو حرضوا أو قصروا في صيانة هذه الدماء، وعليه صدر بيان الرئاسة متضمنـــاً هذين الأمرين.

"ثم فوجئت في ساعة متأخرة من اليوم ذاته بالبيانات المنسوبة لسيادة النائب العام – التي تنفي في مضمونها قبوله المنصب وتعتبر مداولاتنا الودية معه بمثابة ضغط عليه- فقمت بالاتصال به يوم الجمعة قبل الصلاة معاتبـــاً، فبرر لي هذا الموقف بأنه جاء ردًا على تصريحات بعض المنتمين إلى حزب الحرية والعدالة من أنه تمت إقالته وإقصاؤه عن منصبه، فعرضت عليه أن أصدر بيانـــاً أعلن فيه حقيقة ما دار، وأن تعيينه سفيرًا كان تكريمـــاً له، وبناء على رغبته المتكررة في الاستقالة، ووعدته أن أتصل به عقب صلاة الجمعة وبالفعل اتصلت به فطلب مني إمهاله حتى يستشير من يثق بهم. وفي مساء اليوم ذاته اتصل بي السيد الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد وأخبرني أنه حصل على رقم هاتفي من النائب العام وتوصل معه

إلى بداية حل يصون هيبة القضاء واستقلاله وهيبة السيد رئيس الدولة ويحافظ على حسن صورة النائب العام، وأنه لا صلة له بتحقيق "موقعة الجمل"، فأخبرته بجانب مما دار بيني وبين النائب العام، وتواعدنا على أن أصدر بيانـــاً في العاشرة صباح اليوم السبت يتضمن حقيقة ما حدث بعد اعتماده- كتابة- من النائب العام.

"من كل ذلك أستطيع أن أقول إن سيادة الرئيس أكد ويؤكد دائما احترامه لجميع القضاة وأحكام القضاء، ولم يصدر قرارًا بعزل النائب العام وهو المنصب المحصن من العزل بموجب قانون السلطة القضائية، وإن سيادة النائب العام كرر كثيرًا رغبته في الاستقالة وإن صيانة هذا المنصب الرفيع وشاغله- من أن يساء إليه ممن لا يعلمون- استوجبت تكريمه بمنصب يليق بمقامه، وإن منصب سفير مصر في الفاتيكان لاقى قبولاً منه بل إنه طالب بأن يكون ذلك في دولة عربية، وإن المتبع عند تعيين أي قاض في منصب تنفيذي أن يعرض عليه الأمر فإن لاقى قبوله صدر قرار التعيين وهو ذاته ما حدث مع سيادة النائب العام".

وفي حوار صحفي أجري معه لاحقـــاً، أضاف مكي تفاصيل جديدة حول ما جرى في تلك الأزمة. ولدى سؤاله عما إذا كان قد هدد النائب العام، رد أحمد مكي بالقول:

"كيف نمارس ضغوطـــاً وتهديدات على النائب العام لإبعاده عن منصبه وهـــو الـــذي كان يردد ولا يمل من قول إنه يريد الرحيل، وكان يردد مرارًا وتكرارًا أنه ينتوي الاستقالة. ولقد ذكر سيادته في بيانه هو أنه اقترح عليّ أن يتولى منصب رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فرفضت لأن المنصب غير لائق بمكانة النائب العام وعرضت عليه أن يعود للمحاكم ما دام يرغب في الاستقالة حتى يتوفر منصب لائق، ولما رفض فكرة العودة

للقضاء وقال لي: "مش عايز أجلس على المنصة"، أي أن يعود للعمل قاضيا بمحكمة استئناف القاهرة، كما أضاف لي: "إذا ضاقت خلاص هاقعد في بيتي" لدرجة أنني قلت له: "سيدي وسيدك النائب العام محمد عبدالسلام رجع للعمل في المنصة يا عبدالمجيد بيه". وأنهيت المكالمة بقولي: "طب خلاص هاخلي المستشار حسام الغرياني يكلمك". ودعنا نتفق على أن التهديد يجب أن يكون مقرونــا بطلب يجب على الواقع عليه تهديد أن ينفذ ما يطلبه صاحب التهديد، فأين الطلب الذي نريد أن ينفذه وإلا نفذنا فيه تهديدنا. وكيف يستقيم القول بأني هددته.. وفي الوقت ذاته أقول له.. إني رأيت أن المنصب المعروض عليه بدرجة وزير لا يليق بمكانته"[١٤].

ويضيف وزير العدل في الحوار الصحفي نفسه أن النائب العام وافق على تعيينه سفيرًا لدى الفاتيكان؛ "لأن المستشار الغرياني لــن يدعي عليه أنه وافق وهو لم يوافق، بدليل أنه طلب خلال المكالمة الذهاب لدولة عربية سفيرًا لمصر فيها.. فقال له "الغرياني" إن طلبه ممكن أن يتحقق في الحركة الجديدة للسفراء وهذه لن تكون قبل ٥ أو ٦ أشهر.. بعدها تحدثت معه تليفونيــًا للمرة الثانية، لأتأكــد منه شخصيــًا، فكرر لي ما قاله إنه يُفضل دولة عربية، فمازحته قائلاً: "أنت وافقت على الفاتيكان"، فرد عليّ: "أصلي أنا مش باعرف إيطالي ولا أي لغة أجنبية، ومبعرفش غير عربي، فيا ريت أروح دولة عربية".. فقلت له: "يا سيدي روح الفاتيكان حتى نزورك وتعزمنا هناك على بيتزا"!

[14] طارق أمين ومحمد السنهوري، المستشار أحمد مكي وزير العدل يكشف أسرار الأزمة: النائب العام قال: لي "أنتم خالفتم الاتفاق.. وأنا مش ماشي من مكاني"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ أكتوبر ٢٠١٢.

ويرى وزير العدل المصري أن سبب تراجع النائب العام عبدالمجيد محمود عن قبول المنصب الجديد "أن السبب الرئيسي هو ما صرح به المتحدثون والمستشارون بالرئاسة حول إقصائه من منصبه، وفتح مجال للتحقيق معه ومحاكمته، إضافة إلى تصريحات بعض قيادات جماعة الإخوان والتي اعتبرها مسيئة لشخصه ولمنصبه، وبالمناسبة المستشار عبدالمجيد محمود قال لي بعدها لفظـاً: "أنتم خالفتم الاتفاق.. وهما عايزين يحاكموني.. وأنا مش ماشي من مكاني".

أمام دار القضاء العالي في وسط القاهرة، انقسم عشرات المتظاهرين بين مؤيد ومعارض لبقاء النائب العام في منصبه. واحتشد نحو ٢٠٠٠ قاضٍ وعضو بالنيابة العامة، داخل دار القضاء العالي، لإعلان تضامنهم مع النائب العام عبدالمجيد محمود، وعلى رأسهم المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، وعدد من أعضاء النادي، الذين اعتبروا القرار "تعديـاً على السلطة القضائية والشرعية القانونية والدستورية".

وتجمع عدد من المصريين أمام مقر مكتب النائب العام، بدار القضاء العالي، وذلك للترحيب بالمستشار عبدالمجيد محمود، قبل دخوله مكتبه، وعقب انتهاء اجتماعه وأعضاء مجلس القضاء بالرئيس مرسي، وإعلان الرئاسة استمراره في منصبه. وردد المواطنون هتافات مؤيدة للنائب العام مثل: "الأبطال اهم"، "قول.. ما تخافشي.. مرسي لازم يمشي"، "أهم أهم.. الشرفاء اهم"، "واحد اتنين.. عبدالمجيد فين؟"[١٥].

---

[15] محمد السنهوري، "مواطنون يستقبلون "عبدالمجيد" بهتافات: "الأبطال أهم"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ أكتوبر ٢٠١٢.

وسط موائد الكلام الدائر، تبين أن اقتراح "سفير مصر لدى الفاتيكان" لم يكن عفو الخاطر.

فقد قال مدير مكتب المتحدث الرسمي باسم الفاتيكان، الأب لومباردي إن القاهرة أرسلت طلباً بترشيح المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، سفيرًا لها في دولة الفاتيكان، منذ أكثر من ١٥ يوماً، أي قبل صدور حكم البراءة في قضية "موقعة الجمل". وحسب الأب لومباردي، فإن "القاهرة أرسلت الطلب قبل ١٥ يوماً، وجاوبناهم بالقبول"[١٦].

تلك المعركة أعادت إحياء مطلب حركات ثورية بضرورة تنحية النائب العام. ففي جمعة "مصر مش عزبة"، وزعت حركات ثورية شاركت في المسيرة التي مرت في شارع المبتديان انطلاقاً من السيدة زينب، بياناً بعنوان "ارحل" – في إشارة إلى النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود.

الحركات التي وقعت على هذا البيان هي: "حركة المصري الحر، شباب من أجل عدالة وحرية، الجمعية الوطنية للتغيير، الاشتراكيين الثوريين، الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، مركز النديم، الجبهة الحرة للتغيير السلمي، حركة شباب الوحدة الوطنية، التحرك الإيجابي"[١٧].

وعلى الرغم من الضجيج الذي صاحب معركة خلع وتثبيت النائب العام؛ فقد بدت المعركة كأنها مباراة بين منتخبين تقام في دولة ثالثة وسط جمهور غريب. في خضم الصراع، تراجع الاهتمام بمشكلات المجتمع

---

16 محمد يوسف، الفاتيكان: مصر أرسلت ترشيح عبدالمجيد محمود سفيرًا منذ ١٥ يوماً، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ أكتوبر ٢٠١٢.

17 كريمة حسن، حركات سياسية وثورية تطالب النائب العام بالرحيل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

ومعاناة الناس، وأصبح اهتمام النخب بتسجيل النقاط في مواجهة خصومهم وتسابقهم على الأنصبة والحظوظ، مقدمـاً ومنفصلاً عن المشكلات الحياتية للجماهير، غير المعنية بكل ما يتصارعون حوله[18]. والمثير للأسى أن هناك نخبـاً اتصلت بعلوم الحضارة والثقافة والتكنولوجيا والعولمة، لكنها اختارت العزلة والتقوقع على نفسها، بعد أن لم تتمكن أو تُمكن من المشاركة في مجال عام منحط المستوى سيطرت عليه النخبة التي نعرفها.

ويبدو أن الرئيس مرسي توقع أن يكون قراره بتعيين النائب العام سفيرًا في الفاتيكان مباراة سهلة يكسب بها نقاطـاً قبل مباراة "جمعة الحساب" في التحرير، التي تأتي بعد خطاب الإنجازات في الاستاد، وحكم براءة المتهمين في قضية موقعة الجمل الذي أطلق مشاعر الغضب من قلوب وعقول الملايين.

لكن احتشاد القضاة أوقع المفاجأة في صفوف الرئاسة. وجرى ما نعرفه من تثبيت للنائب العام في منصبه، أي إلغاء القرار الرئاسي، ولم تسفر محاولات إنقاذ ماء الوجه إلا عن مزيد من التخبط، ومزيد من تدهور الهيبة[19].

ولم يخل الأمر من مفاجآت.

---

[18] فهمي هويدي، في أنها مباراة بين الهواة في ملعب السياسة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

[19] عزت القمحاوي، ماء الوجه لا يصلح لغسل الدم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٦ أكتوبر ٢٠١٢.

فقد تحدث النائب العام عن قصة نقله إلى السلك الدبلوماسي، الذي قال إنه رفضه، ثم حين تبين أن ذلك غير صحيح ذكر في وثيقة مكتوبة أن موافقته كانت "ملتبسة"، كما ذكر للصحف المصرية أنه تعرض للتهديد من قبل وزير العدل ورئيس الجمعية التأسيسية للدستور، وبعد تحري المسألة ثبت أن ذلك لم يحدث، واضطر للاعتذار للرجلين هاتفيـاً فيما بعد.

ولم يخل الأمر أيضـاً من ضغوط واحتجاجات في الشارع مع النائب العام أو ضده، أغلب الهرج الذي أثير فيه من المزايدة والهرج بأكثر مما فيه من الموقف الجاد والمسؤول. ولعل أسوأ ما في اللغط الذي حصل أن بعض القوى المشاركة فيه بدت مشغولة بإثبات الحضور بأكثر من انشغالها بالمصلحة العامة أو تماسك الجماعة الوطنية. وفي مصر، هناك من يجيد دور المشاهد بأكثر من إجادته لدور اللاعب.

وهكذا نظمت الجماعة الإسلامية بالتعاون مع الجبهة السلفية، وعدد من الائتلافات الإسلامية وقفة احتجاجية أمام مكتب المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، بدار القضاء العالي، للمطالبة بإقالته أو إجباره على تقديم استقالته من منصبه.

شارك في الوقفة أغلب قيادات الجماعة وفي مقدمتهم مصطفى حمزة وطارق الزمر وصفوت عبدالغني، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب والحركات الإسلامية المشاركة في ائتلاف الدفاع عن الثورة وتطهير القضاء.

وقال د. علي أبو النصر، أمين حزب البناء والتنمية إن "الهدف من الوقفة الضغط الشعبي على النائب العام لتحريك الشعب ضده، والوقفة

بداية سلسلة من الوقفات الأخرى ضده ولن تتوقف حتى إقالته، لتحقيق مطالب الثورة"[20].

وشدد د. عاصم عبدالماجد، عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، على ضرورة إقالة عبدالمجيد محمود، النائب العام، وتطهير القضاء ممن سماهم رموز النظام السابق، قائلاً: "نرفض بعض الممارسات الأخيرة من قبل القضاة، خاصة من رموز النظام السابق، الذين كانوا السبب في براءة مسؤولين متورطين في جرائم قتل المتظاهرين، وتحديدًا النائب العام، الذي قدم أدلة غير كافية وغير حقيقية، وكان العامل الرئيسي في ضياع حقوق الشهداء وإهدار دمائهم، بالإضافة إلى ممارسات بعض القضاة في محاربة الثورة والتغول على السلطتين التنفيذية والتشريعية"[21].

وأعلنت الجماعة الإسلامية، وذراعها السياسية حزب البناء والتنمية، استمرار فعالياتها الجماهيرية المطالبة باستقالة النائب العام من منصبه، وشددت على ضرورة إسماع النائب العام صوت الشعب المطالب برحيله. وقالت في بيان لها إنها تسعى بشكل متواصل لتحقيق هذا المطلب، موضحة أن موقفها من النائب العام ليس مبنيـًا على أي خصومات شخصية أو مع القضاء.

---

20 غادة محمد الشريف وأحمد علام، وقفة احتجاجية لـ"الجماعة الإسلامية" أمام مكتب النائب العام للمطالبة بإقالته، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ أكتوبر ٢٠١٢.

21 غادة محمد الشريف، ١٠ أسئلة لـ"عاصم عبدالماجد" عضو "شورى" الجماعة الإسلامية: ما سبب هجومكم على القضاة.. ولماذا تراجعت القوى الثورية عن إقالة النائب العام.. وهل أنتم فزاعة الإخوان ضد الليبراليين؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ نوفمبر ٢٠١٢.

وشددت الجماعة الإسلامية على احترامها للقضاء ودعمها استقلال السلطة القضائية، وقالت إن موقفها من النائب العام لا يتعلق مطلقـاً باستقلال القضاء، الذي تحرص عليه ولكن موقفها موجه لشخصه وليس للسلطة القضائية. وأوضحت أن موقفها مبني على تاريخ النائب العام في السكوت على انتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها النظام السابق، ضد معارضيه، وسكوته على سحل الصحفيين أمام دار القضاء العالي وصمته المريب على تزوير إرادة الشعب في الانتخابات والتستر على فساد أباطرة الحزب الوطني المنحل، على حد قولها.

وتابعت قائلة: "يأتي فوق ذلك كله، ما قدمه من قضايا ومحاكمات لمعارضي (مبارك)، أمام المحاكم الاستثنائية والعسكرية، دون أن يعتبر ذلك انتهاكـاً للقضاء واستقلاله، وأتم ذلك كله بتقديم عشرات القضايا لقتلة ثوار ٢٥ يناير بصورة مهلهلة دون أدلة إثبات وحجج واضحة، ما هيأ للحكم فيها بالبراءة، وهو ما يمثل خطأ مهنيـاً جسيمـاً يقتضي إبعاده عن هذا المنصب".

وطالبت الجماعة الرئيس المصري محمد مرسي بتعديل قانون السلطة القضائية عن طريق تشريع لا يسمح ببقاء النائب العام أكثر من ٤ سنوات من تاريخ شغله المنصب. ودعت الجمعية التأسيسية للدستور إلى أن يكون تعيين النائب العام من قبل المجلس الأعلى للقضاء، وناشدت القوى السياسية والثورية وأهالي ضحايا الثورة، الانضمام إليها في فعالياتها الجماهيرية المطالبة برحيل النائب العام[٢٢].

---

[22] غادة محمد الشريف، الجماعة الإسلامية: لن نهدأ قبل إقالة النائب العام خوف "الإخوان" من العلمانيين وراء ترددها تجاه "المادة الثانية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ نوفمبر ٢٠١٢.

وبالفعل، شهدت مصر عدة وقفات احتجاجية قادها الجماعة الإسلامية للمطالبة بإقالة المستشار عبدالمجيد محمود من منصبه. وردد المحتجون في إحداها هتافات عدة منها "نايم عام صحي النوم يوم الجمعة آخر يوم"، و"أحمد زند أحمد زند مش هنسيبك ولو في الهند"، في إشارة لرئيس نادي القضاة، ورفعوا لافتات مكتوبــًا عليها "نحن الشعب هنقولها لك اقعد أحسن وسط عيالك" و"التطهير مطلب كل الجماهير"[٢٣].

من جهة أخرى، أبدت أحزابٌ وحركاتٌ سياسية رفضها أي فعاليات احتجاجية للضغط على النائب العام لإجباره على تقديم استقالته، وقالت إن ذلك يعد مساســًا بالسلطة القضائية، ووصفت الدعوات بأنها غير مسؤولة.

وأضافت الأحزاب والحركات، في بيان مشترك، وقع عليه أحزاب الوفد، والتجمع، والعربي الناصري، ومصر القومي، ومصر العربي الاشتراكي، والسلام الديمقراطي الاجتماعي، وأحزاب وحركات سياسية أخرى، أن هذه المجموعة تصر على إهدار استقلال القضاء وتكريس سيطرة من احتكر السلطة التنفيذية والتشريعية على باقي سلطات الدولة[٢٤].

في الإطار نفسه، استقبل المستشار عبدالمجيد محمود عددًا من ممثلي القوى السياسية والأحزاب بناء على طلبهم، للتعبير عن دعمهم له، ضد ما سموه "الهجوم الحاد عليه من الإخوان والتيارات الإسلامية". وطالب

---

23 سعيد علي، الجماعة الإسلامية تتظاهر لـــ"إقالة" النائب العام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ نوفمبر ٢٠١٢..

24 غادة محمد الشريف وأحمد علام، مصدر سابق.

المشاركون في اللقاء عبدالمجيد بالصمود، مؤكدين دعم قواهم وأحزابهم له احترامـــاً للقانون. شارك في اللقاء أكثر من ٣٠ شخصية عامة منهم رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، وأحمد الفضالي، رئيس حزب السلام، وطارق زيدان، رئيس حزب مصر الثورة، والنائب السابق مصطفى بكري، والروائي جمال الغيطاني، وممثلون عن الأزهر والكنيسة ومصابي الثورة.

وأعرب النائب العام للوفد الذي زاره عن عدم تشبثه بالمنصب، لكنه يحترم القانون ويرفض الخضوع للضغوط احترامـــاً له[٢٥].

غير أن الانتقادات توالت على هذا الموقف.

وقيل إنه من الناحية القانونية فإنه يحق للنائب العام أن يستقبل من يشاء في مكتبه، لكن هناك من رأى أنه من ناحية المواءمة السياسية يصعب تقبل ما حدث من استقبال المستشار عبدالمجيد محمود مجموعة من السياسيين ورؤساء أحزاب بعضهم محسوبٌ بقوة على النظام السابق. وأسدى أحدهم النصح إلى المستشار عبدالمجيد محمود قائلاً: "لو كنت مكان النائب العام لحاولت قدر جهدي إظهار حيادي ووقوفي مستقلاً بين كل الأطراف، خصوصـــاً أنه من ينوب عن المجتمع بأكمله"[٢٦].

وقد ذكرت الصحف أن أعضاء هذا الوفد زاروه لكي يعربوا عن تضامنهم معه. إلا أن الصور التي نشرت للقاء كشفت عن ملاحظتين،

---

[25] أحمد شلبي وعادل الدرجلي وأحمد علام، النائب العام لقوى سياسية: لن أخضع لأي ابتزاز.. وسأكشف كل الحقائق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ نوفمبر ٢٠١٢.

[26] عماد الدين حسين، نداء إلى النائب العام، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢ نوفمبر ٢٠١٢.

الأولى أن المجموعة لم تكن معه بقدر ما أنها ضد السلطة، الأمر الذي أعطى انطباعــًا بأن الزيارة لم تكن بريئة، حيث لم تستهدف مساندة الرجل في الحقيقة، وإنما سعت إلى إعلان اصطفافه الضمني إلى جانبهم. نضيف إلى ذلك "أن من بين الذين ذهبوا للتضامن مع الدكتور عبدالمجيد محمود في مكتبه أشخاصــًا مقدمة ضدهم بلاغات محفوظة في ادراج المكتب ذاته. وهو ما يضاعف من الالتباس والحيرة، ويثير عديدًا من الأسئلة سواء حول حقيقة ما دفعهم إلى الإعلان عن التضامن معه بعد مرور نحو أسبوعين من حدوث عاصفة نقله وتجاوزها، أو حول دافعه إلى استقبالهم والترحيب بهم في مظاهرة إعلامية صغيرة جرى تعميم خبرها وصورها على كل الصحف"[٢٧].

وشن البعض حملة انتقاداتٍ ضد النائب العام، وقال الكاتب الصحفي فهمي هويدي إن "لدينا أسئلة كثيرة حول القرارات التي يصدرها النائب العام بشأن بعض البلاغات التي تقدم إليه، سواء تعلقت بتحريك البلاغات وتحويلها إلى النيابة أو بحفظها أو بالسكوت عليها وتجميدها. والملاحظة الأساسية في هذا الصدد أنه يبدي حماســًا مشهودًا للتحقيق في بلاغات المعارضين للسلطة في حين يغض الطرف عن بلاغات أخرى، الأمر الذي يوحي بأن بعض القرارات التي يصدرها تفوح منها رائحة تصفية الحسابات السياسية، في حين أن البعض الآخر يصدر لتحقيق مصالح معينة، لا يكون الصالح العام بينها، وهو ما يجعلنا نرى العدالة ناجزة في قضايا بذاتها ومغمضة الأعين أو عاجزة في قضايا أخرى".

---

27 فهمي هويدي، يحيرنا النائب العام، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٥ نوفمبر ٢٠١٢.

ويشير منتقدو النائب العام إلى حالاتٍ وأمثلة كثيرة، منها أنه حين قدم المرشح الرئاسي المصري أحمد شفيق بلاغـًا تحدث فيه عن تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية، فإن ذلك البلاغ أحيل إلى التحقيق في اليوم التالي مباشرة، أما حين قُـدم بلاغ ضد الفريق شفيق مصحوبـًا بمستندات تثبت تربحه من منصبه بشرائه فيلا في إحدى المدن الجديدة بالقاهرة بأقل من سعرها بثلاثة ملايين جنيه، فإن ذلك البلاغ ظل محفوظـًا في مكتبه لأكثر من أربعة أشهر ولم يتحرك قيد أنملة.

وحين انتقد د. عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة جيهان منصور، مذيعة قناة دريم، أثناء اتصال هاتفي أجرته معه وقدمت المذيعة بلاغـًا ضده اتهمته فيه بالقذف في حقها، فإن البلاغ أحيل إلى النيابة وجرى التحقيق معه بشأنه. وحين تحدث النائب السابق مصطفى بكري في حلقتين من برنامجه التليفزيوني عن محاولة اغتيال اللواء عمر سليمان رئيس المخابرات السابق، وهي المحاولة التي قُتل فيها بعض حراسه وتعد جريمة مع سبق الإصرار والترصد، فإن الأمر قوبل بصمت من جانب النائب العام الذي لم يكترث به ولم يأمر بالتحقيق فيه، وحين قال توفيق عكاشة صاحب قناة "الفراعين" على الهواء ذات مرة إن ٢٠٪ من القضاة مزورون وقدم بعض القضاة بلاغـًا ضده إلى النائب العام، فإن النائب العام تجاهله بعد اتصال من رئيس نادي القضاة الذي امتدح صاحب القناة، وقال على الهواء إنه "لا يجود الزمان بمثله".

ويضيف فهمي هويدي أن "النائب العام حجب في مكتبه منذ عام ٢٠٠٦ بلاغـًا أحالته إليه الجمعية العمومية لقضاة مصر خاصـًا بتزوير الانتخابات التي تمت عام ٢٠٠٥، ولم يشأ أن يحركه لأسباب مفهومة،

كما أن مجلس القضاء الأعلى أحال إليه بلاغات مقدمة ضد خمسين قاضيـــاً تضمنت أدلة واعترافات خاصة بتقاضيهم رشاوى من آخرين، إلا أن ذلك الملف مسكوت عليه ولم يشأ الدكتور عبدالمجيد محمود أن يحركه لحسابات تخصه".

"إننا بحاجة لأن نذكر الدكتور عبدالمجيد محمود بأنه يشغل منصبـــاً يفترض في شاغله أن يكون نائبـــاً عنا في مباشرة الدعوى العمومية لإحقاق الحق والحفاظ على ميزان العدل في المجتمع. وما كان لمثلي أن يذكره بذلك إلا لأن مواقفه وممارساته تكاد تقنعنا بأنه يتأثر بأهوائه وحساباته الخاصة بأكثر من التزامه باستحقاقات منصبه، الأمر الذي يخشى أن يحوله إلى نائب عن بعض المصريين دون البعض الآخر، لذا وجب التنويه والتذكير"[٢٨].

الطريف أن الشائعات لعبت دورًا في إبقاء ذيول تلك المواجهة.

فقد تداولت مواقع التواصل الاجتماعي ما قالت إنه "نقلاً عن التليفزيون المصري"، خبرًا عن تقدم النائب العام باستقالته من منصبه، مضيفة أن رئاسة الجمهورية ستصدر بيانـــاً شاملاً عن الاستقالة، خلال ساعات.

وسرعان ما وصفت النيابة العامة تلك الأنباء بأنها "شائعة خلفها أهداف سياسية". ونفت في بيان رسمي ما سمته "الشائعة التي تقف وراءها أهداف سياسية"، وقال متحدث باسم النيابة إنه لا يتصور عقلاً استقالة النائب العام، بعد ما وصفه المتحدث بـــ"معركة الرئاسة" والوقفة التضامنية الرائعة من أجيال القضاة المختلفة خلف زميلهم.

---

[28] فهمي هويدي، مصدر سابق.

ورفض المستشار عادل السعيد، المتحدث الرسمي باسم النيابة، تحديد "من يعتقد" أنه خلف الشائعة، مكتفيــاً بالقول: يبدو أنه محترف، ويجيد "سبك" التزييف والتزوير"[٢٩].

واستنكر ٥٤ حزبــاً وحركة سياسية ما وصفوه بـــ"الدعوات غير المسؤولة" على بعض المواقع الإلكترونية والقنوات التلفزيونية، للقيام بوقفة احتجاجية أمام دار القضاء العالي للضغط على النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود لتقديم استقالته، مشيرين إلى، أن "ذلك يشكل مساســاً بالسلطة القضائية وإهدارًا لاستقلال القضاء".

وأكدت هذه الأحزاب والحركات السياسية، في بيان لها، أن "هذه الدعوة مغرضة ولها مصالح خاصة، وأن بها مساســاً بالسلطة القضائية لا يقبله الشعب المصري وجميع الأحزاب والقوى السياسية، مشددين علي أنهم سيتصدون لمن يقف وراء هذه الدعوات وسيلاحقونهم قضائيــاً لكشف أغراضهم".

وأعلنوا تضامنهم الكامل مع نادي قضاة مصر، والسلطة القضائية، من أجل حماية منصب النائب العام واستقلاليته، ومنع الاعتداء عليه أو النيل من هيبته، مؤكدين تمسكهم بنصوص قانون السلطة القضائية التي جعلت نقل أو عزل رجال النيابة والقضاء اختصاصــاً أصيلاً للسلطة القضائية دون سواها"[٣٠].

---

[29] أحمد شلبي، النيابة: استقالة النائب العام "شائعة سياسية مسبوكة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٢.

[30] وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٥٤ حزبــاً وحركة سياسية يستنكرون دعوات الضغط على النائب العام لتقديم استقالته، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣١ أكتوبر ٢٠١٢.

ووسط هذه المواقف والوقفات الاحتجاجية والتضامنية، وجدنا من هللوا للحريق وتمنوا أن تتوزع شراراته في طول البلاد وعرضها. والحقيقة أننا حين خرجنا من مرحلة موت السياسة إلى انخراط الجميع وتقافزهم في بحر السياسة، لم نجد أوعية مهيأة لاستقبال ذلك الزحف الكبير إلا الشوارع والميادين. وهكذا جرى تبادل النعوت والاتهامات والتراشق بوابل الكلمات، وبالاعتصامات والاحتجاجات. "ولم يكن ذلك أسوأ ما في الأمر؛ لأن الأسوأ تمثل في إحلال الغرائز محل العقل، وانخراط العقلاء في الاستقطاب البائس الذي قسم البلد ولوث أجواءه. بالتالي فإن كل طرف لجأ إلى تخويف الآخر، وليس إلى حمله أو إقناعه"[31].

في غضون ذلك، بلغت الإثارة ذروتها في كواليس وحوارات الغرف المغلقة بمؤسسة الرئاسة، ودار القضاء العالي، ووزارة العدل، بشأن مصير المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام.

بعد فشل المفاوضات مع المستشار محمود بهدف التخلي عن منصب النائب العام، وتحولها إلى أزمة معلنة بين مؤسسة الرئاسة والقضاء، اقترح وزير العدل المستشار أحمد مكي على الرئيس محمد مرسي أن يصدر إعلانـــاً دستوريـــاً مكملاً لإطاحة النائب العام، إلا أن الرئيس رفض حتى لا يتم تفسير الإعلان على أنه انتقام، وطالب مكي بإعداد قائمة بالقضاة المشهود لهم بالكفاءة لترشيحهم لمنصب النائب العام، فاستفسر مكي عن سبب إعداد القائمة، مادام يرفض إصدار الإعلان، فرد الرئيس بأن القائمة لا بدّ أن تكون جاهزة لحين التوصل إلى حل مناسب للأزمة.

---

[31] فهمي هويدي، الإرهاب الجديد، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٦ ديسمبر ٢٠١٢.

قبل ذلك التاريخ، كان حديث تليفوني مطول دار بين مكي وعدد من أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وكان يحاول معرفة رأيهم في أزمة النائب العام وردود فعلهم إذا صدر إعلان دستوري مكمل يسمح بإقالته، ثم التقى مكي المستشار عاصم عبدالجبار، عضو المجلس، زوج شقيقته، بمكتبه في ١٧ نوفمبر، وهو اللقاء الذي استمر ساعتين وكان مثار نميمة بين القضاة، ثم عقد اللقاء الثاني بينهما بالقصر الجمهوري في ٢٠ نوفمبر بحضور الرئيس مرسي. وحسب مصادر فإن مرسي ومكي عرضا على عبدالجبار تولى منصب النائب العام رسميـــاً، فسأل عبدالجبار (الذي يتردد أنه ينتمي للإخوان) عن كيفية إقالة النائب العام، فقال الرئيس إنه سيتخذ إجراءات قانونية، إلا أن عبدالجبار تردد في قبول المنصب، وقال إنه لا يريد مخالفة القانون، ويخشى غضب القضاة، وقوى المعارضة التي ستتخذ من علاقته بوزير العدل سببـــاً للهجوم عليه. وجاء الحسم على يد المستشار محمود مكي، نائب رئيس الجمهورية، شقيق وزير العدل، إذ رفض تولي عبدالجبار المنصب درءاً للشبهات.

في اليوم التالي من هذا اللقاء طرح وزير العدل اسمـــاً آخر لتولى المنصب هو المستشار طلعت إبراهيم محمد عبدالله، نائب رئيس محكمة النقض، وأبلغ مرسي بأنه أحد أبرز قادة تيار استقلال القضاء، ورفض تزوير انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، ويتمتع بسمعة طيبة، وأنه قضى ٧ سنوات معارًا بين الكويت والبحرين، وأن عمره ٥٤ سنة، ما يعني أنه سيكون أصغر نائب عام في تاريخ مصر، فطلب الرئيس مقابلته فاتصل به وزير العدل في منزله بمدينة طنطا في الغربية، وأبلغه بأمر اللقاء وسببه"[٣٢].

---

[32] أحمد شلبي، "المصري اليوم" تكشف أسباب استبعاد صهر وزير العدل من منصب النائب العام.. وترصد لحظة دخول "إبراهيم" مكتبه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

في رواية أخرى لاحقة، يقول الرجل عن ملابسات وكواليس إبلاغه بالتعيين في المنصب، إنه كان في إجازة طبيعية من عمله في البحرين، وأثناء وجوده في مسقط رأسه في طنطا جاءه صوته صديقه وزميله نائب الرئيس محمود مكي، يخبره بضرورة الحضور إلى قصر الاتحادية لأمر مهم. لبى عبدالله الدعوة واستقل سيارة أجرة قادمـاً من طنطا إلى القاهرة، واستوقف تاكسي حتى يصل إلى قصر الاتحادية، وفي الطريق جاءه اتصال آخر وتم إبلاغه بتعيينه نائبـاً عامـاً بموجب القرارات المترتبة على الإعلان الدستوري[٣٣].

في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، أعاد الرئيس محمد مرسي رسم المشهد.

ظهيرة ذلك اليوم، سيطرت حالة من الترقب على التيارات الإسلامية والجمعية التأسيسية للدستور ومكتب النائب العام، عقب إعلان مؤسسة الرئاسة عن إصدار الرئيس مرسي قرارات مهمة.

وفي حوالي الواحدة من ظهر يوم ٢١ نوفمبر، بدأت الأنباء تصل إلى المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام السابق، في مكتبه وعلم من بعض القضاة أن الرئيس كان في ذلك الوقت يعقد اجتماعـاً مع وزير العدل، ورجحوا أن يكون منصب النائب العام محور الاجتماع، فسادت حالة من الصمت والتوتر بين العاملين في مكتب النائب العام وبعض المحامين العموميين، وأجرى كل منهم اتصالات للتأكد من تلك الأنباء، ومحاولة معرفة ما يجري. خرج محمود من مكتبه بعد جلسة جمعته مع المحامين العموميين تحدثوا فيها عن مدى إمكانية أن تكون القرارات المنتظر

---

33 محمد نبيل حلمي، طلعت عبدالله... القاضي المُعاقب بخطايا الإخوان، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٣.

إصدارها تتعلق به، وحاول البعض تهدئته بقوله: "لا يستطيع الرئيس إصدار أي قرار بعد الأزمة التي وقعت بيننا"، والبعض الآخر يحاول أن يكون موضوعيـاً: "لكن الرئيس ومكي لن ينسيا الأزمة، وسيردان عليها، وربما يصدر الرئيس إعلانـاً دستوريـاً مكملاً يتيح له إقالة النائب العام". في الثانية ظهرًا، استأذن محمود زملاءه بالذهاب إلى المترل لعدم تحمله الانتظار، وكلف مساعده بإصدار بيان صحفي حول أحداث محمد محمود. وبقي المستشارون عادل السعيد وعدنان الفنجري، وكلاهما نائب عام مساعد، وأحمد فاضل، ومصطفى سليمان، وكلاهما محام عام أول بنيابة الاستئناف[٣٤].

وعندما أعلنت رئاسة الجمهورية أن قرارات مهمة ستصدر في الخامسة مساء بتوقيت القاهرة، شهد مبنى دار القضاء العالي إجراءات أمنية، حيث أغلقت أبواب المبنى في الرابعة والنصف تقريبـاً، أي قبل ساعة ونصف الساعة من موعد إغلاقها، وحضرت قوات خاصة من وزارة الداخلية واصطفت أمام الباب المؤدي إلى مكتب النائب العام، ووقف ٣ ضباط أمام المكتب، وعندما سألهم أحد المحامين العموميين عن سبب وجودهم، قالوا إنها تعليمات بزيادة تأمينه، خوفـاً من اقتحامه على يد متظاهرين. خارج دار القضاء العالي، اصطف عدد كبير من أعضاء وأنصار جماعة الإخوان المسلمين، قالوا إنهم حضروا لحماية المحكمة، إلا أن المشهد كان كافيـاً لفهم أن قرارًا ما سيصدر ضد النائب العام.

---

[34] أحمد شلبي ومحمد عبدالقادر وحسام صدقة ومحمد غريب وأسامة المهدي وسيد علي، كواليس "الساعات الأخيرة" قبل قرارات الرئيس: ترقب داخل "التأسيسية" ومخاوف في مكتب النائب العام.. واجتماع "سري" للتيارات الإسلامية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢.

كانت جماعة الإخوان المسلمين أصدرت تكليفات لأعضائها بالنزول إلى دار القضاء العالي لدعم الرئيس محمد مرسي. وقال محمد عبدالرحمن المتحدث الإعلامي باسم طلاب الإخوان بجامعة حلوان إن الجماعة أصدرت تعليمات إلى قسم الطلاب على مستوى جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر بالنزول في مظاهرات إلى دار القضاء العالي دعمـًا للرئيس مرسي[٣٥].

وقبل موعد أذان العشاء بقليل، حسب توقيت القاهرة، خرج د. ياسر علي المتحدث باسم الرئاسة حينذاك، ليعلن إصدار الرئيس محمد مرسي، إعلانـًا دستوريـًا جديدًا. ونصت المادة الثالثة من هذا الإعلان الدستوري على تعيين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة ٤ سنوات تبدأ من تاريخ شغل المنصب، ويشترط فيه الشروط العامة لتولي القضاء وألا تقل سنه عن ٤٠ سنة ميلادية، ويسري هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

كان ذلك يعني إقالة المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، لإرضاء المحتجين المطالبين بإعادة محاكمة المسؤولين الذين يتهمونهم بالضلوع في أعمال العنف أثناء الثورة، حسب وكالة رويترز للأنباء.

وقال المتحدث الرئاسي إن مرسي عيَّن طلعت إبراهيم عبدالله، نائبـًا عامـًا جديدًا، وإنه أدى بالفعل اليمين الدستورية أمام الرئيس[٣٦].

---

[35] محمود شعبان بيومي، "الإخوان" حشدت أعضاءها أمام "النائب العام" قبل القرارات بساعات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

[36] "مرسي" يحصن قراراته ضد الطعن.. ويمنع حل "التأسيسية" و"الشورى" ويطيح بالنائب العام.. ويعطي نفسه سلطة اتخاذ "إجراءات" لمواجهة "أي خطر يهدد الثورة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

بدأت الاتصالات تتوالى على النائب العام السابق؛ قضاة وصحفيون يسألون عن موقفه ورد فعله تجاه القرار، وكانت إجابته واحدة: "سأنتظر موقف جموع القضاة، وأنا معهم فيما سيتوصلون إليه". لاحقـاً، قال المستشار عبدالمجيد محمود إنه ليس لديه تفسير لما قام به الرئيس محمد مرسي، غير أن قراراته تمثل تعديـاً على السلطة القضائية إثر الأزمة التي حدثت بينهما قبل نحو شهر تقريبـاً من ذلك التاريخ.

وأضاف: "لم أكن أتمسك بالمنصب، وكنت أدافع عن السلطة القضائية وبناء القضاء في مصر"، مشيرًا إلى أن قرار إعادة التحقيقات في قتل المتظاهرين أمر جيد، لكنه يحتاج إلى مساعدات من كل الجهات الأمنية وتقديم أدلة جديدة تساعد النيابة العامة في التوصل إلى المتورطين، مؤكدًا أن النيابة وقت أن حققت في تلك القضايا لم تجد عونـاً من الأجهزة الأمنية التي لم تقدم أي تحريات أو مستندات أو أدلة يمكن أن تساعدها في تحقيقاتها. وأوضح أن النيابة كانت تحقق في اتهامات ضد أفراد الشرطة وتجمع بنفسها التحريات[٣٧].

واستقبل المستشار عبدالمجيد محمود عددًا كبيرًا من أعضاء النيابة العامة والقضاة الذين أعلنوا تضامنهم معه، وقال بعضهم إنهم لن يستمروا في عملهم في ظل الأزمة، إلا أنه طالبهم بالالتزام بالقانون.

وفي حوار صحفي مع الكاتب الصحفي مصطفى بكري، قال عبدالمجيد محمود إن "ما صدر عن رئيس الجمهورية في هذا الشأن لا يندرج تحت مفهوم الإعلان الدستوري وفقـاً للقواعد الدستورية المستقرة، لكنه

---

[37] أحمد شلبي، عبدالمجيد: قرارات مرسي تعدٍ على القضاء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

بالأساس قرار إداري هو والعدم سواء، لافتقاده أبسط قواعد صدور القرار الإداري وفقـاً للمفاهيم الإدارية المستقرة لصدور القرار"[٣٨].

أما النائب العام الجديد فكان في مكتب وزير العدل، وبمجرد إعلان القرار تلقى اتصالاً من الوزير الذي كان في رئاسة الجمهورية، طالبه فيه بالحضور لأداء اليمين الدستورية، فتوجه إلى الرئاسة، وأدى اليمين، وطالبه الرئيس ببذل كل ما في وسعه لتحقيق العدالة، وقال له إن المهمة ثقيلة. وعاد مكي وإبراهيم إلى وزارة العدل، حيث انتظرا نحو الساعة، ثم اتصل مكي بصلاح عبدالمقصود، وزير الإعلام، وطالبه بإرسال فريق من التليفزيون لتصوير النائب العام الجديد داخل مكتبه، كما اتصل بوزير الداخلية وأبلغه بأن النائب العام الجديد سيتوجه إلى مكتبه في العاشرة مساء، وطالبه بتأمين مبنى دار القضاء العالي.

في ذلك الوقت كان مسؤولو المكتب الفني للنائب العام السابق أغلقوا مكتبه بعد نحو ساعتين من مغادرته، وبقي المستشار عادل السعيد، المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة، وعدد من المحامين العموميين. حضر النائب العام الجديد إلى مكتبه في حدود العاشرة والنصف مساء، وأبلغه قائد الحرس بأنهم طلبوا من سكرتير المكتب الفني العودة للمكتب وفتحه. وبعد دقائق حضر السكرتير إلا أنه توجه إلى مكتب النائب العام المساعد، وأبلغه بأن الحرس اتصل به وطالبه بالحضور لفتح المكتب، فصعد المستشار عادل السعيد والسكرتير وعدد من المحامين العموميين إلى المكتب، وفوجئوا بوجود المستشار طلعت عبدالله وقائد الحرس أمام المكتب فتصافحا، وقال

38 مصطفى بكري، عبدالمجيد محمود: قرار الرئيس هو والعدم سواء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢.

السعيد إنه من اللائق أن يتم انتظار حضور المستشار عبدالمجيد محمود لجمع متعلقاته، فرد النائب العام الجديد: "كلها في الحفظ والصون"، وبعد مشاورات تم فتح المكتب، وتولت السكرتارية جمع المتعلقات الشخصية لمحمود ووضعها في حقيبة.

جلس النائب العام الجديد على مكتبه، وبعد دقائق وصل فريق التليفزيون ودخل المكتب منفردًا، بعد أن منع الحرس كل مندوبي وسائل الإعلام من الدخول، وبرر موقفه بأنها "تعليمات سيادة النائب"، وسجل إبراهيم كلمة قصيرة لم تستمر أكثر من دقيقتين، قال فيها "أتعهد ببذل كل جهدي لتحقيق العدالة"، ثم غادر مكتبه بعد منتصف الليل.

وبينما رحبت جماعة الإخوان المسلمين بقرارات مرسي، ومنها القرار المتعلق بالنائب العام، انتقد سياسيون ومعارضون تلك القرارات. وقال وزير الخارجية المصري الأسبق، عمرو موسى، إن تلك القرارات ستؤدي إلى حدوث اضطرابات وزعزعة أمن مصر، مؤكدًا عدم السماح بعودة الديكتاتورية في أي صورة من صورها. أما الدكتور محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، فقد رأى أن قرارات الرئيس نسفت الدولة والشرعية، وأضاف في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، أن "مرسي نصب نفسه حاكمـــًا بأمر الله.. الثورة أجهضت لحين إشعار آخر"[٣٩].

ووصف المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، قرارات الرئيس مرسي بأنها "باطلة وتستوجب مساءلته باعتبارها اعتداء على سلطة القانون". ونبه إلى أن القضاة متضامنون مع النائب العام وسيظلون

---

[39] محمود رمزي وعلاء سرحان، القوى المدنية: لن نسمح بالديكتاتورية.. والإخوان: قرارات ثورية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

متضامنين معه إلى آخر رمق، لافتـًا إلى أن الإعلان الدستوري عطل آلية اختيار النائب العام التي كانت مطبقة أيام نظام الحاكم المستبد، عندما كان يتم اختيار النائب العام عن طريق مجلس القضاء الأعلى، وخاطب مرسي، قائلاً: "أنت طلبت تقويمك حال خطئك، ونحن الآن لن نرد طلبك وسنقومك".

وانتقد ما تضمنه الإعلان الدستوري من تطبيق القانون بأثر رجعي على النائب العام لمضي أربع سنوات على تعيينه، مشددًا على أن القواعد القانونية والدستورية المستقرة تؤكد أن العمل بالقانون يتم اعتبارًا من تاريخ صدوره، واصفـًا قرار إقالة عبدالمجيد محمود بأنه "صدر تصفيةً لحسابات مع شخصه"[٤٠].

وسخر الزند من نصوص الإعلان الدستوري، قائلاً: "أنا لا أصدق أن يصدر هذا الكلام من سلطة في القرن الواحد والعشرين"، مشيرًا إلى أنها "ثأرية وليست ثورية". وقال: "لكل داءٍ دواءٌ يُستطاب به إلا الحماقة أعيت من يداويها". ودعا نادي القضاة إلى عقد جمعية عمومية طارئة، لبحث تداعيات الإعلان الدستوري[٤١]، انتهت إلى تعليق العمل في المحاكم والنيابات كافة بدءًا من تاريخ انعقادها، وإلزام رؤساء المحاكم الابتدائية والمحامين العامين بتنفيذ هذه التوصية دون الإضرار بمصالح المتقاضين،

---

40 محمد السنهوري، "الزند" لـــ"مرسي": قراراتك باطلة و"الحماقة أعيت من يداويها"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢.

41 الآلاف يحتشدون في "التحرير" ضد "إعلان الرئيس" ويعلنون الاعتصام قبل مليونية "عيون الحرية" اليوم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

والاعتصام المفتوح حتى يتم إلغاء الإعلان الدستوري، وما يترتب عليه من آثار، وأخصها عزل النائب العام، وإعادته إلى منصبه[٤٢].

المشكلة هي أن الإعلان الدستوري، الذي أصدره مرسي عطل العمل بقانونيّ المحكمة الدستورية والسلطة القضائية، و٣ مبادئ دستورية متعارف عليها في دساتير العالم، ووقعت مصر على اتفاقيات دولية تلزمها بها، لا تستقيم الأمور في الدولة دون العمل بها . كما أن قانون السلطة القضائية يمنع الرئيس من عزل النائب العام ويمنح الأحكام القضائية قوة ملزمة لجميع مؤسسات الدولة وهو الأمر الذي جمده الإعلان الدستوري.

ورأت المستشارة تهاني الجبالي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، أن قرارات مرسي التي تضمنت إقالة النائب العام، غير دستورية، وتمثل خروجـــاً على الشرعية الدستورية وانتهاكـــاً لحرمة الدولة، بعد أن منح لنفسه سلطات وصلاحيات مطلقة لا يجوز له أن يمنحها لنفسه، بما يُخرجه عن دائرة الشرعية الدستورية[٤٣].

لاحقـــاً، أوضحت رئاسة الجمهورية أن القوى المناهضة للثورة وسعت من حملتها للانقضاض على مكاسب الثورة، وظهر ذلك في عدة أمثلة، منها

---

42 محمود حسين، عمومية القضاة تقرر تعليق العمل بالنيابات والمحاكم.. وتهدد بسحب الثقة من القضاء الأعلى في حالة عدم تنفيذ توصيات الجمعية.. وتطالب النائب العام الجديد بالاعتذار عن المنصب.. وتوصي بإعادة تشكيل "التأسيسية"، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢.

43 فاروق الدسوقي ومحمد السنهوري، رئيس "الدستورية العليا": لا نملك عزل مرسي.. وسننظر دعاوى "التأسيسية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢.

التقاعس الواضح على الصعيد القانوني من خلال المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام السابق.

وأضافت الرئاسة، في بيان صحفي أرسلته إلى وسائل الإعلام الأجنبية، تحت عنوان "خارطة طريق الرئيس مرسي لتحقيق ديمقراطية نيابية شاملة"، أن معظم المتهمين بجرائم خلال الثورة تمت تبرئتهم لعدم كفاية الأدلة، وتم التعامل مع عدد قليل من القضايا الجديدة بجدية، كما وردت إشارات كثيرة تفيد بأن المحكمة الدستورية تعتزم حل الجمعية التأسيسية[٤٤].

وأشار البيان، الذي أصدره مكتب د. عصام الحداد، مساعد الرئيس المصري لشؤون العلاقات الخارجية، وتم نشره على صفحته الرسمية، وصفحة المتحدث باسم رئاسة الجمهورية على موقع فيسبوك، إلى أن الرئيس مرسي حاول التحرك، وتنحية النائب العام عن منصبه، من خلال تعيينه في وظيفة دبلوماسية شرفية، مضيفـــاً: "بعد موافقة نائب عام عصر مبارك، تراجع عن قراره ودعمته شخصيات من المفترض أنها داعمة للثورة، مما دفع الرئيس لإصدار الإعلان الدستوري لحماية الجمعية بإطالة عمرها، من أجل تسهيل التوافق، وتحصينها من الحل"[٤٥].

---

[44] في ٣ مارس ٢٠١٣، حسمت المحكمة الدستورية العليا مصير دعاوى تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وقضت بعدم قبول الدعاوى، التي شغلت الرأي العام طوال شهور عدة.

[45] فتحية الدخاخني وبسنت زين الدين وعماد خليل، "الرئاسة": مرسي أصدر "إعلان نوفمبر" بعد إشارات بنية "الدستورية" حل "التأسيسية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٥ ديسمبر ٢٠١٢.

وردت المحكمة الدستورية العليا على لسان نائب رئيسها، المستشار ماهر سامي، بوصف تصريحات مساعد الرئيس بالافتراءات والمغالطات. وقال سامي إن بيان مساعد الرئيس كشف عن إصرار عمدي على مواصلة مسلسل الإساءة والتطاول والتجريح والتعريض بالمحكمة، الذي اطرد عرضه وفق مخططٍ منهجي ثابت، وقصدٍ مبيِّت على إقحام المحكمة، والزج بها في أتون الصراع المشتعل بين القوى السياسية، رغم أنها بقيت دوامــاً وتمامــاً خارج دائرة الخصومة والاشتباك دون أن تتحمل مسؤولية سوء الظن، بأنها لم تكن كذلك[46].

وأصدرت رئاسة الجمهورية بيانــاً توضيحيــاً، بشأن بيان د. عصام الحداد، حول ورود إشارات للرئيس محمد مرسي من دوائر متعددة بأن المحكمة الدستورية ستصدر حكمــاً بحل الجمعية التأسيسية، قالت فيه إن البيان الأول حرص على الإشارة بشكل واضح، وغير قابل للتأويل، إلى أن ما يتردد منسوب لــ"دوائر"، وليس لقضاة المحكمة أنفسهم[47].

والحاصل أن رد مؤسسة الرئاسة على بيان المحكمة حاول تبرئة الحداد، إلا أنه ألقى بالمسؤولية على الرئيس محمد مرسي نفسه. ومن المؤسف أن البيان أتى برد فعل أسوأ من الفعل ذاته، ما أثار غضب المحكمة الدستورية العليا، وعندما حاولت رئاسة الجمهورية حل الأزمة فاقمتها، لتكشف عن ارتباك مؤسسة الحكم.

---

46 فاروق الدسوقي، "الدستورية" لــ"الرئاسة": بيانك للغرب افتراءات مساعد الرئيس أشاع أكاذيب تضر بمصالح البلاد جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢.

47 فتحية الدخاخني وفاروق الدسوقي، "الرئاسة": اتهامات "الحداد" لــ"الدستورية" نقلتها لنا "دوائر".. والمحكمة تبحث الرد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

ومع تلاحق إيقاع الأحداث بشكل متسارع، خرجت علينا وكالة أنباء الشرق الأوسط، وهي وكالة الأنباء الرسمية في مصر، بخبر قصير مفاده أن المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام السابق قد عاد رئيساً لمحكمة استئناف القاهرة بناء على طلبه وبعد موافقة مجلس القضاء الأعلى[٤٨]. واتضح لاحقاً أنه أسندت إليه رئاسة إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة. ورأى البعض أن عودة محمود إلى منصة القضاء رسالة سياسية من النظام له بـ"الخروج الآمن"[٤٩].

لم يكد المستشار طلعت عبدالله يهنأ طويلاً بمنصب النائب العام، حتى واجه أزمة كادت تعصف به.

ولعل ما أوغر الصدور ضد هذا النائب العام، اللغط الذي صاحب قرار نقله للمستشار مصطفى خاطر، المحامي العام لنيابات شرق القاهرة، بسبب الإفراج عن المتهمين في أحداث قصر الاتحادية – التي راح ضحيتها ١٢ قتيلاً– بدلاً من حبسهم، ثم تحويل رئيس محكمة جنح الأزبكية المستشار محمود حمزة إلى لجنة التفتيش القضائي، بعد رفضه نظر قضية محالة إليه من النائب العام لعدم اعترافه به والأسس والقواعد القانونية التي جاءت به إلى المنصب.

جاء كلا الخبرين ليصبا زيتاً على النار المشتعلة.

---

[48] عبدالمجيد محمود رئيساً لمحكمة استئناف القاهرة، موقع "الدستور الأصلي"، ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

[49] أحمد شلبي، عبدالمجيد محمود يبدأ عمله في جنايات القاهرة خلال أيام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٢.

فقد أصدر المستشار طلعت عبدالله، النائب العام، قرارًا – تراجع عنه خلال ساعات– بإنهاء ندب المستشار مصطفى خاطر، للعمل كمحام عام لنيابات شرق القاهرة الكلية، وانتدابه للعمل محاميــًا عامــًا لنيابات استئناف بني سويف.

وأصل الحكاية أن الرئيس مرسي أعلن القبض على "المتآمرين" في خطاب إلى الأمة، وأكد أنهم اعترفوا بتلقي أموال لتنفيذ مخططهم، لكن نيابة شرق القاهرة برئاسة المستشار مصطفى خاطر قررت الإفراج عن المتهمين المقبوض عليهم من قبل شباب الإخوان لعدم كفاية الأدلة. وجد النائب العام نفسه في موقف بالغ الحرج، ووصلت تطوراته إلى قرار إداري بنقل خاطر إلى بني سويف، أعضاء نيابة شرق القاهرة وإعلانهم تعليق العمل. وشعر رجال القضاء وغيرهم بقلق بالغ إزاء قرار النائب العام، الذي جاء في غير مواعيد الحركة القضائية، ويعد عقابــًا واضحــًا للمستشار خاطر على أنه حكم بالقانون فيما ارتضاه ضميره، وهو ما يعد تدخلاً واضحــًا في سلطة القضاء والنيابة، ومحاولة للتأثير عليها.

اضطر النائب العام إلى التراجع والعدول عن قراره الذي أثار لغطــًا في الشارع المصري والأوساط القضائية. وفي بيان إلغاء قرار الانتداب، كلف النائب العام خاطر "باستعجال التحقيقات في جميع البلاغات التي أحالها إليه في أحداث الاتحادية، والمقدمة ضد بعض أعضاء حزب الحرية والعدالة أو منهم ضد آخرين المرتبطة بتلك الأحداث".

وسرعان ما دعا كُتاب ومفكرون النائب العام طلعت عبدالله إلى أن يتحلى بالشجاعة ويتخلى بإرادته الحرة عن موقعه؛ لأن هذا المنصب صار وسيصير عبئــًا على الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة.

وتحوَّل مبنى دار القضاء العالي إلى ثكنة عسكرية، لمواجهة اعتصام نحو ١٠٠٠ من أعضاء النيابة الذين تجمهروا أمام المبنى، للمطالبة بالإطاحة بالمستشار طلعت عبدالله، النائب العام، ورفض ما سموه "تدخل النائب العام في تحقيقات اشتباكات الاتحادية".

وقف أعضاء النيابة على سلم دار القضاء العالي، ثم دخلوا قاعة عبدالعزيز باشا فهمي، وكان في انتظارهم المستشاران محمد ممتاز متولي، رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس المكتب الفني للنائب العام. استمع متولي على مدى نحو نصف ساعة لمطالب المحتجين، الذين أصروا على ضرورة اعتذار النائب العام عن منصبه، وطالبوا مجلس القضاء الأعلى بترشيح أسماء جديدة لتولي المنصب، موضحين أن طريقة تعيين النائب العام الجديد وتوجهه السياسي يمثلان عائقــًا كبيرًا أمام إمكانية استمراره في منصبه. وانضم المئات من المواطنين أمام دار القضاء العالي لوكلاء النيابة المحتجين داخل المبنى[٥٠].

ولمدة ١٤ ساعة كاملة، حاصر وهتف وانفعل أعضاء النيابة ضد النائب العام، وبهتافات "ارحل" و"مش عايزينك"، واجهوا الرجل ذا المنصب الرفيع.

البخار المتصاعد من تلك الأزمة، دفع النائب العام إلى كتابة نص استقالته بخط يده داخل مكتبه وفي حضور العشرات من أعضاء النيابة والمحامين العموميين، ووجهها إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وتم تسليمها لأحد مساعديه من المحامين العموميين، فوجه وكلاء النيابة له

---

50 أحمد شلبي وهيثم الشرقاوي وحازم يوسف، النائب العام تحت حصار رجال النيابة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢.

الشكر، وصفقوا له؛ لأنه ترك منصبه في سبيل هيبة الدولة. اصطف وكلاء النيابة على جانبي الطريق وفتحوا للنائب العام الطريق، وخرج من وسطهم وهم يصفقون له وتم توصيله حتى سيارته، وغادر مكتبه بسلام. سادت حالة من الفرح بين القضاة وسط حالة من التشكك في القرار، إلا أن عددًا من وكلاء النيابة قالوا إنهم حصلوا على نسخة من الاستقالة، كما صوّره أحدهم وهو يكتبها عن طريق الهاتف المحمول[٥١].

وجاء نص استقالة النائب العام كما يلي:

"السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى.. تحية طيبة وبعد.

أرجو نظر عرض طلبي إلى مجلس القضاء الأعلى بجلسة الأحد الموافق ٢٠١٢/١٢/٢٣ بقبول استقالتي من منصب النائب العام وعودتي للعمل بالقضاء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

النائب العام/ طلعت عبدالله"[٥٢].

وصف المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، استقالة النائب العام بأنها خطوة على طريق انتصار القضاة والشرعية، ورسالة بأن القضاء عصيّ على الاختراق، محذرًا مما وصفه بـــ"غضبة القضاة"[٥٣].

---

[51] أحمد شلبي وأحمد عبداللطيف وحازم يوسف وأحمد يوسف، "المصري اليوم" تنشر كواليس ١٠ ساعات حرجة انتهت بكتابة الاستقالة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

[52] أحمد شلبي وهيثم الشرقاوي وحازم يوسف، بعد حصار رجال النيابة.. النائب العام يستقيل الأحد المقبل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢.

تحصنت رئاسة الجمهورية، بالجملة الأثيرة " لا نتدخل في أعمال القضاء"، لكن عينـــاً لا يمكن أن تخطئ، وعقلاً لا يمكن أن يتجاهل أن استقالة النائب العام تسببت في حرج بالغ للرئيس وجماعته.

أخذت جماعة الإخوان المسلمين زمام المبادرة، واستنكرت ما جرى، قائلة في بيان لها: "أجبر عدد من وكلاء ورؤساء النيابة المستشار طلعت عبدالله النائب العام على الاستقالة تحت التهديد، مهددين كل القيم السامية التي تتوفر للقضاء من استقلال وكرامة وحصانة وحرية إرادة، وهي القيم التي طالما نادوا بها وثاروا من أجلها حينما عرضت الرئاسة على النائب العام السابق منصبـــاً دبلوماسيـــاً مرموقـــاً وقبله في البداية بإرادته الحرة، ثم عاد وأنكر موافقته، وعندئذ غضب القضاة باعتبار ذلك النقل ينتقص من سيادة القانون، على الرغم من أن إبعاد هذا النائب العام كان مطلبـــاً شعبيـــاً هدرت به أصوات الملايين في مختلف الميادين منذ بداية الثورة باعتباره الرمز الباقي من رموز النظام البائد بعد أن أبعد كل رموزه".

وأضافت أن "جريمة إكراه النائب العام الجديد التي وقعت من مجموعة نشر أنها تحمل أسلحة مرخصة هي عملية منكرة وسابقة خطيرة تستوجب من القضاة جميعـــاً أن يتصدوا لها ومن المجلس الأعلى للقضاء أن يصدر بيانـــاً يستنكرها ويرفض قبول الاستقالة المقدمة تحت التهديد فورًا، وأن ينتدب من القضاة الشرفاء من يحقق في هذه الواقعة وينزل العقاب بمن قاموا بها".

---

[53] القضاء ينتصر.. والاستفتاء يترنح، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

وفي حين انتقد الكاتب الصحفي أشرف البربري ما جرى، قائلاً إن "لجوء حراس العدالة والقانون إلى هذا السلوك الخارج على القانون يفتح أبواب الجحيم على مصر كلها ويدق مسمارًا جديدًا في نعش القضاء المصري"[54]، رأى الكاتب الصحفي وائل قنديل أن "التعامل مع إقدام النائب العام المستشار طلعت عبدالله على إعلان استقالته باعتباره مكسبـًا للثورة وللاستقلال يدخل في باب التدليس والتزييف وخلط الحق بالباطل، فضلاً عن أنه يعد نوعـًا من الانتكاس على قيم وشعارات رفعتها هذه الثورة"[55]. من جهته، قال الكاتب الصحفي وائل عبدالفتاح إن "تعيين المستشار طلعت عبدالله "عدوان من الرئاسة تصدى له مجتمع القضاة، وهذا هو المعنى الكبير وراء فصل النائب العام في رواية إعادة بناء الاستبداد"[56].

وعقب يومين – لا ثالث لهما– تراجع الرجل وأكد أن الاستقالة كُتبتْ تحت ضغط وتهديد، دون أن يفصح عن سر صمته بعد الاستقالة وعدم تحريره محضرًا بذلك أو حتى إعلان الموقف لوسائل الإعلام.

في مسار الأحداث، أعلن المستشار محمد عيد محجوب، الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى، أن المستشار طلعت عبدالله قدم إلى المستشار محمد

---

54 أشرف البربري، ليلة سقوط القانون، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

55 وائل قنديل، مباراة انتخابية بقمصان ثورية، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

56 وائل عبدالفتاح، أقبح ما فينا، جريدة "التحرير"، القاهرة، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢.

ممتاز متولي، رئيس مجلس القضاء الأعلى، طلبـــاً يعرب فيه عن العدول عن استقالته من منصب النائب العام[٥٧].

وقال النائب العام في مذكرة تقدم بها إلى مجلس القضاء الأعلى ما نصه:

"السيد المستشار الجليل رئيس المجلس الأعلى للقضاء.. شرفت بإسناد منصب النائب العام إلى شخصي بقرار دستوري من رئيس الجمهورية بعد أن عملت نائبـــاً لرئيس محكمة النقض المصرية، وباشرت عملي منذ اليوم الأول داعمـــاً لاستقرار القضاء والنيابة العامة، إلا أنني فوجئت ومنذ اليوم الأول بمن يحاول أن يعيق تلك المسيرة حتى لا أتمكن من القيام بدوري كنائب عام لمصر، تارة بالتهوين والاستخفاف بالمنصب، وتارة أخرى بعدم الانصياع إلى التعليمات الصادرة منا كجهة اختصاص".

وأضاف عبدالله: "ثم كانت ثالثة الأثافي أن قامت مجموعة من أعضاء النيابة العامة يوم الاثنين ٢٠١٢/١٢/١٧ بحصار مكتب النائب العام ومنعنا من مباشرة عملنا أو الخروج منه إلا بعد أن أتقدم باستقالتي، وذلك في جمهرة غير مقبولة وعبارات لا تمثل خروجـــاً عن المسلك القضائي فحسب، وإنما تمثل جرائم يعاقب عليها القانون، وثابت ذلك بوسائل الإعلام التي قامت بتغطية هذا الحدث والسي دي المرفق والذي ينبئ بوضوح عن محاولة ماكرة للنيل من صرح القضاء الشامخ والمساس بهيبة أعضائه وكرامتهم".

واستطرد عبدالله قائلاً: "وإزاء ذلك وإحساســـاً مني بمسؤوليتي تجاه وطني، وبعد أن ظهر جليـــاً أن المقصود بذلك هو إحداث فوضى بالبلاد

---

[57] المستشار طلعت عبدالله النائب العام يتراجع عن استقالته، موقع "بوابة الشروق"، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

إذا تم تفعيل تعدي على مكتب النائب العام وإتلاف ما به من مستندات مرفقة بتحقيقات متعلقة بالفساد، ومع هذا الإصرار والحصار الذي فشل الأمن في إنهائه بكافة الطرق السلمية، وحرصاً على سلامة وهيبة النيابة العامة".

وأوضح "فقد طلبت من الله تعالى أن يلهمني الصواب بعد أن منعت قسرًا من الخروج من مكتبي إلا بعد تقديم استقالتي.. فقمت بكتابتها في ظل تلك الظروف مشترطـاً ألا تُقدم إلا بعد الاستفتاء وذلك خروجـاً من الأزمة وحتى لا يقلب الأمر إلى فوضى، سيما ونحن على أبواب المرحلة الأخيرة للاستفتاء على دستور البلاد الجديد".

واختتم النائب العام خطابه بالقول: "وإنني إذا أرفع إلى مجلسكم الموقر هذه المذكرة معبرًا فيها عن أسفي لما وقع فيه بعض أبنائنا من أعضاء النيابة العامة من أفعال وأقوال تمثل جرائم يعاقب عليها القانون، مطالبـاً بالتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها ومن حرض عليها، ومعلنـاً أمام مجلسكم الموقر إنني لن أتخلى عن مهمتي التي أوكلت إلي، وطالبـاً من مجلسكم الموقر اعتبار الاستقالة المذكورة هي والعدم سواء.. وأعاهد الله تعالى وأعاهدكم وأعاهد شعب مصر العظيم أن أرقى بالقضاء وأن أعمل جاهدًا على دعم واستقلال ونزاهة أعضاء النيابة العامة حتى يؤدي كل واحد منهم عمله باستقلالية وحرفية وحيدة ونزاهة. وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد"[٥٨].

لم يكن خافيـاً تدخل قيادات من جماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي لإقناع طلعت عبدالله بالعدول عن الاستقالة، بل إن الرئيس

---

[58] حاتم الجهمي، "الشروق" تنشر نص مذكرة تراجع طلعت عبدالله عن استقالته، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

نفسه مارس ضغوطـًا على النائب العام لإقناعه بالتراجع، حسب مصادر داخل جماعة الإخوان[٥٩]. وفي حمى احتواء الأزمة، تم تكليف كل من المستشار زكريا عبدالعزيز، رئيس نادي القضاة السابق، ووليد شرابي، المتحدث الإعلامي باسم حركة قضاة من أجل مصر، والمستشار زغلول البلشي، رئيس هيئة التفتيش القضائي، وعصام سلطان، نائب رئيس حزب الوسط، والمستشار حسام الغرياني، رئيس الجمعية التأسيسية للدستور، بالتدخل لدى النائب العام وإقناعه بالتراجع[٦٠].

من هنا، قال المحامي منتصر الزيات "يسر الله أمر استقالة النائب العام، ولا نعلم أي الأمرين كان ضغطـًا: حمله على الاستقالة أم حمله على العودة"[٦١]!

ولإثبات الحالة، جلس المستشار طلعت عبدالله، داخل مكتبه لمدة ١٠ دقائق فقط ثم انصرف مسرعـًا بعدما نصحه عدد من أعضاء حركة "قضاة من أجل مصر"، الذين كانوا ينتظرونه داخل المكتب، بعدم البقاء في المكتب في ظل دعوة عدد من أعضاء النيابة العامة بمعاودة التظاهر

---

[59] النائب العام يتراجع.. ووكلاء النيابة يهددون بالاعتصام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

[60] سعيد علي وعبدالرحمن عكيلة، مصادر: مرسي مارس ضغوطـًا على "عبدالله" و"مكي وعبدالعزيز والغرياني" وسطاء"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

[61] منتصر الزيات، عن استقالة النائب العام وعودته ، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

والاعتصام أمام مكتب النائب العام اعتراضاً على عدوله عن الاستقالة[62].

أكد المستشار محمد ممتاز متولي، رئيس محكمة النقض، رئيس مجلس القضاء الأعلى، استمرار المستشار طلعت عبدالله في منصبه كنائب عام، واعتبر أن استقالته "كأن لم تكن"، وقال إن مجلس القضاء ليس لديه استقالة للنائب العام الآن، وتساءل: "واحد قدم استقالته وبعد يومين قال لنا اعتبروها كأن لم تكن.. ماذا نفعل وقتها؟"[63].

وإثر دعوة المجلس الأعلى للقضاء للمستشار طلعت عبدالله، إلى التخلي عن منصب النائب العام وعودته لمنصة القضاء، علّق المستشار عبدالله فتحي، وكيل نادي القضاة، بالقول إن هذه الدعوة تعد "دعوة كريمة" في إطار احتواء أزمة الاستقالة والتراجع عنها، مشيرًا إلى أنه تمت مناقشة موقف النائب العام من إقالته، وتعليق العمل بالنيابات، وكانت رؤية المجلس الأعلى التدخل الفوري لحل الأزمة، بما لا يهين شخص النائب العام أو ينتقص من قدره. وأضاف أن النائب العام لديه من الفطنة لقراءة ما يحويه بيان المجلس الأعلى للقضاء[64].

---

62 أحمد شلبي وشيماء القرنشاوي ومحمد السنهوري وأحمد يوسف، النائب العام يتراجع عن استقالته.. و"الأعلى للقضاء" يرمى الكرة في ملعب وزير العدل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

63 طارق أمين ومحمد السنهوري، رئيس "القضاء الأعلى" لـ"المصري اليوم": النائب العام باق في منصبه وكل "قصقوصة ورق" نرسلها لـ"العدل"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

64 أحمد يوسف، وكيل نادي القضاة: النائب العام "فطن" وسيقرأ رسالة "الأعلى للقضاء"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

أثار قرار المستشار طلعت عبدالله بالتراجع عن الاستقالة من منصبه حالة استياء ورفض بين قيادات الأحزاب وشباب الحركات السياسية، معتبرين التراجع استكمالاً لمسلسل المهزلة السياسية والارتباك والتخبط في قرارات مؤسسة الرئاسة، والتي تمتد إلى النيابة العامة. وحذر عدد من قيادات الأحزاب من أن قرار النائب العام بالعدول عن استقالته سيفجر أزماتٍ داخل مؤسسة القضاء[٦٥].

رياح الأزمات لم تهب نت مؤسسة القضاء وحدها، ففي ٢٦ مارس ٢٠١٣ تحول مبنى دار القضاء العالي، إلى ثكنة عسكرية بعد أن توافد مئات النشطاء السياسيين والمتظاهرين المتضامنين مع النشطاء الصادر بحقهم قرار بضبطهم وإحضارهم بتهمة تورطهم بالاشتراك في أحداث المقطم بالتحريض، واصطف مئات من جنود الأمن المركزي أمام المبنى للتأمين، وهتف المتظاهرون لأكثر من ٣ ساعات ضد النائب العام المستشار طلعت عبدالله[٦٦].

تزامن هذا الغليان مع شعور بالكيل بمكيالين في قضايا الاشتباكات بين جماعة الإخوان المسلمين ومعارضيهم، خاصة بعد تصريح للمستشار مصطفى دويدار، المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة، قال فيه "إن البلاغات التي تلقتها النيابة بشأن تعذيب بعض النشطاء والمتظاهرين في

---

65 عادل الدرجلي وابتسام تعلب، أحزاب وشباب ثورة: تراجع النائب العام عن استقالته "مهزلة سياسية وارتباك وتخبط"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

66 أحمد شلبي وعادل الدرجلي ومحمود رمزي وأحمد علام وحازم يوسف، "النائب العام" تحت حصار الأمن والثوار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٧ مارس ٢٠١٣.

الأحداث التي شهدها محيط قصر الاتحادية الرئاسي ومهاجمة جريدة "الوفد" وحصار مدينة الإنتاج الإعلامي في ديسمبر الماضي، لا تتضمن أدلة كافية للتوصل إلى مرتكبيها". وأضاف أن "الفيديوهات التي وصلتنا أرسلناها إلى وزارة الداخلية لتفريغها وكلفناها بالتوصل إلى هوية مرتكبي تلك الوقائع ولم ترسل لنا الوزارة حتى الآن ما يفيد بأنهم توصلوا إلى هوية الأشخاص المتورطين، لذا لم تصدر النيابة العامة قرارًا بضبط وإحضار أحد"[٦٧].

غير أن تقارير صحفية نقلت عن مصدر أمني في وزارة الداخلية قوله إن النيابة لم تتحرك تجاه البلاغات التي تقدم بها مواطنون اتهموا فيها أشخاصـــاً بأعينهم بالاسم في أحداث قصر الاتحادية، ولم يصل قرار بضبط وإحضار المتهمين في أحداث المقطم للشرطة أو غيرها من وقائع العنف التي حدثت في الفترة الأخيرة[٦٨].

وقبل أن يُسدل الستار على الفترة محل الدراسة في هذا الكتاب، وجهت محكمة استئناف القاهرة "دائرة طلبات رجال القضاة" لطمة قضائية قوية، للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسى في ٢١ نوفمبر ٢١٠٢، وألغت ما جاء فيه من عزل للنائب العام السابق عبدالمجيد محمود، كما أبطلت تعيين المستشار طلعت عبدالله مكانه.

وقضت المحكمة برئاسة المستشار ثناء خليل بإلغاء قرار رئيس الجمهورية الصادر بتعيين المستشار طلعت عبدالله نائبـــاً عامـــاً، وإلزام وزير العدل

---

67 احمد شلبي وحسن أحمد وعصام أبو سديرة، النيابة: أدلة أحداث "الاتحادية" غير كافية.. ومصدر أمني: النيابة لم تطلب ضبط المتهمين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٧ مارس ٢٠١٣.

68 المصدر نفسه.

بإعادة المستشار عبدالمجيد محمود نائبـاً عامـاً. وقالت المحكمة، في حيثيات حكمها، إن إجراءات عزل المستشار عبدالمجيد محمود من منصبه كنائب عام، وتعيين المستشار طلعت عبدالله تخالف الدستور وقانون السلطة القضائية[٦٩].

غير أن المستشار مصطفى دويدار، المتحدث الرسمي باسم النيابة العامة، أكد أن الحكم غير قابل للتنفيذ، ولا سند له؛ لأنه غير نهائي. وذكرت مصادر في مكتب النائب العام أن النائب العام طلعت عبدالله ظل صامتـاً داخل مكتبه لأكثر من ٥ دقائق، بعد معرفته بالحكم، ولم يُدل بأي تصريحات للإعلام، واكتفى بالحديث مع النائب العام المساعد، وأبلغه بأنه ملتزم بأحكام القضاء إذا كانت نهائية، وأنه غير متمسك بالمنصب[٧٠].

ووصف المستشار عبدالمجيد محمود الحكم بأنه منصف، وطالب باحترامه من قبل الجميع، لكن مصادر مقربة منه أكدت أنه لن يعود إلى منصبه حتى لو حصل على حكم نهائي[٧١]. وبناء على الحكم القضائي، أصدر المجلس الأعلى للقضاء بيانـاً طالب فيه المستشار طلعت إبراهيم، النائب العام، بالعودة إلى العمل بمنصة القضاة، وتوحيد كلمة القضاء، وإزالة أي أسباب تدعو إلى الفرقة، والحرص على تنفيذ أي حكم قضائي واجب النفاذ[٧٢].

---

69 لطمة قضائية جديدة للرئيس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٣.

70 أحمد شلبي وحازم يوسف، طلعت إبراهيم.. أبلغ نائبه عدم تمسكه بالمنصب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٣.

71 أحمد شلبي وشيماء القرنشاوي، عبدالمجيد محمود.. الحكم انتصار للقضاء ويجب احترامه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٣.

72 أحمد شلبي ومحمد السنهوري وأحمد يوسف، "الأعلى للقضاء» لـ"النائب العام": عُد للمنصة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٨ إبريل ٢٠١٣.

وضع شديد التعقيد جعل النائب العام في مرمى النيران. وفي تقديرنا أنه مهما حاول النائب العام طلعت عبدالله إثبات أنه "محامي الشعب"، فإنه سيظل في نظر كثيرين القاضي الذي أتى به رئيس الجمهورية نائبًا عامًا وسط ظروف ملتبسة وبإعلان دستوري مثير للجدل.

عززت تلك الصورة مواقف عدة للنائب العام، ففي ٣ ديسمبر ٢٠١٢ حاصرت مجموعة من عناصر جماعة الإخوان المسلمين، مقر المحكمة الدستورية العليا ومنعت مستشاري المحكمة ورئيسها من الدخول، دون أن يصدر بحق المحرضين أمر بالضبط والتحقيق. ولم تصدر أي نتائج للتحقيقات في أحداث الاتحادية (٥ ديسمبر٢٠١٢)، ولم يتم القبض على المتسببين في الأحداث رغم وجود العديد من البلاغات. وصمت النائب العام عن الاعتداء المميت على الصحفي بجريدة "الفجر" الحسيني أبو ضيف في محيط الاتحادية أثناء تأدية عمله في تغطية الأحداث في ١١ ديسمبر من العام نفسه. ولم يحرك النائب العام ساكنًا عندما حاصر أنصار حازم أبو إسماعيل مدينة الإنتاج الإعلامي وهددوا العاملين بها، في ٨ ديسمبر، وكذلك لدى اعتداء أنصار حازم أبو إسماعيل على مقر حزب وجريدة الوفد، وإحراقهم جزءًا من المبنى، إذ لم يتم استدعاء أي من المهددين رغم معرفتهم بالصوت والصورة.

في المقابل، أصدر قرارًا في ديسمبر ٢٠١٢ بنقل المستشار مصطفى خاطر، المحامي العام لنيابة شرق القاهرة، بعد أن رفض إيعازه بتوجيه اتهام لعدد من المتظاهرين بإحداث شغب أمام قصر الاتحادية، قبل أن يتراجع النائب العام عن القرار نزولاً عند احتجاجات قضائية وتقارير إعلامية. كما قرر النائب العام ضبط وإحضار ٥ من الناشطين على خلفية

الاشتباكات أمام مقر الإخوان المسلمين في المقطم في ٢٥ مارس ٢٠١٣، وأصدر أمرًا بضبط وإحضار المحامي والناشط حمدي الفخراني في ٢٦ مارس من العام نفسه[٧٣].

مجريات تلك الأحداث السريعة تدفعنا دفعـًا إلى أن نتذكر قصة بعينها شهدت صدامـًا دستوريـًا وثوريـًا بين السلطة الحاكمة وأحد الفقهاء الدستوريين والقانونيين وهو عبدالرزاق السنهوري، الذي ذكر المستشار عبدالمجيد محمود أن المستشار حسام الغرياني، رئيس الجمعية التأسيسية للدستور، حثه على قبول منصب سفير مصر لدى الفاتيكان وترك منصبه، حتى لا يتعرض للاعتداء من قبل المتظاهرين، مثلما حدث مع السنهوري.

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد استعانت بالسنهوري، لصياغة دستور جديد، كما أنه كان في مقدمة من أيدوا الثورة في بدايتها، حتى أنه في ٣١ يوليو ١٩٥٢، أي بعد أسبوع واحد من ثورة يوليو، أفتى بما يأتي على أحكام دستور ١٩٢٣، ويتعارض مع أبسط قواعد المنطق القانوني السليم. فقد دعم السنهوري - بعد عزل الملك فاروق مباشرة- إصدار فتوى مجلس الدولة التي ترى أنه لا ضرورة لدعوة البرلمان المنحل، لكي يؤدي أمامه اليمين الدستورية أعضاء مجلس الوصاية على الملك القاصر أحمد فؤاد الثاني، تحت ذريعة أن النص الوارد في الدستور في هذا الشأن يتعلق فقط بحالة وفاة الملك. واقترح قسم الرأي في مجلس الدولة - رغم معارضة د. وحيد رأفت- إصدار تعديل على نصوص الأمر الملكي لسنة ١٩٢٢ الخاص بتنظيم الولاية على العرش، يعطي مجلس الوزراء في حالة نزول

---

[73] النائب العام: "صامت" مع الإخوان.. "قوي" في وجه المعارضة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٣.

الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك إلى خلف قاصر، سلطة تعيين هيئة وصاية مؤقتة على العرش[٧٤]؛ وبذلك أفلتت إلى الأبد فرصة عودة الحياة النيابية التي كانت معطلة.

وكان السنهوري هو الذي اقترح – بعد شهر واحد من قيام ثورة يوليو– أن يجمع اللواء محمد نجيب بين قيادة القوات المسلحة، ورئاسة مجلس قيادة الثورة، ورئاسة الوزراء؛ لتجتمع بين يديّ قيادة العسكريين سلطة السيادة وسلطة الحكم وسلطة الرقابة وسلطة التشريع، ثم تنضم إليها بعد قليل سلطة القضاء، بعد أن شكل مجلس قيادة الثورة محاكم عسكرية عليا، ومحاكم ثورة ومحاكم شعب، ومحاكم غدر[٧٥].

السنهوري استجاب أيضاً لطلب مجلس قيادة الثورة في صياغة دستور ١٩٥٤، وأصبح الرئيس الفعلي لما عُرف بـ"لجنة الخمسين" التي كان رئيسها الشرفي بحكم منصبه كرئيس وزراء هو علي ماهر باشا. وساهم السنهوري في صياغة بعض القوانين الحساسة للنظام العسكري الحاكم آنذاك، وقاد الدعوة إلى "تطهير الحياة السياسية" التي أفضت إلى تقييد حرية تشكيل الأحزاب، وأفتى من قسم الرأي في مجلس الدولة بتحصين هذه القوانين من الطعن عليها بالعيب أو العوار، كما صدرت في ظل رئاسته للمجلس مجموعة مهمة من الأحكام القضائية المؤيدة لتلك القوانين.

---

74 المختار من فتاوى الجمعية العمومية لقسميّ الفتوى والتشريع في خمسين عاماً، تقديم: طارق البشري، مجلس الدولة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤١– ٤٢.

75 صلاح عيسى، دستور في صندوق القمامة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص ٩٤– ٩٥.

شارك السنهوري في مشاورات خلع الملك فاروق مع محمد نجيب وجمال سالم وأنور السادات، وبذل جهودًا كبيرة لدعم قانون تحديد الملكية الزراعية، وبقي على رأس قضاء إداري متروع المخالب، يتسم بالولاء للحُكم الجديد. ظلت الحال على ما هي عليه، حتى مال السنهوري قليلاً في أزمة مارس ١٩٥٤ إلى جبهة محمد نجيب، فنال معاملة لم يكن يتوقعها.

ففي ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٩ مارس ١٩٥٤ وصل الصاغ عرفة وكيل البوليس الحربي إلى مكتب المرحوم المستشار د. السنهوري رئيس مجلس الدولة ليخبره أن مظاهرة عدائية قادمة إلى المجلس، وينصحه بأن يبقى في مكتبه حتى يصل المتظاهرون فيتحدث إليهم لينصرفوا؛ لأنهم إن حضروا ولم يجدوه فسوف يلاحقونه في كل مكان حتى في مترله.

السنهوري قال في التحقيقات التي أجراها المستشار برهان العبد من النيابة العامة إن الصاغ عرفة أمر بفتح الباب الخارجي للمجلس وكان مغلقــًا بسلاسل الحديد، فاندفع المتظاهرون وهم يرددون هتافات: "الموت للسنهوري.. الموت لخائن الثورة.. نريد رأس السنهوري"، وتعدى مجهولون عليه بالسب والضرب المبرح. ساعتها فقط، فطن السنهوري إلى أن الأمر لم يكن "مظاهرة أخاطب فيها المتظاهرين – كما ادعى الضابط– بل أمر اعتداء مبيت عليّ ، وما لبث المتظاهرون أن دفعوني دفعــًا إلى الحديقة وتوالى الاعتداء"[٧٦].

---

[76] عبدالرزاق السنهوري، عبدالرزاق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية، إعداد: د. نادية السنهوري ود. توفيق الشاوي، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٨٤.

يُحكى أن المتظاهرين كادوا يفتكون بالسنهوري في ذلك اليوم، لولا أن تلقى الضربة عنه أحد السعاة في مجلس الدولة، كما يُروى أن السنهوري لم يتمكن من مغادرة مكان الاعتداء إلا بعد قدوم الصاغ صلاح سالم، الذي اصطحبه إلى الخارج وهو - وفق إحدى الروايات- مدثر بسجادة من مكاتب المجلس[٧٧].

هذا عن واقعة الاعتداء، أما عن أسبابها فإنها تدور حول قضية الديمقراطية في مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢، فقد كان رأي الرئيس الأسبق اللواء محمد نجيب العودة بالبلاد إلى الديمقراطية وأن يعود الجيش إلى ثكناته، خلافـًا للاتجاه الآخر في مجلس قيادة الثورة الذي رأى أن أحزاب ما قبل الثورة أفسدت البلاد وقسمتها وأنه يستحيل العودة إلى الحياة الحزبية مرة أخرى، بل إنه على الجيش أن يطهر البلاد، ويتولى الحكم لحين إصلاح أحوال الأمة.

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٤ صدر قرارٌ بحل مجلس قيادة الثورة مع السماح بقيام الأحزاب، وانسحاب الجيش، باعتبار أن الثورة قد انتهت، وقد تبين فيما بعد أن مجلس قيادة الثورة استهدف من هذا القرار إثارة الجماهير التي لم تكن لتقبل بعودة الأحزاب ولا بعودة العهد السابق، فثارت ثائرة كثيرين وتوالت الأحداث.

حاول السنهوري رئيس مجلس الدولة، الذي كان مرشحـًا بارزًا لتولي رئاسة مجلس الوزراء بعد إقالة حكومة علي ماهر في سبتمبر ١٩٥٢، أن يبدو متوازنـًا، لكن مجمل أقواله فُهِمَ منها أنه يؤيد اتجاه الديمقراطية، ومن

---

77 د. عمرو الشلقاني، ازدهار وانهيار النخبة القانونية (١٨٠٥- ٢٠٠٥)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٣- ١٤.

ذلك ما قاله في اجتماع ضمه مع نجيب وناصر والملك سعود بن عبدالعزيز الذي كان قد حضر إلى مصر للإصلاح بين نجيب وناصر، وقول السنهوري إنه يرفض أساليب العنف وافتعال المظاهرات لتحقيق أهداف سياسية. ثم جاءت قضية مشروع دستور ١٩٥٤، فرسخ في أذهان مجموعة عبدالناصر أن السنهوري يريد أن يصفي الثورة، وأنه يستغل موقعه في الجمعية التأسيسية بوضع نصوص في الدستور تؤدي قانونيــاً إلى استبعاد مجلس قيادة الثورة والمؤسسة العسكرية من أن يكون لهما دور في المشهد السياسي، ومن ذلك اشتراط أن يكون رئيس الجمهورية قد بلغ سن الخامسة والأربعين، وهو ما لم يكن قد بلغه إلا اللواء محمد نجيب.

غير أن حادث الاعتداء كان مفاجأة لكثيرين، ومنهم سليمان بك حافظ، وهو زميل السنهوري في إدارة دفة التعاون القانوني/ العسكري، والذي استبعد أن تكون جبهة عبدالناصر وراء الاعتداء "لانعدام الباعث من جهتهم، إذ كانوا يعلمون أن السنهوري لم ينحز إلى جانب أي من الفريقين في الخلاف الواقع بينهما، بل لعله كان في المرحلة الأخيرة منه أكثر لومــا لنجيب منه لصحبه"[٧٨].

في اليوم الثاني للاعتداء على السنهوري، وتحديدًا يوم ٣٠ مارس ١٩٥٤، أصدرت الجمعية العمومية لمجلس الدولة بيانــاً أكدت فيه أن القضاء في كل أمة من أعز مقدساتها. وفي ٢ إبريل، ورد إلى مجلس الدولة كتاب البكباشي جمال عبدالناصر نائب رئيس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، وجاء فيه: إنه في شان الاعتداء الأثيم الذي وقع على رئيس مجلس الدولة وهو يؤدي عمله بدار المجلس، أود أن أنهي إليكم أننا جميعــاً أنا وإخواني

---

[78] سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢٩.

أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء قد تألمنا لهذا الحادث الذي نستنكره كل الاستنكار، ذلك لأننا نؤمن بأن القضاء من أعز مقدسات الأمة، فينبغي أن يتوافر له كل استقلال وتوقير وكرامة.. ونحن نوقن أن مجلس الدولة منذ إنشائه وهو يقوم على رسالته كما ينبغي، وتفخر الثورة أن من بواكير أعمالها تدعيم استقلال القضاء والمجلس. ويقيننا جميعـاً أن كل مصري مخلص لوطنه يستنكر ذلك الحادث، إذ لا يمكن أن يجترئ على حرمة القضاء في مصر إلا عدو للوطن أو خائن له، وستعمل الحكومة جاهدة على القصاص من العابثين ومحاكمة المقصرين[٧٩].

والحقيقة أنه في ظل مصالح سياسية متقلبة، فتح السنهوري وغيره من رجال القانون الباب أمام حُكم العسكر، الذي ما لبث أن عصف بهم وبما استخفوا به من مبادئ القانون[٨٠].

وفي تحقيق النيابة في واقعة الاعتداء، اتهم السنهوري – من على فراشه بالمستشفى– جمال عبدالناصر بتدبيرها، وطلب من زوجته عدم السماح بدخول ناصر عليه الغرفة عندما قدم الأخير لزيارته والاطمئنان عليه في المستشفى.

وتشير الوثائق إلى أن تلك المظاهرات كانت مأجورة، وإن المتظاهرين خرجوا من هيئة التحرير الخاضعة لسلطة الضباط الأحرار، وبأمر من رئيس

---

[79] محمود العطار، الاعتداء على السنهوري بسبب دستور ٥٤، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٢.

[80] Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution, AUC Press, Cairo, 1996.

البوليس الحربي، وذلك وفق خطة كان أحمد حمروش عقلها المدبر، بالتعاون مع إبراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة زميليه في التنظيم[٨١].

أما عن كيفية الإعداد لهذا الاعتداء، فإن التحقيقات أشارت إلى أن إحدى الصحف القومية نشرت يوم الأحد الموافق ٢٨ مارس ١٩٥٤ أن السنهوري يوجه الدعوة للمستشارين أعضاء الجمعية العمومية للمجلس للانعقاد في اليوم الثاني. تم نشر الخبر على نحو مثير، وأوحت الجريدة بأن الهدف من الاجتماع إصدار قرارات مهمة ضد الحكومة، فاتصل عبدالناصر بالسنهوري يستوضح الأمر، فأخبره أن هدف الاجتماع هو إجراء حركة ترقيات للمستشارين بالمجلس.. غير أن الأمر أثار غضب عدد من قادة ثورة ١٩٥٢، فكان المخطط الذي تطورت معه الأمور على نحو مؤسف.

وقد قال خالد محيي الدين في مذكراته لاحقـًا إن عبدالناصر أبلغه بأنه هو الذي حشد هذه الجموع الغاضبة في أحداث أيام مارس الأخيرة للتعبئة ضد المسار الديمقراطي المقترح، "وقال بصراحة نادرة: لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أتحرك، وقد كلّفنا الأمر أربعة آلاف جنيه"[٨٢].

استمر الجفاء والصدام بين السنهوري وبين جمال عبدالناصر، حتى شمله قرار مجلس قيادة الثورة بحرمان ٣٩ وزيرًا حزبيـًا سابقـًا من الحقوق السياسية، الصادر في ١٤ إبريل ١٩٥٤، فأطيح بالسنهوري من رئاسة مجلس الدولة[٨٣]، واعتزل الحياة العامة حتى وفاته عام ١٩٧١.

---

81 د. عمرو الشلقاني، مرجع سابق، ص ١٤.

82 خالد محيي الدين، والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

83 ميلاد حنا زكي، بروفايل: "السنهوري" تصدى لـ"عبدالناصر".. فأقاله، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ أكتوبر ٢٠١٢.

قضاة الاستقلال

"ولعل العبرة التي ينبغي أن يعرفها القضاة- وغيرهم، هي أنه لا يجوز الخلط بين السياسة والقضاء؛ لأنه خلطٌ بين الحق والهوى والزهد والشهوة- ولقد أساءت السياسة إلى السنهوري، وانتقصت من رصيده الكبير"[٨٤]

بعد فوز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية التي شهدتها مصر عام ٢٠١٢، شهدت قيادات تيار الاستقلال صعودًا كبيرًا، سواء في مؤسسة الرئاسة أو على صعيد الجمعية التأسيسية أو مؤسسات رقابية وقضائية، حيث احتل المستشار محمود مكي منصب نائب رئيس الجمهورية، وعُيِّن شقيقه المستشار أحمد مكي، وزيرًا للعدل، قبل أن يحل محله أحمد سليمان، الذي يعد من رموز تيار الاستقلال؛ إذ لعب دورًا بارزًا في حشد التأييد لاعتصام نادي القضاة عام ٢٠٠٥ رغم كونه معارًا للإمارات خلال هذه الفترة[85].

لم يقف تيار الاستقلال عند هذه الأسماء، فقد أصبح المستشار هشام جنينة رئيسـًا للجهاز المركزي للمحاسبات، واختير المستشار حسام

---

84 أحمد مكي، "الصدام بين النظام الناصري والقضاة"، في "القضاة والإصلاح السياسي"، تقديم وتحرير: نبيل عبدالفتاح، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٩٠.

85 أحمد عبدالعظيم عامر، وزير العدل الجديد.. أحد رموز تيار الاستقلال.. عارض الإعلان الدستوري لمرسي ورفض خفض سن القضاة، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، ٧ مايو ٢٠١٣.

الغرياني رئيســاً للجمعية التأسيسية لوضع الدستور، ورئيســاً للمجلس القومي لحقوق الإنسان، وكان المستشار محمود الخضيري رئيســاً للجنة التشريعية بمجلس الشعب، الذي تم حله بحكم قضائي.

لم تتوقف السيطرة عند ذلك، بل أصدر المستشار أحمد مكي وزير العدل تغييرات مهمة في أسماء مساعديه من خلال حركة قضائية اعتمدها مجلس القضاء الأعلى شملت تغيير ٦ من مساعدي وزير العدل، أبرزهم المستشار عاصم الجوهري، مساعد وزير العدل للكسب غير المشروع، رئيس لجنة استرداد الأموال بالخارج، والاستعانة بمستشارين آخرين من تيار الاستقلال منهم المستشار يحيى جلال، نائب رئيس محكمة النقض، الذي تولى إدارة الكسب غير المشروع، والمستشار هشام رؤوف، الذي أصبح مساعدًا لشؤون الديوان العام، والمستشار أحمد سليمان الذي أصبح مساعدًا للوزير لشؤون المركز القومي للدراسات القضائية، والمستشار رفعت حنا شنودة مساعدًا للوزير للإدارات القانونية.

جاء ذلك وسط اتهامات رددها عدد من المشتغلين بالقضاء بأن حركتي "قضاة من أجل مصر" و"تيار الاستقلال" ليستا سوى مظلة ينضوي تحتها أشخاص ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وليسوا مستقلين، كما يدعون[٨٦].

وفي ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، اختير المستشار طلعت إبراهيم محمد عبدالله، نائب رئيس محكمة النقض، لمنصب النائب العام، ليشرع في تنفيذ قرارات انتداب عدد من القضاة المحسوبين على تيار الاستقلال في القضاء، للعمل معه في النيابة العامة، وذلك بعد أن تقدم عدد كبير من المحامين العموميين

---

[86] محمد السنهوري وأحمد يوسف ووائل محمد، القضاة.. عودة ثانية لـ"معركة الاستقلال"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

من النيابة باستقالاتهم والعودة إلى القضاء؛ حيث انتدب كلاً من المستشارين هشام القرموطي وحسن ياسين للعمل رئيسين لنيابة استئناف القاهرة.

لاحقـــاً، شغل المستشار حسن ياسين، منصب رئيس المكتب الفني للنيابة العامة، بعد إنهاء ندب المستشار عادل السعيد، من النيابة العامة[٨٧]. من جهته، قال المستشار طلعت عبدالله، النائب العام، إن القرار الذي أصدره بإنهاء انتداب المستشار عادل السعيد لمنصب رئيس المكتب الفني للنيابة العامة، جاء لصالح العمل، وإنه من صميم اختصاصات النائب العام التي حددها القانون، وليس لأية أسباب شخصية[٨٨].

الباحث في أرشيف طلعت عبدالله سيجد أن معركته الكبرى كانت مع تزوير الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥، بعدما برز اسمه أميناً عامـــاً للجنة التي شكلها نادي القضاة وقتها للتحقيق في الانتهاكات.

والثابت أن طلعت عبدالله كان ضمن اللجنة التي شكلها نادي القضاة لتقصي الحقائق عن إشراف القضاة على الاستفتاء على تعديل الدستور الذي أجري في ٢٥ مايو ٢٠٠٥. كانت اللجنة المذكورة برئاسة المستشار محمد حسام الدين الغرياني، نائب رئيس محكمة النقض حينذاك، وعضوية نائبين آخرين لرئيس المحمة نفسهما هما المستشار طلعت عبدالله والمستشار ناجي دربالة، ورئيس محكمة استئناف هو هشام جنينة، ورئيس محكمة هو

---

87 أحمد شلبي ومحمد السنهوري وأحمد يوسف، " مكي" ينهى انتداب "السعيد" بناءً على طلب النائب العام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

88 وكالة أنباء الشرق الأوسط، النائب العام: إنهاء ندب المستشار السعيد لصالح العمل ومن صميم اختصاصي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢.

أحمد فتحي قرمة. وأصدرت اللجنة تقريرها في ٢٨ يونيو ٢٠٠٥ فوقع في ١٠ صفحات وانتهى إلى توصيات مهمة لضمان الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في مصر[٨٩].

إجازة قصيرة مدتها ١٠ أيام من إعارته إلى البحرين شهدت تنصيبه نائبـــاً عامـــاً.

المستشار طلعت عبدالله، هو أحد رموز تيار استقلال القضاء، غير أن معركة جلوسه على كرسي النائب العام تحوّلت رغمـــاً عنه إلى إحدى أهم المعارك في تاريخ القضاء المصري، بسبب الجدل حول بنود الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي. القاضي الذي التحق بالنيابة العامة دفعة ١٩٧٧ سافر للعمل في البحرين معارًا بعد معركة تيار الاستقلال مع النظام السابق.

ابن قرية شبرا قاص، بمركز السنطة محافظة الغربية، سمعته طيبة داخل القضاء، فالرجل البالغ من العمر آنذاك ٥٤ عامـــاً معروف عنه المعلومات الفنية الكبيرة في العمل القضائي. حرص خلال السنوات الثماني الأخيرة على أن يكون في قلب الأحداث من دون أن تطاله الاضواء، خاصة أنه واحد من القضاة الخمسة الذين كتبوا التقرير "ذائع الصيت" الذي قدمه نادي قضاة مصر في العام ٢٠٠٥ لكشف الانتهاكات والتزوير الذي شاب الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور إبان حكم نظام مبارك. صدح عبدالله مع رموز استقلال القضاة بكلمتهم في وجه حاكم جائر، ودفعوا الثمن اغترابـــاً وتغريبـــاً، فخرجوا للعمل في بلدان الخليج، وكان أبرزهم المستشار هشام بسطويسي المرشح السابق للرئاسة، والمستشار

---

89 د. محمد سليم العوا، القاضي والسلطان.. الأزمة القضائية في مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٤٠- ٤١.

محمود مكي، نائب رئيس الجمهورية سابقـــاً، بالإضافة إلى المستشار طلعت عبدالله الذي أعير للعمل في الكويت ثم البحرين.

دخل عبدالله مكتبه الجديد بليل، مُعتقدًا أن انكبابه على عمله سيكون شهادة جدارته بالمنصب، لكن "لعنة الإعلان الدستوري" الذي جاء بتبعيته إلى مكتب النائب العام ظلت تطارده، ومثلت المعركة التي دارت راحاها أمام قصر الاتحادية ذروة الأزمة بالنسبة للرجل[٩٠].

المستشار مصطفى حسيني عطية – وهو رئيس بمحكمة استئناف الإسكندرية ومن أبرز رموز تيار استقلال القضاء– انتدبه مجلس القضاء الأعلى للعمل محاميــاً عامــاً لنيابة الأموال العامة العليا، خلفــاً للمستشار علي الهواري الذي تقدم بطلب إلى مجلس القضاء الأعلى للعودة مرة أخرى لمنصة القضاء[٩١].

ظهور تيار الاستقلال بقوة في عهد د. محمد مرسي ترجع جذوره الواضحة أمام المجتمع إلى نهاية عام ٢٠٠٥ أثناء دعم جماعة الإخوان المسلمين مع تيارات وحركات وطنية تيار الاستقلال في مظاهرات حاشدة، عندما طالب أعضاء التيار بتعديل قانون السلطة القضائية للحد من تدخل السلطة التنفيذية في العدالة، وكشف عدد من رموزه عن قيام جهاز مباحث أمن الدولة بعمليات تزوير واسعة في انتخابات مجلس الشعب آنذاك خلال المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات.

---

90 محمد نبيل حلمي، مصدر سابق.

91 أحمد شلبي، انتداب المستشار "مصطفى حسيني" محاميــاً عامــاً لـــ"الأموال العامة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

بعد ثورة ٢٥ يناير خاض التيار عددًا من المعارك لبسط سيطرته الكاملة على المؤسسات القائمة والمتماسكة في الدولة، فكانت البداية بأزمة النائب العام السابق المستشار عبدالمجيد محمود عندما أصدر رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريـــًا بإقالة النائب العام وتعيينه سفيرًا للفاتيكان، وما تبعه هذا القرار من أزمة بين مؤسسة القضاء والرئاسة ليبقى النائب العام في منصبه بعد أحاديث عن دور المستشار حسام الغرياني في إقناع المستشار عبدالمجيد محمود بقبول المنصب الجديد، مخالفـــًا ما دافع عنه من تدخل السلطة التنفيذية في عمل القضاء، وخروج ليصرح: "لو ثبتت إدانتي في أزمة النائب العام سأتقدم باستقالتي".

وبعد إثارة اسمه في هذه الأزمة، اقترح الغرياني تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من أعضاء التأسيسية تقوم بزيارة مكتب النائب العام وسؤاله حول مكالمة الغرياني لتقوم الجمعية بتقييم الأمر، وفي حالة إدانته من جانب نسبة ٣٠% من أعضاء التأسيسية بشيء في أزمة النائب العام سيقوم بتقديم استقالته من الجمعية التأسيسية ومن المجلس القومي لحقوق الإنسان.

انقسم رموز تيار الاستقلال ما بين مؤيد ومعارض لعدد من قرارات الرئيس محمد مرسي. فقد رحب عدد من رموز تيار استقلال القضاء بالإعلان الدستوري الذي أعلنه الرئيس مرسي في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، فأصدرت حركة قضاة من أجل مصر بيانـــًا أعلنت فيه تأييدها قرارات محمد مرسي، وأرجعوها إلى: "إحساسه بوجود أحداث تنذر بخطر داهم يهدد الثورة المصرية واستقرار البلاد، ولما كان رئيس الجمهورية المنتخب هو المنوط به الحفاظ على أمن واستقرار البلاد، وله في سبيل ذلك اتخاذ ما يلزم من إجراءات ثورية للحفاظ على سلامة البلاد ومؤسساتها خاصة

المنتخبة منها"[٩٢].

غير أن فريقـاً آخر من قضاة تيار الاستقلال رفضوا الإعلان الدستوري المذكور، واعتبروا أن تحصين القرارات الرئاسية خطوة أولى على طريق الاستبداد، وحذروا من فقدان الثقة العامة في أحكام القضاء بعد قرار إعادة التحقيقات والمحاكمات على النحو الذي حدث.

وأصدر عشرون قاضيـاً من أبرز رموز تيار الاستقلال، أبرزهم المستشار زغلول البلشي، نائب رئيس محكمة النقض، مساعد وزير العدل لشؤون التفتيش القضائي، والمستشار هشام رؤوف، الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة، مساعد وزير العدل لشؤون الديوان العام، واثنان متحدثان رسميان باسم الوزارة، بيانـاً قالوا فيه: إن "تحصين القرارات الرئاسية، سواء السابقة أو اللاحقة، ولو كان ذلك لمدة محددة، ليس هو السبيل المنتظر لدعم الديمقراطية؛ لأنه سيؤدي حتمـاً إلى أولى الخطوات على طريق الاستبداد وليس الحريات".

وحذروا من أن إعادة فتح التحقيقات والمحاكمات على النحو الوارد بالإعلان الدستوري "تقويض لاستقلال سلطة القضاء وضماناته التي هي ضمانات للأمة و حريات أبنائها"، مشيرين إلى أن ذلك "إهدار لقيمة الأحكام القضائية، ما سيؤدي حتمـاً إلى فقدان الثقة العامة فيها".

ونبّه قضاة تيار الاستقلال، الذين سبق أن خاضوا معركة مع النظام السابق وتزوير الانتخابات، إلى أن تطهير القضاء سبيله الوحيد هو القانون واحترام أحكامه، موضحين في الوقت نفسه أن استقرار الحالة الأمنية لن يكتمل إلا باحترام سيادة القانون وأحكام القضاء "وليس الجور عليها".

---

[92] وكالة أنباء الشرق الأوسط، "قضاة من أجل مصر" تؤيد الإعلان الدستوري.. وتشكك في "عمومية" القضاة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢.

وتابع هؤلاء القضاة في بيانهم: "بعدما ابتهجنا بالخطوة الأولى على طريق تحقيق دولة القانون بوصول السيد الرئيس إلى سدة الحكم بانتخابات حرة ديمقراطية هي الأولى في تاريخ البلاد كنا ننتظر مزيدًا من الخطوات الداعمة للحريات والتي تهيئ لاكتمال بناء مؤسسات الدولة بالاستفتاء على الدستور وانتخابات حرة للمجلس النيابي"، وأضافوا أنهم فوجئوا بـــــ"ردة لا مبرر لها عن كل ذلك بالقرارات الصادرة من السيد رئيس الجمهورية".

ونوه البيان بأن "حزمة القرارات تلك وإن تضمنت بعض مطالب الجماهير إلا أن ذلك، للأسف، جاء على حساب الديمقراطية والحريات"، مشددين على أنه "مهما كانت النوايا حسنة والكلمات رقيقة ومطمئنة، فإن ذلك كله لا يتسق مع مؤدى ومضمون القرارات الصادرة، التي كان يتعين أن تكون على المستوى ذاته".

وتضمن البيان تأكيدًا على أن "القضاء المصري على مدى تاريخه مثّل ضمير الأمة وحصن حرياتها وملاذ المظلومين فيها"، واستشهد بوضع الشعب ثقته فيه، قائلاً: "كان الشعب على يقين بأن الحفاظ على استقلال قضائه هو نقطة البدء لتحقيق دولة تحترم سيادة القانون، دولة ديمقراطية حقيقية تكون بداية طريق ازدهار الأمة"، منوهين في الوقت نفسه بأن القضاة كانوا عند حسن الظن فيهم، ووقفوا دائمـــًا داعمين لقضايا الحريات ومنادين بانتخابات حرة نزيهة معبرة عن إرادة الجماهير الحقيقية، ورافضين سطوة القوانين الاستثنائية التي كان يئن منها الشعب على مدى سنوات طويلة[٩٣].

---

[93] طارق أمين ومحمد السنهوري، "تيار الاستقلال": تحصين قرارات الرئيس خطوة أولى على طريق الاستبداد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢.

والحقيقة أن الترويج لتحصين قرارات الرئيس باعتباره ضرورة لضمان إنفاذ القرارات الأخرى التي شملها الإعلان الدستوري يعد من قبيل الخديعة، إذ إن الإعلانات الدستورية تشكل السلطة التشريعية التأسيسية، ولا تخضع ـــ من حيث مضمونها ـــ لرقابة المحكمة الدستورية، فإن كان الإعلان صحيحـاً قانونـاً من حيث الشكل فلا داعي لتحصين مضمونه بمادة من داخله، وإن لم يكن صحيحـاً من حيث الشكل ـــ بأن لم يكن للرئيس الحق في إصداره بهذا النحو- فلن تعصمه مادة التحصين من الرقابة الدستورية[٩٤].

المأزق الذي يواجهه بعض رموز تيار الاستقلال ناجم عن اضطرارهم إلى مواجهة أشباح الماضي ومطالبة كثيرين لهم بتطبيق ما سبق لهم المناداة به قبل شغلهم مناصب مهمة. وعلى سبيل المثال، فإن وزير العدل المستشار أحمد سليمان سبق له الإعلان عن رفضه للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في نوفمبر ٢٠١٢، كما أعلن عن معارضته لخفض سن التقاعد، تحسبـاً لاستخدام خفض السن كذريعة لاستخدامه لأغراض سياسية. وبعد توليه منصبه الوزاري، كانت مواجهته الأولى مع قانون "السلطة القضائية" الذي يتبنّى خفض سن القضاة، وما يعنيه ذلك من استبعاد ما لا يقل عن ٢٥٠٠ قاض من سلك القضاء.

تيار الاستقلال الآن أمام اختبارات صعبة واختيارات حاسمة، بعد أن أصبح عددٌ من كبار رموزه في مواقع المسؤولية السياسية والقضائية.

وهو اختبارٌ، لو تعلمون، عظيم.

---

[94] إبراهيم الهضيبي، صناعة المشكلات لا حلها، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢.

"كتالوج" مبارك!

زلزال سياسي!

هكذا رأى كثيرون – من مؤيدين ومعارضين- قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لعام ٢٠١٢ بتحدي حكم المحكمة الدستورية العليا الذي أبطل مجلس الشعب الأول بعد ثورة ٢٥ يناير.

بدا ما يجري في مصر حينذاك أقرب إلى فقرة السير فوق الحبل في عروض السيرك، من توتر وخطوات تنتزع الآهات والشهقات من جمهور يستبد به القلق ولا يعرف كيف سينتهي هذا العرض.

قرار يصعب القول إنه يتسم بالعقلانية السياسية والشرعية الدستورية، ويبدو دلالة على اقتناع مؤسسة الرئاسة – ومن خلفها جماعة الإخوان المسلمين- بمفهوم "الحُكم لمن غلب"، ومن ثم "هو قرار لا يأبه بالمشروعية ويمثل انقلابــًا دستوريــًا في نظر غالب الفقه الدستوري، وهو يمثل نقلة نوعية في تعامل الجماعة وذراعها السياسي والرئيس مع دولة القانون"[٩٥].

وذهب الأمر إلى حد أن البعض وجد عناصر مشتركة بين "مذبحة القضاة" عام ١٩٦٩ وما وصفوه بأنه "مذبحة القضاء" التي تمثلت في قرار الرئيس محمد مرسي بإعادة البرلمان الأول بعد ثورة يناير إلى الحياة.

---

[95] نبيل عبدالفتاح، النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، دار العين، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٠٩- ٤١٠.

وحسب د. نيفين مسعد فإن الأمرين "يشتركان في التعدي السياسي على مرفق العدالة"[٩٦].

ويبدو أنه كان لهذا القرار رواسبه وآثاره اللاحقة، ومن ذلك صدور مشروع الدستور متضمنـــاً ما بدا لكثيرين انتقامـــاً من المحكمة الدستورية العليا لقيامها بأداء رسالتها بالحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات لمخالفته مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، متصورين أن ذلك تدخلٌ سياسي، في حين أن المحكمة أصدرت الحكم نفسه مرتين ضد الرئيس المصري السابق حسني مبارك، ولم يتهمها أحد بذلك.

ولعل ما أشعل حدة المواجهة بين الجانبين هو صدور الإعلان الدستوري في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ ليحصن قرارات الرئيس محمد مرسي من أي أحكام، ثم حصار أنصار مرسي من التيار الإسلامي – وخاصة جماعة الإخوان– لمقر المحكمة الدستورية العليا، مرة بهدف منعها من النظر في قضايا منظورة أمامها، ومرة للمطالبة بحلها، وإعادة تشكيلها. ووصل الأمر إلى حد محاولة الاعتداء على المستشار ماهر البحيري رئيس المحكمة الدستورية العليا أثناء دخوله مقر المحكمة[٩٧].

ولا شك أن الحصار الفعلي للمحكمة الدستورية العليا، و"الحصار الدستوري"، ونقصد بذلك الدستور الذي يقلص من عدد أعضائها بأسلوب "انتقامي"، جعلا أزمة العدالة مرشحة للتمدد في مفاصل الدولة.

---

[96] د. نيفين مسعد، من مذبحة القضاة إلى مذبحة القضاء، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٢ يوليو ٢٠١٢.

[97] فاروق الدسوقي وحمدي دبش ومحمد طلعت داوود وحسين ياسر، أنصار "مرسي" يحاولون الاعتداء على رئيس "الدستورية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

وإذا كان هذا الحشد مرفوضــًا جملة وتفصيلاً، فإن هناك من يرى أن المحكمة الدستورية العليا من يوم إصدارها حكمها بحل مجلس الشعب "قد نزلت من عرش كبريائها وحيدتها إلى مقام الخصم الذي يتصرف وفق هواه ومصلحته الشخصية."[٩٨] ومن هنا كان إحساس الناس وتوقعهم الشر منها ونزع من قلوبهم حب وتقدير المحكمة التي يجب أن تكون الحصن الحصين للحريات بعيدًا عن الأهواء والمصالح.. "ويكفي لذلك إعلانها بعد الإعلان الدستوري الأخير أنها لن تطبقه وستمضي في نظر القضايا المعروضة عليها وتصدر حكمها، وهو ما يعني أنها تنكر على الرئيس حقه في إصدار هذا الإعلان وتضع نفسها في خصومة معه، وهو موقف كان يجب على المحكمة أن تعلو عليه"[٩٩].

الخلاف بين الرئيس المصري محمد مرسي والمحكمة الدستورية العليا في صيف عام ٢٠١٢ حول قرار مرسي عودة مجلس الشعب للانعقاد وإلغاء القرار التنفيذي السابق بحل المجلس تطبيقــًا لحكم المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب، استدعى إلى الذاكرة من أرشيف المحكمة حكمــًا تكاد ظروفه تتطابق مع ما شهدته مصر في عام ٢٠١٢.

تطابق، يجعل من يطالع الحُكمين يكاد يقول في دهشة إن عهد الرئيس مرسي ينقل حرفيــًا وقائع وقرارات وردت في ""كتالوج" مبارك!

---

[98] محمود الخضيري، لا يمكن خلع الرئيس المنتخب بالمظاهرات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٢.

[99] المصدر نفسه.

الأكثر مدعاة للدهشة هو أنه في عهد مبارك تم الحكم مرتين بعدم دستورية نصوص قانونية تم إجراء الانتخابات في ضوئها، ومن ثم جرى حل مجلس الشعب احتراماً للسلطة القضائية واستقلالها في إطار مبدأ فصل السلطات.

غير أن مرسي استهل عهده بقرارٍ يعد نموذجاً لنزعة الاستحواذ والتسرع في اتخاذ القرارات غير المدروسة، في حين وجدناه يلتزم نهج مبارك في البطء إزاء المطالبات الشعبية الممكنة والمستحقة.

والثابت أن الهوة التي ظهرت تحت أقدام جماعة الإخوان المسلمين زادت عمقاً نتيجة تبني قياداتها للسياسات والقوانين نفسها التي وضعها أو اتبعها النظام السابق، ومنها – على سبيل المثال– تلك القوانين المتعلقة بمسؤولية مجلس الشورى عن تعيين رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف المسماة "القومية"، وكذا تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان[١٠٠].

لقد احتفظ الإخوان أيضاً بسياسات عهد مبارك الخارجية، التي تتلخص في مهادنة الغرب وأميركا والحفاظ على السلام مع إسرائيل وتقوية العلاقات معها، وطلب قروض من البنك الدولي، وسياسة أمنية تتسم بالعنف الشديد، مما أدى إلى سفك الدماء. والسؤال المحير هو: ما هو وجه الاختلاف عن سياسة مبارك؟ لقد أرادوا أن يبحثوا عن أرضية تقف

---

[100] د. محمد حبيب، الخسارة الفادحة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٣.

عليها أقدامهم فلم يجدوا سوى الأرضية ذاتها التي كان يقف عليها مبارك، وهنا كان المأزق[101].

ولنعد قليلاً إلى "كتالوج" مبارك.

ترجع وقائع القضية التي نحن بصددها إلى إصدار المحكمة الدستورية العليا في ١٩ مايو ١٩٩٠ حكمـاً بعدم دستورية بعض مواد قانون مجلس الشعب، وقرارها بأن تكوين المجلس "باطل منذ انتخابه"، في تعبير مشابه لما ورد بحكمها في قضية حل مجلس الشعب، قبيل إجراء أول انتخابات رئاسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

لم ينفذ حسني مبارك، رئيس الجمهورية السابق، حكم المحكمة، فاستمر مجلس الشعب قائمـاً نحو ٤ أشهر حتى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠، حينما أصدر الرئيس السابق قرارًا بوقف جلسات المجلس، واستخدم صلاحياته في دستور ١٩٧١ المعمول به آنذاك ودعا الشعب للاستفتاء على حل مجلس الشعب في ١١ أكتوبر ١٩٩٠، بقرار سياسي من رئيس الجمهورية وليس تنفيذًا لحكم المحكمة، لكنه راعى إصدار قانون جديد للانتخابات بالنظام الفردي لتلافي العوار الدستوري في نظام الانتخاب بالقائمة الذي حكمت المحكمة بعدم دستوريته.

وبعد صدور قرار رئيس الجمهورية السابق الذي تجاهل حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان مجلس الشعب منذ انتخابه ودعا للاستفتاء على حله، تلقت المحكمة في ٤ أكتوبر ١٩٩٠ دعوى "منازعة تنفيذ" .

---

101 د. إكرام لمعي، مأزق حكم مصر، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠١٣.

طلب المدعي الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب في يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٠ شاملاً جميع آثاره، مع الحكم تبعـاً لذلك باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون مجلس الشعب، وبطلان عضوية أعضاء المجلس وتشكيله.

وقبل موعد الاستفتاء بيومين، أصدرت المحكمة برئاسة المستشار ممدوح مصطفى حسن حكمها في دعوى "منازعة التنفيذ" وقضت في ٩ أكتوبر ١٩٩٠ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى، مستندة في ذلك إلى أن قرار رئيس الجمهورية يعد "عملاً من أعمال السيادة" التي لا تخضع لرقابة القضاء، وقالت إنه "من الأعمال السياسية التي تتحمل السلطة التنفيذية كامل المسؤولية السياسية بصدد إجرائها بغير معقب من القضاء".

وأضافت المحكمة في حيثيات حكمها أن استبعاد "أعمال السيادة" من ولاية القضاء يرجع إلى "اتصالها بسيادة الدولة في الداخل والخارج وفي أنها لا تقبل بطبيعتها أن تكون محلاً للتقاضي لما يحيط بها من اعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقـاً تحقيقـاً لصالح الوطن وسلامته دون تخويل القضاء سلطة التعقيب على ما تتخذه من إجراءات في هذا الصدد".

كما قررت أن "النظر في أعمال السيادة أو التعقيب عليها يقتضي توافر معلومات وعناصر وموازين تقدير مختلفة لا تتاح للقضاء وذلك فضلاً عن عدم ملاءمة طرح هذه المسائل علنـاً في ساحات القضاء".

فيما يلي النص الكامل لحكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤

لسنة ١٢ قضائية "منازعة تنفيذ":

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة ٩ أكتوبر سنة ١٩٩٠، برئاسة السيد المستشار ممدوح مصطفي حسن رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين الدكتور عوض محمد المر والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين ومحمد ولي الدين جلال ونهاد عبدالحميد خلاف وفاروق عبدالرحيم غنيم وسامي فرج يوسف أعضاء، وحضور السيد المستشار السيد عبدالحميد عمارة المفوض، وحضور السيد رأفت محمد عبدالواحد أمين السر، أصدرت الحكم الآتي في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤ لسنة ١٢ قضائية "منازعة تنفيذ".

الإجراءات

بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبــاً الحكم بصفة مستعجلة بقبول هذا الإشكال شكلاً وبوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٠ شاملاً جميع آثاره مع الحكم تبعــاً لذلك باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكررًا من قانون مجلس الشعب متضمنــاً قضاءه ببطلان عضوية أعضائه وتشكيله مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة بحكم نافذ بقوة القانون بموجب مسوّدته دون إعلان تطبيقــاً لحكم المادة ٢٨٦ من قانون

المرافعات ومع حفظ جميع الحقوق الأخرى.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة بدفاعها، وطلبت فيها الحكم أصليـــاً بعدم اختصاص المحكمة ولائيـــاً بنظر الدعوى، واحتياطيـــاً بعدم قبول الدعوى أو برفضها. وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة، حيث إن الوقائع – على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق– تتحصل في أن المدعي أقامها طالبـــاً الحكم بصفة مستعجلة بقبول هذا الإشكال شكلاً وبوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب في يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٠، شاملاً جميع آثاره مع الحكم تبعـــاً لذلك باستمرار تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ بعدم دستورية المادة الخامسة مكررًا من قانون مجلس الشعب متضمنـــاً قضاءه ببطلان عضوية أعضائه وتشكيله، وأورد في بيان الدعوى أنه بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية المادة الخامسة مكررًا من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وقضى قضاء قطعيـــاً نهائيـــاً باتـــاً في أسبابه ببطلان انتخاب أعضاء مجلس الشعب وتشكيله الذي تم نفاذًا لحكم هذه المادة، واستطرد بأن المستقر عليه فقهـــاً وقضاء أن كل فصل في أي مسألة فرعية في أسباب الحكم تكتسب حجية منطوقه وتكون لها قوته في الإثبات والنفاذ في حق الجميع بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا عملاً بالمادتين ٤٨ و٤٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩،

وتبدأ هذه الحجية من وقت النطق بالحكم دون أن تتوقف على تنفيذه أو على العلم به فعليـــاً أو قانونيـــاً، كما تنفذ الأحكام بعد إعلان المحكوم عليه بها بالوسيلة التي قررها القانون، ولذلك فإن حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ تمتد حجيته ونفاذه وتنفيذه إلى المدعي وغيره من المواطنين، وبهذا المقتضى فإنه يعتبر من ذوي الصفة والمصلحة في طلب استمرار تنفيذه وتعقب إجراءات تعطيل هذا التنفيذ عملاً بالمادة ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا، وأضاف أن السيد رئيس الجمهورية أصدر بيانـــاً بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٩٠ ضمنه إعلانه عن قرار أصدره استنادًا إلى المادة ١٣٦ من الدستور بوقف جلسات مجلس الشعب ودعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حله وهو ما يعني عدم الإقرار بحجية وآثار حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ المشار إليه وعدم إقرار نفاذه بعد نشره في الجريدة الرسمية واعتبار مجلس الشعب قائمـــاً صحيحـــاً دستوريـــاً وقانونيـــاً تخلصـــاً من هذا الحكم وعدم تنفيذه، ولذا فقد أقام هذه الدعوى، وفي مذكرة موجزة صمم المدعي على طلباته المتقدمة.

وحيث إن المدعي قدم بجلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٩٠ مذكرة بتوضيح حقيقة طلباته في الدعوى في مواجهة الحاضر عن الحكومة، طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بقبول الإشكال في تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية "دستورية"، شكلاً، وباستمرار تنفيذ هذا الحكم متضمنـــاً ما قضى به قطعيـــاً ونهائيـــاً وباتـــاً من أسبابه ببطلان انتخاب أعضاء مجلس الشعب، وترتيب جميع ما يترتب على ذلك من آثار شاملة وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب، باعتبار أن طلب وقف تنفيذه من المسائل الفرعية المترتبة على قبول الإشكال واستمرار تنفيذ الحكم المستشكل فيه، وفقـــاً

لنص المادة ٤٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا، مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات والأتعاب وتنفيذ الحكم بمسوّدته تطبيقـاً للمادة ٢٨٦ من قانون المرافعات، ودفع في ذات الجلسة بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية سالف البيان.

وحيث إن الحكومة دفعت أصليـاً بعدم اختصاص المحكمة ولائيـاً بنظر الدعوى، واحتياطيـاً بعدم قبول الدعوى أو برفضها.

وحيث إن الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد اختصا هذه المحكمة - دون غيرها- بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، واستهدفا بذلك صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه وترسيخ مفهوم الديمقراطية التي أرساها، سواء ما اتصل منه بتوكيد السيادة الشعبية - وهي جوهر الديمقراطية- أو بكفالة الحريات والحقوق العامة - وهي هدفها- أو بالمشاركة في ممارسة السلطة - وهي وسيلتها- وذلك على نحو ما جرت به نصوصه ومبادئه التي تمثل دائمـا القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام، التي يتعين التزامها ومراعاتها وإهدار ما يخالفها من التشريعات باعتبارها أسمى القواعد الآمرة.

وإذا كانت الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح تجد أساسـاً لها - كأصل عام - في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي أرساه الدستور، غير أنه يرد على هذا الأصل ما استقر عليه الفقه والقضاء من استبعاد "أعمال السيادة" من مجال الرقابة القضائية، على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلاً لدعوى قضائية، وإذا كانت نظرية "أعمال السيادة" في أصلها الفرنسي قضائية المنشأ، فإنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع إلى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة على السواء.

وحيث إن استبعاد "أعمال السيادة" من ولاية القضاء إنما يأتي تحقيقـاً للاعتبارات السياسية التي تقتضي - بسبب طبيعة هذه الأعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالاً وثيقـاً أو بسيادتها في الداخل والخارج - النأي بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والذود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا، ومن ثم تبدو الحكمة من استبعاد هذه الأعمال من ولاية القضاء متمثلة في اتصالها بسيادة الدولة في الداخل والخارج، وفي أنها لا تقبل بطبيعتها - على ما سلف بيانه- أن تكون محلاً للتقاضي لما يحيط بها من اعتبارات سياسية تبرر تخويل السلطة التنفيذية سلطة تقديرية أوسع مدى وأبعد نطاقـاً تحقيقـاً لصالح الوطن وسلامته دون تخويل القضاء سلطة التعقيب على ما تتخذه من إجراءات في هذا الصدد، ولأن النظر فيها أو التعقيب عليها يقتضي توافر معلومات وعناصر وموازين تقدير مختلفة لا تتاح للقضاء، وذلك فضلاً عن عدم ملاءمة طرح هذه المسائل علنـاً في ساحات القضاء.

وحيث إن خروج أعمال السيادة عن ولاية القضاء يعد إحدى صور التطبيق الأمثل لأعمال المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات، الذي يوجب إقامة توازن دقيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث تتولى كل من هذه السلطات صلاحياتها التي خلعها عليها الدستور وفي الحدود التي رسمها دون افتئات من إحداها على الأخرى.

وحيث إن إعمال هذا المفهوم الصحيح لمبدأ الفصل بين السلطات والاستجابة للحكمة والاعتبارات التي اقتضت استبعاد "أعمال السيادة" من ولاية القضاء بوجه عام قد وجدت صدى لها في القضاء الدستوري في الدول المتحضرة التي أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، إذ جرى هذا النوع من القضاء في هذه الدول على استبعاد

"الأعمال السياسية" – التي تعد بحق المجال الحيوي والطبيعي لنظرية "أعمال السيادة"– من اختصاصه ومن نطاق هذه الرقابة القضائية.

وحيث إن العبرة في تحديد التكييف القانوني لأي عمل تجربة السلطة التنفيذية لمعرفة ما إذا كان من "أعمال السيادة" أم لا – وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة– هي بطبيعة العمل ذاته لا بالأوصاف التي قد تخلع عليه متى كانت طبيعته تتنافي مع هذا الوصف. وحيث إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠، بشأن دعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب، إنما يتعلق باستطلاع رأي هيئة الناخبين التي تمثل القاعدة الشعبية في أمر يتصل بأخص المسائل المتعلقة بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية ويتصل بتكوين هذه السلطة، وهو يعد بهذه المثابة من أبرز الأمور التي تتعلق بممارسة سلطة الحكم، ومن ثم يعتبر من "الأعمال السياسية" التي تتحمل السلطة التنفيذية كامل المسؤولية السياسية بصدد إجرائها بغير معقب من القضاء.

أما عن الدفع بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر فإن النظر فيه يفترض، ابتداء، خضوع هذا القرار – بطبيعته ومنظورًا إليه في ذاته– لرقابة القضاء، وهو ما يتأبى عليه وفقــًا لما سلف بيانه، وبذلك ينتفي اختصاص المحكمة بنظر الدعوى.

"لهذه الأسباب"

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وألزمت المدعي بالمصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهــًا مقابل أتعاب المحاماة[١٠٢].

---

102 "المصري اليوم" تقرأ وقائع أزمة حل مجلس الشعب عام ١٩٩٠، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ يوليو ٢٠١٢.

غير أن هناك من يرى أن الوضع الدستوري في عام ٢٠١٢ يختلف تمام الاختلاف عما كان عليه في عام ١٩٩٠.

وبيان ذلك أن المادة ١٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ "التي تتكلم عن سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب" كانت تنص - في فقرتها الأولى- على أنه لا يجوز لرئيس الجهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب، ويصدر رئيس الجمهورية قرارًا بوقف جلسات المجلس وإجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يومـًا، "أي خلال ثلاثين يومـًا من صدور قرار وقف جلسات المجلس"، فإذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواقم الحل، أصدر رئيس الجمهورية قرارًا به.

غير أنه تم تعديل هذا النص بموجب تعديل الدستور الذي تم في ٢٦ مارس ٢٠٠٧، وأصبح النص الجديدة للفقرة الأولى من المادة ١٣٦ من الدستور يقضي بأنه لا يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار بحل مجلس الشعب إلا عند الضرورة، وإذا حل المجلس في أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد لذات الأمر.

وبذا تم حذف شرط وجوب إجراء استفتاء على حل المجلس، وشرط وجوب موافقة الأغلبية المطلقة على الحل، قبل صدور قرار رئيس الجمهورية بحل المجلس[١٠٣].

ولاشك أن إلغاء اشتراط إجراء استفتاء على حل المجلس، واشتراط موافقة الأغلبية المطلقة على الحل، قبل صدور قرار رئيس الجمهورية بالحل،

---

103 فريد الديب، ليس دفاعـًا عن مبارك.. ولكن الوضع الدستوري مختلف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ يوليو ٢٠١٢.

قد جاء في محله؛ لأنه إذا كانت الضرورة التي تقتضي حل المجلس تتمثل في صدور حكم واجب التنفيذ من القضاء ببطلان تكوين المجلس، فإن عدم موافقة الأغلبية المطلقة ممن أعطوا أصواتهم في الاستفتاء على الحل يعني عدم جواز صدور قرار من رئيس الجمهورية بالحل، أي عدم تنفيذ حكم القضاء، وهو ما يعرض رئيس الجمهورية لموقف عصيب بسبب استجابته لنتيجة الاستفتاء، حيث يعد عندئذ ممتنعـــاً عن تنفيذ حكم قضائي، مما يوقعه تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات، وهي الحبس والعزل من وظيفته.

ومن ثم أصبح حل مجلس الشعب ممكنـــاً من دون استفتاء.

وكان قد حدث في ١٩ مايو ١٩٩٠ أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها في القضية رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية دستورية، الذي قضت فيه بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنته من النص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي ويكون انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية. وأوضحت المحكمة الدستورية العليا – في أسباب حكمها المذكور– أن إجراء انتخابات مجلس الشعب بناء على نص تشريعي ثبت عدم دستوريته بالحكم الذي انتهت إليه المحكمة مؤداه ولازمه أن تكوين المجلس المذكور يكون باطلاً منذ انتخابه.

وترتيبـــاً على ذلك، واحترامـــاً لحكم المحكمة الدستورية العليا، ورضوخـــاً وتنفيذاً له، رأى الرئيس السابق حسني مبارك وجوب إصدار قرار بحل مجلس الشعب الذي ثبت، بحكم قضائي واجب النفاذ، أنه كان مجلســـاً باطلاً منذ انتخابه.

لكن مبارك لم يكن يملك دستوريـــاً إصدار قرار فوري بحل مجلس الشعب لأن الفقرة الأولى من المادة ١٣٦ من دستور ١٩٧١ (التي كانت سارية آنذاك) لم تكن تجيز لرئيس الجمهورية حل المجلس إلا بعد استفتاء الشعب، وهذا الاستفتاء يجب إجراؤه خلال ثلاثين يومـــاً من تاريخ إصدار قرار بوقف جلسات المجلس، ونظرًا لأن إجراء استفتاء يحتاج ترتيبات ضخمة، فقد بدأت هذه الترتيبات على الفور، وما إن تمت حتى أصدر الرئيس مبارك قراره رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ بوقف جلسات المجلس، وبدعوة الناخبين يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٩٠ إلى الاستفتاء على حل المجلس، وجاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على الحل، فأصدر مبارك قراره رقم ٤١٥ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٩٠، بحل المجلس.

وكان قد حدث في ٤ أكتوبر سنة ١٩٩٠ أن أقام أحد الأشخاص الدعوى رقم ٤ لسنة ١٢ قضائية منازعة تنفيذ أمام المحكمة الدستورية العليا، طالبـــاً وقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية الصادر بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب، فحكمت المحكمة الدستورية العليا، في ٩ أكتوبر ١٩٩٠، بعدم اختصاصها بالنظر في هذا القرار باعتباره عملاء من أعمال السيادة التي تخرج عن ولاية القضاء بوجه عام، وهو حكم صحيح تمامـــاً؛ لأنه تطبيق سليم لنظرية أعمال السيادة التي يعرفها فقهاء القانون الدستوري.

وجه الاختلاف بين واقعة ١٩٩٠ وما جرى في صيف ٢٠١٢ أنه لا يوجد أي نص في الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ يستلزم إجراء استفتاء على حل مجلس الشعب، بل لا يوجد أي نص في

هذا الإعلان الدستوري يخول رئيس الجمهورية أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة حل هذا المجلس، ومن أجل هذا فإن قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢، الصادر بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٢ - وطبقـاً لما هو ثابت في ديباجته- باعتبار مجلس الشعب منحلاً، لم يكن إلا نفاذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٢، في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٣٤ قضائية دستورية، وهو الحكم الذي أكد أن المجلس باطل منذ انتخابه.

فإذا ما أصدر الرئيس محمد مرسي قرارًا بسحب قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، سالف الذكر، فإنه يكون قد نكث عن تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الذي يلزم جميع جهات الدولة.

وكان قرار الرئيس مرسي هو القرار المطعون عليه أمام المحكمة الدستورية العليا، باعتباره عقبة في طريق تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا، ولا يندرج هذا القرار ضمن أعمال السيادة، فكان حقـاً على المحكمة الدستورية العليا أن تحكم بوقف تنفيذه.

وقع الخطأ، ثم زال، لكن بقيت التساؤلات قائمة، فقد دق مرسي جرس الإنذار ضد مؤسسته الرئاسية بقرار محير وخاطئ في آن معـاً.. لتدور بعده عجلة الأخطاء.

الاستبداد وحروب الدستور

"هذا قولي
انفجروا أو موتوا
رعبٌ أكبر من هذا سوف يجيء
لن ينجيكم أن تعتصموا منه بأعالي جبل الصمت أو ببطون الغابات"[١٠٤]

بإصدار الرئيس المصري محمد مرسي، إعلانه الدستوري في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، اكتمل دخول البلاد إلى دائرة ما يمكن تسميته "الفوضى الدستورية"، وهي الحالة التي شهدتها مصر منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير.

هذه الفوضى تتمثل في وجود ٤ إعلانات دستورية تحكم مصر بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وجميعها نافذة "وخامس تم إلغاؤه"، تحتوي على العديد من المبادئ التي تصطدم ببعضها البعض، وتتناقض مع تصريحات رسمية أو مبادئ ومواثيق دولية.

الأنكى من ذلك، أن المشهد السابق لصدور الإعلان الدستوري كشف عن وجود أزمات تستدعي التدخل الرئاسي العاجل؛ من المواجهات الدائرة قرب وزارة الداخلية في ذكرى مواجهات محمد محمود، إلى حادث قطار

[104] صلاح عبدالصبور، ليلى والمجنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

أسيوط، مرورًا بتأخر القصاص، والأحكام المتتالية ببراءة جل المتهمين في قضايا قتل الثوار، وموجة الاحتجاجات الاجتماعية والإضرابات، فضلاً عن أزمة الجمعية التأسيسية للدستور. وللعلم، فإن الشهور الستة الأولى من حكم الرئيس محمد مرسي شهدت ٢٤٠٠ احتجاج، بمعدل ٤٠٠ احتجاج شهريـــًا، بزيادة ٦٨% عن آخر ٦ أشهر من عهد الرئيس السابق حسني مبارك[١٠٥].

بل إن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يؤكد أن ٢٧٠٠ حركة احتجاج حدثت في النصف الثاني من العام ٢٠١٢ أي بعد انتخاب الرئيس مرسي، وبعد فترة هدنة احتجاجية لأسابيع أُعطيت له جربوا من خلاله ديوان المظالم وعددًا من الطرق الأخرى قبل أن يعودوا إلى الشارع. ويرصد المركز أشكال التعسف التي تم التعامل بها مع هؤلاء المحتجين ليس فقط من قبل رجال الأعمال في المصانع، ولكن أيضـــًا من قبل الدولة وأجهزتها القمعية "الشرطة العسكرية والمدنية" مع الأهالي وغيرهم من المواطنين والمهنيين، "والتي تتعدد ما بين الفصل من العمل، الوقف عن العمل، النقل إلى خارج مقر العمل أو داخله، الاعتقال، الضرب والسحل، الخصم من الأجر، التحويل للتحقيق سواء للنيابة الإدارية أو النيابة العامة، التهديد والترهيب، بالإضافة إلى الاعتداء من قبل بلطجية يحرضهم أصحاب الأعمال وغلق الشركات بالتهديد والتنفيذ"[١٠٦].

---

105 محمد الجارحي ومحمد طارق، العمال.. "الحرافيش الجدد" إذا غضبوا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

106 وائل جمال، عاديون وسياسيون، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٤ فبراير ٢٠١٣.

وفي ظل محترفي كتابة الحواشي الوديئة على المتون، حققت مصر أعلى معدلات الاحتجاجات بين دول العالم منذ اندلاع الثورة؛ حيث شهد شهر إبريل من عام ٢٠١٣ ما لا يقل عن ١٤٦٢ احتجاجـًا، بزيادة قدرها ١٠٨ عن شهر مارس، وبارتفاع يصل إلى ٨% في حجم الاحتجاجات الشهرية. وأوضح تقرير مؤشر الديمقراطية أن الاحتجاجات نفذها ٤٧ فئة، وتصدرت مطالب تحسين بيئة العمل، والهجمة على القضاء وعلى المقدسات الدينية للأقباط أبرز الأسباب، مشيرًا إلى أن معدل الاحتجاج وصل في نهاية إبريل ٢٠١٣ إلى متوسط ٤٩ احتجاجـًا يوميـًا، و٢ كل ساعة، و٣٤١ أسبوعيـًا[١٠٧].

وشهد مارس من العام ٢٠١٣ ما لا يقل عن ١٣٥٤ احتجاجـًا، بمتوسط ١.٨ احتجاج كل ساعة، و٧.٢ احتجاج كل ٤ ساعات، و٤٤ احتجاجـًا يوميـًا، و٣٠٦ احتجاجات أسبوعيـًا – حسب تقرير آخر لمؤشر الديمقراطية.

نفذت الاحتجاجات خلال شهر مارس من العام ٢٠١٣ أكثر من ٤٠ فئة، والصدارة كانت للمواطنين غير المنتمين للتيارات السياسية بواقع ٣٠٩ احتجاجات، فيما احتل النشطاء السياسيون المركز الثاني بواقع ١٩٠ احتجاجـًا، وجاء القطاع الأمني ثالث أكبر محتج في الدولة بـــ١٧٣ احتجاجـًا.

شهدت التظاهرات مشاركة طلاب منذ التعليم الأساسي، في مرحلة الطفولة، حتى الجامعي، نفذوا ١٩٣ احتجاجـًا لأسباب تتعلق

---

107 محمد ماهر، "مؤشر الديمقراطية الدولي": الاحتجاجات الفئوية في مصر أصبحت بمعدل مرتين في الساعة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٥ مايو ٢٠١٣.

بمجتمعاهم، فيما انعكست أزمة السولار على احتجاجات السائقين التي تصاعدت إلى ١٠٨ احتجاجات. أما أزمة الوقود فقد كانت سببـًا في ١١٢ احتجاجـًا، مقابل ١١٠ مظاهرات تطالب بإسقاط نظام الرئيس محمد مرسي، منها ٢٥ اعتراضـًا على سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على مؤسسات الدولة، و٦ تدعو للعصيان المدني، و٣ تظاهرات تطالب بتدخل الجيش وإدارة شؤون البلاد[١٠٨].

مع الاحتجاجات، يحوم شبح الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالعمالة المصرية.

فقد رصد مؤتمر عمال مصر الديمقراطي، ودار الخدمات النقابية والعمالية، إغلاق ٤٥٠٠ مصنع وشركة، فى ٧٤ منطقة صناعية موزعة على أنحاء الجمهورية، منذ ثورة ٢٥ يناير حتى يناير ٢٠١٣، أي خلال عامين فقط.

وقدرت المؤسستان في تقريرهما، تسريح مئات الآلاف من العمال فى هذه المناطق الصناعية، سواء عبر حالات الإغلاق الكلي، أو الإغلاق الجزئي، التي تعني وقف الإدارة بعض خطوط إنتاج بعينها، أو تخفيض العمالة.

وقال التقرير إن مدينة المحلة الكبرى تضم أكبر تجمع صناعي للغزل والنسيج بـــ١٢٠٠ مصنع، يعمل بها ٣٠٠ ألف عامل، أغلق منها خلال العامين المذكورين ٤٣ مصنعـًا، محذرًا من أن شركات أخرى تعمل في قطاع الغزل والنسيج والوبريات، بالمدينة، ستضطر لتصفية أعمالها، بسبب المديونية الكبيرة، وتخلي الحكومة عن مساندها، ومن أن غالبية مصانع المحلة

---

108 وائل علي، ١٣٥٤ مظاهرة في مارس بينها ١١٠ ضد مرسى والإخوان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ إبريل ٢٠١٣.

تعمل بـــ٥٠٪ من طاقتها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما قلل من تنافسية منتجاتها عالميـــاً، وتراجع معدلات التصدير، مما أدى إلى فقدان أكثر من ٢٠ ألف عامل وظائفهم نتيجة سياسات تخفيض العمالة[١٠٩].

كانت التوقعات أن تشمل الإجراءات إصلاحات وخطوات عملية، في مقدمتها إقالة وزير الداخلية مع خطة جادة لإعادة هيكلة الوزارة، وتشكيل لجنة لكشف الحقائق في الملفات الأربعة للعدالة الانتقالية، وتدخلاً رئاسيـــاً أكثر جدية في التقريب بين المتنازعين في الجمعية التأسيسية، واستجابة لمطالب الإضرابات بإعادة النظر في أولويات الدولة في الإنفاق، وتشريعـــاً يعزل الفلول عن المشهد السياسي، وإصدار قانون السلطة القضائية الذي يضمن استقلال القضاء ويزيح العناصر الفاسدة من المؤسسة[١١٠].

بدلاً من ذلك، فاجأ الرئيس الكافة، بإعلان دستوري كشف من حالة الفوضى الدستورية، وفتح الطريق بقراراته وأفعاله إلى مزيد من الانقسام والتفتيت في التيار الرئيسي المصري. تحدث الرئيس لاحقـــاً عن "ضرورات" استدعت إصدار الإعلان الدستوري، ففاته بيان الضرورات، ما أثار شكوكـــاً حول وجودها وجديتها، خاصة مع تأكيده أن ما لديه هو "معلومات لا ترقى لدرجة الأدلة"، والأصل أن اليقين لا يزول بالشك[١١١].

---

109 محمد ماهر، "شبح" الإغلاق يطارد المصانع.. والتسريح يهدد العمال، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ مايو ٢٠١٣.

110 إبراهيم الهضيبي، صناعة المشكلات لا حلها، مصدر سابق.

111 إبراهيم الهضيبي، في كليهما استبداد، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

كان ذلك سوء تقدير فادح للأزمة وحقائقها الظاهرة والكامنة معـًا في مجتمع رافض لإعادة إنتاج الاستبداد، هذه المرة باسم الدين[112].

كان من المنتظر من أول رئيس مدني منتخب في مصر، أن يتبنى روحية وذهنية جديدة تؤسس لجمهورية ثانية ولمصر جديدة، إلا أن النظام استعاد الموروث القديم بإعلانات دستورية – منعدمة– بأسماء عدة: المكمل، والملغى، والجديد، والمفسر... إلخ، صبت كلها في إعاقة التحول الديمقراطي، ما أدى مباشرة إلى الدم وأصبح الوضع استمرارًا للجمهورية الأولى، وإن كان بتجلٍ مختلف[113].

بصدور الإعلان الدستوري المذكور إذن، وضع الرئيس مرسي مصر في قلب الخطر.

وربما جاز القول إن هذا الإعلان الدستوري كان علاجـًا خاطئـًا لمشكلة حقيقية، غير أن أعراضه الجانبية فاقت إيجابياته، إذ لم تتم دراسة جدوى حقيقية للإعلان الدستوري من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، لتتكبد مصر جرّاء هذا الإعلان خسائر فادحة سياسيـًا واقتصاديـًا وأمنيـًا كان يمكن تفاديها أو القفز عليها[114].

أحدث الإعلان الدستوري المذكور قطيعة بين الرئيس مرسي وبين مختلف القوى السياسية والوطنية والهيئات القضائية.

---

112 عبدالله السناوي، مقايضة على المستقبل، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

113 د. سمير مرقس، دفاعـًا عن الدولة الوطنية الحديثة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

114 د. ناجح إبراهيم، حصار الاتحادية.. الخطأ والخطيئة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

على المستوى القانوني، تعددت أشكال رفض الهيئات القضائية للإعلان الدستوري، فأعلن المجلس الأعلى للقضاء أن الإعلان هو "اعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء وأحكامه"[115]، وطالب تيار استقلال القضاء الرئيس بإلغائه والعدول عن قراراته التي جاءت على حساب الديمقراطية والحريات[116]، في حين وصف نادي قضاة مجلس الدولة الإعلان الدستوري المذكور بأنه "خرق أحكام الدستور" وأنه يؤدي إلى تعطيل المحاكم القضائية عن ممارسة اختصاصاتها، وإلغاء لأحكام قضائية، وهو ما يمثل إهدارًا لمبدأ حجية الأحكام القضائية التي تعلو على النظام العام[117].

وقد كشفت تظاهرتا الثلاثاء والجمعة ٢٧ و٣٠ نوفمبر عن مدى حجم وعمق هذه القطيعة، وكيف أن وجوهــًا جديدة ربما تنتمي إلى ما يسمى "حزب الكنبة"، كانت ممن خرج في ذلك اليوم لتعلن عن احتجاجها ورفضها.

تحوّل الشارع إلى الساحة الوحيدة الممكنة للتأثير أمام المواطن العادي، عندما تخون يد الحكم تعهداتها الانتخابية وتستخدم ماكينته الأمنية لفرض العودة إلى خطوط الماضي.

---

115 محمود المملوك وإبراهيم قاسم، القضاء الأعلى: الإعلان الدستوري اعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢.

116 تيار استقلال القضاء يرد على اتهامات انحيازه للإخوان المسلمين برفض الإعلان الدستوري، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢.

117 نادي قضاة مجلس الدولة يطالب مرسي بسحب الإعلان الدستوري ويرفض جميع مواده، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

في المقابل، تورط الطرف الإسلامي في محظور إقحام الهوية الدينية في الصراع الذي هو سياسي بالأساس. ونسيت تلك القوى الإسلامية درسـاً مهمـاً من دروس ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وهو أن رفع الشعار الديني قد يؤدي إلى شروخ تقسم الأمة والمنتفضين، ولا يجمع من ثم بين قوى الاحتجاج السياسي، خصوصـاً أن بعضه يحمل في أعطافه بعضـاً من الاستعلاء أو التمييز الديني أو الذكوري، لاسيما من لدن بعض الغلاة[١١٨].

وفي مصر المثخنة بالمليونيات، ووسط خطاب سائد يعمد إلى "شرعنة العنف" ثوريـاً أو دينيـاً، اصطفت الأحزابُ السياسية المحسوبة على التيار الإسلامي – وعلى رأسها حزب الحرية والعدالة– وراء الرئيس، ودعت إلى مليونية، لدعم قرارات محمد مرسي، وتأييدًا لمشروع الدستور الصادر عن الجمعية التأسيسية. وتوافد الآلاف من المنتمين إلى التيار الإسلامي إلى ميدان نهضة مصر، أمام جامعة القاهرة، في ١ ديسمبر ٢٠١٢، تحت مسمى "مليونية الشرعية والشريعة"، وأعلن المؤيدون عن دعمهم الكامل قرارات الرئيس، وتأييدهم قرارات مرشد جماعة الإخوان المسلمين، مع استخدام أسلوب الوصم للمخالف بأقسى العبارات والنعوت.

هذا التحالف القائم على الخضوع المطلق للسلطة، ربما وأد الكثير من الحقائق الضرورية التي كان يجب أن نفهمها، حتى لا يحدث ما رأيناه من

---

[118] نبيل عبدالفتاح (محرر الطبعة العربية)، سارة بن نفيسة، بلاندين ديستريمو (محررا الطبعة الفرنسية)، الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية: تحولات السياسة في دول البحر المتوسط العربية، ترجمة: منحة البطراوي، داليا شمس، دينا قابيل، سها النقاش، لبنى الريدي، منال قابيل، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٦.

تصعيدٍ مشوب لغة التهديد والوعيد، مع إغفال حقائق كانت ماثلة وحاضرة بقوة أمام الجميع، بشأن دقة الوضع السياسي في مصر والحاجة إلى توحيد الصف لا المزيد من التشرذم والتشظي.

من بين الهتافات واللغو الشعاراتي الذي ردده مؤيدو قرارات مرسي، هتاف يقول "وراهم إيده فاضية واداهم ضربة قاضية"، والمقصود هنا بالطبع أن الرئيس خدع معارضيه بيد خاوية ليضربهم بالأخرى الضربة القاضية. باتت هذه هي العلاقة مع الآخر في المجتمع الذي عانى انقساماً شديدًا، خاصة في ظل صعود تيار "الجهلاء الجدد"[119]. ورددت الحشود هنا وهناك ما لا يليق الاستشهاد به في أي سياق أو منبر محترم.

نذكر هنا أنه في وقت حكم كافور الإخشيدي وقع زلزال في مصر، ودخل المتنبي على كافور الإخشيدي وألقى قصيدة يعنينا منها بيت واحد:

ما زلزلت مصر من كيدٍ ألمَّ بها *** لكنها رقصتْ من عدلكم طربًا

وهذه قمة الملهاة، إن لم يكن المأساة!

ومن الخفة والكسل العقلي أن يردد نفرٌ من المتحدثين باسم الموالين معلومات بلا أدلة عن أن كل ما يجري على أرض مصر ليس سوى مؤامرات تُحاك بهدف منع تطبيق الشريعة واستمرار القوى الإسلامية على سدة الحكم؛ لأن ذلك من باب شغل الشعب عن المعلوم بالمجهول، وعن الحقائق بالأوهام والظنون.

---

119 نبيل عبدالفتاح، نخب الفوضى وعشاقها وألعابها!، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٢٨ يوليو ٢٠١١.

بعد ذلك بدأت ماكينات الاغتيال المعنوي ضد قضاة مصر، وعلى وجه الخصوص قضاة المحكمة الدستورية العليا، إذ توجه المئات من مؤيدي الإعلان الدستوري من جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي إلى مقر المحكمة الدستورية العليا بالمعادي، وحاصروها، في خطوة تفتح الأبواب واسعة أمام العديد من الشرور والانتكاسات السياسية والقضائية.

عند مواجهة الحقائق في لحظة فرض الإرادات، سنجد أن الرئيس محمد مرسي أعلن في اليوم التالي عن طرح الدستور الجديد للاستفتاء على الشعب، في ١٥ ديسمبر (ثم أصبح الاستفتاء على مرحلتين في ١٥ و٢٢ ديسمبر)، ليجدد معتصمو ميدان التحرير رفضهم قرارات مرسي، ويعلن ممثلو القوى السياسية والوطنية ومعتصمو ميدان التحرير عن تصعيد إجراءاهم الاحتجاجية، وتطل برأسها الدعوة إلى مظاهرات احتجاجية أمام القصر الرئاسي، حتى تراجع الرئيس عن قراراته.

وهكذا حاصر مئات الآلاف من المتظاهرين قصر الاتحادية الرئاسي، في ٤ ديسمبر، بعد أن وصلوا إليه عبر مسيرات انطلقت من ميادين التحرير ومصطفى محمود والعباسية ومصر الجديدة، تحت شعار "الإنذار الأخير" ورددوا هتافات تطالب برحيل الرئيس محمد مرسي، وهتف بسقوط النظام وحكم مرشد الإخوان المسلمين، وأعلن المئات اعتصامهم لحين تحقيق مطالبهم.

والشاهد أن الشعوب تحتاج إلى سياسة للأمل في مجال تقرير مصائرها السياسية، وفي التعبير عن آرائها وتطلعاها والمشاركة الفعالة في المؤسسات. قد تصبر القوى الاجتماعية غير المنتمية سياسيـاً أو حزبيـاً لفترةٍ ما، ولكنها تشارك بقوة في الانتفاضات الجماهيرية الكبرى؛ لأنها تتطلع إلى

التغيير والإصلاح وإنهاء الأزمات بما يصب في المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

لم يخل المشهد من أخطاء وقع فيها إسلاميون، أسهمت في تعزيز مواقع معارضيهم، ووفرت لأركان ذلك المعسكر ذرائع كافية لاستمرار العراك وتعبئة الرأي العام ضدهم. فقد فوجئ كثيرون بأنصار الإخوان يختارون طريق الصدام مع المعتصمين أمام قصر الاتحادية، ويطاردونهم بقصد طردهم من محيط القصر الرئاسي، ليقع المحظور وتتفجر الأوضاع، ويسقط ١٢ قتيلاً من الجانبين، إضافة إلى إصابة نحو ٨٠٠ آخرين بجروح.

كان هناك دم.. كثير منه لشباب وشابات هم في عمر الزهور.. كان هناك حلم بدده من يريدون احتكار الوطن.

والصدامات والاقتتال نتيجة مؤسفة لتحلل الدولة، والذي كان أبلغ دليل عليه هو انسحاب الشرطة أمام المحتجين المحتشدين أمام قصر رئاسة الجمهورية يوم ٤ ديسمبر، ثم عدم تدخلها في اليوم التالي للتفريق بين بين الطرفين المتصارعين، حتى سقط من سقط قتيلاً وجريحاً"[١٢٠].

اختلط لون الدم بالمشهد في الشارع والصور المتلاحقة على الشاشات، لتزداد حدة الأزمة، ويصبح العنف طرفاً أصيلاً على الساحة وبديلاً جاهزًا لحسم الصراع على الأرض. المؤسف أن الغلاة وراكبي كل موجة حرصوا على قمع هذه الكتلة من الثوار الغيورين على مستقبل البلد وحلمه، في ظل هواجس مغلوطة عن المؤامرة.

---

120 د. إبراهيم عوض، الدولة تتحلل، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

وعوضـــاً عن مساءلة قيادات جماعة الإخوان المسلمين على تصريحاتهم التحريضية التي مهَّدت للمجزرة، ألقى الرئيس باللائمة على "الطرف الثالث" وعلى الفلول، في خطاب تخوينٍ نمطيٍ للقوى الثائرة ولتبرير العنف المفرط الذي وقع، كما غض الطَرف عن حوادث التعذيب التي مارسها أعضاء الإخوان ضد المعتصمين أمام قصر الاتحادية.

الأكيد أن من قرروا الدفع بمتظاهرين مؤيدين للرئيس مرسي في مكان يحتشد فيه معارضوه، ارتكبوا خطأً جسيمـــاً – باعتراف عدد من قيادات الدولة[١٢١]– ولم يتعلموا درس التاريخ، ولم يراجعوا خبراتهم في موقعة الجمل ولا ماسبيرو ولا محمد محمود.

والثابت أن أحداث الاتحادية في ديسمبر ٢٠١٢ مهَّدت الطريق أمام دورة العنف بين الخصوم السياسيين، وصولاً إلى أحداث محيط مكتب الإرشاد بالمقطم في مارس ٢٠١٣. ولا يجوز أن تتجاهل القانون والأمن في جولة، ثم تصرخ مطالبـــاً بالاحتكام إليهما في جولة تالية.

في أحداث "الاتحادية"، توازى العناد السلطوي مع خطابٍ طائفي لعدد من قيادات الإخوان المسلمين يُحمل الكنيسة المسؤولية، من غير دليل، كما حدث في المؤتمر الصحفي الذي عقده نائب مرشد الإخوان خيرت الشاطر، وفي كلمات بعضهم على المنصات. وتردد خطابٌ تخويني يتهم معارضي الإعلان الدستوري بالسعي لوأد الثورة وإعادة نظام مبارك، كما ظهر في خطابات الرئيس، ومرشد الإخوان المسلمين، والعديد من قيادات الجماعة وحزب الحرية والعدالة[١٢٢].

---

121 طارق أمين ومحمد السنهوري، وزير العدل: مرسي ليس فوق الحساب والإخوان أخطأوا في أحداث "الاتحادية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٥ ديسمبر ٢٠١٢.

122 إبراهيم الهضيبي، بأي ذنب قتلوا، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

كشفت تلك الأزمة وما بعدها عن فجوة إدراكية ونفسية ومعلوماتية بين السلطة الحاكمة، وبين ما يجري في الواقع على مسرح الانتفاضة السياسية. فجوة تجعل من تصريحات رموز السلطة والحكومة والحزب الحاكم نموذجـــاً رديئـــاً للجمود الذهني، وضعف الخيال السياسي وعدم القدرة على التوافق مع باقي القوى السياسية والحزبية والدينية تحت مظلة الوطن.

وصارت مصر حائرة، بين قوةٍ جاءت من أعطاف التسلطية الدينية والأيديولوجية، تلوح بتعدادها في موقف دستوري يجب أن يقوم على التوافق، وبين قوةٍ ثانية تريد أن تفرض آراءها وتهون من القوة الأولى في هذا الإطار. معسكران متضادان بينهما أسلاك سياسية شائكة، وانقسام حاد أدى إلى شق الصف الوطني.

لقد سقط ضحايا وسالت دماء، وزادت فجوة الكراهية، وتطاير دخان الفتنة، وسط حالة من الغلو والتعصب و"تحت نظر نخبة محنطة تريد أن تفصّل الوطن على مقاسها وفي ضوء مصالحها الآنية والأنانية، وبين جماعة ضيقة الأفق لا تفكر بسعة الوطن، وبين محدثي سياسة لا يدركون الخطوط الحمر التي تتعلق بمقتضيات الوطن وحقوق المواطنة، ورئاسة واتتها الفرص المرة تلو المرة لتكون رئاسة لكل المصريين، إلا أنها ضُيعت"[١٢٣].

ورأى قيادي سابق في جماعة الإخوان المسلمين أن "المنهزم الأول هو رئيس الدولة والإخوان وبقية الفصائل الإسلامية الأخرى"[١٢٤]. واتفق نحو

---

123 د. سيف الدين عبدالفتاح، المشهد السياسي.. تداخل المساحات والساحات، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٢.

124 د. محمد حبيب، وقفة تأمل لجزرة قصر "الاتحادية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

٢١ حزبـــاً وحركة على أن الأحداث الدامية التي شهدها محيط قصر الاتحادية بمصر الجديدة، وضعت نهاية لمشروعية حكم الرئيس محمد مرسي[١٢٥].

ونتوقف هنا عند تصريحات د. عبدالمنعم أبو الفتوح، رئيس حزب مصر القوية، الذي قال "إن مصر في خطر عظيم بسبب ظن تيار السلطة الحالي أن مصر قابلة لأن تخضع لكيان، أو أن تدار من خلال جماعة أو حزب في غرف مغلقة، ووفق مواءمات واتفاقات لا يعلم المصريون عنها شيئـــاً، فلقد أكدنا مرارًا وتكرارًا أن مصر أكبر من أن يديرها فصيل بعينه، وأن الشفافية هي الوسيلة الناجحة للتغلب على أي مؤامرات تحاك لمصر والمصريين، وأن الاستناد إلى عموم الشعب المصري هو السبيل الوحيد لتجاوز أي عقبات وأي محاولات لوأد الثورة أو القضاء عليها".

وأوضح أبو الفتوح أن أداء مؤسسة الرئاسة، وما تبدى من تبعيتها الشديدة لحزب الرئيس مرسي وجماعته، بل لجوء الرئيس إلى حشد من حزبه للدفاع عن قرارات رعناء له قبل صدورها، وتجاهل الرئيس لمستشاريه بل نائبه، ثم قيام الرئيس بتوجيه خطاب للموالين له دون غيرهم من المصريين، ثم قيام هؤلاء الأنصار بالهجوم على معتصمي قصر الاتحادية لما يظنونه دفاعـــاً عمن اعتبروه مندوبـــاً لهم في قصر الرئاسة: هذا الأداء يؤكد أن تيار القوى الإسلامية يتعامل مع مصر الآن على أنها ملك لهم وحدهم دون غيرهم، في تكرار بالغ السوء لأداء مجلس قيادة الثورة

125 محسن سميكة ومحمود جاويش وأحمد علام، حركات وقوى سياسية: "المجزرة" أسقطت "شرعية مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

والاتحاد الاشتراكي في الخمسينيات والستينيات، وقيادات الحزب الوطني في العقود الثلاثة السابقة.

وحسنـــاً فعل أبو الفتوح حين أكد "أن مصر أكبر من الجميع، أكبر من الرئيس وحزبه، ولا بدّ أن تكون لكل المصريين"[١٢٦].

وردًا على التطورات المؤسفة والاشتباكات في محيط قصر الاتحادية، اشتعلت الاحتجاجات المعارضة للإعلان الدستوري في المحافظات المصرية، ووصلت إلى حرق عدد من مقار جماعة الإخوان المسلمين في السويس والإسماعيلية وطنطا وغيرها. وفي القاهرة، تدفقت جموع المتظاهرين على محيط القصر الرئاسي في مسيرات انطلقت من عدة ميادين، في حين فرضت قوات تابعة للحرس الجمهوري سيطرتها التامة على المداخل المؤدية إلى القصر بالدبابات والمدرعات وحواجز الأسلاك الشائكة.

أما إعلان "جمهورية المحلة" فقد بدا إشارة خطر لاحتمالات تحلل الدولة، وتفكيك أوصالها في ظل الأزمة السياسية المتفاقمة التي أوصلتنا إلى محطة صار معها هدم المعبد على من فيه خيارًا مقبولاً.

واضطرت وزارة الداخلية إلى إصدار ٥ بيانات في ١٠ ساعات خلال أحداث جمعة "الكارت الأحمر"، والاشتباكات التي وقعت في بعض المحافظات وتراجع قوات الأمن المركزي إلى أبواب قصر الاتحادية بعد تزايد أعداد المتظاهرين، كما ألقت القبض على متهمين بحوزتهم أسلحة عقب اقتحامهم إحدى المنشآت الحكومية بالإسكندرية[١٢٧].

---

126 عادل الدرجلي، أبو الفتوح: قرارات الرئيس رعناء.. ومصر في خطر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

127 يسري البدري وحسن أحمد حسين، "الداخلية" تصدر "٥" بيانات خلال ١٠ ساعات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

أخذت مصر تعاني انقسامـًا مجتمعيـًا واستقطابـًا سياسيـًا قد يرتبان حالة من الشلل التام وقابلية للعنف لم يسبق لها مثيل، في ظل تعميق الوقيعة وتأجيج الحريق بين الأطراف المختلفة.

وأخذ قطاع كبير من المصريين يقلب وجهه، بحثـًا عن أصوات عاقلة لدى الطرفين، مشغولة بمستقبل الوطن ولا تسعى إلى إلحاق الهزيمة بهذا الطرف أو ذاك.

وأحس بعض أصحاب الرأي أن المطلب العاجل في مصر هو وقف المزاد المنصوب في الساحة السياسية. هذا إذا أردنا أن نحل الأزمة لا أن نعمقها، وأن نلملم الصف ولا نفرقه، وأن نحقن الدماء لا أن نواصل نزفها[١٢٨].

لقد أفرزت التجربة حقيقة مفادها أن المعركة ضد النظام المستبد أسهل وأهون وأقل كلفة من العراك بين الرفاق.

ودخل مجمع البحوث الإسلامية على خط الأزمة، إذ طالب أعضاؤه في اجتماعهم، برئاسة د. أحمد الطيب، شيخ الأزهر- بضرورة إلغاء مرسي الإعلان الدستوري، ووقف جميع أعمال العنف فورًا والاستماع إلى صوت العقل وفتح باب الحوار[١٢٩].

على مستوى القوى السياسية، تقدمت أحزاب مصر والوسط ومصر الحرية بمبادرات لحل الأزمة السياسية بين جميع القوى الوطنية الناتجة عن

---

128 فهمي هويدي، أوان وقف المزاد، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

129 أحمد البحيري، "البحوث الإسلامية" يدعو لإلغاء الاعلان الدستوري وبدء الحوار الوطني بين جميع القوى السياسية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

الإعلان الدستوري، واتفقت المبادرات الثلاث على ضرورة عقد اجتماع عاجل بين القوى الرافضة والمؤيدة لقرارات مرسي برعاية مؤسسة الرئاسة.

وقال حزب مصر برئاسة الداعية عمرو خالد: لا بدّ للأحزاب السياسية المعارضة أن تجلس سويا لتصيغ وثيقة تحتوى على جميع التعديلات المطلوبة للمواد المختلف عليها في مسوّدة الدستور "وثيقة واحدة فقط تتفق عليها جميع القوى والأحزاب السياسية"، على أن تودع هذه الوثيقة لدى رئيس الجمهورية لنطلب منه أن يصدر بها إعلاناً دستورياً خاصاً بالاستفتاء ويكون على مسوّدة الدستور بثلاثة اختيارات المسوّدة الحالية التي خرجت عن الجمعية التأسيسية، أو مسوّدة الدستور المعدلة أو رفض الدستور. وطالب الحزب بأن ينص الإعلان الدستوري المطلوب على أنه في حالة التصويت بـ(لا) لا يتم العودة للعمل بالإعلان الدستوري المختلف عليه باستثناء المواد الخاصة بإقالة النائب العام وإعادة المحاكمات عند وجود أدلة جديدة على إدانتهم.

ودعا الحزب إلى أن ينص الإعلان الدستوري المطلوب على أن يكون تشكيل الجمعية التأسيسية في حالة (لا) على إحدى طريقتين، إما من خلال وضع آلية لاختيارها من قبل رئيس الجمهورية وتتوافق عليها الأحزاب مع مؤسسة الرئاسة، أو أن يكون الطريق من خلال الانتخاب الحر المباشر لـ ١٠٠ شخصية وفي حالة التعيين من الرئيس بالتوافق، لا تنتقل إلى هذه الجمعية سلطات التشريع وفي حالة الانتخاب الحر المباشر تنتقل إليها صلاحيات التشريع وتكون جمعية تأسيسية تشريعية (مثال تونس) ويترتب على ذلك تغيير موعد تصويت المصريين بالخارج ليكون بعد تصويت المصريين بالداخل على الدستور[١٣٠].

130 محسن سميكة، حزب مصر يطالب بوثيقة معدلة للدستور و"الوسط" يدعو لإقصاء رموز النظام السابق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

حتى الجهات الحكومية حاولت الوساطة وتقديم مبادرات للخروج من الأزمة.

فقد أطلق مركز العقد الاجتماعي التابع لمجلس الوزراء مبادرة تحت عنوان "دعوة للمصالحة الوطنية" للخروج من الأزمة الراهنة ووأد الفتنة، وحقن الدماء، وإنقاذ الوطن والأرواح البريئة، التي قال المركز إنها تأخذها الحماسة بالحق أو الباطل.

تضمنت المبادرة تشكيل مجموعة حكماء تضم الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، وممثلاً عن الكنيسة الأرثوذكسية، والدكتور نبيل أبادير، والدكتور ناجح إبراهيم، القيادي بالجماعة الإسلامية، والمستشارة نهى الزيني، إلى جانب إلغاء أو على الأقل تجميد الإعلان الدستوري وتأجيل موعد الاستفتاء على الدستور لمدة أسبوعين، بحيث يتم إجراؤه يوم السبت الموافق ٢٩ ديسمبر.

ودعت المبادرة إلى تشكيل لجنة من ٣٠ عضوًا، نصفهم تنتخبهم الجمعية التأسيسية للدستور – التي انتهت من عملها– من بين أعضائها الذين قاموا بالتصويت على النسخة الرسمية المتاحة من مشروع الدستور، والنصف الآخر ترشحهم المعارضة، بحيث يعكس التشكيل النهائي لهم توجهات سياسية، وخبرات دستورية وحقوقية، وخلفيات ديموغرافية متنوعة. وفي حالة فشل أي من المجموعتين في التوافق على من يمثلها في هذه العملية يعتبر ذلك إقرارًا منها بعدم الجدية وعدم المصداقية في تحقيق المصالحة الوطنية، على أن تجتمع اللجنة، بكامل تشكيلها، وبحضور لجنة الحكماء، بصورة يومية لمدة أسبوعين "١٢ يوم عمل"، حتى الخميس ١٩ ديسمبر، لمناقشة جميع مواد الدستور مع الحرص على عدم بث المداولات

إذاعيـــًا أو تليفزيونيـــًا للحفاظ على جدية ومصداقية الاجتماعات وعدم تفرع النقاشات واستنفاد الوقت والجهد خارج الموضوعات المطروحة بهدف تأجيج مشاعر الجمهور، ولقطع الطريق على كل محاولات استغلال أعمال اللجنة لأغراض دعائية بأي شكل من الأشكال.

وتقضي المبادرة بأن كل مادة من مواد الدستور تمت مناقشتها يتم اتخاذ قرار نهائي إما بالحفاظ عليها كما هي، أو تعديلها بالحذف أو الإضافة أو حذفها كلية، مع إمكانية إضافة مواد جديدة تمامـــًا في أضيق الحدود الممكنة، مشيرة إلى أن كل مادة تمت مناقشتها يجب السعي بصورة جادة للتوافق حولها، ويكون القرار النهائي بشأنها بالإجماع، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بنية صادقة من كل الأطراف للخروج من الأزمة الراهنة، والابتعاد عن الجدل والمناقشات التفصيلية التي تهدر الوقت والجهد وتثير الفرقة والتشرذم، وإذا فشلت الجهود للخروج بإجماع حول مادة "أو مواد" تنقل هذه المادة "أو المواد" إلى قسم في مشروع الدستور يختص فقط بالمواد الخلافية غير المتوافق عليها.

وتوقعت المبادرة أنه بنهاية يوم الخميس ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ سيكون لدى اللجنة نسخة نهائية من مشروع الدستور في قسمين، الأول والأكبر يضم غالبية مواد الدستور التي تم التوافق عليها، والثاني يضم عددًا محدودًا من المواد الخلافية، على أن تطرح النسخة النهائية بقسميها للحوار المجتمعي، والذي من المفترض أن يكون قد بدأ بالفعل منذ بداية أعمال اللجنة يومـــًا بيوم، وذلك حتى اليوم السابق على إجراء الاستفتاء في الموعد المقترح يوم ٢٩ ديسمبر، على أن يتم إجراء الاستفتاء من خلال استمارتين، الأولى يحدد فيها المواطن موقفه إجمالاً على القسم الأول من

الدستور، والذي يضم الغالبية العظمى من المواد بالقبول أو الرفض، ويحدد في الاستمارة الثانية موقفه إجمالاً على القسم الثاني، الذي يضم عددًا محدودًا من المواد، موضحة أن عملية التصويت بصورة أكثر تفصيلاً من ذلك سوف تكون موضوعــًا خلافيــًا ومضيعة للوقت وينتج عنها فوضى عارمة أثناء الفرز.

وشددت المبادرة على أن تتحمل السلطة القضائية بفروعها المختلفة مسؤوليتها التاريخية والمهنية والأخلاقية في الوقوف بجانب المواطنين أصحاب الكلمة الأخيرة في إقرار أو عدم إقرار الدستور، وتولي مهمة الإشراف الكامل على عملية الاستفتاء، بواقع قاض لكل صندوق، والتأكد من توافر جميع الضمانات اللازمة لعملية استفتاء حرة ونزيهة من تقليص لعدد الموظفين داخل اللجان إلى أقل عدد ممكن، منعــًا للتلاعب وتنظيم الرقابة المجتمعية على عمليتي التصويت والفرز داخل اللجان ذاتها بمحاضر رسمية[131].

تعمقت الأزمة أكثر وأكثر عندما أساء الرئيس مرسي قراءة المشهد السياسي برمته، وفشل في التخلي عن عقلية الضحية التي هيمنت على جماعته، فقد واصل الحديث بطريقة مبهمة ومجهلة عن مؤامرة مدبرة ضد نظامه، وردد عبارات مطاطة عن أموال تخرج وأموال تدخل و"سبعة خمسة تلاتة اتنين في حارة مزنوقة"، وفي ذلك تسرعٌ في إرجاع كل ما تصادفه الرئاسة المصرية من نوازل إلى تأثير هذه المؤامرات، الأمر الذي جعل منها مشجبــًا تعلق عليه الرئاسة عثراتها وخيباتها المتكررة.

---

[131] يسري الهواري، مبادرة حكومية للخروج من الأزمة: إلغاء أو تجميد الإعلان.. وتأجيل الاستفتاء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

المدهش أن مرسي أخذ يسلك تباعـًا مفردات لفظية وعبارات صادمة، مثل "الحارة المزنوقة"، "الأصابع التي تلعب في مصر"، و"القرداتي لما القرد يموت يشتغل إيه"، و"جراب الحاوي مليان مرة يطلع حمامة ومرة يطلع تعبان". وكلمات أخرى انفرد بها الرئيس الذي لم يفرق بين هيبة المقام الرئاسي وجلاله وبين محاولته التبسط مع من يتحدث معهم، لكن هذا التبسط وصل لدرجة مذهلة من التردي اللفظي الذي لا يليق برئيس مصر ولا بمقام الرئاسة[١٣٢].

على هذا المنوال، سمع مرسي الأصوات الداعية لإعادة النظر في طريقة كتابة الدستور على أنها أصوات مغرضة نابعة من أعداء الدين الذين لا يريدون أن يروا شريعة الله تطبق في أرضه، والاعتراضات التي وجهت لمشروع الدستور الذي جاء دون توقعات الشعب رآها الرئيس محاولات يائسة من الفلول وأذناب النظام السابق لإعادة عقارب الساعة للوراء[١٣٣].

لقد توافق العقلاء على أن الشريعة هي "النفع الذي لا ضرر فيه" و"الصلاح الذي لا فساد فيه" و"الخير الذي لا شر فيه"، فإذا وجدنا ضررًا أو فسادًا أو شرًا فليس ذلك من الشريعة في شيء، وإذا وجدت المنفعة والمصلحة العامة والخير المطلق فلا شك أنها الشريعة وهي محل رضا الله"[١٣٤].

---

[132] د. مصطفى النجار، مفردات الرئيس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ إبريل ٢٠١٣.

[133] د. خالد فهمي، أهل الرئيس وعشيرته، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٤ ديسمبر ٢٠١٢.

[134] د. جمال قطب، شريعة لا تُخيف ولا تهدد، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

هكذا نكون قد أدركنا ما عناه ابن القيم، عندما كتب تحت عنوان "بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والعباد"، فقال: "والشريعة مبناها وأساسها يقوم على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى البعث، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل"[١٣٥]؛ يقصد أن: الشريعة لا يمكن أن تسبب ذلك الغلط الذي يظهر في دعاوى البعض.

ومع ذلك، بقي مرسي في خندق الاعتقاد بوجود مؤامرة ضد نظامه وجماعته.

بهذه القراءة المبتسرة، جدد الرئيس مرسي تأكيده إجراء الاستفتاء على الدستور في موعده، لكنه تحدث عن عدم تمسكه بالمادة السادسة من الإعلان الدستوري، وكأنما المادة السادسة هي الأسوأ في هذا الإعلان أو أن بإمكان القوى الليبرالية قبول ذلك. والحقيقة أن المادة الثانية المحصنة لقرارات رئيس الجمهورية تفوق المادة السادسة سوءاً وشهرة ورفضـاً من مختلف القوى السياسية المدنية، كما أن القوى الليبرالية خاصة ليس بإمكانها قبول أي جزئية من هذا الإعلان؛ لأنه يصيب في مقتل الأيديولوجية التي تقوم عليها ومن ثم شرعيتها[١٣٦].

---

135 محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، (٤:٤)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣.

136 منى عبدالرحمن، وعود الرئاسة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

في ذلك الخطاب، قال مرسي إن الأقلية لا بدّ أن تنزل على رأي الأغلبية، ثم استطرد في لهجة متوعدة: "أليست هذه هي الديمقراطية؟"[١٣٧]. في المقابل، دعا مرسي القوى السياسية إلى حوار وطني، لوضع خارطة طريق لما بعد الاستفتاء على الدستور، سواء جاءت النتيجة بنعم أو لا[١٣٨]. والإشارتان فتحتا ثغرة يمكن من خلالها النظر في إمكانية مراجعة ما صدر من قرارات أو ما اتخذ من خطوات، وهو ما تأكد لاحقًا حين تسربت أنباء أكدها نائب الرئيس، المستشار محمود مكي، بشأن استعداد مرسي لتأجيل الاستفتاء والنظر في احتمالات التوافق حول خطوات المستقبل.

الرفض كان رد جبهة الإنقاذ الوطني، التي قالت في بيان لها إن الدعوة للحوار افتقدت لأبجديات التفاوض الحقيقي والجاد، وتجاهل طرح المطالب الأساسية للجبهة المتمثلة في ضرورة إلغاء الإعلان الدستوري بأكمله، وإلغاء قرار الرئيس بالدعوة للاستفتاء على الدستور في ١٥ ديسمبر.

ودعت الجبهة إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ مطلبها بقيام وزير العدل بندب قاض محايد للتحقيق في أحداث الأربعاء الدامي في محيط قصر الاتحادية، وتقديم المسؤولين عن إراقة دماء المصريين إلى العدالة، مهما كان موقعهم السياسي أو الأمني، مضيفة: "دماء المصريين غالية ولا يمكن السماح بأن تضيع هدرًا دون محاسبة"، مؤكدة استمرارها في استخدام كل الوسائل المشروعة في الدفاع عن حقوقها وحرياتها وتصحيح مسار الثورة

---

137 الرئيس مرسي: لا بدّ أن تنزل الأقلية على رأي الأغلبية لتحقيق مصلحة الوطن، موقع "اليوم السابع"، القاهرة، ٦ ديسمبر ٢٠٢.

138 مرسي يعاند ويهدد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

من أجل بناء مصر تقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ووصفت الجبهة، خطاب مرسي بـ"المخيب لآمال غالبية الشعب المصري، والمخالف للمطالب المتتالية بطرح حلول توافقية تسهم في الخروج بمصر من الوضع الكارثي الحالي وتحقن دماء المصريين"، وقالت الجبهة: "كان خطاب الرئيس مدهشاً في إنكاره للحقائق التي رآها الملايين في مصر وحول العالم على شاشات التليفزيون، ووثقتها الصحف، والتي تبين بوضوح أن الدماء المصرية الطاهرة التي سالت في محيط قصر الرئاسة كانت بناء على تحريض واضح وصريح من قيادات جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها الرئيس ومن حزب الحرية العدالة".

وطالب د. محمد البرادعي، المنسق العام للجبهة في فيديو بثه على موقع يوتيوب، الشعب المصري بالاحتشاد في الميادين للتأكيد على مطالبهم بإسقاط الإعلان الدستوري، وتأجيل الاستفتاء على الدستور[١٣٩].

ولعل هذا ما جعل بعض الأقلام توجه انتقادات حادة إلى أطراف الأزمة، وإن يكن بدرجات متفاوتة، إذ قال فهمي هويدي "إن أداء الرئيس يحتاج إلى ترشيد؛ لأن بعض قراراته أفضت إلى مشكلات ولم تحل مشكلات، في الوقت ذاته فإن أداء القوى المعارضة ينبغي أن يتسم بالمسؤولية والترشيد، وأحسب أن رفضها للحوار حول المخرج من الأزمة الراهنة يعبر عن افتقادها للاثنين"[١٤٠].

---

[139] محمود رمزي، جبهة الإنقاذ ترفض حوار الرئيس.. والبرادعي: "السلطة فقدت شرعيتها"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٢.

[140] فهمي هويدي، أوان وقف المزاد، مصدر سابق.

من جهته، تساءل د. سيف الدين عبدالفتاح مستشار الرئيس سابقــاً، قائلاً: "أليس علينا أن نخرج من قمقم أطراف تتنازع الى حقائق أخرى تجمع الكيان وتقرع الأذان بالإنذار لكل هؤلاء: نخبة جديدة وعمل جديد وأول تبنيات هذه النخبة الجديدة أملاً وعملاً في هندسة المشهد الذي تريد، أن تكشف عن الأخلاقيات غير المكتوبة في ميدان التحرير وميادين الثورة، خروجــاً على ممارسات الاستقطاب التي تضر بالجميع، بالوطن وبالثورة وبالشعب"[١٤١].

وفي لحظات الأزمات الكبرى، تصبح الحاجة ملحة إلى بناء توافقات تستجيب لتطلعات قوى الاحتجاج السياسية والاجتماعية، بغرض احتوائها وإدخالها في مسارات تفاوضية وسلمية. في المقابل، فإن الاستعانة بالكوادر الوطنية الإصلاحية في اللحظات السياسية الملائمة تؤدي إلى فتح الأبواب أمام تغيرات سياسية سلمية تحول دون انفجارات دامية. وبدون التوافق حول القيم الرئيسية المؤسسة للنظام بعد الثورة، سواء على مستوى النصوص الدستورية، وتوزيع القوة بين السلطات الثلاث، ومن ثم طبيعة النظام الدستوري الجديد، والتمثيل السياسي للقوى والمصالح الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية والعرقية والقبلية المختلفة، فإن حالة الصراع والتضاغط السياسي والرمزي العنيف والفظ أحيانــاً ستبقى حاضرة في المشهد السياسي المصري.

حين تكون كل القرارات فرمانات لا مجال للنقاش والتشاور الشعبي بشأنها بدعوى أنها من صلاحيات الحاكم أو الوالي، فإننا بذلك نستعيد

---

141 د. سيف الدين عبدالفتاح، ميثاق الميدان، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢.

صورًا تاريخية مرفوضة لشخصيات مثل الحجاج بن يوسف الثقفي حاصد رقاب العباد ببغداد، وعبدالله بن الحبحاب قاتل أطفال المغرب العربي، ومحمد الثالث آخر ولاة العثمانيين الذي قتل تسعة عشر أخـاً من أشقائه واثنين من أبنائه يوم اعتلائه عرش الخلافة حتى تستقر له أعمدة الخلافة، وحبس أسرًا بأكملها في أقفاص من حديد لوأد المعارضة في مهدها، والخليفة العباسي أبو العباس عبدالله السفاح الذي قال ذات يوم: " يا أهل الكوفة.. استعدوا، فأنا السفاح المبيح، والثائر المنيح (يقصد أنه جواد كريم)، وسفك دماء كثيرين بغرض التطهير الجذري لكل آثار العصر الأموي والقضاء التام على أي أمل بعودة الحكم الأموي.

على أي حال، فإن جلسة "الحوار الوطني" الأولى، التي دعا إليها الرئيس محمد مرسي، وانعقدت بـ"من حضر"، في غيبة أبرز القوى السياسية المعارضة، انتهت إلى تثبيت موعد إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور. وأصدر الرئيس محمد مرسي استنادًا لمناقشات المشاركين في الحوار وتوصيات لجنة الصياغة المنبثقة عنه إعلانـاً دستوريـاً جديدًا يلغي الإعلان الذي أصدره يوم ٢١ نوفمبر، ويُبقي على الآثار التي نتجت عنه. ونص الإعلان الجديد على أنه في حالة عدم موافقة الشعب على مشروع الدستور، يقوم الرئيس خلال ٣ أشهر من إعلان نتيجة الاستفتاء بدعوة الناخبين إلى انتخاب جمعية تأسيسية جديدة من ١٠٠ عضو تتولى وضع الدستور في مدة لا تتجاوز ٦ أشهر، على أن يقوم الرئيس خلال ٣٠ يومـاً من تاريخ تسلمه مشروع الدستور بدعوة الناخبين للاستفتاء عليه.

واشترط الإعلان الدستوري الجديد ظهور دلائل أو قرائن جديدة في الجرائم المتعلقة بثورة يناير خلال المدة بين ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٢، حتى تعاد التحقيقات في القضايا حتى لو كانت قد صدرت فيها

أحكام بالبراءة.

ونص الإعلان على عدم قبول أي طعون في الإعلانات الدستورية وانقضاء الدعوى المقامة ضدها.

وأعلن د. محمد سليم العوا، في مؤتمر صحفي، عقد بمقر رئاسة الجمهورية، عقب جلسات الحوار التي امتدت أكثر من ٩ ساعات أنه في حالة موافقة الشعب على الدستور في الاستفتاء، ستقوم الدولة ببناء مؤسساتها عبر انتخاب مجلس النواب، على أن يقوم رئيس الجمهورية بدعوة جميع القوى السياسية لإبداء رأيها في المواد المراد تعديلها، على أن يتم توقيع وثيقة يلتزم فيها الرئيس بعرض النصوص المراد تعديلها إلى مجلس النواب في أول جلسة يعقدها من أجل طرحها للاستفتاء عليها[١٤٢].

مجددًا، رفضت جبهة الإنقاذ الوطني المشاركة في الاستفتاء على الدستور، ودعت جموع الشعب المصري للاحتشاد والتظاهر السلمي يوم الثلاثاء، في ميدان التحرير وجميع الميادين في المحافظات؛ اعتراضـــا على الإعلان الدستوري والاستفتاء[١٤٣].

ووجدنا من يقول "إن باب انفراج الأزمة في مصر قد انفتح"[١٤٤]، في حين حذر آخرون من أن هذه هي الصورة التي يُراد أن تصدقها جموع المصريين، وهي أن الرئاسة هي التي تقدم التنازلات في حين يتمترس

---

142 داليا عثمان وسحر المليجي ورشا الطهطاوي وعادل الدرجلي ومحمود جاويش ومحسن سميكة ومحمود رمزي وأحمد علام، الجيش يراقب ويحذر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

143 أمنية الحلوي، جبهة الإنقاذ الوطني ترفض الإعلان الدستوري وتدعو لمليونية الثلاثاء القادم، موقع " بوابة الشروق" الإلكتروني، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

144 فهمي هويدي، الظلاميون الجدد، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

المعارضون خلف لاءاتهم[١٤٥]. ورأى فريق ثالث أن هذا التراجع "يطرح أسئلة جادة عن المسؤولية عن الدماء التي سالت لغير سبب، (إذ أظهر تطور الأحداث أن قرارات الرئيس كانت خاطئة، ولم تكن ضرورية)، كما يطرح أسئلة لا تقل جدية عن مستقبل السلم الاجتماعي في ظل اللجوء للشحن الطائفي لتمرير مواقف سياسية لا علاقة لها بالمسألة الطائفية، مع الغياب التام للمساءلة السياسية والقانونية عن ذلك"[١٤٦].

وإذا اعتبرنا أن للحريق القائم حينذاك مصدرين هما الإعلان "المعيب"، (الوصف لنائب الرئيس المستشار محمود مكي) والاستفتاء على الدستور، فإن إلغاء الإعلان أطفأ مصدرًا واحدًا للحريق، في حين أن إجراء الاستفتاء على الدستور في موعده شكّل مصدرًا آخر يغذي الأزمة[١٤٧].

وفي ظل إصرار الإخوان المسلمين على أن "صندوق الانتخاب" هو الفيصل بينهم وبين معارضي الدستور، نسيت الجماعة أن الاستحواذ على الصندوق قد يشعل حربـًا يجوز فيها كل شيء: التزوير، الكذب، الانتحال، الصدقات، الشراء، حتى التهديد بالخسارة وبالنار؛ وأغفلت الجماعة أن هناك فرقـًا هائلاً بين أن تفوز في عملية انتخابية، بإجمالي نصف عدد الأصوات + ١، وبين أن تكون ذاهبـًا إلى الاستفتاء على دستور يستحيل بطبيعته أن يمر، أو يعيش، ما لم يكن قد حاز الحد الأعلى، لا

145 حمدي قنديل، الأزمة ليست في الحوار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

146 إبراهيم الهضيبي، بأي ذنب قتلوا، مصدر سابق.

147 فهمي هويدي، الظلاميون الجدد، مصدر سابق.

الأدنى، من التوافق العام حوله، والرضا العام بين الناس بما يقوله في مواده، واحدة وراء الأخرى[١٤٨].

مشهد سياسي مأزوم خيَّمت عليه مفاجآت اللحظة الآنية، وقرارات اللحظات الأخيرة.

تتابعت مجموعة من التطورات التي تدل على الاستقطاب الشديد والانقسام المريع والفرقة البادية بين القوى السياسية المختلفة، لتؤكد أن مشروع الجماعة الوطنية الذي يعد أهم الاستثمارات المجتمعية والسياسية في هذا الوطن بما يحققه من لحمة وتماسك وتسامح وثقة قد أصابه أذى وضرر بالغ[١٤٩].

فقد رأى سياسيون معارضون – ومنهم د. أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية– أن الإعلان الدستوري الجديد لا يحل الأزمة، بل يجعلها تتفاقم ويزيد من حدتها وأنهم لا يملكون الآن إلا التصعيد أمام قرارات الرئيس[١٥٠]، في حين رأى المؤيدون الذين شاركوا في حوار الرئاسة مع القوى السياسية والشخصيات العامة – ومنهم عادل عفيفي رئيس

---

148 سليمان جودة، مشكلة الرئيس ومؤيديه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٦ ديسمبر ٢٠١٢.

149 د. سيف الدين عبدالفتاح، انكسار الدولة.. مشاهد تستحق التأمل، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٥ ديسمبر ٢٠١٢.

150 عادل الدرجلي، د. أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية: مرسي أراد تمرير الدستور والإعلان خداع للشارع السياسي جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

حزب الأصالة– أن الأزمة لا بدّ أن تنتهي، وأن الحل هو إقرار الدستور الجديد لدفع البلد نحو الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة[١٥١].

وحدث جدلٌ قانوني ودستوري بين فقهاء القانون حول أحقية مرسي في إصدار الإعلان الدستوري، إذ رأى المعارضون – ومنهم المستشارة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية– أن مرسي ليس من حقه إصدار إعلانات دستورية طبقـًا للمادة ٥٦ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس[١٥٢]، وقال الفقيه الدستوري د. إبراهيم درويش إن الإعلان الدستوري "يزيد حالة الاحتقان؛ لأنه لا يحل أي شيء، ويبقى الوضع كما هو عليه، وعلى المتضرر "ضرب دماغه في الحائط"[١٥٣]. وأضاف المعارضون أنه لا يوجد فارق بين الإعلانين الدستوريين؛ لأنهما يحملان هدفـًا واحدًا، وهو استخدامهما في معركة إقصاء القضاء عن الرقابة على مشروعية الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، ريثما يتم دفع مشروع دستور غير توافقي، والاستفتاء عليه، للحصول على موافقة متسرعة من الشعب[١٥٤]. في المقابل، رأى المؤيدون أن مرسي من حقه إصدار إعلان دستوري مثلما

---

151 عادل الدرجلي، اللواء عادل عفيفي رئيس حزب الأصالة: نعم.. الإعلان الدستوري الجديد من أجل تمرير الدستور، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

152 محمد البحراوي، المستشارة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية لـ"المصري اليوم": الرئيس لا يملك صلاحيات إصدار إعلانات دستورية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

153 عادل الدرجلي، د. إبراهيم درويش الفقيه الدستوري: مرسي أصدره على طريقة "المتضرر يضرب دماغه في الحيط"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

154 سحر المليجي ورشا الطهطاوي، دستوريون يهاجمون "إعلان منتصف الليل"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

كان هذا الحق ملك المجلس العسكري، وأننا نعيش حالة ثورية تستدعي هذا الأمر[155].

الغريب حقـــاً هو أن الرئيس الذي أصدر ثلاثة دساتير تكميلية لا تخضع لرقابة القضاء، ادعى مستشاروه القانونيون أنه يعجز تمامـــاً عن تعديل ميعاد الاستفتاء، حتى لا يخالف الدستور التكميلي الصادر في مارس ٢٠١١. وهذه حجة قانونية فاسدة، يخجل من قولها أي رجل قانون صغير، فما بالك بكبار رجال القانون[156].

من جهتها، حذرت القوات المسلحة من وقوع نتائج كارثية في حالة استمرار تصاعد الانقسام السياسي. وأكدت أنها لن تسمح بدخول البلاد إلى نفق مظلم. وشددت على أهمية الحوار للوصول إلى توافق بين جميع شركاء الوطن، بما يحقق مصالح المواطنين. وأشارت إلى أن استمرار الانقسامات يهدد أركان الدولة المصرية ويعصف بالأمن القومي. وطالبت الجميع بضرورة مراقبة الساحة الداخلية والإقليمية والدولية لتجنب الوقوع في تقديرات خاطئة.

وقال العقيد أحمد محمد علي، المتحدث العسكري، في بيان، إن "منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل والوحيد للوصول إلى توافق يحقق مصالح الوطن والمواطنين، وعكس ذلك يدخلنا في نفق مظلم نتائجه كارثية، وهو أمر لن نسمح به".

---

155 عادل الدرجلي، الإعلان الدستوري الجديد.. حل للاحتقان السياسي أم خطة لتمرير الدستور؟!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

156 د. سمير تناغو، حجة قانونية فاسدة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

جاء هذا البيان ليبدد الكثير من الغيوم وعلامات الاستفهام حول موقف الجيش مما تشهده الساحة المصرية وتفاقم الصراع وحصار المنشآت وتزايد مساحة الانقسام في البلاد، ليؤكد مجددًا أن الجيش لن يسمح بتغول سلطة على بقية السلطات، وليؤكد أن الأمن القومي لمصر هو مسؤولية القوات المسلحة وصميم عقيدتها[١٥٧].

وقال خبراء سياسيون وعسكريون إن بيان القوات المسلحة رسالة تحذيرية للقوى السياسية، تحثهم على ضرورة التوافق والنزول إلى الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس، أو قبولهم فرض الجيش أسلوبه لاحتواء الأزمة[١٥٨]. أثار هذا البيان حالة من الانزعاج الشديد لدى جماعة الإخوان المسلمين، التي رأت فيه تدخلاً سافرًا في الشؤون السياسية بالبلاد، وعودة جديدة للجيش المصري ليكون لاعبًا أساسيًا على المسرح السياسي. وفهمت جماعة الإخوان البيان الصادر عن القوات المسلحة وكأنه إنذار موجه إليها بصفتها القوة التي تتحمل مسؤولية ما آلت إليه أوضاع مصر.

وربما ارتبط الإحساس بتعاظم دور الجيش في الحياة المدنية، بمنح حق الضبطية القضائية للقوات المسلحة خلال فترة الاستفتاء على الدستور، وهو ما أعاد تأكيد القبضة القوية للمؤسسة العسكرية في مصر.

---

157 مصطفى بكري، ماذا يعني بيان القوات المسلحة؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

158 سحر المليجي ورشا الطهطاوي، خبراء عسكريون: بيان الجيش رسالة تحذيرية للجميع.. "إما التوافق أو التدخل"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٢.

والثابت أنه في لحظة التخبط الرئاسي، كانت المؤسسة العسكرية أول من بادر إلى دعوة الأطراف المتناحرة إلى الحوار. فقد دعا وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي، إلى التئام شمل القوى السياسية والشعبية في لقاء بالقرية الأوليمبية بالتجمع الخامس، بقصد الحوار حول سبل الخروج من الأزمة السياسية الراهنة[١٥٩].

للوهلة الأولى، رأى البعض في هذه الدعوة عودة إلى عسكرة السياسة، من خلال دخول المؤسسة العسكرية إلى المشهد السياسي مرة أخرى. تخبط موقف مؤسسة الرئاسة واستقبالها الفاتر لهذه المبادرة كان جليــاً. كتم القادة العسكريون غضبهم من جراء هذا التخبط، فاضطر اللواء محمد العصار، مساعد وزير الدفاع، إلى أن يدلي بتصريحات إعلامية للعديد من القنوات التليفزيونية ليؤكد فيها أن اللقاء لا يخرج عن كونه لقاء "إنسانيــاً" على مائدة "غداء" يمهد لإنهاء الخلاف والاحتقان السائد حاليــاً في المجتمع.

وسرعان ما تعثرت المبادرة تحت ضغط الرئاسة بشكل أساسي، إذا بدا أن قبول الفكرة يعني الإقرار بفشل الرئيس، وأن معارضيه يقبلون اللقاء تحت عباءة الجيش، حتى لو قيل إنه لقاء "إنساني".

تقرر تأجيل المبادرة بشكل مفاجئ إلى موعدٍ لاحق لم يتم تحديده.

وحسب مصدر عسكري، فإن هناك قوى على الساحة – لم يسمها– من غير المعارضة الرئيسية أبدت تشككها في نيات القوات المسلحة من وراء عقد اللقاء، وانتقدت الدعوة، واعتبرتها نوعــاً من التدخل من جانب الجيش في الشأن السياسي. ولهذا اتجهت تقديرات الجهات المسؤولة

---

159 يسري البدري وفتحية الدخاخني، وزير الدفاع يدعو إلى لقاء مع قوى المجتمع، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

بالقوات المسلحة إلى احتمالات عدم نجاح اللقاء وتحوله إلى مشكلة جديدة بدلاً من أن يكون طريقـاً نحو الانفراج أو غطاءً لحلول سياسية أو مخرجـاً من الأزمة، ومن ثم تقرر إرجاء اللقاء لتجنب فشله وتعريض المؤسسة العسكرية للحرج[١٦٠].

وبدا أن القوات المسلحة المصرية تتحرك على خيط رفيع بين الحالة الثورية والحالة الشرعية، وأنها تتفهم مطالب شارع يضغط بالوسائل السلمية لكي يحصل على حقه، لكنها أيضـاً تضع في حساباتها الثوابت الاستراتيجية المؤسسة على الشرعية القانونية والمسار الديمقراطي الذي ارتضاه الجميع.

في أتون الأحداث، نشرت مجلة "فورين أفيرز" الأميركية تقريرًا مطولاً بعنوان: "لماذا يدعم الجنرالات مرسي؟"، وقالت إن "خدعة الجيش بعدم تأييد أي من أطراف الخلاف خلال الاحتجاجات الأخيرة كانت خطوة ذكية"، مضيفة أن "جسد الجيش لايزال داخل قاعات السلطة".

ورأت المجلة أن الجنرالات يؤيدون الرئيس المنتخب محمد مرسي "من وراء الكواليس للحفاظ على مصالحهم الخاصة"، قائلة إن جزءًا من ذلك الدعم يرجع إلى اعتقاد الجنرالات بأن مرسي وجماعته سيستمرون في الفوز بالانتخابات، وأضافت: "رغم كل شيء، فإن جماعة الإخوان المسلمين هي القوى الأفضل تنظيمـاً من بين الأحزاب السياسية الأخرى في مصر".

---

160 فتحية الدخاخني وداليا عثمان ومحمود رمزي، مصدر عسكري: البعض شكك في نوايانا من اللقاء وتوقعات الفشل وراء التأجيل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ ديسمبر ٢٠١٢.

واعتبرت المجلة أن جماعة الإخوان المسلمين أظهرت – على عكس القوى الثورية– قدرتها على التفاوض أو التوصل إلى تسوية مع الجنرالات، قائلة: "من المنطقي أن يراهن قادة الجيش على شخص لديه شرعية انتخابية". وأضافت: "في مقابل دعم القوات المسلحة، استجابت جماعة الإخوان لبعض مطالبهم الأساسية، مثل: إلغاء الرقابة البرلمانية على الميزانية العسكرية، وإنشاء مجلس الدفاع الوطني مع الجنرالات، والقدرة على محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية.. وكل ذلك منصوص عليه بشكل مباشر في مسوّدة الدستور، وهو ما جعل الجيش يحصل على ما يريد، رغم أنه يبدو على هامش الحياة السياسية في مصر".

ورأت المجلة أن استراتيجية الجيش في دعم مرسي والجماعة لا تزال تعمل في الوقت الراهن، لكنها "محفوفة بالمخاطر"، قائلة إنه كلما استمرت الجماعة في حكم البلاد بشكل ضعيف، بدعم من الجيش، كان الأمر لصالح الثوار تدريجيــاً. وأضافت أن الجيش قد يضطر للتفاوض مستقبلاً مع القوى الثورية، وهو ما قد يؤدي إلى تغييرات خارج سيطرته[١٦١].

وعلى هذا النسق، تحدث المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن عن تحالفٍ بين جماعة الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية من خلال الرئيس محمد مرسي لمواجهة المعارضة الليبرالية، واستعادة الأمن والنظام في المواقع الاستراتيجية بالبلاد في فترات الاضطراب السياسي والاجتماعي. وقال المعهد الألماني في تقريرٍ له إن العلاقة بين الجيش والرئيس أصبحت تكاملية، بحيث لا يستطيع أي منهما الاستغناء عن الآخر، مما يجعل ملف العدالة

---

161 Joshua Stacher, Why the Generals Back Morsi, Foreign Affairs, New York, December 20, 2012.

الانتقالية "معلقـًا" في محاسبة المتورطين في قتل وتعذيب المتظاهرين بسبب مصالح الطرفين.

ولفت التقرير إلى أن الجيش يحتاج دعم الرئيس من أجل الحفاظ على مصالحه الاقتصادية، ووضعه الاستثنائي بعيدًا عن مراقبة البرلمان، بالإضافة إلى اهتمامات الجيش منذ عهد النظام السابق في السيطرة إلى حد ما على سياسة مصر الخارجية والأمنية[١٦٢].

غير أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية و"الجماعة" شهدت مطبات عدة.

ومن ذلك الأزمة الناجمة عن الرسالة الأسبوعية لمرشد الإخوان المسلمين د. محمد بديع.

فقد قال المرشد في سياق رسالته الأسبوعية "ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في وصيته الغالية يصف أهل مصر بأنهم خير أجناد الأرض، أي أنهم جنود طيعون يحتاجون إلى قيادة، ولما كانت هناك قيادات فاسدة تبعها هؤلاء الجنود فيُحتاج إلى قيادة رشيدة مع توعية الجنود".

فقرة أغضبت الجيش بشدة، ودفعت مصدرًا عسكريـًا مسؤولاً إلى التصريح بأن هناك تذمرًا وغضبـًا من جانب ضباط الجيش وقياداته من الرسالة التي وجهها المرشد العام للإخوان، واتهم فيها قيادات القوات المسلحة السابقة بالفساد، مشيرًا إلى أن هناك من يعبث ليُخرج الجيش المصري عن حياده، ويشغله عن دوره الأساسي في حماية الوطن، نظير توظيفه في صراع سياسي ترفضه المؤسسة العسكرية بشكل كامل.

---

162 بسمة المهدي، مركز سياسي ألماني: "الإخوان" تحالفت مع الجيش لمواجهة المعارضة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٣.

وأوضح المصدر العسكري أن "المؤسسة العسكرية تولتها إدارة رشيدة خلال الفترة الماضية، جنبت البلد مخاطر الانقسام والتشرذم على مدار أكثر من ١٨ شهرًا كاملة". وتابع: "وعلى الرغم من ذلك يتم إلقاء الاتهامات جزافـًا لنفس تلك القيادات التي آثرت مصلحة الوطن فوق كل اعتبار وقبلت بالشرعية التي انتخبها الشعب دون تذمر أو انقلاب عليها".

وأشار إلى أن "المؤسسة العسكرية لن تقبل بأي تدخل في شؤونها من أناس ليس لهم أي صفة في الدولة، للحديث عن تلك المؤسسة العريقة، وستقف بكل حسم لمن يلقي الاتهامات الباطلة على قياداتها السابقين أو الحاليين"، مؤكدًا أن "ولاء الجيش المصري للشعب والوطن فقط".

وتقدم د. سمير صبري، المحامي بالنقض والدستورية العليا، ببلاغ للنيابة العسكرية ضد، مرشد الإخوان، لسماع أقواله في التصريحات التي أدلى بها. وكتب الكاتب الصحفي مصطفى بكري قائلاً: "إن المرشد العام مطالب بالاعتذار فورًا للجيش وقادته الحاليين والسابقين على هذه "الإهانة" المتعمدة التي عبرت عن تجاوز خطير في حق المؤسسة العسكرية، ومحاولة لممارسة الابتزاز ضدها بهدف تركيعها وإرهابها.. بالضبط كما يجري مع مؤسسات القضاء والشرطة والصحافة والإعلام وغيرها من المؤسسات المختلفة"[١٦٣].

وفي أول رد فعل له، قال مرشد الإخوان المسلمين: إنه لم يتطرق في رسالته الأسبوعية إلى الحديث عن الجيش المصري أو ما يسيء لقيادته، مؤكدًا أنه لم يرد ما تم نشره في وسائل الإعلام، في نص الرسالة المنشورة والموزعة على تلك الوسائل، مشيرًا إلى أنها "تفسيرات مغلوطة".

---

[163] مصطفى بكري، ماذا وراء هجوم "المرشد" على الجيش في هذا الوقت؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢.

وأضاف، في بيان توضيحي، أن المقطع المشار إليه كان في معرض الحديث عن مصر وأهلها وقيادتها السياسية عبر التاريخ، ولم يتطرق الحديث عن القيادة العسكرية بأي صورة من الصور. وقال إن الفقرة التي قبل الفقرة التي أثارت الأزمة تتحدث عن القيادة السياسية بوضوح تام لا لبس فيه، والفقرة محل النقاش تتحدث عن شعب مصر، والفقرة التي تليها تتحدث عن وصية الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأقباط مصر".

وتابع "إن محاولة بعض اليائسين من إعادة إنتاج النظام السابق الصيد في الماء العكر ولي عنق النصوص لخدمة أغراض في نفوسهم وتوظيفهم لبعض وسائل إعلام الفتنة – لن تنطلي على الشعب المصري الكريم، وفي القلب منه جيش مصر العظيم الذي نقدره ونعزه وجميع أبناء شعب مصر، ولا يمكن أن ننسى دوره عبر التاريخ في حماية مصر وشعبها وثورتها"[١٦٤].

وعقب إدلائه بصوته في الاستفتاء على الدستور، أكد المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، أنه لا يمكن لأحد أن يوقع بينه وبين القوات المسلحة، مشيرًا إلى أنه نشر فورًا توضيحــًا لما اعتبره محاولة بعض الصحفيين أن ينحرفوا بمعنى ما قصده في رسالته الأسبوعية، التي أشار فيها إلى فساد القيادة السياسية وليس العسكرية[١٦٥].

غير أن رد القيادة العسكرية كان قويــًا.

---

164 داليا عثمان وياسر علي، مصدر عسكري لـ"المصري اليوم": رجال الجيش غاضبون من اتهامات مرشد الإخوان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢.

165 عمر الشيخ وحنفي الفقي وياسر علي، "بديع": بعض الصحفيين حرّفوا تصريحاتي للوقيعة بيني وبين الجيش، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

فقد أشاد القائد العام للقوات المسلحة، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، بالدور الوطني الذي قام به القادة السابقون للقوات المسلحة، الذين قال إنهم ضربوا أروع الأمثلة في التضحية والفداء من أجل الوطن، ووضعوا المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار، فكانوا خير من حمل الأمانة. وقال الفريق أول عبدالفتاح السيسي، خلال لقائه عددًا من قادة وضباط الحرب الكيميائية، إن المؤسسة العسكرية تمارس مهامها بتجرد تام، ولا يعنيها إلا شعب مصر الذي تنحاز إليه دائمـــًا، في إطار عقائد استراتيجية راسخة بأهمية عدم التدخل في الصراعات والممارسات السياسية وحتى لا تكون طرفـــًا ضد آخر، إدراكـــًا منها بمخاطر ذلك على الأمن القومي والاستقرار الداخلي.

وبكلمات قاطعة، قال السيسي عبارة ذات دلالة، وهي أن: الجيش المصري هو الضامن الحقيقي لأمن البلاد[١٦٦].

وشهد يوم ١٩ فبراير عملية شد وجذب بين القوات المسلحة ومؤسسة الرئاسة، على خلفية شائعة تواترت بقوة حول نية الرئاسة إقالة الفريق أول عبدالفتاح السيسي، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، لتسارع رئاسة الجمهورية بإصدار بيان تشيد فيه بوطنية السيسي وتنفي أي نية لإقالته[١٦٧].

تدريجيـــًا، انتقلنا من مرحلة استنفار الجيش وتحريضه إلى مرحلة الجهر باستدعائه. وبعدما ظلت الهتافات تردد في الفضاء المصري طوال عامين

---

166 داليا عثمان، "السيسي": لسنا طرفـــًا في الصراعات السياسية والقادة السابقون للجيش "خير من حمل الأمانة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

167 خالد عمر عبدالحليم، الرئاسة: نعتز بالدور الوطني لـــ"السيسي" ونقدر دور القوات المسلحة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ فبراير ٢٠١٣.

هتاف "يسقط.. يسقط حكم العسكر"، تعالت أصوات متزايدة – ومن هؤلاء رموز للمعارضة– ترفع شعار "العسكر هم الحل".

المشكلة أن الدعوة إلى العسكرة تبدو ضد التاريخ وضد الديمقراطية. ذلك أن أي حكم رشيد يبدأ بإقصاء العسكر وإخراجهم من ملعب السياسة، تمهيدًا لتولي الشعب المهمة من خلال مؤسساته الديمقراطية والدستورية. كما أن تجربة المرحلة التي تولى فيها المجلس العسكري السلطة في مصر لم تكن مشجعة على الإطلاق[١٦٨].

يومـًا بعد يوم، طرأت على المشهد السياسي المضطرب إشارات وعلامات على امتداد الأزمة لا زوالها وتفاقمها لا تبددها.

وتساءل البعض، هل نُذُر الأزمة المتصاعدة هي بداية النهاية؟

وتساءل آخرون: هل في كل مرة سنفاجأ بقرار نختلف عليه ثم نطالب بحوار فينقلب الحوار إلى شجار، ونصل إلى حافة التنازع والفرقة، ويحدث في النهاية شق في الجماعة الوطنية وانكسار؟

بدت مؤسسات صنع القرار واتخاذه في حالة من العشوائية في التعامل مع المواقف وفي اتخاذ القرارات، وأخذت الأمور تجمع بين الصالح والطالح، ما أوجد حالة واضحة من الارتباك والتناقض في المواقف. ومن يستقرئ التاريخ يدرك أنه في لحظات انهيار النظم السياسية التسلطية، تتسارع عمليات التفكك والتقوض في منظومات الأمن والسلطة، بما يؤدي إلى

---

[168] فهمي هويدي، ارفعوا أيديكم عن الجيش، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٧ فبراير ٢٠١٣.

اضطراب القرارات السياسية والأمنية وتسارع نتائجها المؤدية إلى النهايات[169].

وفي يوم واحد، استقال ٤ من مستشاري الرئيس محمد مرسي من مناصبهم على خلفية المواجهات الدموية التي اجتاحت قصر الاتحادية الرئاسي بين أنصار جماعة الإخوان المسلمين ومعارضي الرئيس، حيث قدم كل من الدكتور سيف الدين عبدالفتاح وأيمن الصياد وعمرو الليثي والدكتور محمد عصمت سيف الدولة استقالاتهم[170] ليرتفع عدد المستقيلين من هيئة أعضاء الطاقم الرئاسي إلى سبعة، منهم د. رفيق حبيب والكاتبة سكينة فؤاد والشاعر فاروق جويدة.

واستمر القفز من سفينة النظام.

في وقت لاحق، استكمل المستشار محمد فؤاد جاد الله، المستشار القانوني للرئيس محمد مرسي، مسيرة الاستقالات بعد أن قدم استقالة مسببة وكاشفة، في ٢٣ إبريل ٢٠١٣، أظهرت ضعف تماسك بنيان المؤسسات وأخلاقياتها ومعاييرها في ظل نظام الرئيس مرسي. عزا جاد الله أسباب استقالته إلى "عدم وجود رؤية واضحة لإدارة الدولة"، والإصرار على حكومة د. هشام قنديل، التي وصفها بـــ(الفاشلة)، وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة والكفاءة ومحاولات اغتيال السلطة القضائية والنيل من استقلالها واحتكار تيار واحد إدارة المرحلة الانتقالية، وفتح باب مصر

---

169 نبيل عبدالفتاح (محرر الطبعة العربية)، سارة بن نفيسة، بلاندين ديستريمو (محررا الطبعة الفرنسية)، مرجع سابق، ص ١٧.

170 فتحية الدخاخني ووكالات الأنباء، استقالة ثلاثة من مستشاري "مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

أمام السياحة الإيرانية. وعدّد جادالله في استقالته المسببة الأعمال التي قام بها من خلال منصبه، مؤكدًا أنه صاغ الإعلان الدستوري الذي ألغى "الإعلان المكمل"، وشارك في صياغة قرار عودة مجلس الشعب. وكشف مستشار الرئيس المستقيل أن تواصل المستشارين أحمد مكي، وزير العدل، وحسام الغرياني، رئيس الجمعية التأسيسية مع النائب العام السابق تم دون علمه[١٧١].

كان جادالله أدلى بحوار موسع نشرته "المصري اليوم" في نفس يوم الاستقالة، كشف فيه أن مرسي يستشير مكتب الإرشاد قبل اتخاذ بعض القرارات وأن الرئيس يسمع جيدًا لكل الآراء، لكنه لا يتجاوب معها[١٧٢].

وتقدم السفير محمود كارم، أمين عام المجلس القومي لحقوق الإنسان، باستقالته، ليرتفع عدد المستقيلين في المجلس إلى ٩ أعضاء من إجمالي ٢٧ عضوًا، بعد استقالة كل من: د. إيهاب الخراط، د. أحمد حرارة، د. حنا جريس، أحمد سيف الإسلام، محمد زارع، عبدالغفار شكر، عبدالخالق فاروق ووائل خليل[١٧٣].

---

171 أحمد البهنساوي، "الوطن" تنشر أسباب استقالة "جاد الله": عدم وجود رؤية لإدارة الدولة.. والإصرار على استمرار "قنديل"، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، ٢٣ إبريل ٢٠١٣.

172 ياسر علي، د. محمد فؤاد جاد الله المستشار القانوني لرئيس الجمهورية في حوار لـ"المصري اليوم": مرسي يستشير "مكتب الإرشاد" في قراراته، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ إبريل ٢٠١٣.

173 وائل علي ومحمد ماهر، المنسحبون من "القومي لحقوق الإنسان" يرفضون العودة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢.

وقال د. الخراط، إن الاستقالة جاءت اعتراضـًا على عدم اتخاذ موقف تجاه الأحداث الجارية، والتباس الموقف الحقوقي بالموقف السياسي لقيادات جماعة الإخوان المسلمين داخل المجلس القومي لحقوق الإنسان[١٧٤].

وتوالت الاستقالات في مبنى الإذاعة والتليفزيون.

فقد أعلن عصام الأمير، رئيس التليفزيون، عن استقالته من منصبه، بسبب ما وصفه بـ"سوء إدارة المسؤولين للبلاد بداية من الرئيس حتى أصغر مسؤول". وأوضح أنه قدم استقالته، قبل أيام، وانتظر رد صلاح عبدالمقصود، وزير الإعلام، لكنه رأى أن "الكيل طفح" – حسب تعبيره– وقرر مغادرة مكتبه، بعد "العدوان" على الثوار أمام قصر الاتحادية الرئاسي، متسائلاً: "كيف تُراق دماء المصريين بهذه الطريقة؟"[١٧٥].

بعدها بساعات، تقدم علي عبدالرحمن، رئيس قطاع القنوات المتخصصة، باستقالته من منصبه، احتجاجـًا على سياسة وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود "الذي يرغب في "أخونة الإعلام". وقال عبدالرحمن إن هناك انحيازًا واضحـًا للتيار الديني في التغطية الإعلامية وهو ما يرفضه كمسؤول عن العمل الإعلامي، وهذا الانحياز يبدو من خلال الضيوف والكوادر التي يتم الدفع بها داخل المبنى، علاوة على الطلبات المتوالية بإحالة كل من هو ضد سياسته إلى التحقيق[١٧٦].

---

174 استقالة الخراط وحرارة وجريس من "القومي لحقوق الإنسان"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

175 منى ياسين ومحمد غريب ومحمد طه ومحمد طلعت داوود وسعيد علي، القفز من "مركب الرئيس" يتواصل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

176 محمد طه، الاستقالات تتوالى في ماسبيرو، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٢.

في سياق متصل، كشف إبراهيم الصياد، رئيس قطاع الأخبار، عن تقديمه استقالته إلى إسماعيل الششتاوي، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، منذ ٢٧ نوفمبر، لكن الأخير رفض الاستقالة بشدة، وأصر على وجوده في موقعه لإدارة القطاع؛ لأن مصر تمر بأزمة سياسية.

وأكد الصياد أنه أبدى أسبابـًا واضحة للاستقالة، وهي أنه "تعب من ممارسة عمله"، وأسبابـًا أخرى رفض ذكرها، مشيرًا إلى أنه بقي في منصبه لممارسة عمله حتى تمر مصر من أزمتها السياسية[١٧٧].

نشير في هذا السياق إلى أن الوسائط الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي رصدت بسخرية لاذعة هذه الأجواء المضطربة، حتى أن شابـًا مصريـًا يُدعى سامح سمير كتب على "فيسبوك" قائلاً: "سيسجل التاريخ أن عصر الرئيس مرسي كان عصر التقدم في جميع المجالات، وعلى رأسها التقدم بالاستقالة"[١٧٨]!

وتمامـًا كما حدث قبيل ثورة ٢٥ يناير وخلالها، لعبت وسائط الاتصال والمعلوماتية الجديدة دورًا بارزًا في النقد السياسي لأداء النظام في عهد مرسي. لم يعد عالم مواقع التواصل الاجتماعي محض تفريغ لشحنات الغضب الاجتماعي والسياسي والجيلي، وإنما بات واحدًا من أبرز مولدات

---

177 محمد طه، ٧٠ مذيعـًا بـ"التليفزيون": سنفضح محاولات "أخونة ماسبيرو" على الهواء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

178 جمال أبو الحسن، باسم يوسف وسامح سمير ومنى العشري، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

الانتفاضات الشعبية ودعوات التغيير السياسي، ناهيك عن دوره في الدفع عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية[١٧٩].

مسلسل مكسيكي، نال من مكانة الرئيس المصري في توقيت بالغ الدقة.

وبدا جليـــاً أن الرئيس مرسي خسر دفعة واحدة صورة "الرئيس الثوري"، فالثوار في ميدان التحرير وخارجه يعارضونه ويدعون إلى إنهاء حكمه، وصورة "الرئيس الدستوري"، فالإعلان الدستوري - في منظور هؤلاء- انقلاب على الشرعية، وصورة "الرئيس التوافقي"، فقد انحاز إلى جماعته على حساب مجتمعه، وإلى تياره على حساب الدولة التي أؤتمن عليها، "وعمّق الانقسام السياسي الحاد بالهروب من الأزمة الدستورية إلى استفتاء مطعون على شرعيته ومشكوك في نزاهته"[١٨٠].

ولعل أكبر خطأ وقع فيه الرئيس مرسي أو حزبه، أو بالأحرى جماعة الإخوان، هو استئثارهم بمواقع صنع القرار واتخاذه، وعدم استيعابهم شركاء الثورة، ما أحدث شرخـــاً في صميم العلاقة بينهم وبين القوى الثورية التي ناضلت من أجل إنجاحه[١٨١].

أغفلت جماعة الإخوان مسألة شح القيادات، وهي معضلة واضحة في مصر نتيجة سنوات جدب سياسي، وإفقار متعمد للساحة على يد النظام

---

179 نبيل عبدالفتاح (محرر الطبعة العربية)، سارة بن نفيسة، بلاندين ديستريمو (محررا الطبعة الفرنسية)، مرجع سابق، ص ١٥.

180 عبدالله السناوي، السيناريو الإيراني المحتمل، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

181 منتصر الزيات، بالتراضي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢.

السابق. وأصر الإخوان على اختيار كوادر تنتمي إلى صفوفها لقيادة مؤسسات الدولة، وهو ما زاد الأزمة تعقيدًا.

ومشكلة الرئيس محمد مرسي تنطلق من مجيئه إلى السلطة حاملاً معه أجندة حزبية بامتياز، بعد أن وصل إلى مقعده الرئاسي في ظروف إكراه معنوي جعلته خيارًا وحيدًا أمام أي مصري لا يريد عودة النظام السابق، أي أنه وصل إلى منصبه عملاً باختيارات جوهرها الخوف من البديل لا اختيار الأصيل. وبسرعة شديدة، تبيّن أن وعوده ضد طبيعته ونشأته وهويته، بل ان قراراته كانت تعلن بوضوح أن على الجميع أن يسمعوا ويطيعوا سواء كانوا قضاة أو إعلاميين أو خلافه. ساعده على ذلك التصريحات التي يدلى بها أعضاء الجماعة والتي تتناسب تمامـًا مع فكره وتعضده[١٨٢].

جوهر الأزمة أن مرسي لم يترك – خارج قصر الرئاسة– انتماءه إلى جماعةٍ مارست زمنـًا طويلاً العمل السري، وعانت لعقود الملاحقات والمحاكمات وأحكام السجن، والتزمت مبدأ "السمع والطاعة".

وكما يقول د. محمد حبيب، القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين، فإن قيادات الجماعة حُرمت من إدارة مؤسسة أو هيئة حكومية، وظلت منكفئة على ذاتها دهرًا طويلاً، واقتصرت علاقاتها على الأفراد المنتمين للجماعة، وكانت شبكة علاقاتها الاجتماعية محدودة للغاية، وقلّ منهم من كانت له صلة بغير أفراد الجماعة، بسبب سياسة القمع والتضييق والملاحقة التي كانت متبعة حيالهم من قبل نظام مبارك[١٨٣].

---

182 د. إكرام لمعي، مأزق حكم مصر، مصدر سابق.

183 د. محمد حبيب، إنقاذ سفينة الوطن، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ ديسمبر ٢٠١٢.

تضافرت عوامل عدة لتجعل الإخوان غير مؤهلين للحكم، منها الانتقال المفاجئ للإخوان وتبديل الجماعة مركزها السياسي من حركة معارضة ظلت مقموعة لعقود إلى جماعة وحيدة حاكمة، وسط جمود في الرؤية وبنية التفكير والسياسات. وعلى عكس حالات تركيا والمغرب والأردن واليمن والكويت، لم يحدث دمج تدريجي للإخوان وإنما انخراط سريع ومفاجئ في إدارة شؤون الدولة والحكم دون أية خبرة دولية أو استعداد نفسي أو أيديولوجي أو تنظيمي. كما أن الدمج المفاجئ للإخوان لم يحدث ضمن ظروف طبيعية أو مستويات دنيا بشكل قد يساعد الجماعة على إعادة موضعة نفسها وترتيب أفكارها وأولوياتها وإنما جاء عقب ثورة شعبية تبعها سوء إدارة وتخبط شديد ممن تولوا رسم خارطة الانتقال الديمقراطي بعد سقوط مبارك[١٨٤].

وكانت النتيجة كما رأينا جميعـًا.

ويتذكر البعض جيدًا تصريحات القيادي الإخواني د. عصام العريان قبل الانتخابات الرئاسية، إذ قال في مستهل مشاركته في ندوة: "نحن لسنا مجانين لنحكم مصر في هذه الظروف ثم نحن غير مهيئين لذلك"[١٨٥]. لكن استعجال الإخوان لحكم مصر أدى بهم إلى الموقف الذي نعرفه جميعـًا.

ويبدو أن وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة كان قفزة في الهواء، لم يستطيعوا أن يقدروا قبلها مقدار الهوة التي يقفزون إليها.

---

[184] د. خليل العناني، الإسلاميون وإشكالية الدمج والاعتدال، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١١ مايو ٢٠١٣.

[185] د. إكرام لمعي، ما الذي تريد الثورة قوله؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٣ ديسمبر ٢٠١٢.

لقد راهن الكثير على إمكانية تطبيع الجماعة داخل العملية السياسية التعددية، أي استيعابها في ظل احترام كامل منها لتلك العملية، لكن الأحداث التي تلت تولي مرسي منصب الرئاسة في مصر أثبتت صعوبة تحقق ذلك، في ظل تمسك الجماعة بمعتقدات مطلقة وتفسيرات حرفية للدين ترى أنها غير قابلة للنقاش العقلاني المبني على المنطق والأدلة العملية[186].

تضررت كثيرًا الثقة في الإخوان المسلمين نتيجة النقض المتكرر للوعود، والتمترس خلف أسوار صنعتها ثارات قديمة، والمهارة فائقة النظير في خسارة كثيرين ممن تعاطفوا معهم أو وقفوا يومـًا ما إلى جانبهم، وتغليب ثقافة حاكمة، كان لها منطقها وضرورها وقت كانت جماعة مطاردة ومحظورة، وباتت تفرض إعادة نظر جذرية بعد أن أصبحت حزبـًا بل وجماعة حاكمة[187].

نجم عن ذلك قصورٌ متعدد الجوانب في ممارسة الحكم، بعضها ناتج، كما يعترف أحيانـًا أصحاب الشأن أنفسهم، عن نقص في التجربة والخبرة لدى فريق متشبث بحقه في أن يحكم رغم افتقاره إلى نخبة حُكم[188].

يمكن القول إنهم قد وصلوا إلى سدة السلطة بأسرع مما كانوا يتوقعون، وبكلفة أقل مما كانوا يقدرون، نتيجة التباسات عدة أبرزها الانهيار المباغت لنظام مبارك، وافتقاد البديل، ثم قدرتهم التنظيمية التي تفوقت على تشتت المعارضة وباقي القوى الثورية.

---

186 د. عمرو الزنط، الدستور ومعركة الاستيعاب والاحتواء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢.

187 أيمن الصياد، ثماني أسئلة.. وإجابات، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣ فبراير ٢٠١٣.

188 جميل مطر، دعوة لحل الجماعة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٤ يناير ٢٠١٣.

ومع وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر - تشريعاً وتنفيذاً- قبل إنضاج مشروعهم السياسي، وفي ظل غياب رؤية حاكمة لكيفية التعامل مع المشكلات الحالة وإنفاذ وعود التغيير التي حملتها شعاراتهم الانتخابية (مثل مشروع النهضة، والإسلام هو الحل)، كانت النتيجة هي غياب المعايير التي يمكن أن يقاس النجاح عليها[١٨٩].

ثم إن الإخوان "كشفوا، وبأسرع مما كان مقدرًا، عن نزعة متأصلة فيهم للهيمنة على السلطة، فخادعوا من يرغبون في تحييده، ولو إلى حين (مثل المؤسسة العسكرية)، وتواطأوا مع بعض القوى السياسية ضد من كانوا يرون فيهم الأهلية للقيادة، وتبنوا خطاباً ملتبساً يوحي لخصومهم بأنهم قد تغيروا وخرجوا من صورهم التقليدية المتزمتة إلى أفق الحوار والتسليم بمبدأ الديمقراطية مع الشركاء في الوطن، قبل أن يفرضوا مبدأ المغالبة ويتبنوا خطاب الإقصاء والتهميش"[١٩٠].

ومما يدعو إلى الأسف، أن قيادة الإخوان في مصر لم تطور لنفسها مدونة سلوك سياسي يساعد من في الخارج كما من في الداخل على التمييز بين إرادة الجماعة وإرادة الحزب وإرادة حكومة الحزب وإرادة رئيس الدولة والجهاز المطوق له مباشرة[١٩١].

وفي تقديرنا أن وصول الإخوان إلى قمة هرم السلطة لا يعني نجاحهم في التمكين بقدر ما يحمل خطورة كبيرة، في فقد الجماعة لرأسمالها الحقيقي

---

189 إبراهيم الهضيبي، أحد الوعدين سيفشل، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١١ يناير ٢٠١٣.

190 طلال سلمان، الإخوان يخرجون من الميدان "وعليه"، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢.

191 جميل مطر، المسألة المصرية تزداد تعقيدًا، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠١٣.

من الدعوة الإسلامية، وتحولها من حركة سياسية دينية، قادرة على حشد الجماهير إسلامياً، إلى حركة تتوغل في السلطة فتفقد بريقها، وتصبح كياناً إسلامياً مشوهاً، لا هي معارضة، ولا هي حركة إسلامية تحقق أهداف مريديها، ما يشكل خطورة على ابتلاع الدولة مشروع الإسلام السياسي كله، الذي يدور في الأغلب في فلكها"[١٩٢].

ويوماً بعد يوم، يثبت أن "الإسلام السياسي"، وعنوانه الأبرز "الإخوان المسلمون" لا يملك مشروعاً للدولة، بل هو يعاملها، حيث يتملكها، كغنيمة حرب، منتعشاً بأنه قد ثأر منها لظلمها في الماضي، وسوف يستخدمها الآن للانتقام ممن نصروها عليه[١٩٣].

لنتذكر أنه في ظهر ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أكد د. محمد مرسي، رئيس الجمهورية المنتخب، خلال اجتماعه مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة، أن البلاد ستحتفظ بطابعها الوطني دون أن تصطبغ بصبغة فصيل سياسي معين، وشدد على أن "أخونة" الدولة المصرية مستحيلة، ولا يستطيع فصيل واحد قيادتها بمفرده[١٩٤].

وبعد أقل من ٨ شهور على وصوله إلى سدة الحكم عيَّن الرئيس مرسي بالأمر المباشر ٨ وزراء و٥ محافظين و٨ في مؤسسة الرئاسة. ولم يتوقف

---

192 ماهر فرغلي، حين تبتلع الدولة حيوية الحركة... "إخوان" مصر نموذجاً، جريدة "الحياة"، لندن، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

193 طلال سلمان، الماضي يحكم المستقبل: أمير المؤمنين في العصر الأميركي؟، جريدة "السفير"، بيروت، ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

194 مرسي: "أخوَنة" مصر مستحيلة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٩ يونيو ٢٠١٢.

الأمر عند ذلك؛ لأن رجال جماعته نجحوا في اختراق مفاصل ٢٠ وزارة من خلال تعيين مستشارين للوزراء ومتحدثين إعلاميين ورؤساء للقطاعات ومديرين لمكاتب الوزراء، إضافة إلى تعيين ٥ نواب محافظين، و١٢ رئيس حي ومركز، و١٣ مستشارًا للمحافظين[١٩٥].

هكذا وعد الرئيس.. وهكذا نكث الرئيس وعده.

وفور تولي د. هشام قنديل رئاسة الوزراء وبدء مشاوراته لتشكيل الحكومة، اتجه إلى ضم عدة وزراء ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، مثل د. أسامة ياسين الأمين العام المساعد لحزب الحرية والعدالة التابع للإخوان، وقد اختير لتولي وزارة الشباب، ود. طارق وفيق الذي أصبح وزيرًا للإسكان، ووزير الإعلام صلاح عبدالمقصود الذي يعد وزيرًا إخوانيـًا حتى النخاع، إذ لم يعمل يومـًا خارج منظومة الجماعة.

ارتفاع منسوب "الأهل والعشيرة" في الحكومة[١٩٦].

هكذا عنونت إحدى الصحف المصرية الخاصة بعد إجراء تعديل وزاري موسع على حكومة د. هشام قنديل في يناير ٢٠١٣، أدى إلى زيادة حصة الكوادر الإخوانية في الحكومة. فقد أضيف إلى القائمة ثلاثة وزراء إخوان، هم وزراء النقل (د. حاتم محمد عبداللطيف) ، والتنمية المحلية (د. محمد

---

[195] مصطفى المرصفاوي وآيات الحبال وعمر عبدالعزيز، "المصري اليوم" ترصد عملية "أخونة" الدولة في ٨ شهور من حكم مرسي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٥ فبراير ٢٠١٣.

[196] ارتفاع منسوب "الأهل والعشيرة" في الحكومة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ يناير ٢٠١٣.

علي إسماعيل بشر)، والتموين (د. باسم كمال عودة، وهو أستاذ بكلية الهندسة، جامعة القاهرة).

ولم يتوقف وجود أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الحكومة على المناصب السياسية، بل امتد إلى المراكز الإدارية والاستشارية، عبر اختيار مستشارين ووكلاء للوزارات ينتمون لحزب الحرية والعدالة. ولم يتوقف وجود هؤلاء على الوزارات التي ترأسها وزراء ينتمون للجماعة، بل امتدت عملية نشر المستشارين ووكلاء الوزارات من أبناء الجماعة إلى الوزارات التي لا يُحسب رؤوسها ضمن الجماعة أو حزبها.

احتل أبناء الجماعة منصب المتحدث الإعلامي في ثلاث وزارات (محمد السروجي للتربية والتعليم، وأحمد عمرو للصحة والسكان، وناصر الفراش للتموين والتجارة الداخلية)، وتولى ثلاثة آخرون منصب مديري مكاتب وزراء في حكومة قنديل (مثال: محمد عباس لوزارة الرياضة، ومحمد عبدالعزيز لوزارة الدولة لشؤون الآثار)، بينما بلغ عدد المستشارين المنتمين للجماعة ١٣ مستشارًا موزعين على وزارات: التعليم والمالية والتجارة والأوقاف، واستحوذت وزارة الصحة وحدها على أربعة مستشارين وأربعة مساعدين للوزير ينتمون للجماعة.

ومن اللافت أن الجماعة عززت وجودها في وزارتيِ الصحة والتعليم بأكبر عدد من المستشارين ووكلاء الوزارة ورؤساء القطاعات، رغم أن الوزيرين لا ينتميان لجماعة الإخوان المسلمين. ففي وزارة الصحة تولى أعضاء الجماعة رئاسة قطاعات الدواء والتأمين الصحي والطب العلاجي والطب الوقائي، بالإضافة لرئاسة المعامل المركزية، وتعد هذه القطاعات هي القطاعات التخطيطية والخدمية الأهم بالوزارة.

وبلغ عدد أعضاء الجماعة في المناصب القيادية بوزارة التعليم عشرة أعضاء موزعين على رؤوس قطاعات التعليم الفني والكتب وتطوير المناهج والمعاهد القومية، بالإضافة لهيئة الأبنية التعليمية ومنصب المتحدث

الإعلامي، إلى جانب مناصب مستشاري الوزير للشؤون القانونية والهندسية وقطاعي تطوير التعليم والتعاون الدولي[١٩٧].

وتولى رجال أعمال الجماعة حسن مالك مسؤول ملف الاستثمار وعبدالرحمن سعودي وصفوان ثابت مالك مصانع جهينة مناصب مستشاري وزير الصناعة والتجارة الخارجية.

وشغل منصب رئيس قناة صوت الشعب أشرف حسن، بعد أن كان مدير برامج قناة "مصر ٢٥" التابعة لجماعة الإخوان. بل إن وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود، القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، تحدث ظهر ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ بمجلس الشورى بناء على دعوة رئيس لجنة الثقافة والإعلام، عن أخونة الدولة قائلاً: "والله لو عندي إخوان لفضلتهم وادتهم أولوية في التعيين لأني عندي حكم قضائي بيقول إن الإخوان المسلمين هم أقدر الناس في الوظائف العامة وربنا بيقول إن خير من استأجرت القوي الأمين.. أنا لو عندي إخوان في ماسبيرو لادتهم الأولوية في التعيين للكفاءة ولكن للأسف ماعنديش"[١٩٨].

امتد وجود الإخوان وتمكينهم إلى المجالس والمراكز المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن المجلس القومي لحقوق الإنسان ضم أربعة أعضاء ينتمون إلى الجماعة، هم عبدالمنعم عبدالمقصود متولي، محامي جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، وهو بالمناسبة شقيق وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود.

---

[197] مصطفى المرصفاوي وآيات الحبال وعمر عبدالعزيز، "حكومة المقطم.. في وزارة "قنديل"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٥ فبراير ٢٠١٣.

[198] حسام صدقة، وزير الإعلام أمام "الشورى": لو فيه واحد إخواني في الوزارة لقمت بتعيينه فورًا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

هناك أيضـــاً د. محمد إبراهيم البلتاجي، عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، وهو عضو مجلس الشعب السابق عن حزب الحرية والعدالة. يضاف إليهما محمد السعيد طوسون، عضو اللجنة القانونية بحزب الحرية والعدالة، أمين عام مجلس نقابة المحامين، والدكتور محمد سيد عبدالله غزلان المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين.

وفي المجلس الأعلى للصحافة سنجد أن رئيس المجلس هو د. أحمد فهمي رئيس مجلس الشورى، إضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين في المجلس من الإخوان المسلمين، هم قطب العربي، الأمين العام المساعد للمجلس، وفتحي شهاب الدين، عضو لجنة الثقافة والإعلام في مجلس الشورى، وعادل الأنصاري، رئيس تحرير جريدة "الحرية والعدالة".

احتكار وهيمنة، وتهميش لباقي القوى السياسية، بشكل سافر.

بسبب هذه الحالة الإخوانية المستعصية على الفهم، ازدادت الخلافات والتشققات داخل تيار الإسلام السياسي نفسه، حتى أن ياسر برهامي، نائب رئيس مجلس إدارة الدعوة السلفية، اتهم جماعة الإخوان المسلمين، بمحاولة أخونة الدولة وتهميش السلفيين، قائلاً إنه "يجب على الجميع أن يعي أن المرحلة الراهنة لا يمكن تحميلها لفصيل واحد، ولا للإسلاميين وحدهم"[١٩٩]، في وقتٍ قال فيه د. عبدالمنعم أبو الفتوح، رئيس حزب مصر القوية، إن الرئيس محمد مرسي لم يستقل عن جماعة الإخوان المسلمين حتى الآن، وإنه لا يزال مرتبطـــاً بها بشكل وثيق[٢٠٠].

---

199 عماد فؤاد وأسامة المهدي ومحمد طلعت داوود وسعيد علي وفاطمة زيدان، تشقق في "بيت الإسلاميين"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٣.

200 فاطمة زيدان، أبو الفتوح: مرسي لم يستقل عن جماعته، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٣.

ويتعاظم الخطر حين نجد د. سيف الدين عبدالفتاح، مستشار رئيس الجمهورية السابق وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، يقر في تغريدة له على تويتر بوجود تداخل بين مؤسسة الرئاسة وجماعة الإخوان المسلمين، قائلاً إن المسافة بين الإخوان والرئيس تلاشت لدرجة وجود الجماعة بالقصر الجمهوري، الأمر الذي جعل مرسي محاصرًا من جماعته كما هو محاصر من المعارضة[٢٠١].

إن التجارب في المنطقة العربية بشكل خاص، علمتنا أن الحزب الواحد أضعف من أن يحكم شعبًا فيلبي احتياجاته فكريًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، مهما كانت كفاءة "كادراته" القيادية.. فكيف إذا كان قد استخصم سائر القوى التي كانت حليفه وشريكه في إنجاز النصر العظيم؟[٢٠٢].

وبالمنطق العددي الصرف، فإن على الرئيس مرسي وجماعته مراجعة فكرة أنهم أغلبية مطلقة في ما يسمونه "الشارع"، بل لا بدّ أن يراجع الرئيس نفسه في السبب الذي جعله يبدو لكثير من المصريين رئيسًا لبعضهم وليس لهم جميعًا، وأن يبحث عما يعيد له شرعيته المتآكلة. فقد نال الرئيس ٢٥% من أصوات المصوتين (وليس مجموع الناخبين الذي يفوق ٥٠ مليون حصل الرئيس على حوالي ٥ ملايين منهم بما يوازي نسبة ١٠%) في الجولة الأولى، ثم ٥١% من الأصوات في الجولة الثانية، بعد أن دعمه من لا يريدون وصول شفيق إلى سدة الحكم. ولذا كان عليه

---

201 محمود العمري، "عبدالفتاح": الإخوان تتصرف كـ"قبيلة" وتوزع المناصب "مكافآت"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٣.

202 طلال سلمان، حتى لا تتكرر في مصر تجربة احتكار السلطة.. مشرقيًا!، جريدة "السفير"، بيروت، ٥ ديسمبر ٢٠١٢.

أن يتعامل بمنطق الحكم الائتلافي وتوسيع قاعدة حكمه ومؤيديه وليس بمنطق الأغلبية المطلقة والاعتماد على جماعته وحزبه"[٢٠٣].

الخطير حقـاً أن حديث المؤامرة يبدو كما لو أنه محاولة لإقناع الذات والغير بأن جماعة الإخوان المسلمين ضحايا كُتِبَ عليهم أن يظلوا مستهدفين دائمـاً. وفي كل الأحوال، من غير المفهوم أن تضعِّف من حصاناتك وتفرط فيما تملكه من أسباب المنعة، بحيث تيسر على من يتربصون بك أن يخترقوا جبهتك الداخلية ليلحقوا بك الهزيمة[٢٠٤].

في حواره مع مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، وضع د. محمد البرادعي، المنسق العام لجبهة الإنقاذ الوطني، يده على جوانب قصور أخرى في الأداء السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، إذ قال إنهم يستخدمون "نفس لغة الرئيس السابق حسني مبارك" الداعية إلى الاستقرار واتهام المتظاهرين بأنهم "بلطجية"، وأضاف أن "ميليشيات الإخوان" تقتل المتظاهرين في الشوارع، وتلجأ إلى نفس "تكتيكات النظام السابق".

وتابع البرادعي أنه "رغم انتخاب الرئيس محمد مرسي بشكل (ديمقراطي) فإن ذلك لا يمنحه الحق في تحويل نفسه إلى ديكتاتور"[٢٠٥].

أخفق مرسي إذن في توحيد الأمة التي كلّف بقيادتها، وأمد بقراراته غير المدروسة خصومه المتربصين به بذخيرة كافية لخدش شرعيته، وأطلق شرارة المظاهرات والاعتصامات التي أصابت البلاد بالشلل. وحين تسود حالة من

---

203 رباب المهدي، هوس الصندوق وإعادة إنتاج خطاب مبارك، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٣ ديسمبر ٢٠١٢.

204 فهمي هويدي، حديث المؤامرة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

205 **David Kenner, 'These Guys Are Thugs', Foreign Policy, Washington D. C., December 18 2012,**

الترقب والريبة، تقع ما وصفها توماس هوبز بأنها "حرب الكل ضد الكل"[٢٠٦].

من هنا برزت تحفظاتٌ وملاحظات كثيرة على أداء جماعة الإخوان المسلمين، والرئيس محمد مرسي، خاصة في اختبار الإعلان الدستوري.

ولعل أبرز أوجه التعارض بين مبادئ الإعلانات الدستورية التي كانت موجودة في مصر في نوفمبر ٢٠١٢ هو أن المادة الثانية في الإعلان الدستوري الأخير لمرسي تحصن قرارات الرئيس وقوانينه من الطعن بأي طريقة وأمام أي جهة، والتي تصطدم مع المادة ٢١ من إعلان ٣٠ مارس، والتي تنص على أن "التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي.. ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء".

وهذا النص يصطدم مع الإعلان الدستوري في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ الذي يمنع أي جهة قضائية من حل مجلس الشورى، أو الجمعية التأسيسية للدستور. ينص الإعلان الدستوري في ٣٠ مارس على أن حق التقاضي مصون، لكن الرئيس مرسي حظر مقاضاته. كما ينص الإعلان الدستوري المذكور على حظر النص على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، لكن رئيس الجمهورية حصن كل قراراته السابقة واللاحقة من رقابة القضاء.

وينص إعلان ٣٠ مارس على أن القضاة لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا، لكن رئيس الجمهورية

---

206 **Michael Oakeshott (ed.), The Leviathan of Thomas Hobbes, Oxford: Basil Blackwell, 1946.**

أصدر إعلانـــًا يمنح فيه لنفسه حق التدخل في أعمال السلطة القضائية، فأصدر لها أمرًا بأن تمتنع عن نظر قضايا بعينها، كما منعها من نظر أي قضايا تكون مبنية على طعن في أي قرار يصدره.

النص نفسه في الإعلان الدستوري يعتبر في نظر قانونيين تغولاً صريحـــًا من السلطة التنفيذية على القضائية، وتدخلاً مباشرًا في أعمال مجلس الدولة، والمحكمة الدستورية العليا، اللذين ينظران دعويي حل مجلس الشورى، والجمعية التأسيسية، رغم أن المواد ٤٦، و٤٧، و٤٨، و٤٩ في إعلان ٣٠ مارس تؤكد استقلال القضاء ومجلس الدولة، والمحكمة الدستورية، وتؤكد أيضـــًا أنه لا يجوز لأي سلطة أن تتدخل في القضايا المنظورة أمامها، أو في شؤون العدالة.

إن الأحكام الواردة في الإعلان من أنواع ثلاثة، الأولى هي من الأحكام التي يمكن أن ترد بالفعل في إعلانات دستورية مثل مدِ فترة عمل الجمعية التأسيسية؛ أما الثانية فهي أحكام ليست الإعلانات الدستورية مكانها، مثل تحديد فترة ولاية النائب العام، وإلغاء اختصاص المحكمة الدستورية في البت في دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى؛ والنوع الثالث هي أحكام إما أنها غير ضرورية، مثل منح رئيس الجمهورية صلاحية إصدار قوانين وإجراءات لحماية الثورة، والوحدة الوطنية، وأمن البلاد، حيث إن الرئيس يمارس بالفعل السلطة التشريعية[٢٠٧].

وفي الإعلان الدستوري المذكور أيضـــًا، إطاحة فورية بالنائب العام، وتعيين لآخر من بين أعضاء السلطة القضائية، من دون أدنى اعتبار لنص

---

[207] د. إبراهيم عوض، السلطوية والديمقراطية والحكم في مصر، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢.

المادة ٤٧ من إعلان ٣٠ مارس، التي تؤكد أن "القضاة مستقلون وغير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبيـاً ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة".

إن تحديد فترة ولاية النائب العام والغاء اختصاص المحكمة الدستورية مكاناهما القانونان المنظمان لعمل كل منهما وليس الدستور أو الإعلان الدستوري. وما إدراجهما في إعلان دستوري سوى انتقاص من قيمة الأحكام الدستورية ومن سموها على غيرها من قوانين.

وإذا كانت إقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود مطلبـاً ثوريـاً، وكذا إجراء محاكمات ثورية لقتلة الثوار، فإن القسم السيء من الإعلان الدستوري طرد الصائب فيه.

وحتى في مسألة النائب العام، فإنه كان من الحكمة ترك الأمر في عهدة المجلس الأعلى للقضاء كي يرشح ثلاثة (مثلاً) ويختار الرئيس مرسي أحدهم لهذا المنصب المهم. أيضـاً نحن لسنا مع محاكمات ثورية لأركان النظام القديم، وإنما مع تطبيق العدالة الانتقالية التي تأخر فيها الرئيس مرسي، فهؤلاء مازالوا يرتعون في وزارات: الداخلية، والبترول، والزراعة وغيرها.

وتوقف كثيرون بالرفض عند المادة الخامسة التي تجعل من مجلس الشورى والجمعية التأسيسية هيئتين فوق دستوريتين يُحظر المساس بهما أو التعرض لهما، وكذلك النص الغامض للمادة ٦ التي تعطي رئيس الجمهورية الحق في اتخاذ تدابير استثنائية إذا قام خطر يهدد ثورة ٢٥ يناير أو حياة الأمة أو الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعطل مؤسسات الدولة. وبدا

أنه بمقتضى نص هذه المادة يمكن لرئيس الجمهورية إصدار قوانين تقضي بحظر التظاهر أو تجريم حق الإضراب أو الاعتصام أو ما إلى ذلك من قوانين مثيرة للجدل.

ونحن لا نجاوز الحقيقة حين نقول إن المادة السادسة في الإعلان الدستوري للرئيس مرسي تبدو كما لو أنها إعادة إنتاج لقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي (القانون ٣٣ لسنة ١٩٧٨) الذي كان من أهم أدوات السادات في وقف التطور الديمقراطي، كما أن مرسي استخدم مسألة حماية ثورة ٢٥ يناير وسيلة لمحاولة نيل صلاحيات مطلقة، بينما استغل السادات ثورتي ٢٣ يوليو و١٥ مايو للغرض نفسه.

ومن المؤسف أن حكامنا لا يقرأون التاريخ.

غير أن هناك من رأى أن "الكلام عن الفرعون والرئيس الإله صاحب السلطة المطلقة، صار افتراضاً فيه من التحذير من احتمالات المستقبل أكثر ما فيه من تحرير الحاصل على الأرض"[٢٠٨].

إن المادة ٩ من أول إعلان دستوري يصدر في ١٣ فبراير ٢٠١١، بعد يومين من تنحي الرئيس السابق حسني مبارك، تنص على "تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها"، وهو ما يصطدم تماماً مع الأنباء والتصريحات المتواترة من مؤسسة الرئاسة على لسان مستشار الرئيس، محمد عصمت سيف الدولة، حول اتجاه لتعديل معاهدة السلام الموقعة مع إسرائيل، والذي قال إن التعديل مسألة وقت فقط، وكذلك تصطدم المادة مع المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

---

[208] فهمي هويدي، سيناريو الغرق، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١ ديسمبر ٢٠١٢.

الذي وقعت عليه مصر، وتنص على "لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون". كل هذه القرارات، والقوانين، والإعلانات الدستورية التي أصدرها الرئيس مرسي، تصطدم في مجملها مع اليمين الدستورية التي أداها في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، وقال فيها "وأن أحترم الدستور والقانون"، ومع المادة ٢٥ من إعلان ٣٠ مارس التي تلزمه باحترام الدستور وسيادة القانون.

لقد أقسم الرئيس مرسي على احترام الدستور - الذي هو في هذه الحالة الإعلان الدستوري- وفق أحكام المادة ٣٠، ويشدد الدستور المؤقت على أن أهم مهام رئيس الجمهورية هي احترام الدستور والقانون إلى جانب مهام أخرى (راجع المادة ٢٥).

غير أن مرسي جمع السلطات بين يديه، بحركة مفاجئة، وحصّن قراراته من أي مراقبة، وأصدر إعلانـًا دستوريـًا يطلق يده في التدخلات فوق القانونية في مختلف المجالات. زمان، كان الرئيس جمال عبدالناصر يلجأ إلى هذه الحيلة، وكان يحصن بعض قراراته، لكن حتى عبدالناصر كان إذا وجد نفسه مضطرًا إلى اللجوء لهذا الطريق، فإنه كان يحصن قرارًا يصدره في حينه، ولم يكن يمد التحصين، ليشمل قرارات صدرت عنه في الماضي، ولا أخرى سوف تصدر عنه في المستقبل.

وعندما صدر دستور ١٩٧١ في بدايات عهد الرئيس أنور السادات، فإنه قد أكد في مادته رقم ٦٨ حق التقاضي المكفول لكل مواطن، بلا أي قيد، ثم أكد أن قرارات جهات الإدارة والمسؤولين جميعـًا خاضعة تمامـًا لرقابة القضاء، وليست محصنة ضد هذه الرقابة، بأي صورة، ولم يجرؤ

الرئيس السادات، ولا فكر ذات يوم في أن يشمل أي قرار من قراراته بالتحصين. وبقيت هذه المادة، في دستور ١٩٧١، كما هي من دون تغيير حرف فيها، طوال ١١ عامـاً، حكم فيها السادات مصر.

فلما جاء الرئيس حسني مبارك، فإنه ورث الدستور بمادته هذه مع سائر مواده طبعـاً، وعندما أجرى عليه عدة تعديلات، مثل تعديل ٢٠٠٥، وغيره، فإنه لم يتجاسر على أن يحصن قرارًا يصدر عنه[٢٠٩]، إلى أن قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

غير أن مرسي ألغى بجرة قلم السلطة القضائية ودور القضاء في مصر. والتشكيك في القضاء ونزاهته أشبه ببوابة الجحيم، قد نستطيع فتحها، لكننا لن نتمكن – بعد ذلك– من إغلاقها.

لذا شهدت مصر احتجاجاتٍ واسعة من جانب قوى سياسية وثورية وقضائية مختلفة.

ودخلت المواجهة بين الرئيس محمد مرسي وقضاة مصر منعطفـاً خطيرًا، بعد قرار محكمة النقض تعليق عملها لحين إلغاء الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي[٢١٠]، في موقف تاريخي هو الأول منذ تأسيس المحكمة عام ١٩٣١. وكان من رأي المستشار محمد ممتاز، رئيس المحكمة، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، أن الإعلان الدستوري يمثل تعديـاً على السلطة

---

209 سليمان جودة، بجرة قلم "مرسي"!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ ديسمبر ٢٠١٢.

210 العدالة تحاصر الرئيس.. و"التأسيسية" تتحدى الثورة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢.

القضائية، ويعد تدخلاً في أعمال وسلطة القضاة، وأنه يخالف الأعراف الدستورية[٢١١].

نفتح هنا قوسين لنشير إلى أنه قبل أزمة مرسي مع القضاء، لم تتعطل المحاكم في مصر منذ ثورة ١٩١٩، ولم يحاصر المتظاهرون محكمة لمنع قضاتها من الحكم أو ترهيبهم منذ عام ١٩٥٤.

وفي خطاب استقالته التي قدمها للرئيس مرسي، قال د. سمير مرقس، مساعد رئيس الجمهورية لشؤون التحول الديمقراطي، إن صدور الإعلان الدستوري الأخير يعد إضعافـاً لشرعية النظام السياسي الذي يحاول المصريون معـاً تأسيسه بعد ثورة ٢٥ يناير.

وأضاف د. مرقس أن الإعلان مثل بعض الإعلانات السابقة، في حكم المعدوم، كما أن إصدار قانون حماية الثورة بما تضمنه من إنشاء هياكل قضائية وتحقيقية بمثابة بنية قانونية موازية[٢١٢].

في الخطبة التي ألقاها بأحد المساجد في اليوم التالي لصدور إعلانه الدستوري الجديد، قال مرسي إنه يتخذ قراراته بعد أن يستشير الجميع. غير أننا في رحلة البحث عن هؤلاء "الجميع" نصاب بالحيرة، ويتضح لنا أن مرسي لم يتبع القاعدة الفقهية المُختَلف عليها أصلاً التي تجعل الشورى عملية مُعلمة لا ملزمة.

---

211 أحمد شلبي وحازم يوسف، قرار تاريخي لمحكمة النقض بتعليق العمل حتى إلغاء الإعلان الدستوري، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢.

212 د. سمير مرقس في خطاب الاستقالة: الإعلان إضعاف لشرعية النظام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢.

إذ إن رموز القوى السياسية في مصر التي التقاها مرسي، قبل أيام من صدور الإعلان الدستوري، اتفقوا على السير جميعًا متلاحمين إعلانًا لوحدهم في معارضة القرار. أما وزير العدل أحمد مكي، فقد أشار إلى وجود تحفظات لديه على الإعلان الدستوري، وهو ما يعني أنه لم يشارك فيه. وبادر مجلس القضاء الأعلى إلى اعتبار الإعلان الدستوري تدميرًا للسلطة القضائية واعتداء غير مسبوق على استقلال القضاء وأحكامه. ورأينا من مساعدي الرئيس وهيئته الاستشارية من قدم استقالته أو أبدى تحفظه، ولم يبق سوى نفر قليل جابوا الفضائيات وتحدثوا في خفة عن الموضوع.

وهذا مؤشر لا تخطئه العين على أن هؤلاء جميعًا لم يعلموا بأمر الإعلان الدستوري ولا مضمونه قبل صدوره، وهذا خطأ إن لم يكن خطلاً كبيرًا.

وفي ظل الاستقطاب الحاد الذي شهدته مصر حينذاك، لم يعد الخلاف سوى نسخة شائهة من مصارعة رومانية قديمة بين مجالدين على حلبة الكوليزيوم في روما.

بطبيعة الحال، كان للزلزال تبعاته وهزاته الارتدادية في مواقع أخرى ذات صلة.

ففي سابقة هي الأولى في تاريخ القضاء المصري، قرر قضاة المحكمة الدستورية العليا، تعليق جلسات المحكمة إلى أجل غير مسمى، ردًا على محاصرة آلاف المتظاهرين الإسلاميين لمقر المحكمة لمنع دخول قضاتها، وعدم تمكينهم من نظر عدد من الدعاوى المتعلقة ببطلان اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد مشروع الدستور، وبطلان مجلس الشورى، ما دفع هيئة المحكمة إلى إرجاء نظر تلك الدعاوى لأجل غير مسمى، ثم إصدار بيان بتعليق العمل.

البيان أكد أن المحكمة ستعلق الجلسات إلى أجلٍ تستطيع من خلاله مواصلة رسالتها، والفصل في الدعاوى المطروحة عليها، من دون أي ضغوط نفسية ومادية يتعرض لها قضاتها، واصفـاً يوم ٢ ديسمبر ٢٠١٢ بأنه "حالك السواد في سجل القضاء المصري على امتداد عصوره"[٢١٣].

وليس خافيـاً على أحد أن ما تم أمام المحكمة الدستورية العليا في ذلك اليوم كان أشبه بهدم كامل ومتعمد لدولة القانون والمؤسسات، وبناء لدولة جديدة قوامها شريعة الغاب والتهديد والوعيد. لم يكن حصار المحكمة الدستورية العليا سوى دليل آخر على وهن الدولة وترهل بعض أجهزتها والسلطة السياسية، في ظل تنامي دور قوى متشددة ليست مستعدة لإعلاء كلمة القضاء والسلطة القضائية بشكلٍ عام.

ولذا ناشدت المنظمات الحقوقية السلطات المصرية في مصر بالاضطلاع بدورها في ضمان تأمين دور العدالة والمحاكم، وحمّلتها مسؤولية السلامة الجسدية للقضاة وعدم تعريضهم للخطر بسبب وأثناء أدائهم لمهام مهنتهم، أو ممارسة أي نوع من أنواع الضغط عليهم أو التدخل غير اللائق في الإجراءات القضائية[٢١٤].

وذهب قيادي إخواني سابق إلى القول إن "الرئيس نقض "وضوء رئاسته" عندما تعدى على أحكام القضاء وحين اعتدى على المحكمة الدستورية، وحين اعتدى على منصب النائب العام، وحين قام بتعيين نائب خاص له أطلق عليه تجاوزًا "النائب العام"، وحين أصدر إعلانات دستورية

---

213 وصمة عار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

214 وائل علي وحسام الهندي، منظمات حقوقية تُحمّل "مرسي" و"الإخوان" مسؤولية حصار "الدستورية العليا"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

في الوقت الذي لا صلاحية له إلا بإصدار تشريعات فقط ـــ والتشريع القانوني غير الإعلان الدستوري. وحين جعل قراراته محصنة مقدسة لا يجوز الطعن عليها أمام القضاء، وحين شل يد القضاء ومنعه من إصدار أحكام متعلقة بمجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور، وحين حاصر رجاله المحكمة الدستورية ومنعوها من إصدار أحكامها فلم يأمر جنابه شرطة ولا جيشـــاً بفض هذا الحصار ومحاكمة مرتكبيه؛ لأنهم بفعلهم هذا قد ارتكبوا جناية يعاقب عليها قانون العقوبات"[٢١٥].

وللتاريخ، نورد المواد محل الخلاف، وأوجه التناقض والتعارض بين الإعلانات الدستورية التي ازدحمت بها مصر في الشهور الأولى من عهد مرسي.

*إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١

مادة ١٩

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون.

إعلان ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

مادة ١

تُعاد التحقيقات والمحاكمات في جرائم قتل والشروع في قتل وإصابة المتظاهرين وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد الثوار بواسطة كل من تولى

---

215 ثروت الخرباوي، الدكتور محمد مرسي رئيس مصر السابق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣٠ يناير ٢٠١٣.

منصبـاً سياسيـاً أو تنفيذيـاً في ظل النظام السابق، وذلك وفقـاً لقانون حماية الثورة وغيره من القوانين.

*إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١

مادة ٢١

ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

إعلان ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

مادة ٢

الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وحتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها، وغير قابلة للطعن عليها بأي طريقة وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ، أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية.

*إعلان ١٣ فبراير ٢٠١١

مادة ٩

تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

هامش: دعونا نتذكر تصريح محمد عصمت سيف الدولة، مستشار رئيس الجمهورية: "تعديل كامب ديفيد مسألة وقت" (١٩ سبتمبر ٢٠١٢).

*إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١

مادة ٢١

التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا.

إعلان ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

مادة ٢

الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية، منذ توليه السلطة وحتى كتابة الدستور وانتخاب مجلس شعب تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

لكل شخص الحق في أن يلجأ للمحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

*إعلان ١١ أغسطس ٢٠١٢

مادة ١

إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الصادر في ١٧ يونيو ٢٠١٢.

".. وأن أحترم الدستور والقانون".

نص القسم الذي أداه مرسي في بداية حكمه.

*إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١

مادة ٤٧

القضاة مستقلون، وغير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبيـــاً، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

إعلان ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

مادة ٣

يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة ٤ سنوات، ويطبق هذا النص على من يشغل المنصب الحالي بأثر فوري.

*إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١

مادة ٤٩

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح.

إعلان ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

مادة ٥

لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور.

*إعلان ٣٠ مارس ٢٠١١

مادة ٤٨

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا، أو في شؤون العدالة.

إعلان ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

مادة ٢

تنقضي جميع دعاوى وقف التنفيذ، أو الإلغاء المتعلقة بقرارات الرئيس والمنظورة أمام أي جهة قضائية[٢١٦].

***

لم يكن هذا فقط هو سبب الأزمة، فقد كان أحد أوجهها هو أمران يرتبطان بالجمعية التأسيسية الثانية للدستور: أولهما هو الخلل في تشكيل الجمعية، وهو ما جعلها لا تمثل المجتمع المصري بمختلف أطيافه على نحوٍ متوازن، وهو السبب الجوهري نفسه الذي دفع قوى مختلفة إلى إقامة أكثرَ من ٢٠ دعوى قضائية ببطلان تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى[٢١٧]، وهو ما تم بالفعل.

وقد كان من الممكن أن نحفظ الدماء التي سالت والأرواح التي فاضت إلى بارئها، ونوفر الوقت والجهد والمال لو أنّا بدأنا بجمعية تأسيسية تعبر عن توافق وطني حقيقي. الأمر الثاني هو تعجل الجمعية التأسيسية للدستور في حرق المراحل، واندفاعها المفاجئ للانتهاء من مسوّدة الدستور في ليلة واحدة، في تناقض صارخ مع مسوغات الإعلان الدستوري الصادر في نوفمبر ٢٠١٢، الذي قيل إن من دوافع إصداره إتاحة الوقت أمام الجمعية كي تحدث التوافق وتأخذ مساحة كافية للنقاش والتعديل والصياغة كي لا يأتي الدستور مسلوقــاً، لكنه جاء مشويــاً بنار الاستعجال والهرولة[٢١٨]،

---

216 رجب جلال، عصر الفوضى الدستورية.. مواد متناقضة في ٥ "إعلانات"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢.

217 د. عليّ الدين هلال، "الإطار الدستوري والتشريعي: صياغة القانون تحت ضغوط السياسة"؛ في: د. عليّ الدين هلال ود. مازن حسن ود. مي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٦٩.

218 وائل قنديل، موعد مع الجحيم، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢.

وسط اعتراضات عدد من القوى المدنية والمؤسسات القضائية، التي قاطعت الجلسات الختامية للجمعية التأسيسية.

ولا نظن أن دستورًا بعد منتصف الليل سوف يحقق الولائية الدستورية – حسب يورغن هابرماس– من قبل مواطني مصر، وربما يكون عامل توتر[٢١٩].

وزاد من احتدام الأزمة، أنه في الطريق إلى وضع مسوّدة الدستور، نشبت خلافات حادة بشأن بعض الموضوعات الواردة في المسوّدات الأولية التي أصدرها الجمعية التأسيسية، ونشرت الصحف نصوصًا مختلفة لمواد مُسربة إليها من أعضاء الجمعية، حتى أن باحثًا أميركيًا أسمى ذلك "دستور التسريبات"[٢٢٠]. وأدى اعتراض القوى المدنية على طريقة إدارة الجلسات، وعدم توفير الوقت اللازم للمناقشة المتأنية، وفرض التيار الإسلامي لوجهة نظره مستفيدًا من أغلبيته العددية، إلى إعلان تلك القوى تجميد عملها في الجمعية التأسيسية يوم ١٤ نوفمبر، كما انسحب ممثلو الكنائس الثلاث ونقابتيّ الصحفيين والمهن التمثيلية[٢٢١].

وعلى حد قول د. عمرو حمزاوي، فقد وضعت مشروع الدستور جمعية تأسيسية أحاطها منذ لحظة تشكيلها الكثير من الشكوك المجتمعية والسياسية

---

[219] د. سمير مرقس، دستور بعد منتصف الليل، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

[220] ناثان براون، دستور مصر: الإسلاميون يستعدون لمعركة سياسية طويلة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢.

[221] د. عليّ الدين هلال، "الإطار الدستوري والتشريعي: صياغة القانون تحت ضغوط السياسة"؛ في: د. عليّ الدين هلال ود. مازن حسن ود. مي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٧٧.

والإجرائية والقانونية؛ مجتمعيـــاً: هُمشت بعضوية التأسيسية قطاعات فعالة في مصر كالمرأة والمجتمع المدني والمبدعين والمفكرين والعلماء، وهيمن المكون الحزبي الذي اختزل وضع الدستور إلى ترجمة أهداف سياسية وتسديد فواتير انتخابية. مجتمعيـــاً: لم تتواصل التأسيسية وهي تضع الدستور مع الرأي العام، بل مارست الاستعلاء عليه، ولم تتعامل بجدية مع النقاش الدائر بشأن مواد الدستور المختلفة ومررها بليل في مشهد ختام عبثي. سياسيـــاً: سيطر الإخوان والسلفيون ومعهم طائفة مبرري الاستبداد (من مدعي الوسطية إلى مدعي الليبرالية وتمثيل الكنيسة بعد انسحابها) على تشكيل التأسيسية، وهو ما دفع بعض الأحزاب الليبرالية والسياسيين الليبراليين للابتعاد عنها منذ اللحظة الأولى، ثم رتب الانسحاب التدريجي لمن قبل الانضمام لها ورفض الانضواء تحت عباءة الإخوان والسلفيين. إجرائيـــاً: أدير العمل بالتأسيسية بأدوات غابت عنها الشفافية، واتسمت، كما أكد بعض الأعضاء المنسحبين وبعض المتابعات الإعلامية الموضوعية، بإدارة دكتاتورية من رئيس التأسيسية والخلية الإخوانية- السلفية التي طوقته. لذا لم يكن مشهد الختام العبثي والمواد الدستورية المفصلة لتحقيق أهداف الإخوان والسلفيين السياسية والانتخابية بغريبين أو غير متوقعين. قانونيـــاً: منذ اللحظة الأولى لتشكيل التأسيسية (على ذات النحو الذي شكلت به الجمعية التأسيسية الأولى التي أسقطها القضاء الإداري) أحاطت بها شكوك البطلان من كل جانب ونظر بها القضاء الإداري والدستوري. ثم عمد رئيس الجمهورية إلى تجاوز الشكوك بتحصين التأسيسية من أحكام قضائية متوقعة في إعلان دستوري في نوفمبر ٢٠١٢. وكما لو أن التحصين الرئاسي لا يكفي، تحركت حشود من القوى الإسلامية لمحاصرة المحكمة الدستورية العليا ومنع قضاتها

من مباشرة أعمالهم، وكان من بينها النظر في مصير الجمعية التأسيسية[٢٢٢].

نشير هنا إلى انتقادات من أطرافٍ محايدة تقول إن هيئة الجمعية التأسيسية "تبوأت مكانها عبر تناحر وتدافع يستحيل معه أن تقدر على إنتاج "وليد سليم"، فإن لم يكن الوليد مشوهـًا بعيب تكويني، فإنه سيولد مشوهـًا ملاحقـًا في الذاكرة بشد وجزر يحرق الرضا والاستقرار"[٢٢٣].

بل إن عنوان الاستقرار السياسي إن كان مطية لمساعي الانفراد بالسيطرة على مقاليد ومفاصل الدولة، فهو إن تحقق، يظل عادة ذا طبيعة مؤقتة سرعان ما يتلاشى خلالها الأمل في إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

والأكيد أن الدستور باعتباره "عقد العقود"، أو "إطار العقود"، لا يولد إلا من التوافق المجتمعي والسياسي وليس المغالبة السياسية التي تضيق بالتشاور والتحاور[٢٢٤]، ولن ينجح دستور قام على أساس أغلبية حزبية بلغ ما بلغ مداها؛ لأنه سيكون فئويـًا لا قوميـًا أو وطنيـًا، ما يتنافى مع فكرة الدستور أصلاً.

من هنا، وجه كثيرون سهام النقد إلى الجمعية التأسيسية واتهموها بالوقوع أسيرة الهوى الحزبي من تيار الأغلبية، قائلين إن المسوّدة النهائية للدستور لم تكن ثمرة إراداتٍ مجتمعة يتوافر لها الشفافية والإخلاص لإخراج

---

222 د. عمرو حمزاوي، في ضرورة إسقاط مشروع الدستور.. سبع مقدمات ونتائج، جريدة "الوطن"، القاهرة، ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

223 جمال قطب، (١) ما قبل الوثيقة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢.

224 د. مي مجيب، "بيئة النظام الانتقالي: البحث عن خارطة طريق"؛ في: د. عليّ الدين هلال ود. مازن حسن ود. مي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٨٣.

دستور يلائم الحاضر المتردي ويهيئ لمستقبل أفضل. كما أن المسوّدات التي خرجت عن الجمعية التأسيسية وعن لجانها لم تكن تبشر بخير، إذ افتقدت سلامة المصدر من ناحية، ولاحقتها مشاعر الأنانية والأثرة من ناحية أخرى.

وعبر معركة إعداد الدستور الانتقالي في مصر، تصرف الإخوان المسلمون بما لا يخرج عن سلوك أي "حزب قائد" في تجارب سابقة في بلدان عربية أخرى: جاؤوا بأكثرية ساحقة من جماعتهم، إخواناً وسلفيين ومناصرين، وأقلية من "خصومهم" من أصحاب الأسماء المحترمة.. ثم اندفعوا ينسخون من برامجهم ما يمكنهم من الاستقلال بالحكم منفردين، فلما ووجهوا باعتراض تلك النخبة أحرجوها حتى أخرجوها وتفردوا بالصياغة وهرّبوا النص الأخير في ليل. ولتنفيس الاحتقان تم تفويض الرئيس بإجراء بعض التعديلات، ثم تم دفع الدستور إلى الاستفتاء الشعبي[٢٢٥].

ويكفي أن نعرف أن من المنسحبين من الجمعية التأسيسية أعضاء اللجنة الاستشارية الفنية، الذين افتتحوا قائمة الشرف في معركة الدستور وهم الأساتذة والدكاترة: حمدي قنديل وصلاح فضل وحسن نافعة ومحمد السعيد إدريس وهبة رؤوف وكمال أبو المجد وسعاد الشرقاوي وصلاح عز.

وتضم قائمة الشرف هذه أعضاء الجمعية الذين انسحبوا منذ اليوم الأول وهم: سامح عاشور وسمير مرقس وشهيرة دوس، ومن تلاهم بدءاً بمنال الطيبي، قبل الانسحاب الجماعي الذي شمل ممثلين لأحزاب وهيئات ونقابات ومستقلين، وهم فؤاد بدراوي وبهاء أبو شقة وعبدالسيد يمامة

---

[225] طلال سلمان، الإخوان يخرجون من الميدان "وعليه"، مصدر سابق.

وجورج مسيحة من حزب الوفد، ومحمد عبدالقادر نقيب الفلاحين، وأحمد ماهر منسق حركة ٦ إبريل، والأنبا بولا والأب يوحنا قلتة والقس صفوت البياضي والمستشاران منصف سليمان وإدوارد غالب، وعمرو موسى وفاروق جويدة وعبدالجليل مصطفى ومحمد أنور السادات وجابر جاد نصار وسعاد رزق وسوزي ناشد ووحيد عبدالمجيد. وانضم إليهم بعد أيام منار الشوربجي ومحمد كامل وأيمن نور وعبدالعليم داود وأشرف عبدالغفور[٢٢٦].

لقد تجاهل الإخوان المسلمون أهمية تجنب مفهوم الغلبة والهيمنة والاستحواذ في قضية مفصلية مثل صياغة دستور مصر، وأغفلوا حقيقة أن الدساتير مركبٌ معقد من الثقافة السياسية والصياغة الفنية الرفيعة، واستيعاب تاريخ من التطور السياسي، والتقاليد القضائية والدستورية والهندسة الاجتماعية وأنماط الحياة الحديثة وما بعدها[٢٢٧]، فاختاروا من اطمأنوا إلى ولائه لا إلى كفاءته، ليسود اللغو والتجريب، وتغيب الخبرات الفنية والسياسية والمعرفة العميقة بتطورات التجارب الدستورية المعاصرة.

وما بين التقديس المضل والتبخيس المخل للدستور، وهما وجهان لعملة واحدة سيئة، بات المصريون في حيرة من أمر دستورهم.

مع ذلك، فإننا نسجل أن فريقـاً ممن انتقدوا مسوّدة الدستور، قرأوه بعين أيديولوجية متحاملة، كقول من قال إنه يؤسس لحكم الفقهاء، وإنه ينشئ نظامـاً استبداديـاً يكرس تزوير الانتخابات إلى غير ذلك من

---

226 د. وحيد عبدالمجيد، قائمة الشرف في معركة الدستور، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

227 نبيل عبدالفتاح، أسئلة بسيطة حول نخب التسلطية الجديدة!، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ١٤ يونيو ٢٠١٢.

الآراء التي تفتقد الدليل. وهناك فريق آخر من الناقدين الذين سجلوا على المشروع ملاحظات موضوعية. بعضها تحدث عن نواقص، والبعض الآخر أثار علامات استفهام. يضاف إلى هؤلاء فريق ثالث ممن قرأوا مسوّدة الدستور وأخذوا عليها أمورًا ليس مكانها الدستور، وإنما يتكفل بها القانون أو حسن الأداء في التنفيذ[٢٢٨].

وللأمانة، فإنه مما يؤخذ على السلطة والمعارضة في مصر هو امتلاكهما عقلية واحدة، وهي عقلية التخوين والاستبعاد، وهو ضد ما يُتشدق به باسم التعددية؛ لأنه وقوع في أحادية النظرة، وضد الديمقراطية؛ لأنه وقوع في الاستبداد بالرأي، ولا يبرره تصلب الرأي الآخر، فلا يواجه التصلب بتصلب مضاد[٢٢٩].

يضاف إلى ذلك، فشل الجانبين في هذا الاختبار، فلا مرسي كشف طوال الأزمة عما ألمح إليه من مؤامرات استدعت كل تلك الخشونة الدستورية[٢٣٠]، ولا معارضوه اكتفوا بالحديث عن إلغاء الإعلان الدستوري، بل رفعوا سقف المطالب والتحدي ورددوا كلامـًا عن سقوط شرعية الرئيس. ونزيد على ذلك إحساس عام لدى المتابعين بأن المعارضة (أو ما اصطلح على وصفها بذلك) نخبوية أكثر مما ينبغي، ومتأخرة عن الشارع بأبعد مما يسمح لها بقيادته. ولا شك أن عدم امتلاك القوى

---

228 فهمي هويدي، الشعب يريد أن يفهم، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

229 د. حسن حنفي، النقد.. هدم أم بناء؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

230 وائل قنديل، كاذبون، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

المعارضة حتى الآن مقومات أن تكون الجسد الرئيسي للوطنية المصرية، يعد معضلة كبرى.

وبدون مواربة، فإن الشعور السائد هو وفاة استراتيجية الحوار الوطني، بعد أن أصبحت الأرض تسبق حركة النظام بمعناه الواسع (السلطة والمعارضة) بكثير. الأخطر من ذلك، أن بعض الأجيال الجديدة التي تتصدر مواجهات الشوارع، تتملكها فكرة الغضب ربما أكثر من الثورة، وهي في ذلك لا تقف عند حد التظاهر وإنما تتجاوزه باستخدام القوة وربما العنف واللجوء إلى استخدام أدواته وتكتيكاته، للتعبير عن السخط والتنفيس عن الغضب.

رائحة دم في المكان، والتحرك الواجب غائب، خاصة من مؤسسة الرئاسة، وهي عنوان الأزمة.

وفي حرب الإنهاك والنَفَس الطويل، ذهبت حسابات الرئاسة والجماعة إلى البراغماتية السياسية التي تركز على المصالح الآنية لا الاستراتيجية، مع ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع، فقد مررت الدستور بلا توافق عليه، وفرضت النائب العام، ومنعت المحكمة الدستورية من البت في دعاوى منظورة أمامها، ونقلت الصلاحيات التشريعية إلى مجلس الشورى الذي لم ينتخب على أساسها، وبدأت في تمرير قوانين حاسمة قبل انتخاب المجلس النيابي، وتوسعت في الإمساك بمفاصل الدولة ساعية بحقائق الأمر الواقع إلى خوض الانتخابات النيابية بما يلائمها، ظنـاً أن كسبها يحسم الصراع على المستقبل[٢٣١].

---

231 عبدالله السناوي، الاستنزاف السياسي المتبادل: مَنْ يربح الآخر؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١١ فبراير ٢٠١٣.

باختصار، لم تحفل الرئاسة والجماعة بأمر المعارضة ولا آرائها في كثير أو قليل.

وزاد مرسي على ذلك بأن خطبه وكلماته تحفل بتعبيرات إنشائية، وتتضمن من أساليب البلاغة اللغوية أكثر ما تتضمن رؤية واضحة للمرحلة الجديدة، وهو ما نستشعره من قراءتنا لأكثر من خطاب، وخاصة خطابه عقب إعلان نتائج الاستفتاء على الدستور مساء الأربعاء ٢٧ ديسمبر، وخطبة افتتاح مجلس الشورى بعد انتقال سلطة التشريع كاملة إليه قبل ظهر السبت ٢٩ ديسمبر.

فقد أكثر مرسي من الحديث عن الشعب العظيم، والثورة العظيمة، ومصر التي لن تركع أبدًا وعرفت الله منذ فجر التاريخ وعاشت في تلاحم ضم كل مكونات الوطن، الذي هو بحاجة إلى كل السواعد وكل الأطياف...إلخ[٢٣٢]. وهي معان كررها الرئيس في أكثر من مناسبة، ولا نظن أنها أضافت كثيرًا إلى معارف السامعين. ولم تخل خطب الرئيس المصري من تقديم صورة وردية عن الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد والإفراط أفرط في إضفاء صفات "العصرية" و"الحداثة" و"المؤسسية" على الدولة تحت قيادته، حتى قالت إحدى الصحف في عنوانها الرئيسي إن مرسي يتحدث عن "بلد تاني"[٢٣٣].

ولوحظ أن مرسي في خُطبه يتجاوز المخاطر المحدقة إلى الأمنيات المحلقة، ويقفز فوق الأزمة الاقتصادية بشكل خاص بتكرار أرقام مشكوك في

---

[232] فهمي هويدي، اقنعونا ولا تطربونا، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

[233] مرسي يتحدث عن "بلد تاني"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢.

صحتها، مع اتهام من يتحدثون عن إفلاس مصر بأنهم هم المفلسون، بالرغم من التدهور الكبير في قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض التصنيف الائتماني لمصر. مؤشرات تومئ إلى أوضاع صعبة لا يجوز تجاهلها والاكتفاء بوعود عن مشروعات عملاقة جديدة في المستقبل.[٢٣٤]

أما الشارع المصري، فقد شعر قطاعٌ كبير منه بأن مصر تتحرك بسرعة نحو وضع يتم فيه تأبيد الحكم لصالح الفريق المؤيد للدولة الدينية. ولذا شهدنا – في معركة الدستور وما قبلها– مشاركة أعداد كبيرة من المصريين ممن لم يشاركوا في الاحتجاجات السياسية من قبل. كما أننا نستطيع أن نرصد غضبـــاً وعنفـــاً في عددٍ كبير من محافظات مصر ضد سياسات الرئيس مرسي وحكومته. ومع استمرار الاحتجاجات، تتحرك مراكز الغضب من منطقة جغرافية إلى أخرى.. من القاهرة والإسكندرية إلى بورسعيد والسويس والإسماعيلية، قبل أن تصل بؤرتها المشتعلة إلى محافظات الدلتا الرئيسية. وظهرت في الشارع المصري معارضة غير منظمة، إلا أن بعض عناصر قوتها تكمن في عشوائيتها تلك التي تبقيها عصيّة على التكهن بردود فعلها. هذا النمط من المعارضة تحديدًا هو الذي أسقط نظام مبارك في ثورة بلا قائد ولا تنظيم.

ومما يُعاب على الجميع – في السلطة والمعارضة– في شهور مرسي الأولى من الحكم أن تقبل الخلاف ـــــ وهو جوهر الديمقراطيةـــــ لا يبدو متأصلاً عند بعض هؤلاء، بدلالة العنف اللفظي المتداول بصورة

---

[234] عبدالله السناوي، خطبة العرش، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

منتشرة بين رموز سياسية وحزبية ونشطاء وثوريين، وكأن الوطنية والاستقلال والمعارضة صفات تقاس بمدى التطاول وليس بقوة الحجة.

وإذا كانت المعارضة غير مسؤولة سياسيـاً أمام الشعب كونها خارج الحُكم، فإنها لم تستخدم على النحو الأمثل استراتيجية تصعيد الضغوط والانتقادات على الحكومة والرئيس، مستغلة التخبط الواضح في إدارة المشهد من قبل السلطة. والحاصل أن معظم الجهد الذي بذلته المعارضة في الشهور العشرة الأولى من عهد مرسي يصب في مصلحة النظام الحاكم دون أن يتعب نفسه، حيث يفتقد الطرفان القدرة على الإبداع، فلا النظام قادرٌ على ابتكار حلول جريئة وخلاقة لإخراج مصر من الركن الضيق الذي حوصرت فيه، ولا معارضته تملك ما يؤهلها لأن تكون بديلاً مقبولاً ومقنعـاً[٢٣٥].

ورغم أن بعض قادة جبهة الإنقاذ، خصوصـاً حمدين صباحي ود. محمد البرادعي، لديهم رصيد كبير في الشارع المعارض، فإن "جبهة الإنقاذ" – التي تمثل ائتلاف الكتلة الرئيسية من المعارضة– ظلت عاجزة عن طرح نفسها كبديل قادر على ملء "فراغ الشرعية"[٢٣٦]. ويبدو أن مصر قررت أن تعيش حياة افتراضية، إلكترونية وفضائية، هربـاً من مواجهة استحقاقات الواقع، بعد أن انحشرت في نفق قلة الحيلة، فلا السلطة تقدم على خطوات وإجراءات تمنح الشارع أملاً في مستقبل أفضل، ولا المعارضة قادرة على قيادة هذا الشارع لإحداث تغيير حقيقي[٢٣٧].

---

[235] وائل قنديل، سواقط القيد في الثورة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٣.

[236] ياسر علوي، لكي لا تفقد "جبهة الإنقاذ" المعنى، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٣.

[237] وائل قنديل، مصر دولة عاطلة سياسيـاً، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢ مارس ٢٠١٣.

ليس ثمة سبيل للدفاع عن الأداء السياسي الهزيل للإخوان المسلمين، فنزيف الدماء المستمر، والتراجع الاقتصادي، وتآكل شرعية النظام السياسي، وغيرها من المشكلات القائمة تكشف بعض أوجه العجز والتقصير المستحق للتقريع، وليس ثمة شك في أن نقدهم - باعتبارهم أصحاب السلطة تشريعاً وتنفيذاً- هو حق وواجب. بيد أن هذا النقد تتضاءل فائدته إن لم ينطلق من مشروع سياسي مغاير، وتكاد تنعدم إن صار هو نفسه المشروع السياسي للمنتقدين[٢٣٨].

الأكيد أن المعارضة تظل ذات أفضلية نسبية عن السلطة الحاكمة في القدرة على استخدام آلية القوة الناعمة، فطبيعة المعارضة وتوجهاتها الليبرالية المتحررة في مصر تجعلها أكثر قدرة على استخدام أدوات الإعلام المرئي والمقروء ومواقع التواصل الاجتماعي فضلاً على أداة الفن بشكل أكثر كفاءة من السلطة الحاكمة. كما أن المعارضة، ثالثاً تملك فرصة أفضل للاقتراب من الفئات الثلاث الأكثر تهميشاً، المرأة والشباب والأقباط، خاصة أن الرئيس مرسي بأجندته الضيقة وأيديولوجيته المحافظة عجز دوماً عن التعامل مع مطالب الفئات الثلاث واستيعابها في العملية السياسية منذ انتخابات أول مجلس شعب بعد الثورة (ديسمبر ٢٠١١) وحتى ربيع عام ٢٠١٣، وما أحداث العنف التي شهدتها مصر خلال الشهور الأولى من حُكم مرسي إلا أحد تجليات هذا العجز[٢٣٩].

---

238 إبراهيم الهضيبي، مصر بلا إخوان، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٥ فبراير ٢٠١٣.

239 د. أحمد عبد ربه، من أجل هذا خلقت المعارضة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٠ فبراير ٢٠١٣.

غير أن المعارضة تأرجحت في مطالبها بين رفع سقف شروطها للحوار وبين المطالبة بإسقاط النظام ووأد شرعيته تماماً حينما شعرت أن الشارع الثوري يسبقها بخطوات، وهو ما أفقدها جزءاً من رصيدها من ثقة الشارع. وفي هذا وذاك، تنافست المعارضة مع مؤسسة الحكم في سوء الأداء، لتتمدد هواجس الأزمة المصرية إلى مستقبلها، في ظل أحداث ووقائع تنطوي على استتراف سياسي متبادل.

لقد كشفت الأحداث المشتعلة التي شهدتها مصر في تلك الشهور القليلة حقيقة أساسية، وهي أن هذه "الرموز" ما هي إلا "امتداد لسلطوية مبارك ونظامه، فالكل يتحدث باسم مصلحة الوطن وحماية الثورة ولكن بعقلية مبارك. الجميع يدعي امتلاك الحقيقة المطلقة والبصيرة النافذة وغيره لا يعلمون أو ربما خائنون. وتمثل هذه الثقافة السلطوية للنخبة أحد المعوقات الأساسية لعملية التحول الديموقراطي في مصر بعد الثورة"[٢٤٠].

زاد من الصورة تعقيداً في مصر الظهور اللافت لعناصر كانت محسوبة على التغيير، ثم وجدناها تدافع عن نصوص استثنائية وتناضل من أجل تبرير وتمرير الطارئ والاستثنائي.. ولم يلتفتوا إلى أن أهم عنصر في المعادلة قد تغير ألا وهو الناس / المواطنون، كذلك المجتمع الذي بات سابقاً للسلطة[٢٤١].

وتحت ناظريّ الأمة المصرية، سقطت بعض "الرموز" التي غادرت تاريخها. في فخ إغراءات السلطة ووعودها المذهبة.

---

240 مروة فكري، عفواً: كلكم مبارك، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

241 د. سمير مرقس، لا فرحنا بالجديد.. ولا خجلوا مـن القديم، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

هنا تسلط الأضواء على الشقيقين مكي.

ولنبدأ بالمستشار محمود مكي، نائب الرئيس سابقـًا، قبل أن يعتذر لاحقـًا عن منصب سفير لمصر لدى الفاتيكان، وهو المنصب الذي سبق للنائب العام عبدالمجيد محمود أن رفضه.

كان مكي جزءًا من الصدمة.

وفي اعتقادنا الراسخ، أن تجربة وجود الرجل، في موقع نائب الرئيس، بشكل خاص، ومع الإخوان المسلمين، بشكل عام، قد نالت منه، ومن تاريخه، كما لم ينل شيء من تاريخ رجل مثله، ونظن، أن وجوده في الحياة العامة، منذ مجيء د. مرسي رئيسًا، قد أهدر تجربة مضيئة كانت وراءه.

فقد بدا لكثيرين أن مكي تحوَّل من ثائر ضد نظام الرئيس حسني مبارك، ومدافع عن استقلال القضاء، إلى مدافع عن نظام الرئيس مرسي، وقراراته، التي قضت على فكرة استقلال القضاء من الأساس، وقسمت الشارع المصري ودفعته إلى الاقتتال.

ولعل هذا ما دفع الكاتب الصحفي سليمان جودة إلى التساؤل قائلاً: "ماذا أصاب "الأخوان مكي" أحمد ومحمود، وما الذي دفعهما ولايزال يدفعهما، إلى ما يفعلانه بنفسيهما، مع أنهما، وهذا هو العجيب حقـًا، في غنى تمامـًا عن هذا كله؟!.. فما كانا قد حققاه، قبل قبولهما منصبيهما الحاليين، أغلى من كنوز الدنيا، ومن كل إغراءات الحياة والسلطة إجمالاً"[٢٤٢]!

---

242 سليمان جودة، آخر خدمة الإخوان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ يناير ٢٠١٣.

واتهمه كاتبٌ صحفي آخر، هو أحمد الصاوي، بأنه "صار جزءًا من نظام يمارس ما كان يعترض عليه، ويشارك بمسؤولية أو عبر الصمت في ارتكاب ما سبق وثار واعتصم عليه من خطايا، وخرج يبرر ويراوغ، يستحضر أعذارًا من هنا، وحججـًا من هناك، ينكر وهو يعلم أنه لا يقول الحق، يكسر ميزان العدل مطمئنـًا لحسن النوايا، وهو القاضي المهني الذي يجب ألا يكتفي بالنوايا عن الوقائع"[٢٤٣].

قارن كثيرون حينذاك بين صورة أحمد مكي في منصب نائب الرئيس الذي يبرر لرئيسه قراراته لم يستشرها فيها هو شخصيـًا، وبين صورته الناصعة، وهو أمين مؤتمر العدالة الأول الذي عقد عام ١٩٨٦، يلقي توصيات المؤتمر أمام مبارك، ويطالبه بغل يد السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية.

المستشار محمود مكي، خرج في مؤتمر صحفي من داخل قصر الاتحادية، يدافع عن رئيسه المنتخب، وقراراته التي قالت جموع القضاة، باستثناء قلة قليلة، إنها تهدم استقلال القضاء، وتكرس للدكتاتورية، بينما يتقاتل المصريون على أبواب القصر نفسه، في مشهد يعد الأول من نوعه على مر العصور.

أمسك مكي بالعصا من منتصفها، لتشعل تصريحاته النيران؛ لأنها لم تكن مقنعة.

ففي حواره مع التليفزيون المصري، قال مكي إنه كقاضٍ راوده قلق من الإعلان الدستوري، إلا أنه يعلم أن الهدف منه كان الحرص على استقلال

---

243 أحمد الصاوي، استقال المُقال، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

القضاء وبُعدُه عن الحياة السياسية، بالإضافة إلى حصوله شخصيـــاً على إجابات شافية من رئيس الجمهورية من خلال تفسيره للإعلان الدستوري، مضيفـــاً "أنا أثق في صدق الرئيس وجربت التعامل معه خلال الفترة الماضية، وكنتُ قلقـــاً أيضـــاً من سلطة التشريع الاستثنائية والتي يجمع بينها وبين السلطة التنفيذية وتعهده بعدم إساءة استخدام سلطة التشريع وصدق في وعده". وعبر عن "تحفظه على بعض العبارات التي وردت في الإعلان، وتحمل معاني تثير مخاوف القضاة بحق، وعلى مواد لا داعي لتضمينها في الإعلان؛ لأنه يملك صلاحياتها كرئيس".

وأضاف قائلاً: "تعهد لي الرئيس بعدم إساءة استخدام سلطة النصوص الموجودة في الإعلان الدستوري؛ لأنه أكد في أكثر من مرة أنه يحرص على استقلال القضاء، وعلى ضمان نزاهته وحصانته وأنه ينأى بالقضاء تمامـــاً عن معترك السياسة".

وتابع مكي: "الرئيس فوجئ بأن المعاني والألفاظ الواردة في الإعلان فُسرت بشكل مخيف، ولم يكن يتخيل أن القضاة سيعتبرون أن تفسير العبارات الواردة فيه عدوان على القضاة، وتصور أنها نوع من أنواع الحماية بالتحصين المعني حتى ينأى بالقضاة بعيدًا عن المعترك السياسي للحفاظ على مؤسسات الدولة". كما أشاد مكي بمشروع الدستور الحالي، قائلًا: "هو أفضل مشروع دستور برز على الساحة المصرية"، مضيفـــاً: "منتج الدستور بكل المقاييس أفضل خطوة للأمام وهو أفضل من دستور ١٩٧١، خاصة في باب الحقوق والحريات وسلطات الرئيس والحد منها، خصوصـــاً في وضع آلية لتغيير الدستور نفسه"[٢٤٤].

---

244 بسام رمضان، نائب الرئيس: أتحفظ على بعض مواد "الإعلان"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

ظل محمود مكي موضع انتقاد كثيرين، ممن توقعوا منه أن يكون كما عهدوه قاضيـــاً وثائرًا من أجل نصرة الحق، حتى وجدناه يعلن استقالته من منصب نائب الرئيس.

في بيان الاستقالة تفاصيل كاشفة، إذ قال مكي:

"أودّ أن أبين للرأي العـــام المصـــري أنني منذ توليت منصب نائب رئيس الجمهورية وأنا أبذل غايـــة الجهد في تحقيق المصلحة الوطنية في كل مجـــال قمـــت فيـــه بعمل ، أو التقيت فيـــه ببعض الرموز السياسية والثورية متمسكـــاً بما نشأت عليه من قيم الحيدة والتجرد والعدالة والحق والحرية، وقد أدركت منذ فترة أن طبيعة العمل السياسي لا تناسب تكويني المهني كقاضٍ.

"ولذلك تقدمت في ٢٠١٢/١١/٧ باستقالتي إلى السيد/ رئيس الجمهورية، وحالت دون قبولها وإعلانها ظروف الانشغال بما جرى من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، ثم بمؤتمر قمة الدول الثماني الذي انعقد في باكستان وكلفت بتمثيل مصر فيه وقد عدت إلى الوطن يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/١١/٢٣، فوجدت الإعلان الدستوري قد صدر ومن بعده قانون حماية الثورة وعدة تعديلات على قوانين قائمة.

"وتداعت بسبب ذلك مواقف عديدة كان عليّ فيها أداء واجبي الوطني في المساعدة على صدور الإعلان الدستوري الجديد الذي ألغى إعلان ٢٠١٢/١١/٢١، وفي إدارة الحوار الوطني، وفي التواصل مع قيادات التيارات السياسية المختلفة لإزالة حالة الاستقطاب السياسية الحادة وتجنيب الوطن فتنة واقعة، ولا بدّ، ما لم نسلك سبيل الحوار الوطني الجاد لتجنيب الوطن إياها وحمايته من آثارها، وفي معاونة السيد الرئيس في مراجعة وصياغة القرارات الضرورية لإتمام الاستفتاء على

الدستور الجديد. وقد رافق ذلك كله مهمة أعتز بأن وفقت لأدائها هي الدفاع عن حق المواطن في التعبير عن رأيه في مشروع الدستور في ظل إشراف قضائي كامل ،سعيــاً إلى استقرار أوضاع الوطن، وتوشك اليوم أن تنتهي بنجاح المرحلة الثانية من الاستفتاء على الدستور.

"وقد كان ما تقدم كله – من جانبي– محاولة جادة لإعلاء المصلحة الوطنية العامة على أي مصلحة خاصة.

"وقد رأيت اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٢، أن الوقت أصبح مناسبــاً للإعلان عن استقالتي من منصب نائب رئيس الجمهورية، مع استمراري جنديــاً متطوعــاً، ومتأهبــاً دائمــاً، في الصف الوطني".

اللافت للانتباه أن الرجل كان مقررًا أن ينتهي دوره السياسي عند إعلان نتائج الاستفتاء على الدستور رسميــاً بعد أقل من ٤٨ ساعة من دون حاجة إلى استقالة، لكنه أراد بمنطوق نصوصها المكتوبة أن يبرئ ذمته السياسية قبل الانسحاب من المشهد، أو تمهيدًا للعب دور آخر بعيدًا عن مؤسسة الرئاسة، وهو ما تم بالفعل حين جرى ترشيح مكي لشغل منصب سفير مصر.. لدى الفاتيكان[٢٤٥]!

أما الشقيق الثاني، المستشار أحمد مكي، وزير العدل، فقد كان الرهان على ما يمكن أن يقدمه في وزارته هائلاً، لا لشيء إلا لأن كثيرين يتذكرون جيدًا صورته حين كان نائب رئيس محكمة النقض، وهو يتشح برداء القاضي قبل الثورة، ويصمم وقتها على أن يكون القضاء في البلد

[245] جمعة حمدالله وفادي فرنسيس، مرسي يعين نائبه سفيرًا لدى الفاتيكان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٣.

سُلطة مستقلة قولاً وفعلاً، وأن تظل هي الملاذ الأخير لكل راغب في العدل.

غير أن المسافة اتسعت بين ما كان ينادي به هو قبل دخوله الوزارة، وبين ما تحقق بالفعل على الأرض. رغم أنه لم يكن يترك فرصة تمر منذ مطلع عام ٢٠١٣ إلا ويؤكد فيها من جديد أنه يرغب في إعفائه من منصبه، زكان آخرها حين أبدى رفضه البقاء في المنصب، بينما المحاكم والنيابات محاصرة، احتجاجــًا على أحكام القضاء.

وقد هاجمه البعض، ومنهم سليمان جودة، الذي كتب مقالاً سأل فيه مكي قائلاُ: " أين كانت غيرتك على القضاء، يوم داسه مرسي بقدميه، عندما أصدر قرارًا بإعادة مجلس الشعب المنحل، وتجاهل تمامــًا قرار المحكمة الدستورية العليا بهذا الشأن؟! أين كانت غيرتك يومها، ولماذا لم تنطق، في ذلك اليوم، بكلمة واحدة لوجه الله، بحيث نفهم منها أنك تغار فعلاً على القضاء وأحكامه؟!".

وأضاف الكاتب الصحفي موجهــًا كلامه إلى المستشار مكي: "أين كانت غيرتك على القضاء يا سيادة وزير العدل يوم جاء رئيس الدولة بنائب عام جديد، رغم أنف القضاء والقضاة؟!.. أين كانت غيرتك على القضاء وأحكامه يوم صدر الدستور المعيب الحالي، بكل ما فيه تجاه القضاء ورجاله؟!.. بل إن الأدهى من ذلك كله أنك وصفت الدستور، يوم صدوره، بأنه "نقلة حضارية".. فيا لها من غيرة من وزير العدل على القضاء وأحكامه"[٢٤٦]!

[246] سليمان جودة، "مكي" يغار بأثر رجعي!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠١٣.

في تلك الحروب التي لا تهدأ، رأينا أيضـــاً من ينتقد اقحام الدستور في الاشتباك القائم مع الرئيس مرسي بشأن إعلانه الدستوري، ويقول إنه – مع التسليم بأن تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور كان محل لغط وجدل– فإن تشكيل هذه الجمعية التأسيسية كان قانونيـــاً والطعن فيه من جانب البعض يستند إلى الملاءمات السياسية أكثر من استناده إلى الأسباب القانونية، فضلاً عن أنه "ليس يهم الآن كثيرًا تشكيل اللجنة الذي بُذِلَ فيه جهد لا ينكر لأجل تمثيل الجميع بها، وإنما الأهم هو "المنتج" الذي توصلت إليه، وهل يعبر عن تطلعات وأشواق الثورة المصرية أم لا"[247].

وهذا في تقديرنا كلامٌ مردودٌ عليه، فقد بدت بعض مواد المسوّدة النهائية لهذا الدستور – التي "استولدت" نصوصها قيصريـــاً– نذيرًا بتغيير أسس المجتمع المصري، وتقييد الحقوق والحريات.

على سبيل المثال، نجد أن المادة رقم (١٠) تقول إن "الدولة والمجتمع" تحرص على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية وعلى تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها، وبذلك تفتح المادة الباب أمام تنظيمات أهلية مثل "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" للتدخل باسم حماية القيم الأخلاقية.. وهناك المادة ٦٠ التي تلزم الجامعات بـــ"تدريس القيم والأخلاق".

إن المادة (١٠)، وهي الوحيدة في الدستور التي تشير إلى المرأة، تربط وضعها بالمترل والأسرة.. وهناك أيضـــاً المادة (٧٣) التي تجيز السخرة بالنص على إمكان أن يكون العمل جبرًا بمقتضى القانون.. وهناك المادة

---

247 فهمي هويدي، لنفصل بين الإعلان والدستور، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢ ديسمبر ٢٠١٢.

(٥٣) التي تحد من حرية الحركة النقابية بالنص على ألا "تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة مهنية واحدة".. وهناك المادة (٢٠٨) التي تجيز للمفوضة العليا للانتخابات الإشراف على انتخابات النقابات وبذلك تقيد حريتها.

وهناك المادة (٤٨) الحاشدة بعبارات غامضة تفتح الباب واسعـــاً أمام البطش بحرية الصحافة، خاصة إذا ما قارناها بدستور ١٩٧١، في حين لا نجد في الدستور مادة واحدة تنص على أن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة مستقلة عن السلطة التنفيذية[٢٤٨].

وينطبق النزوع التقييدي على المادتين (٤٨) و(٤٩)، وهما يسمح بمصادرة أو إيقاف أو إغلاق وسائل الإعلام بأحكام قضائية ويحظر إنشاء محطات البث الإذاعي والتليفزيوني ووسائط الإعلام الرقمي بالإخطار، وكذلك على المادة (٢١٥) التي تكلف مجلســاً وطنيــاً للإعلام بوضع ما تسميه بضوابط ومعايير كفيلة بالتزام وسائل الإعلام بأخلاقيات المهنة وقيم المجتمع وتقاليده البناءة.

وبوسعنا القول إن هناك نوعــاً من المخاطر على حقوق وحريات المواطن مصدره نصوص بعض المواد التي تغيرت أثناء التصويت، بالرغم من ثباتها في جميع المسوّدات، وأولاها على سبيل المثال المادة (٣٣) في شأن مبدأ المساواة أمام القانون وعدم التمييز بين المواطنين، فقد تم حذف النص على "عدم التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، بالمخالفة للنص المستقر منذ دستور ١٩٢٣ المنصوص عليه في الإعلان

248 حمدي قنديل، دستور بير السلّم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ ديسمبر ٢٠١٢.

العالمي لحقوق الإنسان الذي ساهمت مصر في صياغته في عام ١٩٤٨. لقد خلت المادة المذكورة من هذا الضمان الذي كان موجودًا بنصه كاملاً في المادة ٤٠ من دستور ١٩٧١، والمادة ٢٤ من دستور ١٩٦٤، والمادة ٣١ من دستور ١٩٥٦، والمادة ٣ من مشروع دستور ١٩٥٤ الذي لم ير النور، والمادة ٣ من دستور ١٩٢٣. وهذا هو أيضـًا ما ورد في المادة ٣ من دستور ١٩٣٠ سيء الذكر.

وهذا التغييب لنص مهم يفتح أبواب الجحيم؛ لأنه يسمح بإصدار تشريعات تفرق بين المواطنين بدعوى اختلاف المراكز القانونية، استنادًا لآراء فقهية متشددة وخاطئة - على سبيل المثال - لتقييد الحقوق أو لمنع بعض الوظائف أو المزايا بالنسبة للمرأة أو المواطنين المسيحيين أو النوبيين أو غيرهم. والثانية المادة (٧٦) التي سمحت، بالمخالفة لجميع دساتير العالم، بأن تكون هناك جريمة وعقوبة بنص دستوري. والأصل أن تكون الجريمة والعقوبة بنص في قانون العقوبات يصدره البرلمان دون مخالفة الدستور. وهذا النص الغريب فخ ولغم لا يمكن تفسيره إلا أنه يسعى لتمكين القاضي من الحكم بوقوع جريمة والعقاب عليها بموجب النص في الدستور على أحكام الشريعة دون الحاجة للنص عليها في قانون العقوبات، مثل الحكم بالجلد أو الرجم دون نص في القانون ودون ضمان استيفاء شروط تطبيق الحدود. وهذا خطر داهم على المواطن المصري واستقراره وأمانه، خاصة أن النص في قانون العقوبات الذي يطبقه القاضي خاضع لرقابة القضاء الدستوري، أما نص المادة (٧٦) من الدستور فلا يخضع عادة للرقابة القضائية.

ويزداد الخطر بسبب العصف باستقلال المحكمة الدستورية العليا في

الدستور التي تقوم بحماية المواطن في مثل هذه الحالات. فقد تضمن مشروع الدستور نصوصـــًا استثنائية تعصف بالمحكمة الدستورية العليا، حيث تضمنت المادة (١٧٦) تحديد عدد قضاتها برئيس وعشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، وفقـــًا للقانون دون النص على اشتراط موافقة الجمعية العمومية للمحكمة، ما يهدر استقلال المحكمة، كما نصت المادة (٢٣٣) على استمرار رئيسها وأقدم عشرة أعضاء وعزل الباقين (٨ أعضاء) وعودتهم لوظائفهم، وهو اعتداء على حصانة القضاة ومذبحة تهدر مبادئ الشرعية وتقصف باستقلال القضاء وبالدستور الذي أقسم رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان على احترامه.

ومثال ثالث هو المادة (٥١) التي حذفوا منها النص على حظر إنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني أو جغرافي وحظر إنشاء أحزاب أو جمعيات يكون نشاطها سريـــًا أو ذا طابع عسكري أو - كما طالب المجتمع المدني - استنادًا لأي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الواردة في الدستور. وأيضـــًا المادة (٥٢) التي سمحت بحل النقابات والتعاونيات بحكم قضائي.

النوع الثاني من المخاطر على حقوق وحريات المواطن مصدره نص المادة (٨١) الذي يشترط لممارسة الحقوق والحريات الواردة في الدستور عدم مخالفتها مقومات الدولة والمجتمع الواردة في الباب الأول منه. ومقتضى ذلك فتح الباب لتقييد حق المواطن وحريته، خاصة حرية الإبداع وحرية التعبير وحرية العقيدة والحرية الشخصية وحقوق المرأة وحرية التظاهر السلمي، استنادًا لآراء فقهية متشددة. ونص المادة (٨١) ينسف مرجعية الدستور، الذي يهدف أساســـًا لحماية الحقوق والحريات للمواطن

من تعسف السلطة الحاكمة، ويأتي بمرجعية أعلى منه وهي رأي الفقيه المتغير والمتبدل الذي يمكن استغلاله من الحاكم لتحقيق مصالحه - حسبما يعلمنا التاريخ[٢٤٩].

بل إن مواد هذا الدستور تقلص - إن لم تقوض- سيادة الشعب على المؤسسات المنتخبة، وتعمل على تحجيم اللجوء إليه عند الخلاف، إذ يوجد الدستور آليات مفصلة لعلاج أي خلاف تشريعي بين مجلسي النواب والشورى (مادة ١٠٣)، أو بينهما وبين رئيس الجمهورية (مادة ١٠٤)، بعيدًا عن العودة للشعب، ولا يلجأ للشعب إلا عند الفشل في تسمية حكومة لمدة ثلاثة أشهر (مادة ١٣٩)، الأمر الذي يعني استمرار التعامل مع الشعب باعتباره قد فوض المؤسسات بشكل مطلق، ولم يعد له حق التدخل. ونحن نرى أن الدستور الدنماركي ـــــ على سبيل المثال ـــــ يعطي لثلث أعضاء البرلمان حق رفض مشروعات القوانين وطرحها في استفتاء شعبي (مادة ٤٢)، والدستور الألماني الصادر سنة ١٩٤٩ يعطي للمجلس الاتحادي (الهيئة التشريعية الممثلة للمقاطعات على المستوى الاتحادي) الحق في رفض القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي (المادتان ٧٨ و٨٤)، والأمثلة على ذلك كثيرة[٢٥٠].

ولم يقدم نص المادة "٧٠" الحماية الكافية لحقوق الطفل، فسمح للطفل بالعمل قبل سن الانتهاء من التعليم الإلزامي بشرط ألا يكون ذلك في أعمال خطرة أو تمنعه من التعليم، بينما النص في القانون الحالي هو حظر

---

[249] د. منى ذوالفقار، "س" و "ج" حول مشروع الدستور الجديد (١-٢)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٢.

[250] إبراهيم الهضيبي، في كليهما استبداد، مصدر سابق.

عمالة الأطفال حتى الانتهاء من سن التعليم الإلزامي، مع السماح لهم بالعمل في الإجازة الصيفية بعد سن الثالثة عشرة، وحظر عملهم في الأعمال الخطرة في جميع الأحوال، وهو ما يتفق مع مصلحة الأطفال، وأيضـاً مع التزامات مصر الدولية، وفقـاً لاتفاقية حقوق الطفل، التي تمثل إجماعـاً عالميـاً. بالإضافة لذلك لم تنص المادة "٧٠" على رعاية المصلحة الفضلى للطفل، وعدم التمييز، وعدم المساءلة جنائيـاً إلا في الحدود، وللمدد التي نص عليها القانون، كما لم تنص على حظر زواج الأطفال.

كذلك حذفت من المادة "٧٣"، التي تنص على حظر كل صور القهر والاستغلال القسري للإنسان وتجارة الجنس، الإشارة إلى حظر الاتجار بالبشر. وهي جريمة نص عليها القانون المصري ٦٤ لسنة ٢٠١٠، بهدف منع التعامل بأي صورة على أي شخص، رجلاً أو امرأة أو طفلاً، أو استغلاله بما في ذلك الاستغلال الجنسي أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة[٢٥١]. ولسبب معلوم، تعرف المواثيق الدولية زواج وتزويج القاصرات كجريمتين من جرائم الاتجار بالبشر وتحظرهما.

ولذا لم يكن مستغربـاً أن يرفض عدد من خبراء القانون والمستشارين الاعتراف بمشروع الدستور، الذي صدر عن الجمعية التأسيسية، ودعوا إلى وضع دستور جديد دائم، يؤسس لبناء مجتمع حر وعادل. وطالب هؤلاء في بيان لهم بالحفاظ على مقومات الدولة المصرية، وعلى رأسها توازن السلطات والفصل بينها، وتلازم السلطة مع المسؤولية، وتحجيم سلطات

---

251 د. منى ذوالفقار، "س" و "ج" حول مشروع الدستور الجديد (٢-٢)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

رئيس الجمهورية عبر توزيع السلطات بينه وبين رئيس الحكومة، داعين للحفاظ على المادة الثانية من دستور ١٩٧١ بحالتها، دون إضافة أي نص آخر يتعلق بمرجعيات دينية أو سلطة تفسير، واحترام الحقوق والحريات وعدم تقييدها أو المساس بنطاقها بحيث لا تترك للقوانين، وتأكيد أن حرية العقيدة مطلقة، وممارسة حرية الشعائر تنظم بقانون لا يصادر أصلها[٢٥٢].

وضع الرئيس المصريين أمام مطرقة الإعلان الدستوري وسندان الدستور غير التوافقي، لتنفجر أزمة كبرى.

تكلم السيف، وهو أصدق إنباءً من الكتب والدساتير والإعلانات الدستورية، وصار الحديث عن اختطاف مصر حقيقة واقعة. ونسي القائمون على أمور البلاد أن الدستور بكل ما فيه ليس مباراة نهائية يتسلم بعدها الفائز الكأس، لكنها محطة على طريق يحدد مستقبل الوطن.

وأزمات الدستور والانحراف التشريعي ليست بدعـــًا في عهد مرسي.

ففي دراسة شاملة حول الانحراف التشريعي منذ عهد الرئيس السادات إلى عهد الرئيس مبارك، وضعها المستشار الدكتور ماهر أبو العينين نائب رئيس مجلس الدولة[٢٥٣]، نجد حالات تشير إلى الكم الكبير من القوانين التي صدرت خلال العقود الماضية، وحملت نيات وأغراض السلطة، وظهرت بريئة في مظهرها، ولكن ملوثة في مقاصدها، مثل قوانين العزل السياسي

---

252 مينا غالي، خبراء: الدستور المقترح فاقد الشرعية ويؤسس لـــ"دولة دينية فاشية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢.

253 علاء الغطريفي، دراسة لنائب رئيس مجلس الدولة تكشف "القوانين الملوثة" في عهدي السادات ومبارك.. الانحراف التشريعي بدأ بدستور ٧١ وانتهى بالمادة ٧٦، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ مارس ٢٠٠٧.

وقوانين المحاماة ورفع سن التقاعد للقضاة وقوانين مباشرة الحقوق السياسية والانتخاب.

وتشير الدراسة إلى أن الانحراف كان ظاهرًا في دستور عام ١٩٧١ بالصلاحيات المطلقة للرئيس، فنصبه الدستور راعيـــًا أوحد بين السلطات، فبدا النظام المصري نظامـــًا مسخـــًا غير معروفة أصوله القانونية أو نظامـــًا أبويـــًا يحتل فيه الرئيس موقع رب العائلة المصرية، ويحكم بكونه فوق الجميع.

لم يقتصر الانحراف على ذلك، ليمتد أخيرًا إلى تعديل المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١ التي تعد سابقة في تاريخ الدساتير، حيث خالفت القواعد الأساسية للنظم الدستورية بصفة عامة، والدستور المصري بصفة خاصة.

وتؤكد الدراسة أن المشروع تعمد دائمـــًا وضع تشريعات تمثل تدخلاً في شؤون السلطة القضائية بغرض إحكام السيطرة عليها، بعد الانتهاء من تقويض السلطة التشريعية التي ارتمت في أحضان السلطة التنفيذية.

تقول الدراسة إن الانحراف التشريعي في عهد مبارك تمثل في إصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن قانون المحاماة ناصـــًا في مادته الأولى على أن يعمل بأحكامه وإلغاء القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١، ونصت المادة الثانية على أن تشكل لجنة مؤقتة من أحد عشر محاميـــًا من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وتتولى هذه اللجنة الإشراف على انتخابات نقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة، ونصت المادة الثالثة على أن تتولى هذه اللجنة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة، كما نصت المادة الخامسة على أن تنتهي مهمة اللجنة بعد إعلان نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة، وتضمنت بقية مواده تنظيمـــًا

لمهنة المحاماة.

وقد أبرزت المذكرات المقدمة أمام المحكمة الدستورية العليا أوجه الطعن على هذا القانون على أساس امتداد أوجه البطلان التي كانت موجودة بالقانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بإنهاء مهمة مجلس النقابة المعادي لسياسات الرئيس السادات، فالقانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ يتضمن انحرافـًا بالتشريع؛ لأنه يعد تدخلاً في عمل السلطة القضائية في خصوص قضية معينة منظورة أمام المحكمة الدستورية (بشأن القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١) لشل يدها، ودفعت الحكومة باعتبار الخصومة منتهية نظرًا لصدور القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإلغاء القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١، ولكن المحكمة بحق ذهبت إلى أن الإلغاء التشريعي لهذا القانون الذي لم يرتد بأثره إلى الماضي لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية.

أثار القانون تساؤلات عدة في البرلمان أثناء مناقشته بوصفه تدخلاً في عمل السلطة القضائية بخصوص قضية منظورة أمامها بجانب أن إلغاء القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فيه حجب عن المحكمة الدستورية العليا لتدلي بقولها في دستورية القانون.

كما نصت المادة ١٣١ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ على تشكيل مجلس النقابة العامة من نقيب المحامين وعضو واحد عن كل دائرة بمحكمة استئناف ممن يزاولون المهنة في مكاتب خاصة، وتبدو هذه المادة بما فيها من عمومية أنها تدخل في سلطان المشرع فهو ينظم مهنة المحاماة وينظم كيفية تشكيل مجلس النقابة، كما تظهر فيها تساؤلات حول قصر أسباب التمثيل على المقيدين لدى محاكم الاستئناف وهو ما يتنافى مع الأصل الذي يجب أن يكون حدًا أدنى لا حدًا أعلى.

ويظهر أيضـًا الانحراف التشريعي في القانون في المادة ١٣٦ منه، حيث نصت على أن يكون مدة مجلس النقابة ٤ سنوات من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب وتجري الانتخابات لتجديد المجلس خلال الستين يومـًا السابقة على انتهاء مدته ولا يجوز تجديد انتخاب النقيب وأعضاء المجلس لأكثر من دورتين متتاليتين، فهذه المادة إذا طبقت بأثر فوري كان مقتضاها عدم إعادة انتخاب أعضاء مجلس النقابة القديم في أغلبهم؛ لأن أكثريتهم قد استمرت عضويتهم بمجلس النقابة أكثر من مدتين.

ومثل القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٢١ أكتوبر ١٩٨١ بداية الانحراف، حيث قرر لأسرة الرئيس السادات نفس المعاش المساوي لما كان يتقاضاه من مرتب ومخصصات وذلك طوال حياتهم، كما منحهم أيضـًا المزايا ذاتها التي تم منحها لأسرة الرئيس عبدالناصر لدى وفاته.

وجاء القانونان ٥٠ لسنة ١٩٨٢ و٩٩ لسنة ١٩٨٣ كنموذج للانحراف التشريعي، حيث اشتركا في وجود نصوص غير دستورية في كل منهما، حيث خالفا نص المادة ١٧٢ من الدستور حول اختصاص مجلس الدولة، مما أدى إلى إهدارها، وكان من نتائج هذا الإهدار أن أصبح مجلس الدولة قاضي القانون العام نظريـًا، أما عمليـًا فقد أصبح يختص ببعض المنازعات الذي سمح المشرع والمحكمة الدستورية العليا باختصاصه بها.

فقد صدر القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ناصـًا في مادته الثالثة على أن تختص محكمة أمن الدولة العليا طوارئ دون غيرها بنظر كل الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار إليها في المادة ٣ مكرر في القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، على أن يبلغ فورًا كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقـًا للمادة السابعة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله، وتنص المادة ٣ من نفس القانون على أن لرئيس الجمهورية متى

أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي تدابير كوضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن وأوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم.

وبذلك فإن المادة الثالثة من القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٢ هي عدوان على النص الدستوري الذي حصن مجلس الدولة ضد أي عدوان على كيانه واختصاصه فيما يخص النظر في القرارات الإدارية الخاصة بالقبض والاعتقال وفق حالة الطوارئ.

وفيما يخص العملية الانتخابية كان القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ مثالاً صارخـًا على الانحراف التشريعي، فقد نص على قيام انتخابات مجلس الشعب على أساس نظام التمثيل النسبي مع الأخذ بالقوائم الحزبية، أي أنه أخذ بفكرة صحيحة لعدم إهدار أصوات الناخبين إلا أنه قيد التمثيل النسبي بوجوب حصول الحزب حتى يمثل في البرلمان على ٨% من مجموع أصوات الناخبين مجتمعة، كما أنه منع الائتلاف بين الأحزاب في قوائم مشتركة، وهو ما أدى إلى ابتعاد النظام عن الفكرة الصحيحة للديمقراطية، وأصبح هذا النظام وكأنه ابتداع من قبل الحزب الحاكم ليضمن لنفسه الحصول على نسبة كبيرة من المقاعد تفوق نسبة ما يحصل عليه من أصوات، وهو ما حدث فعلاً. ولقد ثارت مناقشات دستورية عدة حول دستورية حرمان المستقلين من الترشح وفقـًا لنظام القوائم الحزبية.

ومن الأمثلة على المواد الدالة على الانحراف التشريعي في عهد مبارك، القانون الذي أصدره رئيس الجمهورية في أكتوبر ١٩٩٣ لرفع السن لأعضاء الهيئات القضائية من ٦٠ سنة إلى ٦٤ سنة في غيبة من مجلس الشعب.

واستفاد الرئيس في إصدار هذا القانون من الاختصاص الاستثنائي الممنوح له طبقـــاً للمادة ١٤٧ من الدستور التي تجيز له إصدار قرارات بقوانين. ونصت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار على أن: إذا كان الاستنزاف المستمر والإهدار المتزايد للثروة القضائية العريضة التي يصعب تعويضها يتفاقم يومـــاً بعد يوم، مما شكل خطورة بالغة يتحتم سرعة مواجهتها على نحو لا يحتمل التأخر، لهذا كان التوجه إلى الدستور لالتماس سنده في هذا الشأن بإفراغ التعديل المطلوب لرفع السن في صيغة مشروع قرار بقانون للإسراع به إلى حيز التطبيق فيما لا يحتمل التأخير، وفي ذلك إعلاء للصالح العام وحرص عليه لا يمارى فيه ولا وجه للتواني عنه، تأميناً للعدل لجماهير المواطنين وسرعة إيصاله لمستحقيه، حتى تطمئن النفوس وتهدأ الأحوال ويستقر المجتمع ويستتب النظام.

وتشير الدراسة التي أعدها د. ماهر أبو العينين إلى تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وتقول إن من ينظر إليه يستطيع بسهولة أن يتبين أنه وضح بهذه الصورة المخالفة لكل القواعد الأساسية للنظم الدستورية بصفة عامة وللنظام الدستوري المصري بصورة خاصة، فليس هناك نص دستوري في أي دستور حديث من دساتير الدول الديمقراطية وضع تفصيلاً لمادة بهذه الصورة، وكان الغرض من هذه التفصيلات منع تعرض المحكمة الدستورية العليا لهذه المسائل عند النظر في دستورية القانون الرئاسي الصادر تنفيذاً لهذه التعديلات، وهو ما حدث فعلاً. كما جاء التعديل مخالفـــاً لنصوص عديدة في الدستور المصري تمنع تحصين عمل أي لجنة إدارية أو حتى قضائية من الطعن عليها، فضلاً عن خروج التعديل على بعض المواد الدستورية الصريحة التي تكفل حق التقاضي للأفراد إزاء قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية مع أن قراراتها قد تمتد إلى رفض ترشيح أحد المستحقين، كما أنه من آثار إجراء الانتخابات في يوم واحد عدم إمكانية الإشراف القضائي

الكامل على عملية الاقتراع.

ومن الانتقادات أيضــاً: التفرقة بين المرشح المستقل ومرشحي الأحزاب، والتي تم تبريرها بكون المستقلين لا يشاركون في الحياة الحزبية، وكأن اعتزاز المواطن بأفكاره وحريته ورغبته في عدم الانضمام إلى أي من الأحزاب الموجودة أمر غير مرغوب فيه، وقد كان من الأجدر بالمشرع - إذا كان هذا التبرير سليمــاً- أن يفرض على مرشحي الأحزاب ضرورة الحصول على نسبة من مقاعد المنتخبين في المجالس الشعبية أيضــاً.

أما المناخ العام لتطبيق نص تعديل المادة ٧٦ فإنه - حسب الدراسة- لم يكن ملائمــاً في ظل استمرار حالة الطوارئ وسيطرة الحزب الحاكم حينذاك على وسائل الإعلام وغيرها، ومع ذلك فإن المستشار ماهر أبو العينين رأى أن النص في مجمله هو نص لا بأس به، انتقل بنا من نظام استفتاء مجلس الشعب بترشيح رئيس الجمهورية ووضع قيود على حرية اختيار الشعب باستفتائهم على مرشح وحيد إلى نظام جديد يعطي لكل مواطن الحق في ممارسة كامل حريته السياسية بالترشح لأعلى المناصب في الدولة، قائلاً إنه سيكون لهذا النص فاعليته الحقيقية في المستقبل القريب مع توالي الإصلاحات السياسية.

وتشير الدراسة المهمة إلى أن تقرير الرقابة السابقة على دستورية القانون المنظم للانتخابات الرئاسية وتحصين أعمال لجنتها العليا كأثر من آثار تعديل المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١ يعد محاولة من المحاولات التي استهدفت الحد من دور المحكمة الدستورية العليا بعد أن تزايد نشاطها بصورة ملحوظة في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي، بعد أن قضت المحكمة بعدم دستورية العديد من النصوص التشريعية، وأثار تخوفات المشرع من مغالاة المحكمة في بسط رقابتها على ما يتمتع به البرلمان من

سلطات مطلقة في مجال التشريع.

وفي تصور د. ماهر أبو العينين، فإن الاتجاه نحو تقرير الرقابة السابقة على القوانين كوسيلة للحد من دور المحكمة الدستورية العليا يرتد في جذوره الأولى إلي ما نادى به د. أحمد فتحي سرور في أكثر من مناسبة من ضرورة الأخذ بنظام الرقابة السابقة على دستورية القوانين التي تحقق نوعـاً من الاستقرار السياسي والدستوري للبلاد بخلاف الحال بالنسبة للرقابة اللاحقة التي قد تهدد الأمن القانوني.

ويخلص هذا الرأي- الوارد على لسان د. سرور في حوار بمجلة "المصور" عام ١٩٩٦ ومؤلفه "الحماية الدستورية للحريات"- إلى ضرورة الأخذ بالرقابة السابقة على صدور التشريع، حتى لا يحدث أي إخلال بالأمن القانوني، مقررًا أن وجود ٥٠ قانونيـاً في مجلس الشعب يكفي جدًا لتحقيق هذه الرقابة السابقة؛ لأن جوهر القانون سياسة في المقام الأول[٢٥٤].

ومن المهم القول إن الانحراف التشريعي للبرلمان كان مركزًا على شؤون السلطة القضائية، في ظل التوافق الواضح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بسبب سيطرة الحزب الحاكم على البرلمان، ومن ثم كانت أكثر مناطق التدخل من جانب المشروع في أعمال السلطة القضائية.

وفي ظل هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ازداد الأمر سوءًا بأن امتد نفوذ السلطة التنفيذية ليصل إلى السلطة القضائية لينال من استقلالها وهو ما حدث في الانتخابات أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠،

254 فتحي سرور.. خطط للحد من دور المحكمة الدستورية العليا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ مارس ٢٠١٢.

٢٠٠٥ (وبطبيعة الحال في انتخابات ٢٠١٠) التي أجريت بالنظام الفردي.

وفي ظل سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم - حينذاك- على أكثر من ثلثي مقاعد مجلس الشعب، انهار دور البرلمان كإحدى المؤسسات الدستورية، وأصبحت مؤسسة الرئاسة هي المؤسسة الوحيدة المسيطرة علي السلطتين التشريعية والقضائية، حيث استخدم رئيس الجمهورية سلطاته في تعيين رؤساء المحكمة الدستورية العليا من خارج أعضاء المحكمة، وفقدت المحكمة الدستورية جزءاً من استقلالها ودورها في النظام القانوني المصري بدخولها في صراعات قانونية مع محكمة النقض والإدارية العليا من خلال قيامها بابتداع منازعات التنفيذ في أحكامها والتي تقوم من خلالها بوقف أحكام المحكمتين، وما كان رد النقض إلا تجاهل أحكام الدستورية بل تجاهل الدفع بعدم الدستورية وتصديها بنفسها للقضاء في دستورية القوانين بتجاهل النص القانوني المعيب بعدم الدستورية.

وزاد الصراع بتدخل السلطة التنفيذية الخطأ بزيادة التقاعد للقضاة، الأمر الذي خلق صراعـــاً بين مجلس القضاء الأعلى ونادي القضاة[٢٥٥].

أما الرئيس المصري أنور السادات فقد استفاد من المادة ٧٤ من دستور ١٩٧١ فأصدر العديد من القرارات الإدارية عام ١٩٨١، تضمنت نقل بعض العاملين في المؤسسات الصحفية القومية واتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى جهات أخرى، وكذلك القرار رقم ٤٩١ بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبا شنوده بطريركـــاً للكرازة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بمهام البابوية والقرار ٤٩٤ بإلغاء ترخيص

---

255 البرلمان المصري ينهار.. ومؤسسة الرئاسة تسيطر على السلطتين التشريعية والقضائية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ مارس ٢٠١٢.

بعض الصحف والمجلات والمطبوعات، وأخيرًا القرار ٤٩٥ بالتحفظ على أموال بعض الجمعيات التي تم حلها، وقد أعلن الرئيس وقتها سبب اتخاذ هذه الإجراءات.

وبذلك فإن الدستور أضاف بالمادة ٧٤ سلطات هائلة لرئيس الجمهورية دعت بعض الفقهاء إلى رجاء ألا تستعمل هذه المادة، في أول مرة نرى فيها من يتمنى لنص دستوري ألا يطبق، وما ذلك إلا لخطورة ما تضفيه على سلطات رئيس الجمهورية.

ومن القوانين التي تشير إلى الانحراف التشريعي في عهد السادات القانون ١٩ لسنة ١٩٧٤ والخاص بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي، وظل هذا القانون يمد العمل به حتى عام ١٩٨٢، إضافة إلى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بقوانين في شأن تأمين اقتصاديات البلاد الذي تم مد العمل به بمقتضى القانون ٥٦ لسنة ١٩٨١ والقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٣.

وتم استخدام المادة ١٤٧ من الدستور من جانب السادات، التي تجيز له الإسراع في اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير بقرارات لها قوة القانون في حال غياب مجلس الشعب – في إصدار قوانين لم تكن في حاجة إلى العجلة لإقرارها، ومنها القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن قواعد مد خدمة العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام، والقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي، والقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية.

ومن الأمثلة على الانحراف التشريعي في عهد السادات صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ الذي أعد خصيصـًا لمنع كمال الدين حسين أحد أعضاء مجلس الشعب وقتها من الترشح مرة أخرى لعضوية البرلمان بعد

إسقاط عضويته من قبل المجلس، بعد إرسال السادات برقية قال فيها إن رسالة اعتراض كمال الدين حسين على استخدام الرئيس المادة ٧٤ تتضمن إهانات لشخصه.

وفي عام ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، ونص في المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الأنشطة السياسية لكل من تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وكان القانون موجهاً لحزب الوفد الجديد قبل مولده إثر حملة شنتها الصحف القومية وجريدة "مصر" لسان حال حزب الأغلبية – "حزب مصر العربي الاشتراكي"– ضد حزب الوفد الجديد حتي قبل الإعلان عن مولده رسمياً، وكان قوام هذه الحملة الإيحاء بأن الحزب هو امتداد لحزب الوفد القديم المحظور، واتسعت الخلافات بين الحكومة وحزب الوفد الجديد على إثر عبارات جانبها التوفيق تفوه بها أحد نواب حزب الوفد بالبرلمان وتضمنت مساساً بشخص رئيس الجمهورية، ما حدا بمجلس الشعب إلى إسقاط عضوية هذا النائب.

ووسط هذا الجو المحموم بين الحكومة والمعارضة، وفي خطاب للرئيس في ١٤ مايو ١٩٧٨ قال إن مسيرة الديمقراطية في مصر بحاجة إلى تصحيح جديد وأنه قد آن الأوان لإعادة النظر في الموقف من قيادات الأحزاب التي تستهدف العودة بالبلاد إلى الوراء.

وفي اليوم نفسه، صدر بيان للشعب لإبداء الرأي في استفتاء حول مبادئ ستة أهمها فرض العزل السياسي على بعض الفئات وفي مقدمتهم السياسيون القدامى الذين اتهموا بالتسبب في فساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو. وبعد الاستفتاء على البيان والموافقة عليه سارع مجلس الشعب لإنزال مبادئ الاستفتاء منزلة القانون، ومن ثم صدر القانون ٣٤ لسنة

١٩٧٨ بحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي"[٢٥٦].

انتهينا الآن إلى دستور ٢٠١٢، الذي تسبب الخلاف على مواده ونصوصه في انقسام لم تشهد له مصر مثيلاً، لتضاف صفحة جديدة من معارك الدستور في مصر.

وجد المصريون أنفسهم أمام طريقين أو خيارين، أحلاهما مُر، إما تمرير الدستور على علاته ونواقصه والانتقال به إلى مرحلة بناء مؤسسات النظام الجديد، وإما التخلي عن الدستور بالإلغاء أو التجميد أو الاستبدال وبدء رحلة إعداده من الصفر. وإذا كان كاتبٌ محسوبٌ على التيار الإسلامي قال إن "أي عقل رشيد ومسؤول يقبل بالسيئ حتى لا يقع في براثن الأسوأ"[٢٥٧]، فإن كاتباً معارضاً رأى "أن جوهر هذه الأزمة يعود إلى افتقاد الثقة المتبادلة بين مختلف القوى السياسية. وبدون استعادة هذه الثقة لا أمل في أي حل، مهما كان مبتكرًا"[٢٥٨].

وبين هذا وذاك، وقفت مصر على رصيف الانتظار.

مر الدستور، وصار أمرًا واقعاً، ولو إلى حين.. وهدأت الأزمة حوله.

غير أن دروس التاريخ علمتنا شيئاً واحدًا: الهدوء لا يعني انتهاء الأزمة!

---

[256] علاء الغطريفي، دراسة لنائب رئيس مجلس الدولة تكشف "القوانين الملوثة" في عهدي السادات ومبارك.. الانحراف التشريعي بدأ بدستور ٧١ وانتهى بالمادة ٧٦، مصدر سابق.

[257] فهمي هويدي، في شجاعة الاختيار بين شرّين، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

[258] د. حسن نافعة، رسالة مفتوحة إلى السيد الرئيس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢ ،

عشيرة "نعم"

وجواهر التيجان ما لم تتخذ
من معدن الدستور غير صحاح
صوت الشعوب من الزئير مجمعًا
فإذا تفرق كان بعض نباح[٢٥٩]

حملت دعوة الرئيس محمد مرسي الشعب المصري للاستفتاء على مسوّدة الدستور على مرحلتين يومي ١٥ و٢٢ ديسمبر ٢٠١٢، رقمـًا جديدًا يضاف إلى رصيد مصر من الاستفتاءات.

فقد شهدت مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، والتي أنهت معها حكم أسرة محمد علي وأقامت النظام الجمهوري، استفتاءات عدة، تنوعت ما بين اختيار رئيس الجمهورية وتعديلات دستورية وقضايا سياسية، لم تكن النتيجة في أي منها بالرفض.

تعتبر كلمة "نعم" كلمة مشتركة في جميع استفتاءات مصر منذ قيام ثورة يوليو، حيث لم يحدث حتى الآن أن انتهى أي استفتاء منها برفض الشعب، بل انتهت جميعها بالموافقة عليها وبنسبة كبيرة، وكان أبرزها التسعات الخمس (٩٩.٩٩٩%) عندما دعي الشعب للاستفتاء على اختيار مبارك رئيسـًا للجمهورية خلفـًا للسادات عام ١٩٨١. ومن

---

259 أحمد شوقي، الشوقيات، دار الأرقم للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠١.

المؤسف أن ثقافة الاستفتاء غائبة عن المجتمع المصري، الذي ينظر تقليديـًا إلى عمليات الاستفتاء باعتبارها لزوم ما لا يلزم وأن النتائج مقررة سلفـًا.

وباستثناء عهد أول رئيس جمهورية لمصر محمد نجيب (١٩٥٢-١٩٥٤) الذي لم يشهد أي استفتاء، شهدت باقي الفترات استفتاءات مختلفة، كانت نتائج الكثير منها محل تندر بنسبها التسعينية ومحل انتقاد المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان. إذ إن بعض خبراء القانون الدستوري اعتبروا أن الاستفتاء عبر تاريخ مصر، تحوّل في ظل غياب الديمقراطية الحقيقية والحريات وتكافؤ الفرص وتفشي الأمية والفقر، من استشارة شعبية ديمقراطية إلى مجرد أداة لـ"الاستبداد الديمقراطي" بذريعة الحفاظ على الاستقرار.

على مدى التاريخ عشق المصريون الاستقرار.

وكما يقول الكاتب الصحفي محمد المنشاوي، فإنه "باسم الاستقرار حكم الرئيس السابق حسني مبارك مصر ثلاثين عامـًا لم نشهد خلالها حياة ديمقراطية حديثة تحترم فيها الحريات ولا تصان فيها حقوق الإنسان"[٢٦٠].

لم يكن هذا هو الشيء الوحيد الذي عشناه ودفعنا ثمنه تحت ذريعة الاستقرار.

"باسم الاستقرار تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم (بعد ثورة ٢٥ يناير) بصلاحيات غير محدودة، وباسم الاستقرار لم يمانع الشعب المصري في منح الفرصة لتجربة حكم العسكريين بطريقة مباشرة. وباسم الاستقرار تم استفتاء الشعب المصري يوم ١٩ مارس ٢٠١١ على إعلان دستوري معوج تسبب فيما تواجهه مصر حتى اليوم من فوضى سياسية.

---

[260] محمد المنشاوي، لا للاستقرار، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٢.

باسم الاستقرار، ورغم عدم رسمه طريقـاً واضحـاً مباشرًا نحو إنهاء الفترة الانتقالية وكتابة دستور دولة حديثة، مر الاعلان الدستوري بنسبة موافقة بلغت ٧٧%، فإن الاستقرار لم يتحقق حتى اليوم.

"باسم الاستقرار خطط المجلس العسكري لحكم مرحلة انتقالية لمدة ستة اشهر، وباسم الاستقرار استمر العسكريون في الحكم لمدة سنة ونصف. وباسم الاستقرار حدثت انتهاكات عديدة، ووقعت مجازر في أحداث شارع محمد محمود، وماسبيرو ومجلس الوزراء واستاد بورسعيد، وخسرت مصر مئات الضحايا الأبرياء.

"وباسم الاستقرار كاد الشعب المصري يعيد إنتاج نظام مبارك بانتخاب الفريق أحمد شفيق رئيسـاً للجمهورية. وباسم الاستقرار أصدر د. محمد مرسي، أول رئيس مصري منتخب، إعلانـاً دستوريـاً يمنح نفسه فيه صلاحيات ديكتاتورية غير مسبوقة ومحصنة. وباسم الاستقرار تم التعدي على سيادة القانون وانتهاك السلطة القضائية. وباسم الاستقرار تم الاسراع بعرض دستور غير ديمقراطي، لا يلبي طموحات شعب قام بثورة ضد الاستبداد، لاستفتاء شعبي سريع"[٢٦١].

منذ أكثر من ٢٠٠ عام قال بنجامين فرانكلين، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة إن "هؤلاء الذين يضحون بالحرية مقابل الأمن.. و(الاستقرار) لا يستحقونهما". هناك اليوم من يريد أن يخير المصريين بين حريتهم أو أمنهم. لذا تشبه ثورة مصر اليوم "عملية الولادة التي يخرج فيها وليد جديد من رحم المجتمع القديم" طبقـاً لرؤية المفكر فريدريك انجلز. وحتى اليوم لم يقرر الشعب المصري ما يريد من بين بديلين لا ثالث لهما. البديل الأسهل والمستقر والذي سيخرج منه الوليد غالبـاً مشوهـاً، أو

---

[261] المصدر نفسه.

البديل الأصعب غير المستقر والذي سيخرج منه الوليد حتمــًا عفيــًا قويــًا.

منذ نحو ١٠٠ عام كتب المفكر العربي الجليل عبدالرحمن الكواكبي أن "المستبد يتجاوز الحد ما لم ير حاجزًا من حديد، فلو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفــًا لما أقدم على الظلم، وكما يُقال: الاستعداد للحرب يمنع الحرب"[٢٦٢].

غير أن الشعب استكان لفكرة الاستقرار، وسكت عن نتائج الاستفتاءات المتتالية عن مستقبله ومصيره.

وكثيرًا ما شككت قوى المعارضة في عهد الرؤساء السابقين في نزاهة هذه الاستفتاءات، وكانت نتيجة "الخمس تسعات" مثار تندّر المصريين على مدى العقود الماضية.

ففي عهد جمال عبدالناصر (١٩٥٤ - ١٩٧٠) أجري الاستفتاء الأول في ١٦ يناير ١٩٥٦ وكان هذا الاستفتاء على أمرين؛ الأول دستور ١٩٥٦ وما تضمنه من تقنين إلغاء الأحزاب وإلغاء الملكية، وإعلان الجمهورية، وغيرها من المواد، أما الموضوع الثاني الذي تضمنه الاستفتاء نفسه فكان اختيار جمال عبدالناصر رئيســًا للجمهورية، وكان على المواطنين الإدلاء بآرائهم في الموضوعين معــًا، إما بالموافقة على الاثنين أو رفضهما معــًا. جاءت النتيجة ٩٩.٩% بالموافقة على الدستور، وعلى اختيار عبدالناصر رئيســًا للجمهورية.

---

262 عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧.

أما الاستفتاء الثاني في عهد الرئيس عبدالناصر فكان في فبراير ١٩٥٨ بشأن قيام الوحدة بين مصر وسوريا واختيار عبدالناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وجاءت النتيجة ٩٩.٥% موافقة.

كما شهد عهد عبدالناصر استفتاء مارس ١٩٦٥ لاختيار جمال عبدالناصر رئيساً للمرة الثانية، واستفتاء مايو ١٩٦٨ على بيان ٣٠ مارس.

وفي عهد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، أجريت استفتاءات قاربت العشرة، كان أولها استفتاء أكتوبر ١٩٧٠ لاختيار أنور السادات رئيساً بعد وفاة عبدالناصر.

ثم أجري استفتاء سبتمبر ١٩٧١ حول اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا. وتلاه استفتاء ١١ سبتمبر ١٩٧١ عندما دعا السادات جموع المواطنين للاستفتاء على دستور ١٩٧١، وما تضمنه من توسيع سلطات رئيس الجمهورية، ومنها تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء، وتولي السلطة التنفيذية، وجاءت النتيجة بنسبة ٩٨.٩٩% بالموافقة.

وشهدت مصر استفتاء مايو ١٩٧٤ حول ورقة أكتوبر، واستفتاء سبتمبر ١٩٧٦ لاختيار أنور السادات رئيساً لفترة ثانية.

الاستفتاء التالي في عهد السادات أجري في فبراير ١٩٧٧ وكان على القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧. كان العنوان العريض حينذاك هو "قوانين حماية الوحدة الوطنية"، التي تركزت على تشديد العقوبة على المتظاهرين والمشاغبين والمضربين عن العمل. وأعلنت نتيجة الاستفتاء ٩٩.٤٢% موافقة.

وفي ٢١ مايو ١٩٧٨ دعا السادات الشعب للاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو ما سمي آنذاك "قانون العيب"، وجاءت نتيجة الاستفتاء ٩٨.٢٩% موافقة.

وفي ١٩ إبريل ١٩٧٩ أجري استفتاء على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وحل مجلس الشعب، وجاءت النتيجة بالموافقة بنسبة ٩٥.٩٩%.

أجري الاستفتاء اللاحق في ٢٣ مايو ١٩٨٠، عندما تمت دعوة الشعب للاستفتاء على تعديل دستور ١٩٧١، الذي سبق لمجلس الشعب الموافقة عليه في ٣٠ إبريل ١٩٨٠. تركز الاستفتاء على عدم تحديد مدة الرئيس ومجموعة تعديلات دستورية تتعلق بالمادة رقم "٢"، وتمت إضافة حرفي "الـ" فقط، فبدلاً من "مبادئ الشريعة مصدر التشريع"، أصبح "مبادئ الشريعة المصدر للتشريع". أما المادة رقم ٧٧، والخاصة بمدة تولي رئاسة الجمهورية.. فبعد أن كانت: "يجوز إعادة انتخاب الرئيس مدة تالية"، أصبحت يجوز إعادة انتخاب الرئيس "مددا تالية"، وجاءت نتيجة الاستفتاء بنسبة ٩٦.٩٨%.

أما الاستفتاء الأخير في عهد السادات والثامن في تاريخ مصر منذ ثورة يوليو، فقد تم في ١٠ سبتمبر ١٩٨١ وقبل ٢٦ يومـــا فقط من اغتيال السادات، وعقب أحداث الفتنة الطائفية بالزاوية الحمراء (أحد أحياء القاهرة). وتم بمقتضى هذا الاستفتاء إضفاء المشروعية على اعتقال نحو ١٥٠٠ من معارضي الرئيس، في إطار ما سمي بمبادئ الوحدة الوطنية، وجاءت النتيجة ٩٩.٤٥%.

ويحظى عهد الرئيس السابق حسني مبارك (١٩٨١ - ٢٠١١) بنصيب وافر من الاستفتاءات، أجري الأول منها في أكتوبر ١٩٨١ عقب اغتيال الرئيس السادات عندما دعي الشعب للاستفتاء على اختيار

مبارك رئيسـاً للجمهورية خلفـاً للسادات، وكانت النتيجة الشهيرة "٥ تسعات" أي بنسبة ٩٩.٩٩٩% قالوا "نعم" لمبارك.

وأجري استفتاء فبراير ١٩٨٧ حول حل مجلس الشعب، وبالفعل تم حل المجلس بنسبة تناهز الـ ٨٠%، وتلاه استفتاء أكتوبر ١٩٨٧ بشأن تجديد ولاية الرئيس مبارك، وجاءت النتيجة ٩٩.٥% موافقة.

وفي أكتوبر ١٩٩٣ أجري استفتاء بشأن تجديد ولاية الرئيس مبارك لفترة ثالثة، وجاءت النتيجة ٩٩.٧%، أما الاستفتاء التالي فكان في سبتمبر ١٩٩٩، لتجديد ولاية مبارك رئيسـاً لفترة رابعة، وجاءت النتيجة ٩٩.٨% موافقة. وأجري استفتاء في ٢٥ مايو ٢٠٠٥، حيث دعي الشعب للاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، بما يجعل الرئيس يُنتخب مباشرة من الشعب، وجاءت النتيجة ٨٦.٨٢% موافقة.

وكان استفتاء ٢٦ مارس ٢٠٠٧ حول تعديل ٣٤ مادة من الدستور دفعة واحدة، وتضمنت موضوعات مختلفة من شأنها التعدي على الحريات العامة وإقصاء القضاة عن الإشراف على الانتخابات، وجاءت النتيجة موافقة بنسبة ٧٥.٩%.

وفي ١٩ مارس ٢٠١١ أجري الاستفتاء الأول بعد ثورة ٢٥ يناير، وكان بقرار من المجلس العسكري الأعلى (٢٠١١-٢٠١٢) بتعديل ٩ من مواد الدستور بعد تعليق العمل بدستور ١٩٧١ في ١٣ فبراير ٢٠١١ وبعد يومين من تنحي حسني مبارك. فقد نظّم المجلس العسكري بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي لجنة من القانونيين برئاسة المستشار طارق البشري لصياغة التعديلات المقترحة لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات جديدة، وجاءت نتيجته ٧٧% بنعم. وكان هذا الاستفتاء الأخير هو الوحيد الذي أجمعت منظمات حقوقية ومراقبين على نزاهته بنسبة كبيرة.

وفي فترة الرئيس محمد مرسي (يونيو ٢٠١٢–)، أجري استفتاء ١٥ و٢٢ ديسمبر ٢٠١٢ حول مشروع دستور جديد، نظمت مرحلته الأولى في ١٠ محافظات، ثم نظمت مرحلته الثانية في ١٧ محافظة. وهو أول استفتاء في عهد أول رئيس مدني منتخب لمصر، والثاني منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

قبيل إجراء الاستفتاء على مسوّدة الدستور المذكور، أثير جدل حول إجراء الاستفتاء على مرحلتين، وهو أمر رأى كثيرون فيه خطأ قد يضر بنزاهة الاستفتاء وشفافيته. كما طرح آخرون مقترحات رأوا أنه كان من الأجدى العمل بها، ومن ذلك ما قاله د. جمال قطب من أنه كان من الأنسب أن تقوم الجمعية التأسيسية مع استيعابها لكل التيارات بوضع نموذجين لمشروع الدستور بحيدة ونزاهة، ثم تكون بطاقة الاستفتاء من "ثلاث خانات" (١) للنموذج أ)، (٢) للنموذج ب)، (٣) لرفض النموذجين)، "أما أن يقوم الاستفتاء على نموذج واحد، فهذا تضييع للوقت وحصار للرأي وتحكم من صانع القرار يحاصر به المواطنون"[٢٦٣].

ولعل ما يميز تجربة الاستفتاء التي شهدتها مصر قبل انتهاء عام ٢٠١٢ هي أنها كانت المرة الأولى من نوعها للاستفتاء على دستور كامل منذ ٤١ عامـــًا. ومع ذلك، فقد بقيت هناك ملاحظات تستحق الإشارة إليها.

فقد نشرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية في مصر استطلاعـــًا للرأي أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام، من خلال الهاتف المنزلي والهاتف المحمول، على عينة شملت ٢٢٣٤ مواطنـــًا، من الفئة العمرية ١٨

---

[263] د. جمال قطب، الشفافية قبل الوثيقة (٣)، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٤ ديسمبر ٢٠١٢.

عامـــاً فأكثر، بامتداد محافظات الجمهورية. تبين من الاستطلاع أن ٧٣% من المصريين لم يقرأوا مسوّدة الدستور، وأن ٢٠% قرأوا أجزاء منها، وأن ٧% فقط هم الذين قرأوها كاملة.

ليس هذا فقط، وإنما اتضح من خلال الاستطلاع، كما يقول د. ماجد عثمان، مدير المركز، أن ٥٥% من المصريين لم يتابعوا الجلسة الختامية الشهيرة للجمعية التأسيسية للدستور، التي تم فيها إقراره، بصيغته النهائية سريعـــاً، وعلى عجل، واتضح كذلك أن ٥٧% من المصريين يرون أن الـــ ١٥ يومـــاً، التي تقرر أن تكون هي المدة الفاصلة بين اعتماد الصيغة النهائية في الجمعية، والاستفتاء عليها، غير كافية لقراءتها، وفهمها، واستيعابها، وبالتالي إبداء الرأي فيها بـــ"نعم" أو بـــ"لا"[٢٦٤].

أرقام التصويت ودلالاتها في استفتاء ديسمبر ٢٠١٢ تماشت إلى حد كبير مع تقارير التنمية الإنسانية، فالمناطق الحضرية التي ترتفع فيها معدلات النمو والتعليم منفتحة على العالم وصور الحياة الحديثة ذهبت إلى رفض الدستور بينما أيدته المناطق الأكثر فقرًا وبؤســـاً، وهذه مأساة بذاتها فنصوص مشروع الدستور تجافي العدالة الاجتماعية التي تحتاجها المناطق المهمشة خاصة في محافظات الصعيد.

لمرة أخرى، استعصت العاصمة "القاهرة" بكتلتها السكانية الأكبر على الجماعة، وفي هذا خصومة تمتد مع المركز الرئيسي للقوى الحيوية في البلد كله. لقد تبدى رفض الدستور واضحـــاً جليـــاً في القاهرة، ذات العشرين مليون مواطن، العاصمة والمركز والقلب السياسي والثقافي

---

264 د. ماجد عثمان، الرأي العام والاستفتاء على الدستور، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٦ ديسمبر ٢٠١٢.

والاجتماعي، ومركز الجامعات والمعاهد العليا، كما في بعض المحافظات الحضرية والمسيسة، تاريخيـاً، بينما جاءت "نعم" من البيئات الأقل تقدمـاً والطرفية (أسوان والصعيد عمومـاً وسيناء بالتركيبة القبلية لجماعاتها السكانية التي يغلب عليها الطابع البدوي المحكوم بموالاة السلطة)[٢٦٥].

الأرقام المتقاربة في نتيجة الاستفتاء المذكور تؤكد فكرة الانقسام السياسي والاجتماعي حول مسألة هي بطبيعتها قضية وفاق، فمثل هذه النسب المتقاربة تصلح لحسم انتخابات نيابية، لكنها لا توفر شرعية دستورية مستقرة وقابلة للبقاء[٢٦٦].

إن الدستور المطعون في سلامة صياغاته القانونية، وفي انفتاحه على العصر، وفي احترامه لتجربة الشعب المصري مع الدستور ثم لمعركته العظيمة ضد الطغيان ليس أغلى من الوحدة الوطنية.. بل يفترض فيه أن يكون بين ركائزها ودعائمها. ومن حق الشعب المصري الذي يرابط في الميدان والساحات الأخرى وصولاً إلى "الاتحادية" أن يحظى بدستور لا أثر فيه "للإكراه الديمقراطي" بالاستفتاء المدبر والمُصنع.

ومنذ ظهور نتائج المرحلة الأولى من الاستفتاء، تأكد سقوط الإخوان المسلمين من موقعهم على رأس السلطة، في امتحان الديمقراطية والتسليم بالإرادة الشعبية. واتضح أن الانقسام الذي شرخ المجتمع قد ذهب

---

265 طلال سلمان، حتى لا يكون الاستفتاء إهانة لمصر أُم الدساتير، جريدة "السفير"، بيروت، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

266 عبدالله السناوي، معركة الدستور الممتدة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

بالدستور الذي يفترض به أن يكون أساس وحدة الشعب على اختلاف الاتجاهات السياسية، فضلاً عن اختلاف الانتماءات الدينية والطائفية.

وعلى حد قول الكاتب الصحفي اللبناني طلال سلمان، فإنه يمكن الاندفاع إلى ما هو أبعد والقول: إن رفض نحو نصف المصريين هذا الدستور الذي لم تحترم نصوصه حقوقهم وإرادهم، هو خطوة على طريق استعادة المواطنين "دولتهم"[٢٦٧] وحلمهم بالعدل والكرامة والحرية.

هذا المناخ المحتقن، شهد مستجدات زادت الموقف صعوبة، فقد قرر نادي قضاة مجلس الدولة عدم الإشراف على استفتاء الدستور في مرحلته الثانية، بسبب رفض رئاسة الجمهورية الحوار مع أي من القيادات القضائية داخل مجلس الدولة بشأن الشروط التي تعهدت بتنفيذها مقابل إشراف قضاة المجلس على الاستفتاء، وكان على رأسها فك حصار المحكمة الدستورية العليا وإصدار وثائق تأمين على حياة القضاة[٢٦٨].

وهكذا "عرف قضاة مجلس الدولة أخيرًا أن الرئيس دائمـًا يخلف وعده.. انتظروا معاملة مختلفة من رئاسة تزعم حرصها على القضاء واحترامها لها، لكنها لم تحترم من مدوا الأيادي لمساعدتها في إنجاز استفتاء على الدستور وسط مقاطعة كبيرة من باقي القضاة"[٢٦٩].

بدوره، طالب المستشار أحمد مكي، وزير العدل، رؤساء محاكم الاستئناف بالمحافظات التي جرى بها الاستفتاء في المرحلة الأولى، بندب

---

267 طلال سلمان، حتى لا يكون الاستفتاء إهانة لمصر أم الدساتير، مصدر سابق.

268 شيماء القرنشاوي وعادل الدرجلي ومينا غالي وفادي فرنسيس، مصادر: "مجلس الدولة" انسحب من الإشراف على "الاستفتاء" بعد رفض الرئاسة الحوار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

269 أحمد الصاوي، الرئيس دائمـًا يخلف وعده، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

قضاة للتحقيق فيما تردد عن جرائم شابت الاستفتاء، وهي خطوة – حسب بيان صحفي صادر عن وزارة العدل– قد تكون الأولى من نوعها في تاريخ مصر التي يجرى فيها تحقيق جنائي بشأن بلاغات عن إجراءات العملية الانتخابية[٢٧٠].

وبينما اضطرت اللجنة العليا للإشراف على الاستفتاء إلى قبول استقالة أمينها العام زغلول البلشي بعد تعرضه لظرف صحي كما ورد في نص استقالته، قدمت جبهة الإنقاذ الوطني إلى اللجنة العليا المشرفة على الاستفتاء مذكرة بالتجاوزات التي شهدتها الجولة الأولى من الاستفتاء، وطالبت فيها بسرعة التحقيق في المخالفات الواردة بالمذكرة وإعادة الجولة الأولى للتصويت[٢٧١].

وأعلن عدد من القانونيين تدشين جبهة تحت اسم "الدفاع عن نزاهة الاستفتاء"، تضم مجموعة من المحامين المعنيين بقيم الحق والعدل والنزاهة والشفافية، بعد أن أفزعهم – حسب بيان صدر عنهم– حجم الانتهاكات والخروقات والتسيب وتغيير إرادة الناخب، الذي قد يرقى إلى مرتبة التزوير كجريمة كاملة. وقال أعضاء الجبهة إنهم قرروا أن يصطفوا في مواجهة العبث بالاستفتاء وتمرير دستور لا يعبر عن إرادة الأمة مجتمعة، وإنهم يعلنون للجميع أن توكيلاتهم بالملايين هي خير سندٍ ودافع ووسيلة سياسية ضاغطة وقانونية منجزة لتصحيح مسار الثورة[٢٧٢].

---

[270] محمد السنهوري، وزير العدل يطلب ندب قضاة تحقيق في "تزوير الاستفتاء"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

[271] محمود جاويش ومحمود رمزي، "جبهة الإنقاذ" تسلم "تجاوزات الاستفتاء" لـ"العليا للانتخابات"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

[272] عادل الدرجلي، قانونيون يدشنون "جبهة الدفاع عن نزاهة الاستفتاء" ويطالبون الشعب بـ"توكيلات"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

وفي الطريق إلى المرحلة الثانية من الاستفتاء على الدستور، تعثرت دعوة مكتب الإرشاد لقيادات جبهة الإنقاذ لمحاورة المرشد العام للإخوان المسلمين د. محمد بديع، وفي الدعوة اعتراف ضمني بفشل الرئاسة، وأن السلطة الحقيقية في "المقطم" لا في "الاتحادية"، وهي دعوة أفضى توقيتها إلى تجاهلها[٢٧٣].

قبل ساعات من "سبت الحسم"، أو يوم إجراء المرحلة الثانية للاستفتاء على الدستور، عقدت الجمعية التأسيسية للدستور، مناظرة حول المواد من طرف واحد غاب عنها المعارضون، وبدت الجمعية كأنها تروج لــ"بضاعتها". الدعوة ذاتها بدت "استعراضية" بلا قيمة لها أو فائدة منها، فـــالجمعية التأسيسية فقدت وظيفتها ودورها بمجرد تسليم مشروع الدستور للرئاسة وإحالته للاستفتاء.

ووجه ثلاثة من قيادات جبهة الإنقاذ هم د. محمد البرادعي وحمدين صباحي وعمرو موسى رسائل للمواطنين تدعوهم للتصويت بــ"لا" على الدستور لتجاهله مطالب الفقراء.

جدد د. البرادعي، دعوته إلى الرئيس محمد مرسي بإلغاء الاستفتاء على مشروع الدستور والعودة إلى دستور ١٩٧١ مؤقتــًا وتشكيل جمعية تأسيسية جديدة تؤسس دستورًا توافقيــًا. وقال في كلمة متلفزة، بثها عدد من القنوات الفضائية: "شكل يا دكتور مرسي حكومة إنقاذ وطني جديدة تنقذ البلاد وتكون ذات خبرة". وأضاف: "نتيجة المرحلة الأولى من الاستفتاء أعطتني جرعة تفاؤل عالية، وندعو إلى قول (لا) للدستور في

---

[273] عبدالله السناوي، اليوم التالي، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

المرحلة الثانية من أجل الاستقرار و(حق الغلابة) ورغبة في الديمقراطية". وتابع: "نريد في المرحلة الثانية أن يزيد العدد الذي يقول (لا)، قولوا لا للدستور علشان الاستقرار.. لكل مصري ومصرية الثورة قامت ولم تكن في خط مستقيم بسبب سوء الإدارة، ولكن أؤكد لكم: سننجح إن شاء الله.. لقد كسر حاجز الخوف، وقدرنا أن نواجه المستقبل بتحدياته، قوتنا في وحدتنا.. هنشد القلوع ما فيش رجوع".

ودعا حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي، المواطنين إلى المشاركة في الجولة الثانية من الاستفتاء، والتصويت بـ"لا" على مشروع الدستور، الذي وصفه بأنه يهدم العدالة الاجتماعية ويتجاهل حقوق الفقراء وأهداف الثورة. وقال صباحي في تصريحات له: نرفض الدستور الذي يربط الأجر بالإنتاج بعد أن كتبته جمعية تأسيسية بالانفراد والهيمنة وليس بالتوافق الوطني، مضيفــاً أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع المصريين.

وأكد عمرو موسى، رئيس حزب المؤتمر عضو جبهة الإنقاذ الوطني، أن هذا الدستور لو مر فسيفتح بابــاً للصراع بين المصريين، مضيفــاً: "كنا نود أن نصوت بــ(نعم) إذا كان الدستور توافقيــاً"[٢٧٤].

غير أن الرئيس مرسي لم يحاول الاستماع إلى فريق المعارضة. وإذا كنا نشدد على أن محمد مرسي رئيس منتخب، لم يغتصب السلطة أو ينتزع موقعه من سندٍ شرعي وديمقراطي، فإنه يبقى القول إنه وبلغة صناديق الاقتراع ذاتها "التي يفضل البعض الحديث بها"، فان حمدين صباحي وأبو الفتوح وعمرو موسى ليسوا بلطجية قفزوا على المشهد من الحارة المجاورة

---

[274] محمود رمزي وعلاء سرحان وأحمد علام، قيادات جبهة الإنقاذ: "لا" لدستور يتجاهل ثورة مصر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢.

بل تقول أرقام الصناديق إنهم "مجتمعين" حصلوا في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة على ضعف ما حصل عليه مرسي من تأييد (١١ مليون صوت مقابل خمسة ملايين صوت بالتقريب). ولهذا دلالاته التي كان على الجميع أن يقرأها جيدًا، حتى لا تخونه التوقعات والمعايير واللغة[٢٧٥].

مع ذلك، تواصلت آلية الحشد الديني طوال فترة الصراع بشأن الدستور، وجرى ربطٌ قسري بين "الشرعية والشريعة" و"الدستور وتأييد الرئيس".

في الإسكندرية، شهد محيط مسجد القائد إبراهيم ما يشبه "حرب شوارع" بين مؤيدي الدستور ومعارضيه، خلال مليونية "الدفاع عن العلماء والمساجد"، التي دعا إليها أنصار حركة "حازمون" التي يقودها القيادي السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل، والدعوة السلفية، وحزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين وحركة التيار الإسلامي الثالث، ردًا على محاصرة المتظاهرين المسجد قبل أسبوع من ذلك التاريخ.

وقال جمال صابر، منسق "حازمون" إن "أبو إسماعيل لم يشارك في المليونية حقنـًا للدماء، والأشخاص الذين يهددون الشيخ حازم سيضربون بـ"الجزمة"، من دون أن ينسى وصف المعارضين بـ"الكلاب"[٢٧٦].

غير أن المرحلة الثانية من الاستفتاء على الدستور أجريت في ١٧ محافظة مصرية، وسط اتهامات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات بالجملة، وتشكيك خبراء في قانونية استكمال الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد لمخالفته قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١،

---

275 أيمن الصياد، المشهد.. إعادة قراءة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

276 اشتباكات دموية قبل "سبت الحسم"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢.

موضحين أن المادة ٣٧ من القانون تنص على أن "يعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات المشرفة على الاستفتاء النتيجة العامة بقرار منه خلال الـ٣ أيام التالية لإعلان رؤساء اللجان العامة النتائج ونشرها في الجريدة الرسمية"، فيما أكدت اللجنة العليا أن الاستفتاء قانوني، مشيرة إلى أن مواعيد إعلان النتائج تنظيمية وليست ملزمة، واستطردت: "ومن الوارد مخالفة المواعيد"[٢٧٧].

"دستور الأقلية"[٢٧٨].

هكذا عنونت إحدى الصحف المصرية مانشيتها الرئيسي صبيحة اليوم التالي للمرحلة الثانية من الاستفتاء على الدستور، في حين أعلنت اللجنة العامة للانتخابات في ٢٥ ديسمبر نتيجة الاستفتاء على الدستور، وجاءت نسبة المصوتين بـ"نعم" ٦٣.٨% مقابل ٣٦.٢% صوتوا بـ"لا"[٢٧٩].

بإعلان اللجنة العليا للانتخابات، موافقة أغلبية الناخبين على الدستور، بدأت مصر العمل بالدستور الجديد، وتولى مجلس الشورى سلطة التشريع كاملة، حتى انتخاب مجلس النواب الجديد الذي تنتقل إليه السلطة كاملة، بحسب المادة ٢٣٠ من الدستور، التي تنص على أن يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة حتى انعقاد مجلس النواب الجديد، وتنتقل إليه السلطة التشريعية كاملة لحين انتخاب مجلس الشورى الجديد خلال ٦ أشهر من تاريخ انعقاد مجلس النواب[٢٨٠].

---

277 محمد السنهوري ومينا غالي، هل تبطُل نتائج المرحلة الأولى، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

278 دستور الأقلية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

279 أحمد أبو الفتح، "العليا للانتخابات": ٦٣.٨% وافقوا على الدستور و٣٦.٢% قالوا "لا"، موقع "المصري اليوم" الإلكتروني، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

280 رجب جلال، اليوم.. نهاية سلطة الرئيس في إصدار القوانين والإعلانات الدستورية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢.

ورأت جبهة الإنقاذ الوطني أن نتيجة الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد أمرٌ طبيعي لما شهده من تزوير وانتهاكات ومخالفات، وغياب أدنى مستويات النزاهة المطلوبة ومنها غياب الإشراف القضائي الكامل، وإبطاء عملية التصويت بسبب مضاعفة عدد الناخبين في كل لجنة، ما أدى إلى انصراف معظم الناخبين من الطوابير الطويلة دون تصويت، وفتح اللجان[٢٨١].

غذى القلق من مرحلة ما بعد الاستفتاء، واقعة الاعتداء على المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، وإصابته بجروح وخدوش وكدمات في الوجه أثناء خروجه من النادي، في منطقة وسط القاهرة[٢٨٢]. اعتداء دق ناقوس الخطر بشأن محاولات ترويع وترهيب محتملة ضد معارضي السلطة والإخوان المسلمين وحلفائهم.

تم تمرير الدستور إذن، رغم الدم ورغم الرفض.. فكان ما كان!

وفي معركة الاستفتاء، علينا أن نرصد ثلاثة مؤشرات مهمة، الأول أن الذين وقفوا في الطوابير لساعات طويلة ليقولوا "لا" خرجوا عن سياق المتوقع بدواعي الفزع من جماعة الإخوان المسلمين وسياساتها.. والثاني أن كتلة الاستقرار التي قالت "نعم" لم يكن تصويتها تأييدًا للجماعة وسياساتها بقدر ما كان أملاً في تحسن الأحوال. والثالث أن التجاوزات التي وقعت في عمليات التصويت وتم تسجيلها بالصوت والصورة في كثير من

---

281 محمود رمزي، "جبهة الإنقاذ": النتيجة طبيعية في ظل التزوير، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

282 هشام المياني، "بوابة الأهرام" تنشر التفاصيل الكاملة لواقعة الاعتداء على الزند أمام نادي القضاة، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

الأحيان، تنال من مشروعية الدستور وتثير الريبة في أن النتائج النهائية المعلنة لا تعبر بالضرورة عن حقيقة التوجهات داخل الرأي العام[٢٨٣].

وأزمة الاستفتاء تتجاوز نتائجه، لارتباطها بصورة المستقبل وسيناريوهاته، ما بين خوض معارك قانونية لنزع الشرعية عن الاستفتاء وإثبات المخالفات والانتهاكات التي أحاطت به أو وقعت خلاله؛ وبين تصعيد المواجهات والعنف في الشارع على نحو ما جرى في أحداث مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية؛ أو التركيز على معركة الانتخابات العامة المقبلة لإعادة ترتيب الثقل الانتخابي تحت قبة البرلمان؛ أو العودة إلى طاولة الحوار بحثـاً عن حل أو صيغة تسوية للخروج من الأزمة[٢٨٤].

قيل كلامٌ كثير من عينة أن إقرار الدستور يعني بدء مرحلة الاستقرار. غير أن الأشهر السبعة الأولى من حكم مرسي انتهت، وجبهة الإنقاذ الوطني – التي نشأت في لحظة فوران شعبي على وقع أزمة الإعلان الدستوري- ترفع سبعة مطالب رئيسية للمعارضة هي: تشكيل حكومة إنقاذ وطني تساهم في رفع المعاناة عن المواطنين وتضع حدًا لهدر دمائهم سواء في مواجهات مع الشرطة، أو في حوادث القطارات، وتشكيل لجنة لتعديل الدستور الذي جرى إعداده بطريقة لا تلبي مطلقـاً طموحات الشعب الذي خرج قبل عامين يهتف: "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية"، وإزالة آثار الإعلان الدستوري الصادر في نوفمبر ٢٠١٢، وإقالة المستشار طلعت عبدالله، النائب العام، الذي أفرط في التدخل في شؤون القضاء وقام بتعيينه الرئيس محمد مرسي، كما كان يجري في عهد نظام مبارك، وتشكيل لجنة قضائية للتحقيق في سقوط عشرات القتلى والمصابين في الأحداث التي تلت قرار محكمة "مجزرة استاد

---

283 عبدالله السناوي، من يربح جولة البرلمان؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٧ يناير ٢٠١٣.

284 عبدالله السناوي، اليوم التالي، مصدر سابق.

بورسعيد" في ٢٦ يناير ٢٠١٣ بإحالة أوراق ٢١ متهمــاً إلى فضيلة مفتي الجمهورية، وإخضاع جماعة الإخوان المسلمين للقانون بعد أن أصبحت طرفــاً أصيلاً في إدارة البلاد من دون سند شرعي، وإلغاء تام لحالة الطوارئ وحظر التجول التي أعلنها الرئيس مرسي في محافظات القناة، التي كان الرد الشعبي البليغ برفضها[٢٨٥] أكبر دليل على مدى هشاشة النظام في عهد حُكم الإخوان[٢٨٦].

بعد أسبوع من العنف في الشارع، لم يكن بأي حال "مسك الختام" لنهاية الشهر السادس من حكم مرسي، تعددت المبادرات وظل الحل غائبــاً.

أطلق الأزهر مبادرته لوقف العنف وإراقة دماء المصريين، واعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات السياسية، في حين دعا حزب النور لمبادرة أكثر جرأة عندما أعلن اتفاقه مع مطالب جبهة الإنقاذ التي انتقدها طوال الفترة السابقة.

قبل هاتين المبادرتين، جاءت مبادرة د. محمد البرادعي، التي حددت شكل الحوار وأطرافه التي شملت القوات المسلحة ووزارة الداخلية كضمانة لنتائج الحوار في ظل انعدام الثقة بين المعارضة ومؤسسة الرئاسة[٢٨٧].

مبادرات تعكس إدراك القوى السياسية لخطورة العنف في الشارع، وسط حالة من العجز والارتباك في مؤسسة الحكم التي اكتفت بالترحيب

---

285 حمدي جمعة وجمال نوفل، بورسعيد تقاوم الحظر بـــ"السمسمية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١٣.

286 محمود رمزي، "الإنقاذ" تعلن ٧ مطالب في جمعة "الخلاص"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١٣.

287 محمد عليّ الدين، تعددت المبادرات.. والحل غائب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١٣.

بعض هذه المبادرات[288] والصمت إزاء بعضها الآخر. بل إن قيادات الصفين الأول والثاني لجماعة الإخوان اختفت من المشهد السياسي، ومعهم الرئيس محمد مرسي ولمدة ثلاثة أيام، هي ٢٥ و٢٦ و٢٧ يناير ٢٠١٣، وسط دهشة الجميع من نخبة ومواطنين، الأمر الذي دعا المهتمين بالشأن العام ومسار الثورة للسؤال: أين ذهب هؤلاء؟!

من جديد، وفي منتصف الشهر السابع لعهد مرسي، وجدنا أنفسنا في دائرة التناحر، حين احتشد الآلاف من أنصار الجماعة الإسلامية بمشاركة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، في ميدان النهضة بالجيزة فيما أطلقوا عليه "مليونية معــاً ضد العنف"، وهتفوا بنصرة شرعية الرئيس مرسي وطالبوه بالضرب بيد من حديد و"في المليان"[289]، ورفع بعضهم أعلام "القاعدة" و"الجهاد"، ورددت منصتهم الرئيسية عبارات تتهم جبهة الإنقاذ الوطني بمحاربة الإسلام، والسعي لخراب البلاد. وبينما كان المشاركون في "مليونية صُناع العنف ضد العنف"[290] – كما وصفها الكاتب جمال الغيطاني– يهتفون للرئيس بأن "اضرب"، كان متظاهرون معارضون في مليونية "كش ملك" يهتفون أمام قصر القبة الرئاسي "ارحل"[291].

وبعد مسرحية إخراج الدستور في عرض هزلي، أُحيل حق التشريع اختلاســاً لمجلس شورى مُوالٍ ومتهافت في انتخابه وتشكيله. وتوالى

---

288 خالد عمر، رئاسة الجمهورية ترحب بالوثيقة وتدعو إلى تفعيل الحوار الوطني، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١٣.

289 سعيد علي ومحمود العمري، أنصار الرئيس يطالبونه بـ"الضرب في المليان" ويرفعون لافتات "اغضب يا مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٦ فبراير ٢٠١٣.

290 جمال الغيطاني، كابتن غزالي، جريدة "أخبار اليوم"، القاهرة، ١٦ فبراير ٢٠١٣.

291 النهضة لـ"مرسي": اضرب.. و"كش ملك": ارحل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٦ فبراير ٢٠١٣.

الباطل المُشيَّد على باطل مُمَثّلا في توزيعٍ الدوائر الانتخابية على هوى من يحترفون لعبة الصناديق غير النزيهة قطعــا حتى لو كانت الانتخابات حُرة، وبدعم من قانون انتخابات مُفصّل على ذات الهوى المائل[٢٩٢]. ثم جاء قرار مرسي بالاتجاه نحو انتخابات برلمانية في إبريل ٢٠١٣، الذي ألغته محكمة القضاء الإداري وأحالت قانون الانتخابات مرة أخرى إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدى دستوريته[٢٩٣]، وسط استقطاب حاد للمجتمع وتآكل سلطات الدولة وتصاعد وتيرة الإقصاء والقمع، لتمتد حالة العصيان المدني من بورسعيد إلى عدد كبير من المحافظات[٢٩٤]، وتعلن جبهة الإنقاذ ومعظم القوى المعارضة مقاطعتها الانتخابات البرلمانية وجلسات الحوار الوطني[٢٩٥] التي دعا إليها مرسي في أواخر فبراير ٢٠١٣ تعقيدات تقرع أجراس الخطر بالنسبة لمصر ومستقبلها.

للأسف، "نعم" لم تصنع الاستقرار الذي بشر به الإخوان المسلمون، فالمقدمات السيئة لا تقود إلا إلى نتائج سيئة.

للخلف دُر

---

292 د. محمد المخزنجي، تختنق بذيلها، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢١ فبراير ٢٠١٣.

293 شيماء القرنشاوي، "القضاء الإداري" تلغي قرار "مرسي" وتحيل القانون لـ"الدستورية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ مارس ٢٠١٣.

294 "العصيان" يحاصر النظام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٧ فبراير ٢٠١٣.

295 عادل الدرجلي ومحمود رمزي ومحمد ماهر، الانتخابات والحوار.. مقاطعة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٧ فبراير ٢٠١٣.

لعل أخطر أوجه الإخفاق النظام في عهد "الجمهورية الثانية" حتى الآن، هو الارتباك الواضح - إلى حد التضارب- في صناعة القرار الرئاسي والحكومي.

فقد كشف النظام وقادته الرئيسيون في عهد الرئيس محمد مرسي عن غياب وبطء شديدٍ في المعالجة السياسية للقضايا الملحة والأزمات، وعن غيابٍ واضح عن المشهد السياسي حين تكون هناك ضرورة لذلك. الأدهى من هذا وذاك، هو حالة التردد والتراجع عن القرارات والسياسات المتخذة، بما يشير إلى أننا أمام سلطةٍ تعاني الترهل وضعف الرؤية والحساسية والقيادة اليقظة والتخطيط السليم والدراسة المتعمقة قبل اتخاذ القرارات أو إطلاق تصريحات سرعان ما تتبخر في الهواء.

وفي كل مرة كان الرئيس مرسي يطلق تصريحات التهديد والوعيد، كانت الأزمة تكبر. إذا نفّذ ما قال تكون مشكلة، وإذا لم ينفذ ما قال تكون مشكلة. هكذا يضع الرئيس كلماته حيث لا يدري العواقب.

إن الطريقة التي تُدار فيها الأمور بحالة من العشوائية والتردد والتراجع في عمليات القرار إنما تُشكل أهم مؤشر على الإخفاق داخل مؤسسة الرئاسة، من حيث طريقة صناعة القرارات واتخاذها أو من حيث تأثيرها ومآلاتها. وربما يُحيلنا هذا إلى قضية غياب النخبة الراشدة الفاعلة، المؤتمنة على هوية مصر، المعتنقة لقيمها ومبادئها، التي تؤمن بالحوار الوطني والنقاش المجتمعي، والعمل المنظم والتخطيط المحكم، وقبل هذا وذاك: ثقافة الاختلاف دون خلاف، في الطريق إلى صنع القرار واتخاذه.

والشاهد أن ثورة ٢٥ يناير أسفرت عن تسنم سدة الأمر "نخب نشأت في أجواء النظام السابق، وإن كانت معارضة ومناقضة له، لكنها لم تتمكن من كسر "الإطار" العام للتفكير السياسي الذي ساد هذه الحقبة، ولم تتمكن من تفكيك منظومة الصراع السياسي المنغلق فيما بينها، وحيل بينها

وبين تأسيس كوادر قادرة على الإدارة والتخطيط والتنفيذ، وداخَلها كثير من قيم الانتهازية والاستئثار ولو على حساب الوطن ومصالحه الحيوية والحقيقية[٢٩٦]".

ربما لهذه الأسباب مجتمعة، وقعت مؤسسة الرئاسة – ومعها باقي أجهزة السلطة التنفيذية– في مطبات ناجمة عن عدم استيعاب تحديات اللحظة، أو غياب الرؤية التي تستشرف المستقبل وفق منهج مؤسسي يبتعد عن الاستئثار بالسلطة أو التمكين للاستبداد.

وحُسن التقدير هو واحد من أبرز سمات أي حاكم. ولعلنا نضيف إلى ذلك اختيار ذوي الكفاءات، ومتابعة الخطط بقصد تنفيذ الأهداف المرسومة، وأخيرًا إدارة الأزمات بكفاءة واقتدار.

وفي كتاب "الأحكام السلطانية" للإمام أبي الحسن الماوردي، يرد ضمن واجبات الحاكم الشرعية "أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة، فقد يخون الأمين ويغش الناصح"[297]. وهذا درسٌ بليغ لكل من شاءت له الظروف أن يقود أو يتولى المسؤولية، التي هي في الأساس تكليفٌ وليست تشريفــاً.

وما شهدناه في العام الأول من عهد مرسي يدخل في باب "إدارة الأزمة" أكثر من "التخطيط" في عملية صناعة السياسات العامة. بمعنى

---

296 د. سيف الدين عبدالفتاح، عام جديد ونخبة جديدة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٥ يناير ٢٠١٣.

297 أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (الماوردي)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦.

آخر، سيطر طابع "رد الفعل" أكثر من "الفعل المبادر"[٢٩٨]، فضلاً عن مشكلة عدم القدرة على تنفيذ هذه السياسات العامة، بسبب ضعف التخطيط، أو نقص الموارد، أو غياب التوافق المجتمعي، أو التعدي على المبادئ الديمقراطية والدستورية والهيئات التي تمثلها.

"احترامـــاً للقانون وحرصـــاً على الشعب".. أسباب تعلنها رئاسة الجمهورية عادة، تبريرًا لإلغاء الرئيس المصري محمد مرسي أو الحكومة أحد القرارات المهمة، وخلال الأشهر السبعة الأولى من عهد مرسي، صدرت سبعة قرارات مهمة، لكنه تراجع عنها في وقت لاحق، في استنساخ مؤسف لفكرة إعلان الحكم ثم إجراء المداولة!

إن أسلوب الرئيس محمد مرسي المبهم، و "المكائد الغامضة" التي يتحدث عنها حينـــاً ويتهمه خصومه بأنه يدبرها في أحيان أخرى، أوصلت مصر إلى وضع غير مستقر ومشهد شديد الارتباك و الاحتقان. والتجارب السياسية الدولية تعلمنا أنه في المرحلة الانتقالية، كلما اتخذت قرارات ومواقف في سياق من السرعة والاضطراب والارتباك، ازدادت سرعة الزمن الاجتماعي بحيث يصبح الوقت من الموارد الشحيحة[٢٩٩]. وتحت وطأة ضغوط الرغبة في التغيير السريع، تصدر قرارات متسرعة وقد

---

[298] د. مازن حسن، "السياسات العامة: إدارة الأزمات في أسوأ الظروف"؛ في: د. عليّ الدين هلال ود. مازن حسن ود. مي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٧١– ٤٧٦.

[299] نيقولاي جينوف، التحول إلى الديمقراطية في أوروبا الشرقية: اتجاهات ومفارقات في الترشيد الاجتماعي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١٢٨، مايو ١٩٩١، ص ٨٨– ٩٠.

تكون خاطئة، ويترتب عليها نتائج غير مقصودة ولم يتم التخطيط أو الاستعداد لها[٣٠٠].

والشاهد أن النخبة السياسية الحاكمة في مصر اعتادت تبني مفاهيم المؤامرات والنظريات التي تتناسل من بين أصلابها في بعض الخطابات الرسمية، أو لدى بعض أطراف القوى السياسية الأخرى، وهي نزعة تُعبر عن ثقافة المؤامرة الشائعة في بعض أساليب التفكير السياسي – بل والشعبوي– التي تميل إلى عزو المشكلات والأزمات، والاحتجاجات السياسية أو الاجتماعية، والهزائم العسكرية والسياسية، إلى مؤامرةٍ ما تحاك ضد البلاد، والدولة، والأمن، والشعب، والرئيس. إنها ببساطة نزعة سائدة وشائعة لنفي المسؤولية عن السلطة السياسية والأجهزة الأمنية، وإحالتها إلى ذلك العامل الخفي المتمثل في مؤامرة داخلية أو خارجية أو الاثنين معـــاً[٣٠١].

ولأننا فيما يبدو صرنا نتابع تنافســـاً على الأداء الرديء، فقد وجدنا أنه من المهم رصد تلك القرارات التي تم التراجع عنها خلال الفترة المذكورة.

في ٨ يوليو ٢٠١٢، قرر الرئيس محمد مرسي سحب القرار رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢ باعتبار مجلس الشعب منحلاً اعتبارًا من يوم الجمعة ١٥

---

[300] تيري لين وفيليب س. شميتر، أساليب التحول في نظم الحكومة في كل من أمريكا اللاتينية وجنوب وشرق أوروبا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١٢٨، مايو ١٩٩١، ص ٢٦.

[301] نبيل عبدالفتاح (محرر الطبعة العربية)، سارة بن نفيسة، بلاندين ديستريمو (محررا الطبعة الفرنسية)، مرجع سابق، ص ٢٩.

يونيو، وعودة المجلس المنتخب لعقد جلساته وممارسة اختصاصاته المنصوص عليها من المادة ٣٣ من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١.

في ١١ يوليو، أعلن الرئيس مرسي تراجعه عن قرار عودة مجلس الشعب، وأكد التزامه بأحكام المحكمة الدستورية. جاء ذلك بعدما أصدرت المحكمة الدستورية العليا في ١٠ يوليو قرارًا جديدًا بحل مجلس الشعب وعدم دستوريته، وأكدت رئاسة الجمهورية احترامها للدستور والقانون وتقديرها للسلطة القضائية، والتزامها بالأحكام.

في ١١ أكتوبر، أصدر مرسي قرارًا، بتعيين المستشار عبدالمجيد محمود، سفيرًا لمصر في دولة الفاتيكان، وكلف أحد مساعديه بالقيام بعمله لحين تعيين نائب عام جديد، عقب قرار محكمة جنايات القاهرة بتبرئة جميع المتهمين في موقعة الجمل.

في ١٢ أكتوبر، اتفق الرئيس مرسي خلال لقائه مع المستشار عبدالمجيد محمود، على أن يبقى الأخير في منصبه لتنتهي الأزمة بين مؤسسة الرئاسة والقضاء. وقالت النيابة العامة إن اللقاء الذي جمع مرسي ومحمود انتهى باتفاق على أن "النائب العام باق في موقعه، وهناك سوء فهم بشأن تعيينه سفيرًا لمصر لدى الفاتيكان".

وعاد الرئيس مرسي في ٢١ نوفمبر ليقيل عبدالمجيد محمود مرة أخرى من منصبه ويعين بدلاً منه طلعت عبدالله، وذلك جزء من الإعلان الدستوري، الذي ألغاه الرئيس مرسي في ديسمبر وأحل محله إعلانـًا جديدًا، لكن بقيت القرارات الصادرة عن الإعلان الأول نافذة.

في ٣٠ أكتوبر، أصدرت الحكومة قرارًا بإغلاق المحال في العاشرة مساء، وأعلنت وزارة التنمية المحلية أن القرار لا رجعة فيه.

في ٣١ أكتوبر، أعلن اللواء أحمد زكي عابدين، وزير التنمية المحلية، تأجيل تطبيق قرار إغلاق المحال التجارية من الساعة العاشرة مساءً، لدراسة تشديد العقوبات التي ستقع على المخالفين ولحين إقرار لائحة تنفيذية له، لكنه في ٢٠ نوفمبر، قال إن "قرار إغلاق المحال التجارية مازال جاريـــًا".

في ٢١ نوفمبر، أصدر مرسي إعلانـــًا دستوريـــًا يتضمن إعادة محاكمة رموز النظام السابق، حسب قانون حماية الثورة، بالإضافة إلى قرارات بتعيين نائب عام جديد بدلاً من عبدالمجيد محمود، النائب العام السابق، وتحصين اللجنة التأسيسية للدستور ومجلس الشورى، وتحصين الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية.

وبعد تظاهر عشرات الآلاف من المواطنين اعتراضـــًا على الإعلان الدستوري، وتهديدات القضاة برفض الإشراف على الدستور الجديد، قرر الرئيس محمد مرسي إلغاء الإعلان الدستوري الصادر في ٢١ نوفمبر، وإصدار إعلان جديد، وإجراء الاستفتاء على الدستور في موعده.

وفي ٩ ديسمبر، أقر الرئيس محمد مرسي بصفته ممثلاً للسلطة التشريعية، عدة قوانين بزيادة ضرائب مختلفة على الدخل والعقارات وعلى سلع عدة منها الغاز والكهرباء والسجائر والمكالمات الهاتفية والأسمدة والمياه الغازية والإسمنت والحديد وغيرها.

وبرغم صدور تلك القوانين قبل ذلك التاريخ بعدة أيام ـــــ محصنة بالمناسبة من رقابة القضاء بموجب الإعلان الدستوري الذي تم فيما بعد

إلغاؤهـــــ فإنها لم تنشر في الجريدة الرسمية إلا في ٩ ديسمبر.

وبعد سويعات، فجر الاثنين، ١٠ ديسمبر، قال بيان صادر عن رئاسة الجمهورية إن الرئيس قرر وقف قرار زيادة الأسعار، وإعادته إلى الحكومة لدراسته[٣٠٢].

من باب الطرائف قول بيان الرئاسة إن د. محمد مرسي ألغى قرار الزيادة؛ لأنه استشعر نبض الشارع.. إذن ألم يكن طبيعيـــًا أن يتم هذا الاستشعار قبل اتخاذ القرار؟!

النكتة الكبرى التي جاءت في بيان الإلغاء هي الآتي: "الرئيس لا يقبل أن يتحمل المواطن المصري أي عبء إضافي إلا باختياره ورضاه"[٣٠٣].

وعقب تصاعد وتيرة العنف في منطقة القناة وخاصة بورسعيد التي احتجت على قرار محكمة "مجزرة استاد بورسعيد" ليسقط عشرات القتلى والمصابين، سكب الرئيس محمد مرسي مزيدًا من الوقود على النيران المشتعلة، وأعلن في خطاب متلفز إلى الأمة عن فرض حالة الطوارئ على بورسعيد والسويس والإسماعيلية، وحظر التجوال على مواطنيها لمدة ٣٠ يومـــًا[٣٠٤]. غير أن مدن القناة تحدت حظر التجوال بقوة، وسخرت منه.

---

302 باهي حسن، "هتنزل المرة دي" أشهر "٥" قرارات تراجع عنها مرسي خلال "٥" أشهر من توليه الحكم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

303 عماد الدين حسين، الرئيس.. واستشعار نبض الشارع، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٢.

304 مرسي يعاقب أبناء القناة ويتوعد الشعب بالمزيد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ يناير ٢٠١٣.

بعد فشل تطبيق حظر التجوال، تراجع الرئيس عن قراره بطريقة ملتفة، إذ أصدر قرارًا جديدًا بتفويض المحافظين صلاحيات تخفيض مدة حظر التجوال أو إلغائه. إن مثل هذا التراجع المهين إنما يشير إلى أن القرار الذى أعلنه رئيس الجمهورية لم يحظ بالدراسة الواجبة قبل إصداره، فما إن صدر حتى ألغي تقريبـــاً بعد ٤٨ ساعة، وليس أدل على أن القرار لم يكن مدروســاً من أنه استحال تنفيذه منذ الساعات الأولى لسريانه[٣٠٥].

وما كان يجب على الرئيس مرسي أن يصدر قرارًا لا يملك القوة سواء السياسية أو التنظيمية لتحويله إلى واقع؛ لأن ما جرى قوبل باستهزاء وتحدٍ من أبناء القناة[٣٠٦]، إلى حد إقامة دورات كروية والنزول إلى الشوارع وفتح المقاهي في ساعات الحظر.

وفي الأساس، لم يكن مفهومــاً ولا مقبولاً على الإطلاق أن يستغرق الأمر ثلاثة أيام كاملة حتى يطل علينا رئيس الدولة ليقرر إجراءاتٍ ما بشأن انفجار شلال الدماء في مصر. وبالمثل، لم يكن مفهومــاً كيف لا يقطع رئيس الوزراء زيارته للخارج في ظل كارثة الموت بالجملة التي شهدتها مصر[٣٠٧].

إن تراجع الرئيس محمد مرسي، عن قراراته، أحيانــاً بعد ساعات من إصدارها، يدل على حالة شديدة من التخبط وانعدام الرؤية لدى مؤسسة

---

305 محمد سلماوي، هيبة الدولة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ يناير ٢٠١٣.

306 محافظات القناة تهزم "حظر مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ يناير ٢٠١٣.

307 د. منار الشوربجي، حكم باهت ومعارضة تتخبط، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣٠ يناير ٢٠١٣.

الرئاسة، وأن هناك جهات أخرى مثل مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان، تنازعها في القرارات. وأخذ كل معني بالأمر يتساءل عن آلية إصدار القرار في الرئاسة المصرية وعن كفاءة المطبخ الرئاسي في تقدير المآلات والملاءمات السياسية. ولا مفر في هذا الصدد من القول بأن ذلك الأداء لا يتسم بالشفافية المرجوة ولا التخطيط السليم.

وفي تقديرنا أن إدارة مرسي لمصر شبيهة بإدارة عمدة لقرية صغيرة، وأن أداء مؤسسة الرئاسة والحكومة لا يرتقي إلى مستوى إدارة دولة بحجم مصر، وهو ما أقر به ضمنيـاً بعض أركان هذه الإدارة الرئاسية، ومنهم د. عماد عبدالغفور، مساعد الرئيس للحوار المجتمعي، الذي قال إن هناك قدرًا من قلة الخبرة في اتخاذ بعض القرارات في مؤسسة الرئاسة[٣٠٨]. لا يحضرني في هذا المقام سوى تعريف مكتشف النسبية ألبرت أينشتاين للجنون بقوله: "أن تفعل الشيء نفسه مرارًا وتكرارًا وتتوقع نتائج مختلفة"!

إن تراجع مرسي عن قرار زيادة الضرائب والأسعار بعد إقرارها، وتركيز نظامه على خطة الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، أثار تخوفات من أن العقل الاقتصادي الذي يفكر لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير هو ذاته الذي كان يدير المشهد الاقتصادي في ظل النظام السابق.

ونستطيع القول إنه قبل ثورة ٢٥ يناير، كان لدى مصر دستور ١٩٧١، وكان الخلاف على بضع مواد فيه، وكان كدستور محل اتفاق، فيما عدا هذه المواد، التي لو عُدلت، لأصبح دستورًا ممتازًا، والأهم من امتيازه أنه كان موضع توافق واتفاق، باستثناء مواده الخلافية، التي كانت

---

[308] وكالة أنباء الشرق الأوسط، مساعد الرئيس: مؤسسة الرئاسة "قليلة الخبرة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

معدودة على أصابع اليدين، فإذا بنا نأخذ هذا كله، ونُلقي الدستور في صندوق القمامة، العاطل فيه مع الباطل، ونبتدع في مكانه دستورًا أدى إلى انقسام كبير في الصف الوطني.

وإذا كنا قبل ثورة ٢٥ يناير نرى أن مجلس الشورى يجب إلغاؤه، وكان الإخوان المسلمون أنفسهم قد طالبوا مرارًا، قبل الثورة، بنسفه من أساسه؛ لأنه لا لزوم له؛ ولأنه يمثل إهدارًا للمال العام، فإذا بنا اليوم، ليس فقط نستبقيه، وإنما نمنحه حصانة ضد الإلغاء في الإعلان الدستوري الذي صدر في نوفمبر ٢٠١٢، ثم لا نكتفي بذلك، وإنما نعطيه سلطة التشريع كاملة غير منقوصة، بعد أن كان، من قبل، بلا أي سلطة في التشريع، وكان يبحث عن شيء يمارسه فلا يجد، وإذا بالمصريين الذين يعرفون أن ٧% من ناخبيهم فقط هم الذين انتخبوا أعضاءه، يكتشفون أن مجلس الـ٧% هذا هو الذي يشرِّع القوانين لـعموم المصريين[٣٠٩].

ارتباك الرئيس ومؤسسة الرئاسة انعكست صورته بالسلب على الوضع الاقتصادي، إذ جاء في وقتٍ أطلت نذر إفلاس مصر من كل صوب وحدب، في حين تشهد البلاد نقصـًا متواليـًا في احتياطاتها النقدية، وتراجعـًا حادًا في معدلات النمو وخللاً فادحـًا بين الإيرادات والمصروفات. وبلغ الأمر حدًا تحدث فيه وزير الصناعة والتجارة عن صعود متوقع في عجز الموازنة ربما يؤدي "إلى عدم القدرة على سداد الرواتب إذا لم يتم التعامل معه"، ووصل إلى كشف الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل عن فحوى لقاء بين محافظ البنك المركزي فاروق العقدة

---

[309] سليمان جودة، ما أفدح الثمن!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ يناير ٢٠١٣.

والرئيس محمد مرسي حذره فيه من أن "كل مصابيح الاقتصاد الحُمر صارت مضاءة"[٣١٠].

أما معدل البطالة فقد ارتفع في آخر ٣ شهور من عام ٢٠١٢ إلى ١٣% مقابل ٨.٩% خلال الأشهر نفسها في ٢٠١٠، ليصل عدد المتعطلين إلى ٣.٥ مليون عاطل، بزيادة قدرها ١.٢ مليون عاطل، حسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

إفلاس السياسة، هو الطريق الأكيد إلى إفلاس الاقتصاد.

---

310 وائل جمال، اقتصاد مصر بين المُفْلِسين والمُفَلِّسين، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

المال المنهوب

كلما أثير الحديث عن الفساد وتباكى أصحاب الأقلام والمناصب على حال بلادنا، مطالبين بتطهير البلاد من الفساد، تذكرت مقولة منسوبة إلى مالك بن دينار، وكان من سادات التابعين الزهاد، وأمهر نسّاخ المصاحف، وأكثر الوعاظ تأثيرًا.

قيل إن مالك بن دينار جلس يُذكِّر الناس، وكان بجانبه مصحف، وتأثر الناس بوعظه فوجلت القلوب وذرفت العيون، ولكنه التفت مرة ذات اليمين فلما استقر بصره مكانه فوجئ أن المصحف الذي كان بين يديه اختفى، وبدأ يتحدث عن فساد الزمان وأخلاق أهله وكيف سرق المصحف في حضرته! وكلما عاد وزاد، اشتد البكاء وعلت أصواتهم بالنحيب، فتأمل في وجوه المتباكين وأنصت لضجيج أصواتهم، ولما لم يجد المصحف قال لهم: ويحكم، كلكم يبكي، فمن سرق المصحف؟!

الكل يتحدث عن الفساد فمن الذي يقترفه؟

المشكلة أن التقارير الدولية لا تستطيع تحديد مبالغ محددة تم نهبها في مصر؛ لأن الدولة لم تقم بواجبها في هذا الجانب بسبب الظروف السياسية والصراع المحتدم بين الأطراف والقوى المختلفة. وتحدثت تقارير الشفافية الدولية عن حجم فساد في مصر من ٨٠٠ مليار إلى تريليون دولار دون تحديد حجم المبالغ المنهوبة، في حين تشير دراسات أكاديمية إلى أن التقارير الدولية تقدر المبالغ المنهوبة بقيمة تتراوح بين ١٢٠ و١٢٥ مليار دولار[٣١١].

---

311 محمد غريب، الأموال المنهوبة.. "خرجت ولم تعد"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠١٣.

لقد تعالت أصواتٌ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢، تدعو إلى التصالح مع المُدانين من رجال الأعمال، وبعضهم كانوا في مواقع المسؤولية ومن أهل الحظوة والوزارة.

ومعلوم أن عددًا كبيرًا من رموز النظام السابق، من المستثمرين ورجال الأعمال، وشركائهم بإمكانهم التصالح في جرائم الاعتداء على المال العام طبقـًا للمرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، والذي أصدره المجلس العسكري الحاكم – حينذاك- قبيل أيام من انعقاد البرلمان في يناير من ذلك العام.

وينص المرسوم بقانون على جواز تصالح المستثمرين المتهمين والمدانين بتهم تتعلق بالاعتداء على المال العام ما لم يصدر بحقهم حكم قضائي بات. وطبقـًا لهذا المرسوم فإن التصالح ممكن قانونـًا حتى ولو كانت القضية محل تحقيق، بل حتى ولو صدر بها حكم غير نهائي. ويجري التصالح في هذه القضايا مقابل إما رد الأصول المستولى عليها إلى الدولة، وإما الاتفاق على تعويض نقدي يتم تحديده طبقـًا للأسعار وقت التعاقد وليس وقت التصالح. وهو ما يعني أن الجاني يحقق الكسب من جريمته مرتين، مرة بالاستيلاء على المال العام وتسوية وضعه وتأمين حيازته له بالتصالح، ومرة أخرى بدفع مقابل ضئيل بالأسعار وقت التعاقد من دون احتساب للتضخم أو المكاسب التي قد يكون الجاني قد حققها لسنوات بالفعل[٣١٢].

نص المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢، على إسناد مهمة التصالح هذه للجنة مشكلة من رئاسة الوزراء تم بالفعل تشكيلها في عهد حكومة

---

312 عمرو عادلي، أوقفوا مهزلة التصالح مع الفاسدين، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٥ يناير ٢٠١٣.

د. كمال الجنزوري، وأسندت رئاستها إلى رئيس الهيئة العامة للاستثمار. وتتكون اللجنة بالأساس من جهات تنفيذية كالهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية وغيرهما، دون حضور على الإطلاق لهيئات رقابية كالجهاز المركزي أو الرقابة الإدارية أو الرقابة المالية. ومن المنطقي – ولعله من المؤسف– أن مصلحة الهيئة العامة للاستثمار هو إنجاز التصالح للإبقاء على المستثمرين حتى ولو كانوا مدانين أو في طريقهم للإدانة بجوائم اعتداء على المال العام. وقد سبق واشتكى أعضاء لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب السابق من عدم شفافية اتفاقات التصالح التي تجريها الهيئة، وعدم وضوح معايير تقييم التعويضات النقدية التي يتم تحصيلها، مما يفوت على الخزانة تحقيق أكبر مكسب من التصالح[٣١٣].

المشكلة أن هذا الإجراء – الذي يتم عادة في ظل غياب أية رقابة سواء برلمانية أو قضائية– يفتح ثغرة في جدار العدالة الناجزة والقصاص من مرتكبي الجرائم والفاسدين، لا لشيء سوى أنهم ارتضوا إعادة بعض ما سرقوا ونهبوا واستحلوا من أموال وأراضٍ وممتلكات. ونشدد هنا على أن ما استعادته الدولة من أموال في الداخل ليس استردادًا، وإنما عمليات تسوية لأموال ناشئة عن جرائم تم التحقيق فيها وتجوز فيها المصالحة.

في الربع الأخير من عام ٢٠١٢، تسربت تباعــًا أنباء تفيد بأن د. محمد سليم العوا، مستشار رئيس الجمهورية للعدالة الانتقالية، بدأ في دراسة قوانين خمس دول، على رأسها جنوب إفريقيا، للوصول إلى تشريع مصري يسمح بالمصالحة مع رموز النظام السابق المحبوسين حاليــًا على ذمة قضايا فساد، لرد ما استولوا عليه من أموالٍ وأراضٍ إلى الدولة، وسط

---

[313] المصدر نفسه.

حديث عن اجتماعات للعوا مع هيئات دفاع عدد من المتهمين لمعرفة القضايا التي يمكن التصالح فيها.

وحسب تلك المصادر، فإن جدول اجتماعات العوا شمل هيئات الدفاع عن كل من المهندس أحمد المغربي، وزير الإسكان الأسبق، والمهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة الأسبق، والمهندس أمين أباظة، وزير الزراعة الأسبق، والدكتور أحمد نظيف، رئيس الوزراء الأسبق، والمهندس أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون الأسبق، "لوضع تصورات وأسس للتصالح في هذه القضايا لدعم الاقتصاد المصري، مع استرداد الأراضي المنهوبة"[٣١٤].

أدت مثل تلك الخطوات إلى سخط شعبي وانقسامات ما بين مؤيد ورافض لتلك التحركات. وبالرغم من نفي مسؤولين في الحكومة صحة هذا التوجه، فإن الحكومة بدأت خطوات عملية لتنفيذ خطة للتصالح مع عدد من رموز النظام السابق، المحبوسين والمتورطين في قضايا مالية، مقابل دفع مبالغ كبيرة للتسوية، على أساس أن من لم يسدد إرضاء سيسدد قضاء. ضمت قائمة المرشحين للتصالح عددًا من الوزراء، بينهم المهندس أحمد المغربي، وزير الإسكان الأسبق[٣١٥].

---

[314] وفاء بكري وشيماء القرنشاوي، مستشار الرئيس لـ"العدالة" يدرس التصالح في قضايا فساد رموز النظام السابق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٧ أغسطس ٢٠١٢.

[315] منصور كامل ووفاء بكري ومحسن سميكة، الحكومة تبدأ خطة "الدفع مقابل التصالح" مع رموز النظام السابق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

وسط هذا الجدل، جدد البعض الحديث عن عقوبة التعزير بوصفها جزءاً من النظام القضائي وفق الرؤية الإسلامية. ورأى هؤلاء أن الهدف من تطبيق التعزير هو "الردع وإعطاء المثل على جزاء نهب المال العام من كبار رجال الدولة، المديرين، ونواب الوزراء، والوزراء، ونواب رئيس الجمهورية وحاشيته من رجال الأعمال حتى رئيس الجمهورية نفسه. الهدف هو استرداد مال الشعب من لصوصه وناهبيه ومهربيه"[٣١٦].

وليس ببعيد عن الذاكرة، تلك الخطبة التاريخية التي وعد فيها الرئيس محمد مرسي باستعادة ١٠٠ مليار جنيه من ٥ شركات فقط. بعضها كان قد هرب من الضرائب، والبعض الآخر اشترى أرضـاً من الدولة، بأقل من قيمتها، والآخر غير طبيعة النشاط الزراعي إلى عقاري، من وراء ظهر الحكومة. وهو ما رفع سقف التوقعات لدى قطاع عريض من المصريين، وتصوروا أن زمنـاً قد حان لقطاف الرؤوس التي أينعت. إلا أن هؤلاء فوجئوا بأصوات آتية من أركان النظام بحزبه وحكومته، تعلن أنه ليس كل أرض تم بيعها بملاليم تكفي كشاهد على فساد، ولا هي دليل إثبات على وجود يدين إحداهما فاسدة، وأخرى مفسدة[٣١٧].

وبشكل مفاجئ، كشف البعض المستور وما يدور في الكواليس، مثل د. محمود حسين، الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين، الذي قال إن الجماعة ترحب بالتصالح مع رموز النظام السابق، المتهمين في قضايا فساد

---

[316] د. حسن حنفي، التعزير وسرقة المال العام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ أكتوبر ٢٠١٢.

[317] أميمة كمال، الصفقات المحرمة بين الخروج الناعم والعفو الودي، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢.

مالي، فيما بدت مفاوضات القيادي بالإخوان حسن مالك، رئيس لجنة "تواصل" الرئاسية، مع عدد من المستثمرين المصريين بالخارج كما لو أنها جس نبض، قبل أن يشرف المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للجماعة، على التسويات النهائية[٣١٨].

الدور الذي يلعبه مالك أثار انتقادات واسعة، خاصة أنه لا يملك صفة رسمية تخوله القيام بذلك أو التصريح بشأنه، حتى أن أستاذ العلوم السياسية والعضو المنسحب من اللجنة التأسيسية للدستور، د. منار الشوربجي، احتجت بالقول: ".. من الذي فوضه للحديث باسم الحكومة، ومن الذي أطلعه دون كل المصريين على تلك المعلومات؟ ثم على أي أسس تتفاوض الحكومة مع رجال الأعمال الهاربين وما هي معاييرها؟"[٣١٩].

حاول وزير الاستثمار أسامة صالح احتواء الموقف بالقول إن مساعي حسن مالك "مجرد اجتهادات شخصية نشجعها"، وأشار إلى وجود مفاوضات مع رجال الأعمال ياسين منصور وحامد الشيتي وناصف ساويرس، مؤكدًا أن كل مستحقات الدولة التي يدينون بها تمت تسويتها[٣٢٠].

---

318 ناجي عبدالعزيز ومحمد عبدالعاطي وأميرة صالح وسعيد علي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ يناير ٢٠١٣.

319 د. منار الشوربجي، التقشف الاقتصادي وانعدام الرؤية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٣.

320 محمد عبدالعاطي، وزير الاستثمار "أسامة صالح" يتحدث عن الملفات الشائكة: نحن المختصون بالمصالحة مع رجال الأعمال.. ودعوة حسن مالك "اجتهاد شخصي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٣.

ورأى اتحاد "شباب الثورة" في بيان له أن "صفقة الخروج الآمن للمجلس العسكري التي انتهت بتكريم المشير طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان، لم تكن مقصورة على المجلس العسكري فقط، بل وصلت إلى رموز "نظام المخلوع"، ومن بينهم سوزان ثابت زوجة الرئيس السابق وزكريا عزمي وصفوت الشريف وفاروق حسني وزاهي حواس وحسين سالم والدكتور فتحي سرور، بهدف التصالح معهم لحسابات مالية واستثمارية، ما اعتبره "شباب الثورة" متاجرة بدماء الشهداء التي لم يقدم جماعة الإخوان لها أي حقوق أو احترام"[٣٢١].

وبينما كانت الصفحات الأولى للجرائد في صباح يوم ٢٦ يناير ٢٠١٣ تتصدرها صور لمشاهد الاشتباكات العنيفة، والمظاهرات الحاشدة، ظهر وسطها خبر للمتحدث الرسمي للنيابة العامة، يبشر رجال الأعمال بأن مكتب النائب العام، يرحب بأي واحد منهم، يرغب في التصالح في قضايا الأموال. بشرط أن يكون "لديه رغبة جادة، ويريد رد أموال الشعب، لكي يتصالح مع نفسه، ومع الشعب". لم يجد المتحدث أي غضاضة في أن يضيف أن التصالح متاح، حتى لو كانت القضية قد انتهت بحكم قضائي، يدين المتصالح. أي أن النائب العام سيتصالح مع رجل أعمال أدانته المحكمة، وثبت لديها أنه فاسد، سرق أموالاً، أو نهب شركات عامة وخربها، أو استولى على أراضٍ، ليس له حق فيها. وهو في سبيل ذلك قد أفسد معه بالضرورة مسؤولاً أو أكثر، ممن سهلوا له الفعل الفاسد[٣٢٢].

---

321 محمود جاويش، "شباب الثورة" يدين الإفراج عن رموز النظام السابق، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٥ فبراير ٢٠١٣.

322 أميمة كمال، اسألوا الشعب إن كان يسامحهم، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٣ فبراير ٢٠١٣.

وخلال اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى، قال وزير المالية، د. المرسي حجازي، إنه تم فتح حسابين في البنك المركزي لاستقبال الأموال المستردة من رموز النظام السابق، حسب نتائج تحقيقات الأموال العامة، على أن يتعامل وزير المالية مباشرة مع هذا الحساب.

وأضاف أنه "تم إخطار البنوك المعنية بتنفيذ الأحكام الصادرة ضد أحمد عز برد ١٢ مليار جنيه، و٢٧ مليون جنيه من سوزان مبارك، قرينة الرئيس السابق، وتم الحصول عليها من بنك سوسيتيه جنرال. أما الحساب الثاني، فهو الذي يستقبل المبالغ المتنازل عنها لصالح الدولة، ووصلت – حسب وزير المالية– إلى ٦٩ مليون جنيه وتودع فيه المبالغ التي يقوم بها رموز النظام السابق بالتنازل عنها بعد حفظ التحقيقات في بعض قضايا رموز النظام السابق"[٣٢٣].

المفاجأة أن عددًا من رجال الأعمال ومسؤولين من النظام السابق قرروا تجميد المفاوضات المتعلقة بدفع مبالغ مالية مقابل إسقاط التهم عنهم والتصالح مع الحكومة، بعد شعورهم بالاطمئنان إثر قبول محكمة النقض إعادة محاكمة الكثير منهم، ورغم تدخل جماعة الإخوان المسلمين في الوساطة. وتسرب عن مصادر قريبة من ملف المصالحات قولها إن أحمد المغربي، وزير الإسكان الأسبق، طرح سداد مليار جنيه مقابل إسقاط جميع التهم عنه في إطار مبادرة تقدم بها عقب الانتهاء من انتخابات الرئاسة، لكنه تراجع عنها لاحقـًا، كما قرر زهير جرانة، وزير السياحة الأسبق، وقف محاولات التصالح، رغم أنه يواجه اتهامـًا بتخصيص أراضي الدولة

---

323 محمد غريب، مصدر سابق.

دون وجه حق، بعد أن عرض سداد مبلغ يقدر بنحو ٢٠% من ممتلكاته، لكن النيابة رفضت.

وأجرى رجال أعمال ينتمون إلى جماعة الإخوان لقاءات لإقناع رجال الأعمال والمسؤولين السابقين بالتراجع عن قرارهم، خاصة مع أحمد عز، أمين التنظيم بالحزب الوطني المنحل، الذي يعد أول رجال النظام السابق الذين قرروا وقف المصالحات، وكان قد تلقى عروض تصالح من محامين بالتنازل عن ٣٠% من ثروته مقابل خروجه من السجن لكنه رفض. وبينما تقدم جميل سعيد، محامي رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة الأسبق، بطلب للنائب العام للتصالح في قضايا إهدار المال العام، الممثلة في قضية تحديث الصناعة والاحتكار، ورد المبالغ لخزينة الدولة[٣٢٤]، قال طارق عبدالعزيز، محامي رجل الأعمال حسين سالم، إن مبادرة موكله بالتنازل عن ٥٠% من ثروته الداخلية والخارجية مقابل إسقاط الأحكام ضده مازالت سارية[٣٢٥].

وأوضح طارق عبدالعزيز أنه سبق له أن قدم لجميع الجهات المسؤولة في مصر طلبات تثبت وتؤكد رغبة موكله ونجليّه ماجدة وخالد في التصالح، وقدم جميع المستندات التي تدل على رغبتهم في ذلك. وتابع قائلاً إن "هناك مفاوضات حدثت مع مصر، وفوجئت باتصالات من جهات وأحزاب، وأن د. علي المري، النائب العام القطري، حضر إلى مصر،

---

324 حازم يوسف، "رشيد" يعرض التصالح في "إهدار الأموال"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٥ فبراير ٢٠١٣.

325 محمد عبدالعاطي، رموز نظام مبارك يجمّدون "المصالحات"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ فبراير ٢٠١٣.

واصطحبني إلى مدريد، وعقدنا عدة جلسات مع (سالم)، واتفقنا على مبالغ للتصالح، وتوقفت المفاوضات، وأنا مندهش من إجراء النائب العام القطري مفاوضات عن مصر في تسليم حسين سالم"[٣٢٦].

وبعد جلسة مفاوضات استمرت حوالي ٥ ساعات، تم الاتفاق بين نيابة الأموال العامة العليا، ومحامى رجل الأعمال حسين سالم، إلى الاتفاق على أن يتنازل سالم عن ٧٥% من كافة ممتلكاته وأمواله داخل مصر و٥٥% من تلك الممتلكات بالخارج لصالح الدولة، هو وزوجته ونجلاه خالد وماجدة وأزواجهم وأولادهم البالغون والقصر، في مقابل تسوية موقفه المالي والتوقف عن ملاحقته قضائيـــاً.

كما نص الاتفاق على حق الحكومة المصرية فى أن تقتطع نسبتها من أموال حسين سالم وممتلكاته الموجودة بالخارج، من الأموال والممتلكات الموجودة بالداخل، حال تعذر نقلها إلى مصر أو رفض بعض الدول قيام سالم بتحويل قيمة تلك الأموال[٣٢٧].

كان المستشار مصطفى حسيني، المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا، أعلن في وقت سابق أن "النيابة تدرس حاليـــاً طلبـــاً تقدم به دفاع رجال الأعمال الهارب حسين سالم، لتسوية كافة منازعاته القضائية داخل مصر بأي صورة تراها النيابة ملائمة لإجراء تلك التسويات، سواء المنظورة أمام المحاكم أو تلك التي ما زالت قيد التحقيق بالنيابات المختلفة"،

---

[326] يسري البدري، "الدستورية العليا" في إسبانيا تلغي قرارات تسليم حسين سالم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

[327] احمد شلبي وحسين ياسر، حسين سالم يعرض التنازل عن ٧٥% من ممتلكاته داخل مصر و٥٥% خارجها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ مايو ٢٠١٣.

حيث أبدى سالم استعداده لسداد مستحقات الدولة التي ستقدرها النيابة[٣٢٨].

في غضون ذلك، بشرنا المستشار مصطفى حسيني المحامي العام الأول لنيابات الأموال العامة العليا، بأن النيابة استردت خلال شهر يناير ٢٠١٣ أكثر من ملياري جنيه، بعد أن تصالحت مع عدد من رموز النظام السابق في قضايا فساد وإهدار مال عام. وأشار إلى من تلك القضايا قضية هدايا مؤسسة الأهرام المتهم فيها الرئيس السابق حسني مبارك و٢٥ مسؤولاً سابقـاً، بالإضافة إلى تصالح النيابة مع الشركة الفرنسية واسترداد أرض التحرير[٣٢٩].

وكشفت إحصاءات نيابة الأموال العامة العليا بشأن القضايا الخاصة بالأموال التي تمكنت النيابة من ردها، خلال الفترة من أول فبراير ٢٠١١ وحتى نهاية أكتوبر ٢٠١٢، عن أنه تم استرداد ١١ مليار جنيه من الأموال التي نهبها رموز النظام السابق، وذلك في عدد من قضايا الفساد التي نظرها القضاء. وأوضح النائب العام المساعد المستشار عادل السعيد، أن تلك المبالغ ردها ٤٠ شخصـاً من رجال الأعمال والشركات، حيث تم ردها للجهات المستولى عليها منها.

وأضاف أن النيابة بدأت في اتخاذ إجراءات استرداد ٥٠ مليار جنيه أخرى، استولى عليها رموز النظام السابق بطرق غير مشروعة، وجار استردادها لخزانة الدولة، حسب الأحكام القضائية الصادرة.

---

328 النيابة تدرس طلبـاً لـ"سالم" لتسوية منازعاته المالية نظير سداد مستحقات الدولة، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، ٢٤ يناير ٢٠١٣.

329 شيماء رشيد، مصطفى حسيني: "الأموال العامة" استردت أكثر من ٢ مليار جنيه الشهر الماضي، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، ٤ فبراير ٢٠١٣.

وأسفرت التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة المتعلقة بقضايا المال العام خلال الفترة المذكورة عن إعادة مبالغ مالية إلى الدولة أثناء التحقيقات بمعرفة النيابة العامة ومبالغ أخرى جار تحصيلها تنفيذًا للأحكام الصادرة بالإدانة على النحو التالي:

أولاً: تمكنت النيابة العامة خلال تحقيقاتها من إعادة مبالغ مالية وأراض منهوبة إلى جهات الدولة منها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وهيئة التنمية السياحية والهيئة العامة للبترول وعدد من المحافظات والبنوك وغيرها قيمتها ما يقرب من ٨.٧ مليار جنيه مصري، وكذا مبلغ بنحو ٣٤٧.٨ مليون دولار أميركي، وأن المستندات الصادرة من الجهات الحكومية التي استردت أموالها وأراضيها بناء على ما اتخذته النيابة العامة من إجراءات مودعة بملفات التحقيقات الموجودة بنيابة الأموال العامة العليا مبينـًا بها مساحة كل قطعة من الأراضي وموقعها واسم الشخص وقيمة المبلغ المسدد ونوع العملة المسدد بها والجهات المسدد إليها تلك المبالغ.

ثانيـًا: بلغ إجمالي المبالغ المالية الجاري تحصيلها تنفيذًا للأحكام الصادرة بالإدانة خلال هذه الفترة مبلغ بنحو ٢٥.٦ مليار جنيه مصري، وكذا مبلغ بنحو ٤.٧ مليار دولار أميركي[٣٣٠].

رجال الأعمال الذين تم استرداد تلك الأموال والممتلكات منهم خلال التحقيقات هم كل من: محمود الجمّال وياسين منصور ونهاد أحمد مظهر في تهمة تربح وإضرار، حيث بلغ ما تم استرداده ٣٦٠ مليون جنيه، وإعادة

330 شريف أبو الفضل، النائب العام المساعد: استرداد ١١ مليار جنيه من الأموال التي نهبها رموز النظام السابق و٥٠ مليارًا في الطريق، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ١١ نوفمبر ٢٠١٢.

مساحة أرض مقدارها ٧ ملايين متر مربع بقيمة مقدارها مليار جنيه تم ردها لمحافظة مرسى مطروح.

قائمة الأسماء تستحق السرد، فهي من العيار الثقيل. هناك – على سبيل المثال لا الحصر– أحمد المغربي، وزير الإسكان الأسبق، ورجل الأعمال منير غبور اللذان سددا ١٤٦ مليونـــًا و٦٠٠ ألف جنيه تنفيذًا لحكم بالإدانة في تهمة تربح، حيث تم سدادها لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وحسب النائب العام المساعد، فإن فريد عباس الديب – في تحقيقات تتعلق بالاستيلاء على المال العام– سدد خمسة ملايين جنيه، وياسين منصور – في تحقيقات تتعلق بالاستيلاء على المال العام– سدد ١٦٩ مليون جنيه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وبالمثل سدد رجل الأعمال ياسين منصور ١٢٢ مليون جنيه وأعاد قطعة أرض تبلغ قيمتها ٥١٩ مليون جنيه إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وفي تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار بالمال العام، أعاد رجل الأعمال أحمد هيكل ١٨٥ مليون دولار للهيئة العامة للبترول.

وخلال تحقيقات تتعلق بالتربح، سدد عبدالمنعم عبدالوهاب كامل مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لدار الأوبرا المصرية، كما رد حامد محمد الشيتي – في تحقيقات تربح واستيلاء– مبلغ ٢٥ مليونـــًا و٢٤٤ ألف دولار لهيئة تنشيط السياحة، وسدد حسني أحمد حفني علي – في تحقيقات تتعلق بالتربح– مبلغ ٦٠٣ آلاف جنيه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ورجل الأعمال محمد أبو العينين سدد – خلال تحقيقات تتعلق بالتربح– ٣٦ مليونـــًا و٣٨٥ ألف دولار وأعاد قطعة أرض تبلغ قيمتها ٥٩.٥ مليون دولار أعادها إلى هيئة تنشيط السياحة.

وخلال تحقيقات تتعلق بتربح وإضرار، سدد هشام الحاذق ١٣ مليون جنيه، بالإضافة إلى التنازل عن مساحة أرض مقدارها ٥.٥ مليون متر

مربع بقيمة مقدارها ٥٠.٥ مليون دولار لهيئة تنشيط السياحة، وأعاد سميح ساويرس – في تحقيقات تتعلق بتربح وإضرار مساحة أرض– بقيمة مقدارها ٢٥ مليون دولار لهيئة التنمية السياحية، وقام طارق فتحي سرور – في تحقيقات تتعلق بتربح وإضرار– برد مبلغ ١٧٠ ألف جنيه لهيئة التنمية السياحية.

أما شركة عرب سكرين الباتروس فقد سددت – في تحقيقات تتعلق بتربح وإضرار– مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، وقام رجل الأعمال أحمد عز وبعض شركات الحديد – في تحقيقات تربح وإضرار– برد مبلغ مليار و١٤٥ مليون جنيه بموجب حكم صادر بالإدانة لهيئة التنمية السياحية. وخلال تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار، أعادت المؤسسة المصرية لتطوير التعليم والتكنولوجيا أرضــا على مساحة ١٢٧ ألف فدان وتجهيزات جامعة النيل بقيمة ٣٨٨.٥ مليون جنيه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وفي أثناء تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار بالمال العام، رد عصام عبدالعزيز شاهين وإبراهيم شوكت مليون جنيه لشركة "تاون جاس"، وسدد رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة الأسبق – في تحقيقات تتعلق بتربح وإضرار بالمال العام– مبلغ ٩ ملايين جنيه بموجب حكم صادر بالإدانة، حيث تم ردها لصندوق تنمية الصادرات، وقد رُفع اسم الأخير من قوائم ترقب الوصول ووقف إجراءات القبض عليه بعد سداده ١٢ مليون جنيه، قيمة الغرامات الصادرة ضده في قضيتيّ تراخيص الحديد وتنمية الصادرات ومركز المعلومات، والمحكوم عليه فيها بالسجن ٢٠ عامــاً[331].

---

[331] أحمد شلبي وشيماء القرنشاوي وفاطمة أبو شنب، إخلاء سبيل فهمي ورفع اسم رشيد من "ترقب الوصول"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٩ مارس ٢٠١٣.

ورد رشيد محمد رشيد وحلمي أبو العيش - خلال تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار- ٢٧.٥ مليون جنيه بموجب حكم صادر بالإدانة لمركز تحديث الصناعة.

والقائمة ممتدة، بقدر امتداد الفساد في عهد مبارك.

وبادر كريم سامي سعد - خلال تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار- إلى رد ١٠ ملايين جنيه لهيئة التنمية الصناعية، ورد عماد الحاذق - خلال تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار- ٧.٥ مليون جنيه، وأعاد ثلاث قطع أراضٍ مقدارها ١٠ ملايين جنيه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

كما قام صفوان ثابت - في تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار- برد ٥ ملايين جنيه لهيئة التنمية الصناعية. زهير جرانة، وزير السياحة الأسبق، لم يغب عن الصورة، ففي تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار، رد مليون جنيه للبنك المصري لتنمية الصادرات، وقام إبراهيم كامل عوض - في تحقيقات تتعلق بالاستيلاء- برد ٣ مليارات جنيه لبنك مصر "تسهيلات ائتمانية".

وأعاد سميح ساويرس - خلال تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار- مبلغ ١.٢ مليون جنيه، كذلك أعاد سراج الدين سعد حامد وأحمد إسماعيل زيتون - خلال تحقيقات تتعلق بالتربح- قطعة أرض بمنطقة رشيد وإدكو بقيمة ١.٥ مليون جنيه للهيئة العامة للتنمية السياحية، كما أعاد عبدالوهاب قوطة - خلال تحقيقات تتعلق بتسهيل الاستيلاء- مبلغ ١.١ مليار جنيه للبنك الأهلي المصري في البرج وبورسعيد.

ويضيف النائب العام المساعد أن إبراهيم يوسف وآخرين سددوا - خلال تحقيقات تتعلق بالتربح- ٥.٤ مليون جنيه لهيئة ميناء دمياط، وأعاد أحمد المغربي وزير الإسكان الأسبق وأكرم عضاضة - في تحقيقات تربح- قطعة أرض تبلغ قيمتها ٣٠ مليون جنيه تم سدادها لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، إلى جانب أن د. أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق

وعبدالمنعم الطويل ردا – في تحقيقات تتعلق بالتربح– قطعة أرض تبلغ قيمتها ٧٥ مليون جنيه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

أما إيمان إسماعيل الخضيري فقد ردت – خلال تحقيقات تتعلق بالاستيلاء– ٨٠ قطعة أثرية من بلجيكا لهيئة الآثار المصرية، وسددت الشركة المصرية للزجاج المسطح – في تحقيقات تتعلق بالاحتكار– ٢٠٠ ألف جنيه لهيئة التنمية الصناعية، ورد مصطفى رجب – في تحقيقات رشوة وتربح– ٥ ملايين جنيه لجهاز تنمية مدينة الشروق، وأعاد سامح فهمي وزير البترول الأسبق – في تحقيقات تربح– ٥٠٠ ألف جنيه لشركات قطاع البترول، ورد أحمد المغربي وحسن خالد فاضل – في تحقيقات تربح وإضرار– ١٧ مليون جنيه للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، وسدد سامي عبدالعزيز وصبورة السيد – في تحقيقات تتعلق بالتربح والإضرار والتزوير– ١٦٢ ألف جنيه لجهاز مدينة ٦ أكتوبر.

وخلال تحقيقات تتعلق بتسهيل الاستيلاء على المال العام ردت الشركة المصرية للتوكيلات ومحطات الخدمة (منتصر أبو غالي) ١٣٠ مليون جنيه و٧٠ مليون دولار لبنك مصر إيران للتنمية ببورسعيد، ورد مجدي يعقوب نصيف ويسري زخاري – خلال تحقيقات تتعلق بتسهيل الاستيلاء على المال العام– ١٢٠ مليون جنيه لبنك مصر إكستريور "مصر حالياً"، وتم السداد أثناء المحاكمة[٣٣٢].

عاد بعض المال المنهوب، وضاع أكثره، وبقي التساؤل الأهم على حاله: نصالح أم نحاسب؟

---

[332] النيابة العامة: ٤٠ شخصية سددوا ١١ مليار جنيه خلال تحقيقات الأموال العامة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٢ نوفمبر ٢٠١٢.

عندما تصمت الحقيقة

في يوم الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢، كانت مصر على موعد مع احتجاب الحقيقة.

فقد احتجبت ١١ صحيفة حزبية ومستقلة الاحتجاب، احتجاجـاً على مواد الصحافة والحريات بمشروع الدستور، تنفيذًا لقرار مجلس نقابة الصحفيين بالاحتجاب، حال استمرار تجاهل الجمعية التأسيسية مطالب الجماعة الصحفية.

والحاصل أن الجمعية التأسيسية رفضت كل اقتراحات نقابة الصحفيين، تقريبـاً، مثل حظر الحبس في جرائم الرأي والاكتفاء بالعقوبات المدنية، وحظر المصادرة أو الإيقاف أو التعطيل حتى بحكم قضائي، وكذلك النص على استقلال الصحف ووسائل الإعلام المملوكة للشعب عن السلطة التنفيذية والحزب الحاكم. كما أوردت في مشروع الدستور نصوصـاً مطاطة تسمح بتقييد حرية الصحافة والإعلام، انتقامـاً من الإعلام لدوره في كشف الأخطاء وفضح الأكاذيب.

والصحف التي احتجبت عن الصدور احتجاجـاً علي تقييد الحريات هي: الشروق، والتحرير، والوطن، والمصري اليوم، واليوم السابع، والوفد، والأسبوع، والأحرار، والفجر، والأهالي، والدستور[٣٣٣].

كان الحدث استثنائيـاً في ظل تضامن خمس قنوات فضائية – وهي قنوات ONTV و"دريم" وCBC، و"الحياة" و"القاهرة والناس"– مع

---

[333] جمال فهمي: جميع الصحف الحزبية والمستقلة تحتجب اليوم، جريدة "روزاليوسف"، القاهرة، ٤ ديسمبر ٢٠١٢.

الصحف وتعهدها بتسويد شاشاتها في اليوم التالي مباشرة، من الساعة ٦ مساء حتى ١٢ صباحــاً، وهو ما تعذر إنجازه إثر تفجر الأوضاع وتصاعد حدة المواجهات الدامية والمؤسفة أمام قصر الاتحادية الرئاسي.

تزامن قرار تسويد شاشات قنوات فضائية مصرية مع تصاعد وتيرة استهداف قوى إسلامية لمدينة الإنتاج الإعلامي، رغم أن القنوات الفضائية العاملة فيها كانت وسيلة الإسلاميين أنفسهم للظهور للرأي العام والحصول على الشرعية، في زمن المنع والحظر في عهد مبارك.

يُذكر أن الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي – التي حاصرها أنصار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل غير مرة– أنشئت في المنطقة الحرة بمدينة السادس من أكتوبر ١٩٩٧ طبقــاً للقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٩٨ والقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧، وقيدت في البورصة ١٩٩٩ برأس المال المصرح بقيمة ٥ بلايين جنيه مصري، ورأس مال مدفوع بقيمة ١.٧٢ بليون جنيه موزعة على ١٧٢ مليون سهم[٣٣٤].

كان في تقدير عدد من شيوخ مهنة الصحافة أن الاحتجاب يعد خطوة أولى ضمن سلسلة إجراءات تصعيدية للحفاظ على حرية الصحافة، باعتبارها حقــاً للشعب المصري بأكمله وليس خاصــاً بالصحفيين فقط.

جاء ذلك وسط جدل حول مواد الدستور الجديد التي تمثل ردة عن حرية الرأي والتعبير، وتبدو أسوأ من مواد دستور مبارك. ونحن لا نجاوز الحقيقة حين نقول إن وضع الصحافة في مواد مشروع الدستور بدا

---

[334] مدينة الإنتاج من منصة الشرعية للإسلاميين إلى هدف للحرب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ ديسمبر ٢٠١٢

كارثيـاً، خاصة المادة ٤٨ التي تعد عدوانـاً على سلطة الصحافة وتقييدًا لحرياتها.. وكأن الثورة لم تحدث أصلاً، ولم تناد بالحرية، وسط شعور عام لدى الجماعة الصحفية بوجود رغبة من النظام الحاكم في الإبقاء على العقوبات السالبة للإرهاب لتكميم الأفواه ومنع الرأي الآخر.

وفي ظل تنامي قوة تيارات الإسلام السياسي، وقعت قاطرة الإعلام المصري ورجالها بين سندان "العداء والقمع" ومطرقة "الصدام أو التمكين"، أو فتح الباب أمام الفوضى أو ثورة جديدة بانت إرهاصاتها قبل معركة تمرير الدستور. ووسط كل هذا الصراع السياسي بين الصحافة والسلطة الحاكمة، كانت جماعة الإخوان المسلمين تبسط سيطرتها على الصحف والمؤسسات القومية، التي أصبحت تتحدث بلسانها بنفس الصورة التي كانت تتحدث بها أيام الرئيس السابق مبارك.

ويبدو أن السلطة في عهد مرسي لجأت إلى تكتيك يتمثل في أن تبدأ بالأكثر شهرة محليـاً ودوليـاً وذي العلاقات مع المجتمع المدني المصري والدولي، لكي ترسل رسالة إلى الباقين بأنه ليس هناك من هو عصيّ على التحقيق، حتى لو وصل الأمر إلى الحبس ولا يخفف من وطأة هذا التوجه، خطوة متأخرة، على غرار ما أعلنه المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، من أن الرئيس محمد مرسي أمر بسحب جميع البلاغات المقدمة ضد الصحفيين، والتي تتعلق بإهانته أو نشر شائعات حوله[٣٣٥].

وإذا كان النظام قد بدأ عهده باستدعاء الإعلاميين إلى النيابات، كما حدث مع محمود سعد وريم ماجد وإبراهيم عيسى وجمال فهمي، فإن كل

---

335 نجلاء سليمان، مرسي يأمر بسحب جميع البلاغات المقدمة ضد الصحفيين بتهمة "إهانة الرئيس"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، ١٠ إبريل ٢٠١٣.

ذلك كان مقدمات لما هو أسوأ، بدأ مع استدعاء باسم يوسف مقدم برنامج "للبرنامج" بتهمتيّ إهانة الرئيس وازدراء الأديان، وتم تحويل كل من جابر القرموطي وشيماء أبو الخير إلى النائب العام بتهم مختلفة؛ لتبدأ مرحلة جديدة وقاسية من العصف بالحريات وتكميم الأفواه ومطاردة الإعلاميين[٣٣٦].

يكفي أن نشير إلى أن الفترة منذ تولي الرئيس مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ حتى مطلع مايو ٢٠١٣ اتسمت بخصوصية شديدة فيما يتعلق بالاعتداءات التى تعرض لها الصحفيون المصريون، بالنظر إلى ما شاب تلك الفترة من اشتباكات عنيفة فى الاتحادية والمقطم وغيرهما، حتى بلغ عدد الصحفيين المصريين الذين تعرضوا لاعتداءات مرصودة ٦٤ صحفيـــاً يمثلون ٣١% من إجمالي الصحفيين المصريين الذين تعرضوا لاعتداءات منذ ثورة ٢٥ يناير.

إن هذا الرصد – الذي أعده مركز المصري للدراسات والمعلومات– اعتمد على البلاغات الموجهة للنائب العام من الشؤون القانونية بنقابة الصحفيين، وتقارير لجنة حماية الصحفيين الدولية، والمنظمات الحقوقية ذات الصلة وكذلك التقارير الإعلامية المعنية، وحسب تقرير المركز فإن: "الرقم قد يكون أقل بقليل أو بكثير عن الاعتداءات التي وقعت بالفعل ولم يتم الإبلاغ عنها أو تغطيتها إعلاميـــاً".

وأشار المركز فى دراسته إلى أنواع الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون المصريون في الفترة من ١ يوليو ٢٠١٢ حتى ٣٠ إبريل

---

336 خالد السرجاني، باسم يوسف ليس وحده، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ إبريل ٢٠١٣.

٢٠١٣، وأنهم تعرضوا لنحو ٩٢ اعتداء من ١٣ نوعـــًا، بلغ أكثرها حالات الاعتداء بالضرب ٣٥ حالة، كما اشتملت على ١١ حالة إصابة بطلقات خرطوش أو رصاص حي أو مطاطي، هذا إلى جانب حالة قتل واحدة متمثلة في الصحفي الحسيني أبو ضيف، الذي لقي مصرعه بعد أسبوع من إصابته بطلق خرطوش في الرأس أثناء تغطيته أحداث قصر الاتحادية في ديسمبر ٢٠١٢.

ويظهر الرصد حالتيّ اختطاف، الأولى لمحمد الصاوي من موقع "مصراوي"، الذي تعرض للاختطاف في فبراير ٢٠١٣ من قبل رجال يرتدون ملابس مدنية أجبروه على ركوب سيارة بزعم عملهم مع الشرطة واضعين عصابة على عينيه حيث اقتادوه إلى مكان مجهول، ثم أطلقوا سراحه بعد ضربه والاستيلاء على متعلقاته، وكذلك فوزي هويدي بجريدة "المساء" في مارس ٢٠١٣ الذي اختُطف أمام منزله.

كما اشتمل الرصد على ٩ حالات استدعاء للتحقيق جاء أغلبها في اتهامات تتعلق بإهانة رئيس الجمهورية، وتكدير السلم والأمن القومي، وازدراء الأديان، وإهانة السلطة القضائية، والتعليق على أحكامها، ومنهم إسلام عفيفي الذى قررت المحكمة حبسه احتياطيـــًا على ذمة قضية اتهامه بإهانة الرئيس من خلال نشر "أخبار كاذبة"، وهو ما أعقبه إصدار الرئيس محمد مرسي قرارًا بقانون بإلغاء الحبس الاحتياطي للصحفيين في أغسطس ٢٠١٢.

يضاف إلى ذلك حالات الاحتجاز المؤقت والاعتقال، والإساءات اللفظية وتوجيه التهديدات، والقيام بأعمال البلطجة من خلال تكسير السيارات والاستيلاء على المتعلقات الشخصية.

وفيما يتعلق بالجهة القائمة بالاعتداء، يتضح أن التكرار الأعلى جاء لصالح المتظاهرين بإجمالي ٢٣ حالة وبنسبة ٣٦% من إجمالي حالات الاعتداء، أخذًا في الاعتبار أن ٨٣% من حالات تعدي المتظاهرين جاءت من قبل أنصار جماعة الإخوان المسلمين بإجمالي ١٩ حالة، وهو ما يزيد على حالات الاعتداء من جانب قوات الشرطة التي بلغت ١٤ حالة. ويلاحظ في هذا الشأن الارتفاع الكبير للاعتداءات التي يقوم بها مجهولون بنسبة ٢٠.٣% والتي تمثل جزءًا من ظاهرة عامة لحالات الاعتداء التي يقوم بها مجهولو الهوية.

وفيما يتعلق بتوزيع الصحفيين الذين تعرضوا لاعتداءات وفق الوظيفة، يلاحظ بها وجود نسبة عالية نسبيـــًا من المصورين بإجمالي ٢٣ مصورًا بنسبة ٣٦% ممن تعرضوا للاعتداء، وهو ما يرجع إلى سهولة الاستدلال على الصحفي المصور من خلال أدواته ورغبة المعتدي في منع تسجيل الاعتداء أثناء وقوعه، هذا إلى جانب رسام كاريكاتير واحد، وهي الرسامة في جريدة "المصري اليوم" دعاء العدل، التي تم استدعاؤها للتحقيق في ديسمبر ٢٠١٢ بتهمة ازدراء الأديان[٣٣٧].

نشير أيضـــًا إلى رصد ٢٠٢ انتهاك ضد إعلاميين ومؤسسات إعلامية، خلال ٢٠١٢، من بينها ١٢٦ حالة في عهد الرئيس محمد مرسي، تمثلت في القتل والتحرش والسب والقذف والضرب والتهديد والتحريض، والتهم بازدراء الأديان، وإهانة رئيس الجمهورية.

---

[337] محمود الواقع ومركز المصري للدراسات والمعلومات، دراسة: ٦٤ صحفيـــًا تعرضوا لاعتداءات بين القتل والاختطاف تحت حكم "مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٤ مايو ٢٠١٣.

ويكشف التقرير السنوي لمركز دعم لتقنية المعلومات أن الانتهاكات الموجهة إلى الإعلاميين في عهد مرسي بلغت ١٤ حالة، من أصل ١٨٥ خلال عام ٢٠١٢، وأن عدد الانتهاكات الموجهة إلى وسائل الإعلام ١٢ من أصل ١٧ خلال العام. واحتل شهر ديسمبر المركز الأول في عدد الانتهاكات الموجهة إلى الإعلاميين، بواقع ٥٥ حالة، فيما احتل مايو المركز الثاني، بـــ٢٨ انتهاكـــاً، وفبراير المركز الأخير بحالة واحدة.

ورصد التقرير ٢٩ حالة ضرب، و٤٤ تحقيقـــاً، و١٩ احتجازاً، و١٤ تحقيقـــاً إداريـــاً، و١١ تحقيقـــاً أمام القضاء العسكري، و١١ إهانة للرئيس، وحالة اختفاء واحدة، وتجاوزات تمثلت في وقف برامج. وأشار إلى أن عام ٢٠١١ شهد ٢٨٠ انتهاكـــاً، منها ١٩٠ خلال الأيام الـــ١٨ الأولى لثورة ٢٥ يناير[٣٣٨].

نشير أيضـــاً إلى أن عدد البلاغات المرفوعة ضد الصحفيين والإعلاميين بسبب آرائهم أو مناقشتهم قضايا المجتمع والسلبيات الموجودة فيه، وصل إلى نحو ٦٠٠ بلاغ منذ تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد السلطة، آخر يونيو ٢٠١٢، وحتى مارس ٢٠١٣، مما يعد رسالة موجهة لكل صحفي يعارض النظام الحاكم، لإسكات صوته، والقضاء على حرية الرأي والتعبير، وفرض نوع من الوصاية على المجتمع المصري[٣٣٩].

---

338 فتحية الدخاخني وحسام الهندي، مرسي يسحب بلاغاته ضد الصحفيين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ إبريل ٢٠١٣.

339 وائل علي، "المنظمة المصرية": ٦٠٠ بلاغ ضد إعلاميين منذ تولي "مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣ إبريل ٢٠١٣.

الأنكى من ذلك أن الأشهر الستة الأولى للرئيس محمد مرسي شهدت حملة ملاحقات للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، بلغت أربعة أمثال ما تعرضوا له خلال عهد الرئيس حسني مبارك الذي استمر ٣٠ عامــاً.

وحسب جمال عيد، مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فإن الملاحقات القضائية التي تعرض لها الصحفيون والعاملون في الإعلام خلال الشهور الستة الأولى من عهد مرسي تصل إلى ٢٤ مرة ضعف عدد القضايا التي شهدها فترة الرئيس الراحل أنور السادات، وهي أكثر من كل حكام مصر منذ بدء العمل بالمادة التي تجرم إهانة رأس الدولة في عام ١٩٠٩، وتم استخدامها لأول مرة في عهد الخديو عباس حلمي الثاني ضد الصحفي الراحل أحمد حلمي[٣٤٠].

بل إن وضع الصحافة أصبح أكثر سوءاً بعد انتخاب أول مجلس شورى عقب ثورة ٢٥ يناير، إذ أخذ هذا المجلس – الذي هيمن عليه قوى الإسلام السياسي- يتدخل في أمور ليس له الحق فيها، منها تأديب الصحفيين وسلب هذا الحق من نقابة الصحفيين، وظهر هذا بوضوح في قضية عزل جمال عبدالرحيم رئيس تحرير جريدة "الجمهورية" من منصبه، علمــاً أنه ليس في الفصل الخاص بالمجلس الأعلى للصحافة من قانون تنظيم الصحافة (٩٦ لسنة ١٩٩٦) أي نص يجيز لرئيس المجلس، أو المجلس نفسه، أن يعين أو يفصل أي محرر في الصحف القومية، فما بالك أن يكون رئيســاً لتحرير صحيفة يومية قومية، وليست به أي إشارة لما يوصف بعقوبة "الوقف عن العمل"، واللائحة التنفيذية لهذا القانون، لا

---

340 أحمد شلبي ومحمد ماهــر وحازم يوسف، "الشبكة العربية": ملاحقات الإعلاميين ٤ أضعاف عهد مبارك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٠ يناير ٢٠١٣.

تعطي "لجنة القيم" بالمجلس الأعلى للصحافة، أي اختصاص بالتحقيق مع الصحفيين أو توقيع أي عقوبات عليهم"[٣٤١].

ونذكر هنا بأن أول قرار بقانون يصدره الرئيس محمد مرسي بعد أن انتقلت إليه سلطة التشريع، تضمن مادتين فقط، الأولى تقضي بتعديل نص المادة ٤١ من قانون سلطة الصحافة الصادر عام ١٩٩٦، التي كانت تنص على أنه "لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات"، بحيث يلغى الاستثناء الوارد في المادة، وتنطبق على كل الجرائم التي تقع بواسطة الصحف بما في ذلك جريمة إهانة رئيس الجمهورية التي تنص عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات، وتنص الثانية على أن ينفذ هذا القانون بمجرد صدوره. وكان الغرض الأساسي من هذا القرار بقانون هو حبس إسلام عفيفي رئيس تحرير جريدة "الدستور" الخاصة بتهمة نشر بيانات وشائعات كاذبة تنطوي على إهانة رئيس الجمهورية، من شأنها تكدير الأمن العام.

ومع ذلك، فإن قوة الإعلام الخاص والحزبي في مصر تكمن في إخفاق التيار الإسلامي في صنع تجارب إعلامية مثل الموجودة على الساحة؛ لافتقادها الموهبة والمهارة المهنية التي تمكنها من التأثير مباشرة في المواطنين.

المشكلة أن النظام في عهد الإخوان المسلمين لم يخف موقفه المعادي للصحافة والإعلام، وظهر هذا بوضوح من خلال تصريحات مرشد

---

[341] صلاح عيسى، هوامش قانونية على قرار فصل "جمال عبدالرحيم"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

الإخوان محمد بديع، بل رئيس الجمهورية نفسه، حينما وصفوا الصحفيين بأنهم "سحرة فرعون" و"مرتشون"[٣٤٢].

هجوم مرشد الإخوان على وسائل الإعلام تكرر لمرات عدة في الرسائل الأسبوعية التي ينشرها على موقع الجماعة، وتعتبر تلك الرسائل السياسة العليا ورسم الطريق أمام أفراد الجماعة، ومن ضمن تلك الرسائل ما نشر يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٢ حيث اتهم "بعض وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة بالمساعدة على إثارة البلبلة والتشكيك، والنيل من بعض الشخصيات والهيئات".

كما نال مرشد الإخوان من الإعلام مرة أخرى في رسالة أخرى نشرها في ٢٧ ديسمبر، حيث قال: "والذين يعملون لتقدم الأمة ونهضتها يجب ألا يلتفتوا إلى الضجيج الإعلامي المثبط، الذي أضحى يكذب ويتحرى الكذب في كل ما يتناوله، ولنحذر من أن نشغل أنفسنا بالرد على ما يفترون؛ لأنه يستهلك الأوقات والجهود في جدل عقيم".

وفي ٨ ديسمبر شارك المهندس خيرت الشاطر، نائب محمد بديع في مكتب الإرشاد، في الهجوم على الإعلام، وذلك عقب مؤتمر لهيئة حقوق الإصلاح، وهي تجمع للإخوان والسلفيين، حيث هاجم الشاطر الإعلام قائلاً: "إنه إعلام المال الفاسد يضلل الشعب، لكن فاتهم أن الشعب المصري بفطرته يميز، وسيكتشف أنهم مضللون وفاسدون".

---

[342] خلف علي حسن وفاروق الجمل ومينا غالي، الإعلام.. مدفعية الثورة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

لم تكن تلك المرة الأولى التي يهاجم فيها الشاطر الإعلام، حيث نشرت له من قبل وكالة الأناضول تصريحات هاجم فيها الإعلام يوم ١٣ أغسطس ٢٠١٢ في لقاء ضم عددًا من ممثلي الحركات الشبابية والنسائية، وجبهة إنقاذ الثورة، حيث منعت وسائل الإعلام من حضوره ما عدا وكالة الأناضول وشبكة يقين على الإنترنت، وقال الشاطر، وقتها "إن الإعلام مازال مرتبطــًا بالنظام السياسي السابق، ولا بدّ أن ينحاز لمصلحة الوطن، ولا يقوم بمحاربة عملية التغيير الوطني"[٣٤٣].

والشاهد أن حرية الإعلام كانت أولى ضحايا عهد الرئيس مرسي، الذي أخضع أجهزة الإعلام الرسمي لوزير من جماعته، كتم أصوات المعارضين، وبدّل رؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية بصحفيين يدينون له بالولاء، أغلق صحفــًا وقنوات تليفزيونية بقرارات إدارية، وقدم إعلاميين للمحاكمة بتهمة إهانته والمساس بهيبته، وعيّن مجلســًا أعلى للصحافة يقوده أتباعه، وسمح مشروع دستوره بحبس الصحفيين بعد أن كان دستور ١٩٧١ يحظر ذلك.. كانت الطامة الكبرى عندما قرر حلفاؤه الاعتداء على مقر جريدة "الوفد"، وفرض حصار على مدينة الإنتاج الإعلامي التي قرروا تعديل اسمها إلى مدينة الإنتاج الإسلامي[٣٤٤].

وبتفصيل أكبر، نجد أنه ومع تعيين مجلس الشورى رؤساء تحرير جدد للإصدارات الصحفية القومية، انكشفت لعبة ترويع الصحافة عبر إحلال

---

343 حسام الهندي، جماعات الإسلام السياسي تدق "طبول الحرب" ضد الإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ يناير ٢٠١٣.

344 حمدي قنديل، الحريق في مصر كلها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

بعض الموالين للإخوان في مواقع المسؤولية داخل مؤسسات صحفية، ليبدأ العصف بالحريات داخل الإصدارات الصحفية القومية، ويشهد بعضها مذبحة للحريات، ويتم إلغاء التنوع من معظم هذه الصحف على النحو الذي رصده تقرير لشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. فقد مُنِعَ مقال الروائي يوسف القعيد "لا سمع ولا طاعة" يوم السبت ١١ أغسطس ٢٠١٢ من النشر بصحيفة "الأخبار"، حيث كان المقال يتضمن انتقادات لجماعة الإخوان المسلمين، وذلك إثر الاعتداءات التي تعرض لها بعض الإعلاميين بمدينة الإنتاج الإعلامي.

كما تم منع مقال الكاتبة الصحفية عبلة الرويني، رئيس تحرير "أخبار الأدب"، التي طالتها حملة التغيير في التعيينات بعد عام ونصف العام من رئاستها تحرير "أخبار الأدب" بسبب اعتراضها على حذف كلمة "أخونة الصحافة"، في إشارة منها إلى حركة التغييرات الصحفية التي أجراها مجلس الشورى يوم الأربعاء ٨ أغسطس. وقد ذكرت أنها بعد امتناعها عن الكتابة يوم ٩ أغسطس، استجابة لدعوة امتناع كتاب الرأي التي أطلقها رؤساء التحرير مساء يوم الأربعاء ٨ أغسطس ٢٠١٢، سلمت مقالها الذي تكتبه تحت عنوان "نهار" الذي كانت تشير فيه إلى سبب احتجابها وامتناعها عن الكتابة ٩ أغسطس، إلا أنها فوجئت بالمشرفين على الصفحة التي ينشر بها المقال يقولون إن الأوضاع تغيرت وإن ما كان يسمح به أمس لا يمكن أن يتم السماح به اليوم. وتم أيضـًا منع المقال الأسبوعي للروائي إبراهيم عبدالمجيد من جريدة "الأخبار" وذلك يوم ٩ أغسطس ٢٠١٢ والمقال الأسبوعي للكاتب والسيناريست مدحت العدل بعد امتناعه عن كتابة مقاله الأسبوعي بجريدة "الأخبار" احتجاجـًا على تعيينات مجلس الشورى في تلك الفترة، وتضامنـًا مع الكتاب

الممتنعين عن الكتابة، وكان مقاله بعنوان "سيادة الرئيس.. مصر أم الجماعة؟!". المقال عبارة عن رسالة للرئيس مرسي طالبه فيها بخلع عباءة الإخوان المسلمين إذا أراد أن يحكم مصر. وتم أيضـــاً منع نشر مقال الكاتب والمحامي ثروت الخرباوي القيادي الإخواني السابق، الذي كان يتناول الدولة المدنية في الإسلام بعنوان "ليت الذين يحكموننا يفهمون"، وجاء قرار منع نشره دون إبداء أي أسباب واضحة تذكر للكاتب الذي تم الاتفاق معه منذ فترة على كتابة مقال أسبوعي ينشر صباح كل خميس في جريدة "الأهرام".

وتم إلغاء صفحة "آراء حرة" بجريدة "الأخبار" يوم ١٥ أغسطس، التي يكتب بها كتاب من خارج مؤسسة "الأخبار" مثل إبراهيم عبدالمجيد ومدحت العدل ومحمود الورداني، وغيرهم من كبار الكتاب والمفكرين والمبدعين. وتم استبقاء كاتب واحد من بين كل الكتاب هو بدر محمد بدر المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وبعد ذلك تم التضييق على نقيب الصحفيين الأسبق جلال عارف حتى ترك الكتابة في بيته، وانتقل إلى جريدة "التحرير"، ثم مُنِعَ مقال أحمد طه النقر المتحدث باسم الجمعية الوطنية للتغيير. وفي مجلة "آخر ساعة"، تم إيقاف مقالات عدة كتاب في مقدمتهم سلمى قاسم جودة ومنى ثابت.

وفي جريدة "الجمهورية" تم منع مقال الكاتبة غادة نبيل من النشر بعنوان "الحرية والعدالة.. كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان"، الذي وجهت من خلاله الانتقادات لحزب الحرية والعدالة، بصفة خاصة، وتيار الإسلام السياسي بصفة عامة، بعد منع نشر مقالات عدد من الكتاب والصحفيين في الصحف القومية. وتم إلغاء الصفحة الثقافية بجريدة "الجمهورية" التي كانت تشرف عليها، بسبب المقال المشار إليه. وقال

رئيس تحرير "الجمهورية" السابق جمال عبدالرحيم إن الصفحة سوف تعود بعد تطويرها، مهاجماً غادة نبيل وطالب بعودتها لقسم الترجمة بالجريدة!.. ولكن جمال نفسه أطيح به من منصبه وحصل على عدة أحكام قضائية بالعودة لكنها لم تُنفَذ.

ومُنِعَ الكاتب الصحفي عبدالجليل الشرنوبي منسق "جبهة الإبداع المصري"، من الكتابة في الصفحة السياسية بـ"مجلة الإذاعة والتليفزيون" بسبب آرائه. وذكر الشرنوبي أن إدارة تحرير "مجلة الإذاعة والتليفزيون" طلبت منه عدم الكتابة في قسم السياسة؛ لأن إدارة المجلة لا تستطيع أن تتحمل تبعات معارضته للنظام الحاكم، خصوصاً في ظل تبعية وجود القيادي الإخواني صلاح عبدالمقصود على رأس وزارة الإعلام، وأنه مضطر للكتابة في قسم الفن فقط. وتم إيقاف نشر باقي حلقات كتاب "عائد من جنة الإخوان" للكاتب الشاب سامح فايز، في مجلة "المصور"، الذي يحكي عن قصة فايز مع جماعة الإخوان المسلمين، وكانت المجلة قد نشرت خمس حلقات بعد اتفاق مع الصحفي حمدي رزق، رئيس تحرير المجلة السابق.

وتم استبعاد الكاتب إبراهيم حجازي من كتابة مقاله الأسبوعي في عدد الجمعة من جريدة "الأهرام"، الذي يداوم على كتابته منذ ٢٢ عاماً، وذلك بعد طلب رئيس التحرير منه تقليص المساحة المخصصة لمقاله إلى نصف المساحة. وبعد رفض إبراهيم حجازي هذا الطلب، نشر العدد مع اعتذاره عن الكتابة في العدد من دون إشارة لعودته للكتابة في الأسبوع التالي. كما تم التضييق على أحمد عبدالمعطي حجازي وصلاح فضل وعاطف الغمري، الأمر الذي دفعهم إلى الهجرة للكتابة في صحف أخرى. وتم وقف مقالات نبيل عمر ونبيل عبدالفتاح، إلا أن الأخير عاد للكتابة مرة كل أسبوعين بدلاً من الكتابة الأسبوعية، وتم نقل كتاب من صفحة

الرأي في "الأهرام" إلى الملحق الثقافي، وهم مكاوي سعيد وحسن طلب وإبراهيم فتحي وعبدالمنعم رمضان، ثم تم رفع مقالاتهم من الملحق بعد ذلك. وبعد ذلك توقف أسامة الغزالي حرب عن الكتابة طوعــاً؛ لأنه رأى أن الإطار الذي يكتب فيه ليس مناسبــاً بسبب انحياز "الأهرام" إلى الإخوان والتيارات السلفية.

ويرى الكاتب الصحفي خالد السرجاني أن هذا التفريغ من الكتاب الذي يعكس التنوع الفكري في المجتمع، كان بهدف إخلاء الساحة لتيار واحد وهو "الإخوان المسلمين"، حيث أصبحوا الكتاب المسيطرين على صفحات الرأي في جريدة مثل "الأهرام"، بغض النظر عن مهاراتهم أو مؤهلاتهم. وتم توزيع كتاب الإخوان على أيام الأسبوع في جريدة "الأهرام"، التي كانت صفحات الرأي فيها تعج بكبار الكتاب من لطفي الخولي وحسين مؤنس ومحمد سيد أحمد وزكي نجيب محمود ونجيب محفوظ ولويس عوض ويوسف جوهر وتوفيق الحكيم وحسين فوزي وغيرهم، ليصبح كبار الكتاب هم: ياسر علي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، الذي ظهرت عليه أعراض الكتابة بعد تولي منصبه –وهو في الأصل طبيب أمراض جلدية– ويكتب في "الأهرام" كل سبت، وحازم غراب، مدير قناة "مصر ٢٥" الإخوانية، ويكتب في "الأهرام" كل ثلاثاء. إضافة إلى هؤلاء هناك بدر محمد بدر ويكتب كل أحد، وجمال حشمت ويكتب كل أربعاء، ومعه الكادر الإخواني د. إبراهيم بيومي غانم. أما يوم الخميس فقد تخلص "الأهرام" من الباحث نبيل عبدالفتاح في البداية وأخلى مكانه للكادر الإخواني د. حلمي الجزار[٣٤٥].

---

[345] خالد السرجاني، ٦ شهور من استهداف الصحفيين و"شيطنة" الإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ يناير ٢٠١٣.

وفي سياق الهجوم القانوني، حرص محامو جماعة الإخوان وبعض القريبين منهم على تقديم بلاغات في وقت سابق ضد عادل حمودة، رئيس تحرير جريدة "الفجر"، والكاتب الصحفي د. محمد الباز، بالإضافة إلى بلاغات ضد جريدة "الدستور" ورئيس تحريرها السابق ورئيس مجلس إدارتها، كما قدموا بلاغات ضد قناة "الفراعين" وتوفيق عكاشة، مالك القناة، التي تم إصدار قرار بإغلاقها بدعوى حثها على الفتنة.

واتهم بلاغٌ عبدالحليم قنديل، رئيس تحرير جريدة "صوت الأمة"، بسب وقذف رئيس الجمهورية محمد مرسي، بناء على نشر قنديل في أكتوبر ٢٠١٢ موضوعــاً، يحمل عنوان "١٠٠ يوم من الكذب.. مرسي يبيع الهوا للمصريين وينفذ أوامر أوباما"[٣٤٦].

كما تقدمت رئاسة الجمهورية ببلاغ ضد الصحفية علا الشافعي والكاتب الصحفي خالد صلاح، رئيس تحرير "اليوم السابع"، يتهمهما بإهانة رئيس الجمهورية، وذلك إثر مقال كتبته علا الشافعي في "اليوم السابع" تحت عنوان "جواز مرسي من فؤادة باطل". وفي اليوم نفسه، أمر النائب العام بفتح التحقيق مع كل من إبراهيم عيسى، واللواء سامح سيف اليزل، في بلاغات مقدمة ضدهما من النائب السلفي المحامي ممدوح إسماعيل.

كما ورد في البيان بلاغات ضد مقدم البرامج الساخرة باسم يوسف، الذي نال أيضــاً نصيبــاً كبيرًا من نقد التيار الإسلامي والدعاوى القضائية[٣٤٧].

---

[346] شيماء رشيد، بدء التحقيق مع عبدالحليم قنديل بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، ٢ يناير ٢٠١٣.

[347] حسام الهندي، جماعات الإسلام السياسي تدق "طبول الحرب" ضد الإعلام، مصدر سابق.

هذه المؤشرات كلها تثير تخوف المعنيين بالإعلام على مستقبل حرية الرأي والتعبير في ظل الدستور الجديد في مصر، خاصة أن هناك من يصف وضع الصحافة والإعلام بالدستور الجديد بأنه الأسوأ، إذا ما قورن بوضعها السيئ في دستور ١٩٧١[٣٤٨].

إن الدساتير السابقة منذ عام ١٩٢٣ كفلت حرية الصحافة، وأضافت إليها بعض المكتسبات بعد ثورة يوليو، وجاءت المواد الخاصة بالصحافة والنشر في الدستور الجديد لتلغي ما حققته الجماعة الصحفية من مكاسب في عهد الرئيس السابق حسني مبارك. ويكفي أن نشير إلى أن المواد الخاصة بالصحافة في هذا الدستور تسمح بإغلاق وتعطيل وسائل الإعلام بالضوء الأخضر الذي سوف تمنحه للمشرع لسن قانون يقيد به الصحافة وحريتها.

وبدا منطقيـــاً، والحال هذه، إعلان مجلس نقابة الصحفيين رفضه التام دعوة الدكتور أحمد فهمي، رئيس مجلس الشورى، رئيس المجلس الأعلى للصحافة، رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة، إلى اجتماع لبحث المواد الخلافية في مشروع الدستور.

ورأت النقابة في بيان لها أن الاجتماع في ظل الإصرار على طرح الدستور للاستفتاء بالمواد التي تعترض عليها الجماعة الصحفية مماطلة وتسويف، وناشدت رؤساء تحرير جميع الصحف مقاطعة الاجتماع.

---

348 إبراهيم الطيب، عبدالله خليل: حرية الرأي في الدستور الجديد "أسوأ" من دستور ٧١ "السيئ"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ يناير ٢٠١٣.

وزاد على ذلك جمال فهمي، وكيل أول النقابة، بالقول إن رؤساء تحرير جميع الصحف التي شاركت في الاحتجاب أبلغوا مجلس النقابة بعدم حضورهم الاجتماع، مشيرًا إلى أهم وصفوا الدعوة بأنها خدعة واضحة، ولا يمكن أن تمر على طفل، وأنهم لا يرون قيمة أو معنى للدعوة بعد الانتهاء من الدستور وطرحه للاستفتاء.

وحسب فهمي، فإن الدولة لو كانت لديها نية حقيقية لحل مشكلات الصحفيين، أو حتى الاستماع إليهم، لكان الأولى بها أن تلتقيهم أثناء وضع الدستور، أو أن توقف الاستفتاء لحين حل المشكلات، مؤكدًا استمرار النقابة والجماعة الصحفية في النضال من أجل الحريات العامة، والحريات الصحفية، منتقدًا محاولة جماعة الإخوان المسلمين إظهار الأمر على أنه مطالب فئوية. من جهته، رأى كارم محمود، سكرتير عام النقابة، أن اللقاء ليس له أي جدوى، ولن يكون سوى حصة مدرسية، يعرض فيها فهمي فوائد الدستور ومميزاته من وجهة نظر جماعته وحزبه[٣٤٩].

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تحتجب فيها الصحف المصرية، حيث كانت المرة الأولى عام ١٩١٤ حينما قررت جريدة "العالم" الناطقة بلسان الحزب الوطني، الذي أسسه الزعيم مصطفى كامل، الاحتجاب اعتراضًا على قرار فرض الحماية البريطانية على مصر ورفضها نشر هذا الإعلان. وبدا أن قسوة الرقابة العسكرية كانت من أسباب احتجاب الصحف.

كانت التجربة الثانية عام ١٩٢٣ بسبب مصادرات الصحف وشدة الرقابة في أواخر عهد الحماية البريطانية. وجاءت التجربة الثالثة يوم ٥

[349] فاروق الجمل، نقابة الصحفيين ترفض لقاء "فهمي" مع رؤساء التحرير.. وتناشدهم المقاطعة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٦ ديسمبر ٢٠١٢.

يونيو ١٩٥١ بعد تقدم أحد نواب البرلمان بمشروعات قوانين لتقييد حرية الصحافة، ودشنت الصحف حملة عنيفة واحتجبت وتم التراجع عن هذه القوانين.

احتجبت الصحف المصرية دون القومية في عهد الرئيس المصري السابق مبارك ثلاث مرات، جاءت الأولى في عام ١٩٩٥ اعتراضاً على القانون رقم ٩٣ الذي يغلظ عقوبات الحبس في جرائم النشر حتى تم تعديله بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦، وتم إسقاط هذا المخطط الذي تضمن تحصيناً للفساد يمنع الاقتراب من وثائقه وملفاته ويجعل الصحفي مداناً إن تساءل: "من أين لك هذا؟". ثم جاءت التجربة الثانية في عهد مبارك والخامسة في تاريخ مصر في عام ٢٠٠٦ اعتراضاً على مشروع القانون الذي يسمح باستمرار العمل بعقوبة الحبس في قضايا النشر على الرغم من إجراء تعديلات على قانون العقوبات تلغي هذه العقوبة، ولكن هذه التعديلات استحدثت نصاً يوجب حبس الصحفي إذا تم الطعن في الذمة المالية للموظفين العموميين وأعضاء المجالس النيابية المنتخبة والمكلفين بخدمة عامة. وانتهى الأمر بأن أصدر مبارك أوامره لمجلس الشعب باستبعاد هذه المواد وإلغاء الحبس نهائياً في قضايا النشر.

في تجربة الاحتجاب الأولى، كان النظام مستهترًا برسالته، وخرجت "روز اليوسف" في مانشيت على صفحتها الأولى: "مصر اليوم بلا شتائم"، قاصدة أن المعارضة تشتم وأن احتجابها ليته يمتد إلى الأبد. ووصف رئيس تحرير جريدة "الأهرام" أسامة سرايا هذا الاحتجاب بأنه مزايدة من جريدة هامشية – يقصد "المصري اليوم".

غير أن الاحتجاب نجح، وقاطع الرأي العام يومها الصحف القومية التي انخفض معدل توزيعها إلى أقل من النصف، واضطر النظام إلى التراجع أمام الإعلام وقوة تأثيره ودعم الرأي العام له. في المرة الثانية، قاتل النظام

السابق بمؤسساته الإعلامية والأمنية لمنع الاحتجاب، لكن فشله كان ذريعـــًا.

كانت المرة الثالثة في عهد مبارك في عام ٢٠٠٧، حيث احتجبت ١٥ صحيفة حزبية ومستقلة احتجاجـــًا على اعتداء الحكومة علي حرية الصحافة بإصدارها أحكامـــًا على مجموعة من الصحفيين ورؤساء التحرير استنادًا إلى عدة اتهامات، أبرزها إهانة قيادات في الحزب الوطني السابق وتحريف تصريحات أحد رموز النظام"[٣٥٠].

وفي تجربة ٤ ديسمبر ٢٠١٢، كان لافتـــًا تجاهل معظم ما تسمى بـــ"الصحف القومية" تغطية الاحتجاب الذي قامت به الصحف الخاصة والحزبية. كان التعليق فقط من جانب كل من جريدتي "روزاليوسف" و"الأخبار"، بينما لم تعلق كل من جريدة "الأهرام" و"الأهرام المسائي" بأي خبر عن الاحتجاب، غير أن جريدة "الجمهورية" نقلت وجهة نظر الدكتور نصر عبدالسلام، رئيس حزب البناء والتنمية، الذي يمثل الجماعة الإسلامية"[٣٥١].

"روزاليوسف" نشرت في أعلى صفحتها الأولى على خلفية سوداء: "حداد على حرية الصحافة". وعلق جمال طايع، رئيس تحرير الجريدة، في مقاله على احتجاب الصحف، قائلاً إنه "لا أحد عاقلاً يمكن أن يقبل الاعتداء السافر علي حرية الصحافة بالشكل الذي ورد في الدستور

---

[350] ١١ صحيفة حزبية ومستقلة تعيد إحياء ظاهرة احتجاب الصحف، جريدة "روزاليوسف"، القاهرة، ٤ ديسمبر ٢٠١٢.

[351] حسام الهندي، "الأهرام" تحتجب عن تغطية الاحتجاب "روزا" تعلن الحداد.. و"الأخبار" لديها اعتبارات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٥ ديسمبر ٢٠١٢.

المسلوق علي عجل، ولا يمكن السكوت أبدًا عن هذا الاعتداء الذي يعرض الصحفيين للحبس في قضايا النشر". وطالب طايع الرئيس محمد مرسي بضرورة عدم ارتباط اسمه بحبس الصحفيين، قائلاً إن "الصحفيون لن ترهبهم مهزلة تهميشهم وترويعهم بمواد دستورية غير عادلة وسالبة للحريات، وسنظل نقاوم هذا المد المؤسف على حقوق الصحفيين، واحتجاب الزملاء في الصحف المستقلة والحزبية إحدى هذه الطرق، ولكن هناك أساليب أخرى عديدة من التصعيد ستظهر فيما بعد، وسنشارك فيها إذا ما تمادى الإصرار على ترويعنا وسلب حرياتنا في العمل لخدمة القارئ وتنوير المجتمع وإمداده بالأخبار والمعلومات وما يدور في كواليس السلطة والحكومة ومن يحكمونهم"[٣٥٢].

كما نُشر موضوع داخل العدد للتعريف بالاحتجاب وعدد الصحف المشاركة فيه، بالإضافة إلى تاريخ الاحتجاب في مصر.

أما جريدة "الأخبار" فعلقت تحت عنوان: "أسرة تحرير الأخبار" أنها لم تحتجب مثلما فعل الآخرون لاعتبارات ثلاثة، الأول الالتزام المهني بتغطية الأحداث، والاعتبار الثاني أن الجريدة على مسافة واحدة من كل التيارات والأحزاب المصرية، وثالث تلك الاعتبارات هو أن الصحافة مهنة رأي، واجبنا كأسرة تحرير "الأخبار" أن نتواصل مع القارئ دون انقطاع، وأن نظل معه دون احتجاب، مهما كانت الأسباب.

أما جريدة "الجمهورية" فكان لها نصيب من التغطية ولكن بطريقة أخرى، حيث نقلت تصريحات للدكتور نصر عبدالسلام، رئيس حزب البناء والتنمية، قال فيها إن إفلاس الصحف والفضائيات إفلاس للمعارضة. بينما لم تعلق جريدة "الأهرام" على الاحتجاب حتى أن "رأي

---

[352] جمال طايع، سيادة الرئيس المنتخب.. لا تربط اسمك بحبس الصحفيين، جريدة "روزاليوسف"، القاهرة، ٤ ديسمبر ٢٠١٢.

الأهرام" في الصفحة الثانية لم يسجل وجهة نظر الجريدة في الاحتجاب، سواء بالرفض أو القبول، والأمر نفسه تم في "الأهرام المسائي".

وتاريخ الصحافة في مصر عريق، إذ بدأ عندما أصدر محمد علي والي مصر أمرًا في عام ١٨٢٧ بإصدار "جرنال الخديوي"، بهدف إعداد نشرة خاصة يطلع من خلالها على شؤون البلاد، ولكنه لم يلبث أن شعر بحاجة الشعب للاطلاع علي أحوال الحكومة فحولها إلى صحيفة "الوقائع المصرية".

الأكيد أن حرية الصحافة ليست هبة من أحد، وأن الصحافة سلطة رقابية مهمة، بوصفها عين الشعب على السلطات الثلاث، فكم من قضايا فساد وعوار وفضائح وكوارث أخلاقية وجنائية وسياسية كشفتها الصحف التي لولا أداء رسالتها المهنية لكانت مصر عائمة على بحور من الفساد.

ولا ننسى هنا الدور المؤثر الذي لعبته بعض الصحف الخاصة ومعها بعض برامج الحوار في القنوات الفضائية الخاصة، في كسر احتكار الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب التابع للدولة والنظام للسوق الإعلامية. وشاركت وسائل الإعلام تلك بدرجات متفاوتة في الانتقادات التي كشفت فساد النظام السابق في مصر وفضحت القمع الأمني والسياسي، على نحوٍ أدى إلى تغييرٍ ما في بنية الوعي السياسي شبه الجمعي خلال السنواتِ الأخيرة التي سبقت ثورة ٢٥ يناير[٣٥٣].

إن احتجاب الصحف في هذا التوقيت الحرج نوعٌ من الاحتجاج المشروع والمقبول والفعال، ومحاولة للاحتجاج بالصمت الذي يكون أحيانـًا أبلغ من الصراخ. وفي تقديرنا أن الاحتجاب رسالة قوية للرأي

---

[353] نبيل عبدالفتاح (محرر الطبعة العربية)، سارة بن نفيسة، بلاندين ديستريمو (محررا الطبعة الفرنسية)، مرجع سابق، ص ٢٦.

العام بأن الإعلام في مصر يواجه اتهامات تبدأ من كونه "وسوسة شياطين"، ولا تنتهي عند وصفه بـــ"الفاجر الفاسق"، بالتزامن مع وجود إجراءات تعسفية تبدأ بالإغلاق والمصادرة ولا تنتهي عند الاعتداء بالضرب على الإعلاميين في الشوارع أو أثناء أداء مهام عملهم الصحفي.

وليس خافيـــاً على أحد أن الفضاء الإعلامي هو الملعب الذي تدور المباراة على أرضه من خلال الإدراك الذي يشكله والحقائق التي يصنعها والرموز والنجوم التي يصفها، الأمر الذي يجعل الإعلام وجميع الوسائط السمعية والبصرية صاحبة اليد الطولى في صنع القيادات وإيجاد النجوم وإضفاء القيمة وإعطاء الأولويات والمراتب. لعل هذا ما دفع كاتبـــاً صحفيـــاً إلى القول "إن أهم حزب معارض للرئيس مرسي هو التليفزيون، صحيح أن الصحف الخاصة تقف بدورها في صف المعارضة، إلا أن تأثيرها يظل هامشيـــاً إذا ما قورن به"[٣٥٤]. وتشير التقارير إلى دراسة في رئاسة الجمهورية المصرية أعدها أحد الخبراء حول تحليل مضمون الخطاب لخمس عشرة قناة تليفزيونية خاصة، بيَّنت أنه من بين مائة ساعة حوارية تجرى يوميـــاً فإن ما بين ٦ و٨٪ منها فقط يؤيد موقف الرئيس مرسي، في حين أن الحوارات الأخرى كلها تنحاز ضده. وأثار الانتباه في تلك الدراسة التي أعدت في شهر أكتوبر ٢٠١٢ أن نسبة التأييد للرئيس في قنوات التليفزيون الحكومي تتراوح ما بين ٢٢ و٣٢٪ فقط، الأمر الذي قد يعني بشكل ضمني أن نسبة لا يستهان بها من خطاب التليفزيون الرسمي ينتقد الرئيس ويعارضه[٣٥٥].

---

[354] فهمي هويدي، الصراع في زمن الفرجة، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢.

[355] المصدر نفسه.

إن الإعلام أصبح قوة ناعمة لا يستهان بها، ولديه قدرة على تشكيل الرأي العام وحسم المعارك السياسية، وهذا ما يثير تخوفات أعداء حرية الصحافة. صحيحٌ أنه يمكن رصد حالة من السيولة والإثارة والاستعراضات السياسية واللفظية والمرئية في برامج الحوار السجالية، مع بروز مثال الصحفي/الناشط السياسي الذي يخلط بين دوره المهني في استقصاء الأخبار والمعلومات أو ما يعتقد أنه يشكل الحقائق النسبية في موضوعه وبين دوره التنظيمي أو السياسي[٣٥٦]، وهذا بالمناسبة خطأ تقع فيه وسائل الإعلام المؤيدة لمرسي والمعارضة له على حد سواء، لكن يبقى أن التشاور مع الجماعة الصحفية ونقابة الصحفيين أمرٌ ضروري لمعالجة مثل هذا الخلل وفق مواثيق العمل الصحفي والأدلة الإرشادية ذات الثقل والوزن المهني، التي تنظم معالجة الصحفي لمشكلات وظواهر وقضايا المجتمع والدولة.

أما تخويف العاملين في مجال الإعلام، والتهديد بعقوبات تتراوح ما بين السجن أو المصادرة أو الإيذاء بأي شكل من الأشكال، فهو نوعٌ من أشكال الضغط التي ترمي إلى الانقضاض على وسائل الإعلام، وتكميم الأفواه، والسيطرة على السلطة الرابعة لتكون طوع بنان السلطة أو الجماعة أو الحزب الحاكم، أيـاً كان هؤلاء.

يبقى أن احتجاب الإعلام هو على المدى البعيد رسالة تحذير من أن مصر على وشك الاحتجاب، وأن الدولة تدخل مراحل خطيرة وفي طريقها للتفتت وإنهاء كيانها.

---

[356] نبيل عبدالفتاح، النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، مرجع سابق، ص ٢٢٩- ٢٣٤.

مرثية أسيوط

لو كان الفقر رجلاً لعاش في أسيوط.

نعم، أسيوط.. كبرى مدن الصعيد وعاصمة المعاناة.

المحافظة التي اختبرت الإرهاب وحاربته في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، ها هي تعود إلى أحضانه وترفع الصوت بـ"نعم" في الاستفتاء على الدستور في ديسمبر ٢٠١٢، رغم سابق معرفتها بأن الدولة أدارت لها ظهرها في الكثير من الأحداث والكوارث التي مرت بها.

لم ينل أهالي أسيوط بتأييدهم المطلق للرئيس محمد مرسي غير دولة عجزت عن منع ذبح صغارهم على قضبان القطارات، وقتلهم على أسفل البنايات وعلى الطرقات المهيأة لموقم. لكن نتائج الاستفتاء على الدستور في محافظة أسيوط أظهرت أن إجمالي من قالوا "نعم" بلغ عددهم ٤٤٩٤٣١ صوتاً، في مقابل ١٤١٢٤٤ ناخباً قالوا "لا"، وبذلك تكون نسبة "نعم" ٧٤.١٨% من الأصوات الصحيحة، في مقابل ٢٣.٣١% قالوا "لا"[357].

موقفٌ أثار الدهشة والتساؤلات، حتى كتب أحد الكُتاب قائلاً: "عار على الصعيد أن يبايع على دماء أبنائه وأن يتقبل العزاء من قاتليهم، وعار أكبر أن يتسلى البعض على طيبة أهله"[358].

---

357 ممدوح ثابت وسحر الحمداني، أسيوط: ٧٤.١٨% قالوا "نعم" في مقابل ٢٣.٣١% قالوا "لا"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ ديسمبر ٢٠١٢.

358 علي السيد، عار على الصعيد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

ونحن نؤمن بمقولة العالم المصري الكبير د. جمال حمدان التي ترى أن "ما كان أبوه التاريخ وأمه الجغرافيا، فهو من صنع الطبيعة وصلبها"[359]. يصف د. حمدان علاقة أسيوط الجغرافية بنهر النيل، فيقول إنه من قنا يوغل النيل بعد انفراج ثنيته إلى الشمال الغربي مخترقـًا محافظة سوهاج ثم أسيوط، حتى يصل إلى مركز منفلوط التابع لمحافظة أسيوط، هناك يعدل اتجاهه من الشمال الغربي إلى الشمال نصـًا ما بين منفلوط ومركز سمالوط التابع لمحافظة المنيا، ومن سمالوط ينحرف النهر بشكل طفيف إلى اتجاه الشمال الشرقي مخترقـًا محافظتي بنى سويف، والفيوم اللتين يزورهما عن طريق بحر يوسف أحد فروعه التاريخية. يبتعد الجبل تدريجيـًا عن مجرى النهر كلما اتجهنا شمالاً، ترق التضاريس، وينعكس ذلك بالتبعية على طباع السكان انعكاسـًا مباشرًا، فهم في سوهاج غيرهم بالتأكيد في أسيوط[360].

أسيوط تتغلغل في التاريخ، ففي عهد الفراعنة كانت قاعدة للإقليم الثالث عشر، وكان يسكنها نائب الملك، وقد اكتسبت أهميتها في مصر القديمة لما لها من موقع متوسط بين أقاليم مصر الفرعونية، ولكونها مركزًا رئيسيـًا للقوافل التجارية المتجهة إلى الواحات بالصحراء الغربية، وبداية درب الأربعين الذي يصل إلى السودان. وبعد الفتح الإسلامي لمصر نقل العرب اسم المدينة الفرعوني "سوت" ونطقوه سيوط، ثم أضافوا همزة القطع فصارت أسيوط[361].

---

359 د. جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.

360 المرجع نفسه.

361 أسيوط، موسوعة ويكيبيديا الحرة.

وأسيوط محافظة لا تجف دموعها أبدًا، تخترقها مياه السيول محملة بنيران صهاريج النفط فتقتل الآلاف وتجعل المنازل أضرحة. وقعت بقرية درنكة، فجر أحد أيام عام ١٩٩٤، أسوأ كارثة في تاريخها، وهي التي لم تكن أحزانها تلاشت على ٤٦ شخصـًا بينهم ٣٠ طفلاً ماتوا حرقـًا عام ١٩٨٨ في دير المحرق، قبل أن تتجدد الأحزان بمساهمتها الأكبر في عدد ضحايا قطار العياط، لتفيق على دماء ٥٢ شخصـًا بينهم ٥٠ طفلاً دهسها التقصير والإهمال في حادث قطار منفلوط في نوفمبر ٢٠١٢.

لقد أثبت حادث قطار منفلوط أن لا أحوال الصعايدة في أسيوط وغيرها تغيرت بعد الثورة، ولا انحيازات الحكام اختلفت. فمازال الحكام الجدد بعد ٢٥ يناير، لا يجدون أي غضاضة في أن يحشر أهل الصعيد حشرًا، في قطارات يعلمون أن عمرها الافتراضي قد انتهى، ولم يعد يجوز عليها إلا الرحمة بعد دفنها[٣٦٢].

لا تذكرها الحكومة في اجتماعاتها، ولا تظهر إلا في أخبار جهاز إحصائها عندما يعلن أن بها أعلى نسبة سكان تحت خط الفقر ٦٩.٢%، و٣٩.١% أمية، كما أنها احتلت في إحصاءات عام ٢٠٠٦ المركز الثالث في قائمة المحافظات الأكثر فقرًا، بعد المنيا وسوهاج[٣٦٣]. وفي عام ٢٠٠٧ أجريت دراسة بالتعاون المشترك بين وزارة التنمية الاقتصادية والبنك

---

362 أميمة كمال، وقيد الحادث ضد "معلوم"، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٠ يناير ٢٠١٣.

363 صقر النور، نقد برنامج الاستهداف الجغرافي للفقر: دراسة حالة لقرية مستهدفة بصعيد مصر؛ في: حبيب عائب وراي بوش (تحرير)، التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط، دار العين، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٤٧.

الدولي، لوضع خرائط الفقر في مصر وتحديد الألف قرية الأكثر فقرًا في البلاد، تبين منها أن ٢٤% من أفقر ألف قرية بمصر توجد في محافظة أسيوط، وأن من بين هذه الألف قرية الأكثر فقرًا في عام ٢٠٠٦، توجد ١٢٠ قرية في محافظة أسيوط[٣٦٤].

إنها إحدى محافظات الصعيد الأكثر فقرًا، التي أُجبرت على أن تكون طاردة للسكان وملجأ ومنافي للمعاقبين إداريـًا من شمال الوادي. وهي جزء من الصعيد، ذلك الشريط الأميبي الذي يتلوى كالحنش بين جبلين قاسيـًا غليظـًا، بينما الدلتا تنبسط كفستان يستقر على ساحل[٣٦٥].

لم تنل أسيوط حقها من الاهتمام والتنمية، لعقود طويلة. ففي عام ٢٠٠٤ تم توجيه نحو ١٣٤ مليون دولار من المساعدات الدولية إلى برامج تستهدف القضاء على الجوع والفقر. وكان ذلك يوازي نحو ١٨% من مجموع المساعدات الأجنبية، مع تلقي الزراعة نحو ٣٤% من تلك المساعدات، لكن المحافظات الأكثر فقرًا مثل أسيوط وبني سويف وسوهاج والمنيا وقنا، تلقت فقط ما بين ٢.٢ و٥.٦% من تلك المساعدات، في حين تلقت محافظات أقل فقرًا مثل البحيرة ودمياط مساعدات خارجية بنسبة أكبر لتخفيف معدلات الفقر[٣٦٦].

---

364 World Bank, Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update. World Bank, Ministry of Economic Development of the Arab Republic of Egypt, report No. 39885- EGY. Washington, D.C.

365 ثروت محمد، الاتجاه شرق الوادي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١ فبراير ٢٠١٣.

366 UNDP, Egypt's Human Development Report, Cairo, 2008.

هكذا كانت.. فقرًا ومرضـــًا وجريمة اكتملت أركانها بالإرهاب الذي جعلها مستعمرة أمنية منذ استوطنتها الجماعات الإسلامية المسلحة واتخذتها عاصمة، بعد يومين فقط من اغتيال السادات، واستمر الدم حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين حين اغتال "أبو عقرب" عام ١٩٩٣ مساعد مدير الأمن الأسبق عبداللطيف الشيمي، وقائد قوات الأمن شيرين فهمي، وضباطـــًا وجنودًا معهما واستولى على أسلحتهم، وارتكب و٣٢ آخرون ٨ عمليات إرهابية زلزلت المدينة وأطرافها المنسية، وحظرت تجول أهلها سنوات، لتكتمل المأساة بالعفو عنه عقب ثورة ٢٥ يناير.

واختلطت الجريمة السياسية بالجنائية، فبين أعواد قصبها نشأ محمد منصور، أشهر من حملوا لقب خُط الصعيد، مرورًا بخُط ديروط عمر أبو سريا في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وليس انتهاء بعزت حنفي إمبراطور النخيلة، ثم خُط نجع عبدالرسول، حمادة يسري[٣٦٧].

وأسيوط هي جزء رئيسي من الصعيد الذي وصل عدد قتلاه من جراء المشاجرات الثأرية بعد ثورة ٢٥ يناير إلى قرابة ألفي قتيل، فضلاً عن آلاف الجرحى والمصابين[٣٦٨]. وفي قرى أسيوط، تنصب بعض العائلات المتصارعة مدافع رشاشة، فوق أسطح المنازل، وتستخدم قنابل يدوية و"آر. بي. جي"، أثناء الخلافات الثأرية، والأمن عاجز عن مواجهة العنف المتصاعد.

---

[367] رجب جلال، مرثية عن أسيوط الأرملة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

[368] د. ناجح إبراهيم، هل تعيش مصر دون فراعنة؟!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١٢.

هي إذن مخزن للصراع الاجتماعي الممتد (الطائفي بالذات)، ومخزون القيم التقليدية (الثأر على وجه الخصوص)، فضلاً عن صراع الموقع الجيوبوليتيكي للمحافظة ذات الطبيعة الطاردة للسكان.

في هذه المحافظة التي اختار لها الرئيس محمد مرسي قيادة إخوانية هو د. يحيى كشك، يجأر المواطنون بالشكوى من تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية يومـًا بعد آخر[٣٦٩]. هنا، الأمور تسير على يديها، من سيئ إلى أسوأ، في حين يبدو انتشار السلاح واختفاء الأمن وجهين لعملة واحدة في هذه المحافظة التي انتشرت فيها حوادث الخطف والسرقة.

في عهديّ السادات ومبارك، بدت أسيوط نقطة ارتكاز رئيسية في وضع المواجهة العنيفة المباشرة بين الحكومة والجماعات الدينية على اختلاف أشكالها وتوجهاتها. وقد ظلت أسيوط – لأسباب عدة– مركز الأصولية الإسلامية المعارضة منذ ما يزيد على قرن من الزمان؛ إما بسبب مواجهة الحملات التبشيرية الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أو نتيجة مساعي تقسيم مصر (١٩١٠–١٩١١) بعد مصرع رئيس الوزراء بطرس باشا غالي، وذلك في مؤتمر أسيوط الشهير إلى شمال إسلامي وجنوب مسيحي، وقد أحبطت هذه المحاولة في حينها مع نهوض الحركة الوطنية المصرية[٣٧٠].

وربما تكون أسيوط عصب الجماعات والتنظيمات الإسلامية الرسمية أو المعتدلة أو تلك المحجوبة عن الشرعية في مصر. ولا يخفى على أحد أن

---

369 كمال مراد، أسيوط.. أضواء المدينة التي أطفأها غياب الأمن وسياسات "الإخوان"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٣.

370 د. حسن بكر، العنف السياسي: أسيوط بؤرة التوتر.. الأسباب والدوافع (١٩٧٧– ١٩٩٣)، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٤.

عاصمة الصعيد هي مسقط رأس أو مركز تحرك أسماء معروفة في تاريخ الجماعات والتنظيمات الإسلامية المختلفة، مثل أحمد حسن الباقوري، ود. أحمد كمال أبو المجد، وسيد قطب، وحامد أبو النصر، وشكري مصطفى، وعمر عبدالرحمن، وخالد الإسلامبولي.

إنها تعبير عن الرموز الدينية في المواجهة بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني في مصر والعالم الإسلامي برمته.

ولأسيوط قصة مهمة مع نشأة الجماعات الإسلامية.

ففي عام ١٩٧٢ تأسست الجماعات الإسلامية تحت رعاية محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الأسبق وصديق السادات، عقب تشاور رباعي بين السادات وعثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوي ومحمد عثمان إسماعيل.

يقول اللواء فؤاد علام نائب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة سابقـــاً: "حذرنا السادات من أن محمد عثمان إسماعيل كان من الإخوان وله صلات وطيدة بقياداتها مثل المرحوم محمد عبدالعظيم لقمة وعمر التلمساني ومصطفى مشهور وغيرهم، فقد كان محمد عثمان إسماعيل عضوًا قياديـــاً نشطـــاً في شعبة الإخوان في أسيوط"[٣٧١].

لكن السادات تجاهل كل ذلك وعيَّنه محافظـــاً لأسيوط، وجدد له لثلاث فترات متتالية، وعيَّنه برتبة وزير، رغم أن المحافظين وقتها كانوا برتبة نائب وزير، وقبل ذلك كان قد عيَّنه أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكي في ١ يوليو ١٩٧٢.

---

[371] فؤاد علام، الإخوان.. وأنا: من المنشية إلى المنصة، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٥٠.

ويواصل فؤاد علام قائلاً: "حدث اجتماع في مقر الاتحاد الاشتراكي حضره السيد محمد إبراهيم دكروري ومحمد عثمان إسماعيل واتخذ القرار السياسي بدعم نشاط الجماعات الدينية ماديـًا ومعنويـًا.. واستخدمت أموال الاتحاد الاشتراكي في طبع المنشورات وتأجير السيارات وعقد المؤتمرات وأيضـًا شراء المطاوي والجنازير"[٣٧٢].

وتؤكد مجلة "نيوزويك" كلام فؤاد علام في عددها بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٨١، حيث ذكرت "أن محافظ أسيوط محمد عثمان إسماعيل كان يوزع الأسلحة على جماعة الإخوان المسلمين".

ويقول اللواء فؤاد علام "كنا نعرض التجاوزات التي تحدث أولاً بأول على الرئيس السادات ومنها شكاوى الإخوة المسيحيين في أسيوط من تصرفات الجماعات الدينية والإخوان المسلمين، وحذرنا من تنامي بذور الفتنة الطائفية والتي بدأت باعتداءات فردية على الكنائس ووصلت ذروتها بحوادث الزاوية الحمراء"[٣٧٣].

في حين اعترف محمد عثمان إسماعيل صراحة في مجلة "روزاليوسف" في رده على فؤاد علام قائلاً: "فبادئ ذي بدء أنني شكلت الجماعات الإسلامية في الجامعات باتفاق مع المرحوم الرئيس السادات"[٣٧٤].

مارست هذه الجماعات كل أنواع البلطجة على شعب أسيوط. وتوحشت هذه الجماعات بعد ذلك وكوّنت تنظيمات دولية انطلقت من أسيوط. وليس بمستغرب بعد ذلك خروج رؤوس التنظيمات الدينية

---

[372] المرجع نفسه، ص ٢٥١.

[373] المرجع نفسه.

[374] المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

المتشددة من جامعة أسيوط وأبرز المتهمين بقتل السادات ذاته وارتكاب العديد من أعمال الإرهاب، مثل عصام دربالة، وناجح إبراهيم، وكرم محمد زهدي، وعاصم عبدالماجد، وفؤاد محمود حفني، ومحمد ياسين همام، وحمدي عبدالرحمن، وأسامة إبراهيم، وأحمد حسن دياب... إلخ، بالإضافة إلى أصدقائهم الآخرين من الجماعات الإرهابية في القاهرة عبود الزمر ومحمد عبدالسلام فرج، وانتهاء بأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة بعد مقتل أسامة بن لادن.

أسيوط كانت مسرحـــاً لأشهر مواجهة حاولت زعزعة أسس الدولة في مصر بعد اغتيال الرئيس أنور السادات، ونعني بذلك أحداث أسيوط، التي وقعت صباح يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١.

هي كرة النار التي تدحرجت من أسيوط.. وأرادت أن تستقر في القاهرة.

سماها البعض مذبحة، واستقر الباحثون على تسميتها بأحداث أسيوط، وقال عنها أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة إنها "انتفاضة عاطفية" ذات نصيب متواضع من التخطيط، "فقد جاءت متأخرة عن قتل السادات بيومين.. كما كانت تستند إلى خطة غير واقعية". أما د. عمر عبدالرحمن فقد أفتى بأن على الذين شاركوا في تلك الأحداث أن يصوموا ستين يومــاً للتكفير عن ذنبهم، باعتبار أن عمليات القتل التي ارتكبوها تندرج تحت بند القتل الخطأ.

ولنبدأ من النقطة التي أعقبت اغتيال الرئيس المصري أنور السادات.

فبعد نجاح خالد الإسلامبولي وعبدالحميد عبدالسلام وعطا طايل حميدة

وحسين عباس - ومن ورائهم عبدالسلام فرج مخططـًا ومعاونـًا ومعدًا- في تنفيذ عملية اغتيال السادات، اجتمع على الفور في أحد أحياء أسيوط مجلس شورى الوجه القبلي لتنظيم الجهاد الإسلامي بزعامة كرم زهدي.

تم الاتفاق في هذا الاجتماع على مواصلة خطة قلب نظام الحكم باستهداف خمسة أهدافٍ للأمن في أسيوط هي مديرية الأمن هناك وقسم ثان والدورية اللاسلكية ومباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية ونقطة شرطة إبراهيم، ثم الزحف بعد ذلك لمحافظات الوجه البحري وتثوير الجماهير.. وصولاً إلى القاهرة التي سيكون عناصر الجهاد قد سيطروا فيها على الإذاعة والصحف والمناطق العسكرية الحساسة.

كان الهدف النهائي الذي سعى إليه كرم زهدي - كما تقول عدة مراجع ومصادر- واضحـًا: قصر عابدين.. فما الذي جرى على أرض الواقع؟

كانت أصوات المآذن ترتفع بالتكبير والتهليل معلنة عن صلاة العيد في كل مكان والأطفال والكبار يتبادلون تهاني يوم العيد، وعقارب الساعة تشير إلى السادسة وخمس دقائق، والهدوء يلف المكان، حين وقفت سيارة "بيجو" تحمل اللوحات رقم ١٢٦٠٠ - ملاكي القاهرة مكتوبة باليد، لونها الأصلي أبيض لكنها مطلية بشكل رديء باللون الأزرق، على بعد ١٥ مترًا من مسجد "ناصر" في مدينة أسيوط.

ثم فتحت أبواب الجحيم.

صوت الطلقة الأولى على قوات الأمن حول مسجد "ناصر" لفت الأنظار إلى السيارة، وبدا المشهد كالتالي: ستة أشخاص يقفون في عرض

الطريق يوجهون طلقاهم باتجاه رجال الشرطة من الذين وصل عددهم في هذا الموقع إلى ١١٢ جنديـاً، يقودهم أربعة من ضباط الأمن المركزي. سمع نائب مدير الأمن اللواء حسن علي سليمان صوت الطلقات النارية أثناء وجوده داخل المسجد، فانضم إلى أفراد الشرطة وأمسك ببندقية أحد الجنود، وتبادل الطلقات النارية مع الشباب، قبل أن ينسحب المهاجمون من أرض المعركة.

وقبل أن ينقل المسؤول الأمني جرحاه إلى المستشفى، جاءه عبر اللاسلكي أن هجومـاً مسلحـاً آخر وقع على مبني مديرية الأمن، وقبل أن يصل إلى المبنى علم عبر اللاسلكي للمرة الثانية أن هجومـاً ثالثـاً وقع على رجال الشرطة في شارع "النميس". وللمرة الثالثة وصله صوتٌ يخطره بخبر هجوم رابع على مبنى مباحث التموين وقسم ثانٍ أسيوط، والأخير كان موجودًا به ١٤٧ جنديـاً و ٣٠ ضابطـاً.

وفي ساعة الصفر أيضـاً، وقفت سيارة أخرى "فيات" جديدة تحمل أرقام ١١٧٢ – ملاكي سوهاج أمام مبنى مديرية الأمن.

نزل من السيارة مسلحون وفتحوا نيران أسلحتهم الآلية على جنود الحراسة في مبنى مديرية الأمن، فلم تتح لهم الرد بإطلاق النار من المفاجأة. سقط الملازم أول أحمد وحيد عند مدخل المديرية، ثم وجد المسلحون العميد شكري رياض مساعد المدير – وكان مرتديـاً بيجامة في استراحة المديرية– فأردوه قتيلاً.. كما قتلوا بالرشاشات ١٦ سائقـاً و٣٢ جنديـاً.. واتخذوا مواقع فوق سطح المبنى واستولوا على ثلاثين بندقية سلاح ومدفعين من طراز "برن".. وتشير المعلومات إلى أن الرائد حسن الكردي كان الناجي الوحيد من مجزرة مديرية الأمن.

اتصل مدير الأمن وقتها باللواء عبدالرؤوف سلطان قائد الأمن المركزي بأسيوط، وطلب منه إحضار القوات اللازمة لتطهير مبنى المديرية.. حضرت القوات وحاصرت المبنى من شرقه وغربه وخلفه، وركب مدير الأمن سيارة أمن مركزي مصفحة ليقتحم المبنى، ولكنها تعطلت بسبب إطلاق النيران عليها.

استمر تبادل إطلاق الرصاص حتى الحادية عشرة صباحًا، وعندما أيقن المهاجمون أن رجال الأمن مصرون على تطهير المبنى، هربوا في سيارة لوري شرطة كانت تقف أمام المبنى، تاركين السيارة التي حضروا بها في أرض المعركة. ودخل رجال الأمن المبنى بعد هروب جميع الجناة حيث كان المشهد مؤثرًا: جثث القتلى من الجنود والضباط وآثار طلقات الرصاص على السلم والجدران.

في اللحظات نفسها، شنت مجموعة ترتدي زي عساكر الجيش هجومها على مركز شرطة قسم أول في غرب أسيوط وكان يضم ١١٢ جنديًا وأربعة ضباط.. كان المهاجمون في البداية سبعة مسلحين.. خرج معظم أفراد الوحدة لحراسة المساجد، فقاومهم الملازم أول عصام مخلوف ضابط مباحث القسم بطبنجة لا تستخدم إلا كتسليحٍ شخصي للضباط.. وكان من الصعب مواجهة البنادق الآلية بطبنجة فلقي مصرعه في ثوان.. قُتِلَ واحد منهم وأصيب اثنان.. سحبوا القتيل وجروا إلى بيت المواطن سعيد محمد عمر أمام مبنى القسم على بعد حوالي عشرين مترًا.. وظل تبادل النيران لمدة ثلاث ساعات.

وحسب شهادة العقيد فتحي المسلمي مأمور القسم فإن الأحداث أخذت أكثر من منعطف.. إذ يقول: بعد حضور قوات الأمن المركزي

تعاملت قوات الأمن معهم بالأسلحة الآلية والقنابل المسيلة للدموع، وكانت المجموعة المهاجمة قد أصبحت عشرين شخصاً ولم يستسلم غالبيتهم، بل إن معظمهم فر في سيارة جيب تحمل رقم ستة مطافئ أسيوط وحولوها إلى قاعدةٍ حصينة لإطلاق الرصاص.

ولكن عند غروب الشمس دانت لرجال الأمن السيطرة على الموقف. وكان وزير الداخلية النبوي إسماعيل قد أرسل طائرتيّ هليكوبتر حامتا حول المواقع التي احتلها المهاجمون لإفقادهم الأمل في استمرار تمسكهم بالمواقع وتهديدهم بتدخل قوات كبيرة من الجيش وإعلان حالة الطوارئ في المدينة.

مجموعةٌ من المهاجمين توجهت إلى مبنى مباحث التموين الذي كان يضم ١١٤ جندياً وثلاثة ضباط. كانت المجموعة الأخيرة مركز إمداد باقي المجموعات بالرجال والسلاح والذخيرة.. وكانت أعمار المشتركين في الهجمات ما بين ١٨ و٢٦ عاماً وعددهم ٨٤ رجلاً، منهم ٤٥ طالباً بالجامعة والمرحلة الثانوية، وثلاثة تجار، وثلاثة مدرسين، وتسعة من الحرفيين. وكانت مجموعات الهجوم المؤثرة ما بين سبعة وثمانية أفراد.

خرج أعضاء تنظيم الجهاد في مجموعات صغيرة.. تكونت المجموعة الأولى من فؤاد حنفي وعلي الشريف وعاصم عبدالماجد وغضبان سيد ومحمد حسن الشرقاوي.. استقلت هذه المجموعة سيارة "بيجو" قاصدين شارع النميس وجامع ناصر. وبعد أن انتهت مهمتهم هناك انطلقوا إلى مبنى المديرية.

أصيب عاصم عبدالماجد بثلاثة أعيرة نارية في ركبته اليسرى والساق اليمنى فعجز عن الحركة.. وتولى القيادة من بعده علي الشريف الذي

أصيب بدوره أيضًا بثلاث رصاصات نفذ اثنان منها بالجانب الأيسر. وعندما عجز عن الحركة تمامـًا تولى القيادة من بعده فؤاد حنفي، الذي رأى خطورة الموقف فانسحب من مبنى المديرية وهرب واستولى على سيارة لوري شرطة وتمكن من نقل زملائه والمصابين بداخلها.. وركب العربة هو وزملاؤه بعد أن لبسوا السترات العسكرية واتجهوا إلى قسم ثانٍ أسيوط فألقوا عليه القنابل المسيلة للدموع وأطلقوا دفعات من رصاص أسلحتهم الأوتوماتيكية.

في غضون ذلك، خرجت مجموعة أخرى بقيادة ناجح إبراهيم مكونة من تسعة أفراد توجهوا مترجلين إلى مباحث التموين وأطلقوا النيران على من في المبنى، ثم توجهوا إلى قسم أول أسيوط واستولوا على ما به من ذخائر.. وهناك أصيب ناجح وبعض زملائه. وعندما رأى ناجح أنهم لا يستطيعون المقاومة هرب بواسطة دراجة بخارية أحضرها له أحمد السيد رجب.

واستقل كرم زهدي وعصام دربالة وغيرهما سيارة "فيات ١٢٥" وكان السائق هو خالد حنفي، ثم توجهوا إلى منطقة الجمعية الشرعية وانضموا إلى زملائهم.. وحاول عصام دربالة إلقاء قنبلة فانفجرت فيه وتناثرت شظاياها في جسده، فنقِلَ إلى السيارة وتوجهوا إلى طريق الغنايم قاصدين إلى الجبل. وشعرت الشرطة هناك بهم، فألقى النقيب أحمد جابر مكارم القبض على كرم زهدي وعصام دربالة وأرسلهما إلى المستشفى.

قوات الأمن المركزي كانت مسلحةً بالعصي والدروع.. وبالتالي كانت الخسائر البشرية كبيرة: مقتل عميد شرطة وثلاثة ضباطٍ برتبة ملازم، و٦٢ جنديـًا، و٢١ مواطنـًا، بالإضافة إلى إصابة ٢٣٧ آخرين، منهم ٢٠٥ شرطيين و٣٢ مواطنـًا، معظمهم ممن كانوا في طريقهم لأداء صلاة العيد.

أدت إصابة دربالة إلى بتر يده اليمنى، وبُتِرَت قدم عاصم عبدالماجد

بسبب الإصابة، كما أصيب علي الشريف في بطنه إصابات شديدة، وأصيب أيضـــاً كرم زهدي، ما أدى إلى فشل المخطط وإلقاء القبض على قادة الهجوم أحياء وترحيلهم على متن طائرة خاصة إلى القاهرة بصحبة وزير الداخلية.

وقد حوكم منفذو أحداث أسيوط في القضية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا المعروفة باسم قضية تنظيم الجهاد، وصدرت أحكامٌ بالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة عشرين عامـــاً على كرم زهدي وعاصم عبدالماجد وفؤاد الدواليبي. أما ناجح إبراهيم وعصام دربالة وعلي الشريف وأسامة حافظ، فكانت أحكامهم تقضي بالسجن لمدة عشر سنوات[٣٧٥].

ها هي أسيوط تعود مرة أخرى إلى الواجهة في عهد الإخوان المسلمين، من باب البحث عن إجاباتٍ لأسئلة كثيرة تخص محافظة النار والإرهاب والفقر و"الغلابة" في المحروسة.

---

375 د. ياسر ثابت، مرجع سابق، ص ٢٢٢- ٢٢٧.

سيرة موجزة

ياسر ثابت، صحفي مصري، من مواليد ألمانيا عام ١٩٦٤.

حاصل على درجة الدكتوراه في الصحافة عام ٢٠٠٠.

عمل مديرًا للأخبار في قناة سكاي نيوز عربية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١١)، ومنتجـًا أول للأخبار في قناة الجزيرة في قطر (٢٠٠٢)، ورئيسـًا لتحرير غرفة الأخبار في قناة الحرة في الولايات المتحدة (٢٠٠٧)، ورئيسـًا للتحرير في قناة العربية في دبي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٧).

له مؤلفاتٌ عدة، بينها:

- "دولة الألتراس:أسفار الثورة والمذبحة"(دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)
- "محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)
- "شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي" (دار التنوير، القاهرة ٢٠١٢)
- "قصة الثروة في مصر" (دار ميريت، القاهرة ٢٠١٢)
- "هيا بنا نلعب: عن الأوطان.. والأوثان" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٢)
- "فضة الدهشة" (دار العين، القاهرة ٢٠١٢)

- "لحظات تويتر" (دار العين، القاهرة ٢٠١١)
- "جرائم بالحبر السري" (مركز الحضارة العربية،القاهرة ٢٠١٠)
- "حروب كرة القدم" (دار العين، القاهرة ٢٠١٠)
- "فتوات وأفندية" (دار صفصافة، القاهرة ٢٠١٠)
- "فيلم مصري طويل" (مركز الحضارة العربية، القاهرة ٢٠١٠)
- "كتاب الرغبة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٠)
- "جرائم العاطفة في مصر النازفة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٩)
- "يوميات ساحر متقاعد" (دار العين، القاهرة ٢٠٠٩)
- "قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية" (كتاب ميزان، القاهرة ٢٠٠٨)
- "جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن" (كتاب "ميزان"، القاهرة ٢٠٠٨)
- "ذاكرة القرن العشرين" (الدار العربية للكتاب، القاهرة ٢٠٠١)
- "موسوعة كأس العالم" (مدبولي الصغير، القاهرة ١٩٩٤).

الفهرس